تعريب التعليم
قضية عادلة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

أستاذ هندسة الحاسبات، كلية الهندسة، جامعة الأزهر

تعريب التعليم قضية عادلة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

أستاذ هندسة الحاسبات، كلية الهندسة، جامعة الأزهر

جمادى الأول ١٤٣٦هـ. (مارس ٢٠١٥م)

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ص. ب ٥٦٤٨ غرب مصر الجديدة، القاهرة ١١٧٧١

ألا إن نصر الله قريب
سورة البقرة من الآية الرابعة عشرة ومائتين

شكر وامتنان

فى مسيرة الأيام تلتقى بأناس لا يدرون كم أثروا فيك وكأن الأيام محطات مُقدرة. وتأخذك الحياة بعيداً عن بعضهم ولكنك لا يمكنك أن تنساهم. وحين تسترجع شريط الذكريات لا تجد بداً من شكرهم لأن وجودهم شكَّل جزءً من حياتك وأضاف إلى بوتقة فكرك علماً وقيماً وتحفيزاً بل ومعاونةً كى تصبح أنت الذى بين جنباتك. لهؤلاء جميعاً عرفانى وامتنانى.

إهداء

أهدى عملى هذا إلى روح والدى، وإلى روح أخ لى غير حياتى غيابه عنى، وإلى كل من تركنى وشأنى، بل وإلى كل من حاول وضع العراقيل فى طريق هادف سلكته، لعل بعضهم يجد فى قضيتنا هدفاً لحياته. كما أهديه إلى من يجد فيه بصيص أمل فى وجود هدف يمكن أن تتوحد عليه الأمة.

الفهرس

		رقم الصفحة
	إنها قضية وقضية عادلة	٧
١.	نحو رؤية علمية لبعض مفردات قضية التعريب	١٠
٢.	اللغة العربية والتعليم	١٩
٣.	اللغة فى التعليم الجامعى	٢٩
٤.	التعليم باللغة القومية والتنمية	٣٠
٥.	التصميم والإبداع والاختراع واللغة والإنتاجية	٤٢
٦.	تعريب التعليم الطبى: القضية والمسئولية	٥٨
٧.	هندسة المجتمع: تعريب التعليم والجامعة الفريضة الغائبة	٧١
٨.	هندسة المجتمع وتحطيم اللغة	٧٣
٩.	اللغة العربية والتعليم	٧٥
١٠.	هندسة المجتمع وتعريب التعليم	٧٨
١١.	التعليم باللغة القومية والتقدم العلمى	٨٠
١٢.	تعريب العلوم والارتقاء الحضارى والعولمة	٨٢
١٣.	اللغة القومية والتنمية: وئام أم وئام	٨٥
١٤.	اللغة والتنمية	٨٨
١٥.	التعليم والتنمية	٩٠
١٦.	التعريب والتنمية	٩٢
١٧.	تعريب التعليم واللغة العربية	٩٤
١٨.	إعادة العربية إلى خريطة العلم	٩٧
١٩.	نحو خطة علمية لإعادة العربية إلى خريطة العلم	١٠١
٢٠.	نعم لتعلم اللغات الأجنبية لا للتعلم باللغات الأجنبية	١٠٣
٢١.	نبذ تدريس اللغات الأجنبية	١٠٧
٢٢.	التعريب.. والتنمية المستدامة	١١٠

٢٣.	هندسة المجتمع وتعريب الهندسة	١١٢
٢٤.	تعريب التعليم الهندسى: المسئولية والقدرات	١١٤
٢٥.	رؤية فى تعريب التعليم الهندسى	١١٧
٢٦.	تعريب التعليم الهندسى فى سياق التنمية: حقائق وأوهام	١٢١
٢٧.	هندسة المجتمع وتعريب الطب	١٢٤
٢٨.	تعريب التعليم الطبى: القضية والمسئولية	١٢٦
٢٩.	التردد حيال لغتنا القومية	١٢٩
٣٠.	الوطن والحزم واللغة	١٣١
٣١.	لغتنا المقهورة والتمييز ضدها	١٣٥
٣٢.	العربية فى حياتنا	١٣٨
٣٣.	لغتنا العربية فى المعركة	١٤١
٣٤.	حرفنا العربى فى المعركة	١٤٤
٣٥.	هندسة المجتمع ولغتنا العربية	١٤٨
٣٦.	هندسة المجتمع ولغته	١٥٠
٣٧.	هندسة المجتمع ولهجاتنا العامية	١٥٢
٣٨.	هندسة المجتمع وتحطيم اللغة	١٥٤
٣٩.	هندسة المجتمع وتعريب الأمة	١٥٦
٤٠.	ترجمة قضية الترجمة	١٥٨
٤١.	المنطق وتعريب التعليم بالقدوة	١٦١
٤٢.	حتى لا يأتى خريف اللغة!	١٦٤
٤٣.	تعريب التعليم: معوقات خفية وحلول ممكنة	١٦٦
٤٤.	تعريب العلوم والمفلسون فكرياً	١٦٩
٤٥.	ما بالنا لا نبدأ بأنفسنا؟	١٧٢
٤٦.	حوار جريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٠م	١٧٥
٤٧.	حوار مجلة الوعى الإسلامى بعدد سبتمبر ٢٠١٠م	١٧٨

٤٨. حوار مجلة البيان بعدد يوليو ٢٠١٣م ١٨٧
٤٩. جريدة الأهرام بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٣م ١٩٠
٥٠. جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م ١٩٦
٥١. حوار مجلة الوعى الإسلامى بعدد فبراير ٢٠١٥م ٢٠٠

إنها قضية وقضية عادلة

حين كنت أدرس فى بلجيكا كان البلجيك وكنت معهم نتعجب من العرب الذين يسهرون فى المقاهى حتى الصباح وكأنه لا عمل لهم فى اليوم التالى. كانوا يتندرون عن كم الوقت الذى يهدره هؤلاء العرب؛ وهم بالمناسبة نسبة لا يُستهان بها من شعب بلجيكا؛ ولكن غالبيتهم لا تملك تعليماً ولا تملك ثقافة واستمروا؛ رغم الفرص المتاحة لهم للتعلم والتثقيف؛ على حالهم وأبوا إلا أن يعيشوا كما كانوا يعيشون فى بلدانهم عالة على المجتمع! والأمر ليس مدعاة للتعجب لأننى خابرت نفس الصنف هنا فى بلادنا ممن يأبى أن يزيد ثقافته أو تعليمه أو خبراته حتى لا يُطلب منه عمل إضافى (والذى هو بالأساس عمله الطبيعى)، عوضاً عن أن يبادئ بطلب المعرفة التى يسرتها لنا التقنيات الحديثة على غير طلب منا وكأنها تستصرخنا لنستخدمها الاستخدام الصحيح ونأبى إلا أن نستعمل أسوأ ما فيها. لن أشير إلى المهدر من وقتنا أمام القنوات الفضائية أو أمام الحواسيب فى ما لا فائدة منه! والاحصاءات عن كم الوقت الضائع وعن نوعية البرامج والمواقع والقنوات التى يلوكها شبابنا وشاباتنا بل ومن هم أكبر وأصغر سناً منهم، يندى لها الجبين دونما مجيب!

هناك خلل مجتمعى بحثاً عن لقمة العيش ولكننا نهدر الوقت المتبقى وهو موجود بالتأكيد لدينا جميعاً دونما تفكير فيه وكأننا ننتظر الطوفان ليبتلعنا. نهدره عندما نجلس أمام وسائل الإعلام مشدودين لأقوال نعرف أنها غير حقيقية ولقصص بها من المؤثرات أكثر من الحقيقة بأميال. وأتعجب عن هذا الوقت الذى يريد البعض أن يتسوله ممن يهدره ولكنها منظومة الحياة التى تأبى ذلك إلا طواعية وعن حب وعن طيب خاطر وعن اقتناع بهدف ما. القضية الأكبر هى أن من بيدهم حل قضية تعريب التعليم؛ وهم جميعنا للأسف؛ لا يريدون فى الغالب إلا التباكى على مستقبل مظلم سيلتهم الجميع. نعم التباكى على مستقبل ولا نفعل له شيئاً متناسين أن التاريخ بل والمستقبل يصنعه أفراد ولكن بالعمل وبالعرق وبالمثابرة وبالعزيمة وقبلها بوضوح الهدف وتحديد آليات تحقيقه.

لقد عايشت قضية التعريب فكراً ودراسة وبحثاً بجهد المُقِل الذى يتضاءل أمام ما أنجزه علماؤنا فى مختلف فنون الحضارة. حاولت بالسير فى هذا المضمار فقط أن أوضح أن الأمل موجود وأن شمعة واحدة كفيلة لتلمس الطريق. يحتاج الطريق إلى شموع وشموع للسير والقفز فى بحر العلم والحضارة ويمكننا جميعاً أن نوقد تلك الشموع فهى بداخل كل فرد منا ولكننا نتكاسل ونسوف ونتعامى ونهدر الوقت ولا نفعل شيئاً.

لقد حاولت أن أضع بين دفتى الكتاب بعض المحطات البحثية التى شاركت فيها وبعض المقالات الصحفية التى نشرتها وبعض الحوارات التى أُجريت معى محاولاً الاستفادة فى الترويج العملى العلمى لقضية التعريب مهما كان المحفل، فالتعريب قضية قومية تتشابك مع مختلف قضايا الوطن ولها رابط بمختلف المواقف والمواقع ومن هنا أجدنى مقتنعاً أن القضية يمكن أن نساهم فيها جميعاً إن أردنا مصلحة أمتنا!

أستطيع الجزم أن قضية التعريب تستحق أن تكون قضية قومية وليس بالمعنى الدارج لها حيث بات وضع صناديق القمامة فى الشوارع قضية قومية؛ ولكن بالمعنى العلمى التقنى للقضايا القومية. تعريب العلوم بأجنحته من تعليم وثقافة وإتقان للغة وجلب لخبرات البشرية قضية تستحق أن نعمل من أجلها فهى قضية عادلة يمكن أن يتبناها كل فرد ويمكن أن يقيس كل فرد درجة إيمانه بها من سلوكه بل ومن لغة حديثه، كما يمكننا الحكم على سواء الأشخاص من لغتهم المنطوقة والمكتوبة. قضية التعريب هى قضيتك وقضيتى وقضيتنا جميعاً فمن خلالها يمكن أن ننهض من سباتنا بالعمل وبالسهر وبالكد وليس بإهدار الوقت الذى إن مضى فلن يعود.

قضية التعريب تتعلق بحق المعرفة بلغتنا القومية وهو حق طبقاً للمواثيق والأعراف الدولية التى يتغنى بها البعض، وللأسف يأتى ذلك الغناء نشازاً لأنه بلغة أجنبية ركيكة أملاً فى البحث عن أقرب مرفأ أجنبى يصلون إليه. لن يمكننا تحقيق أى تقدم فى حياتنا إن لم يكن لنا هدف ونبذل الجهد والمال والصحة والعمر من أجل تحقيقه فالتاريخ يصنعه أفراد. ولا يوقفنا أن

نتعثر فنسقط فنتعثر فنسقط ففى كل سقطة خطوة للأمام وخبرة مستفادة فلا يحبطنا أن لغتنا ركيكة لأننا إن أردنا تحسينها سنفعل وبهذا سنخطئ ثم نخطئ ثم نتحرر من عثرتنا. كلنا نتعلم وكلنا نخطئ ولكن الحصيف منّا من يتعلم من أخطائه ولا يستسلم نتيجة لها بل يجعلها خبرة لخطوة تالية.

قضية التعريب أكبر من كونها قضية مصطلح توليداً أو توحيداً وأكبر من كونها قضية إنتاج معاجم أو تأليف أو ترجمة كتاب قد لا يُستخدم فهى أكبر من ذلك بكثير؛ وإن شملت تلك الجزئيات بصورة علمية جهداً وتوقيتاً؛ إنها قضية أمة لكل فرد منّا دور فيها، إن استبصر الأمر وعرف وقع أقدامه وآمن بأمته وبحقه وحقها فى حياة كريمة بشرط وحيد أن يدفع استحقاق ذلك فلا شىء بالمجان فمن طلب العلا سهر الليالى!

نحو رؤية علمية لبعض مفردات قضية التعريب

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

١ .مقدمة:

لكل قضية إطار فكرى تتحرك فيه تعتمد فى تنفيذه على عدة آليات تشكل أركان هذا الإطار. لقد بات الاعتماد على الجهود الحكومية فقط سراباً حيث لا تقوى تلك الجهود على النهوض بمجتمعنا العربى للعديد من المعوقات التى يشير إليها بوضوح تدنى معدلات التنمية فى جميع أرجاء وطننا العربى[١]. ويكفى أن نشير إلى أن أمتنا العربية التى كانت تزخر بالكتب والمكتبات باتت تعانى من قصور فى عدد الكتب الصادرة سنوياً. ولنقارن بين الأرقام فى أوروبا قديماً وحديثاً لنجد أنه فى القرون التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر كان الأوربيون لا يستطيعون القراءة والكتابة[٢] أما الآن فنسب الأمية فى وطننا العربى لا تخفى على أحد. لقد باتت من الواضح تفاقم مشكلة التنمية فى المنطقة العربية واستصراخها كل جهد كى ننتشل أمتنا مما هى فيه عن طريق إتاحة العلم وتبسيطه للجميع حتى نستطيع أن نستجمع كل جهود الأفراد فى محصلة موجبة ولن يتأتى هذا إلا من خلال تعريب التعليم ومختلف مناحى الحياة، بجانب أن فى تعريب الأمة إظهار لوجهها الحضارى لأبنائها ومحافظة على هويتها ودفعاً لها فى طريق التنمية.

لقد كان غياب القدوة من أخطر عوامل تقاعسنا عن بذل الجهد فى الإصلاح فى شتى مناحى الحياة ومن ثم فإن نقل القضية مهما كان تصور حلها ضئيلاً إلى الواقع المعاش بكافة صوره جد مطلوبة كى تكون هذه الطليعة قدوة فى طريق الإصلاح، قدوة مؤثرة لا تلتفت إلا إلى دفع أمتنا إلى مكان كان لها زمناً طويلاً، ثم تقاعست عن بذل الجهد للحفاظ عليه فتكالبت علينا

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى؛ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م؛ نيويورك؛ ١٩٩٩م.

[٢] زيغريد هونكة؛ شمس العرب تسطع على الغرب؛ دار الآفاق الجديدة؛ بيروت؛ ١٩٨٦م.

عوامل الضعف والوهن من الداخل قبل الخارج. ورغم أن جهداً كثيراً قد بذل فى قضية التعريب ولكن لم تؤت القضية أكلها وهو ما يدفعنا إلى تلمس أسباب ذلك حيث أن القضية أبسط مما بذل فيها من جهد من وجهة نظرى على الأقل. وتحاول الدراسة تتبع بعض أسباب تحقيق التقدم المرجو فى قضية التعريب حيث انتكست جهود كثيرة ولكن بزغت جهود أخرى تتعاظم عسى أن تقوم بدور مطلوب فى هذا المجال.

تحاول هذه الورقة أن ترصد الموقف الحالى لبعض مفردات قضية التعريب المتعلقة بالبشر عماد أية نهضة وعماد أية حضارة. ورغم أن سوء الوضع التنموى الحالى فى مختلف أرجاء أمتنا العربية فى نظر البعض مثبطاً ومحبطاً للآمال إلا أن الفرق بين ما نحن فيه وما نصبو إليه هو الحافز كى نقلل تلك الفجوة! كثيراً ما أسمع من أساتذة فى الجامعات فى محض رفضهم لتعريب التعليم أننا ننهل العلم من الأجانب ولم نصل بعد إلى مبلغ علمهم ولهذا لابد من أن نقوم بالتدريس بلغة من عندهم العلم! خلط عجيب بين الأسباب والنتائج وممن؟! من أساتذة فى الجامعات! كان ذلك غريباً ولكن لم ولن يصبح ذلك مثبطاً للهمة للبعض. ولكن من هم البعض الذى أعنيهم؟ إن لم يكن من يتصدر لقضية التعريب هم البعض فمن هم يا ترى الذين يجب أن تكون المفاهيم واضحة فى أذهانهم بل ويجبرون أنفسهم بكل السبل على تطبيقها كى يكونوا تطبيقاً متحركاً وأنموذجاً يُحتذى. هل لنا أن نستخدم أسلوب المرايا كى نرى أنفسنا بها علنا ندرك فيها أخطاءنا قبل أن نبصر إيجابياتنا؟ ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة على ما أعتقد إن نحن حاولنا معرفة أسباب الجهد المضنى الذى نبذله دون أن يؤتى أكله.

٢.بعض محاور قضية التعريب:

فى كثير من القضايا؛ إن لم يكن كلها؛ يلزم أن نحدد أين نقف وماذا نبغى كى نحدد حجم الجهد المطلوب واتجاهه ومن ثم نصمم أقصر مسار لتحقيق الهدف. وقد يضطرنا هذا إلى تفكيك بعض الجوانب وإعادة بنائها كما يضطرنا أحياناً إلى دمج بعض الجزئيات كى تزداد بقربها تماسكاً. وتركز الورقة على الأفراد والجمعيات العلمية فى المقام الأول رغم أنه على

المؤسسات الوطنية والقومية دور لا يجب أن تتقاعس عنه. ولكن التركيز على الجانب الفردى والأهلى فى القضية يأتى فى أولويات الإصلاح، فهؤلاء الأفراد الذين نتوجه إليهم هم من اختاروا هذا التوجه طواعية كما أنهم؛ هم أنفسهم؛ الذين يقومون بالعمل داخل تلك المؤسسات العامة؛ على ما أعتقد؟؛ وذلك إضافة إلى أن هذا النقد الذاتى هو ما يجب أن يشكل أحد أبعاد فكر من يتصدى لقضية أظنها محورية فى أمتنا وأعنى بها هنا قضية التعريب علـه يجد فيها نقاطاً أساسية ينطلق منها لتحقيق أعلى أداء فى محيطه. إن التوقف فى محطات فى طريق العمل جد مطلوب كى نستطيع أن نستلهم من تبادل الآراء معيناً لنا يعيننا على استكمال مسيرة الجهد. ولا يجب أن ننسى أنه من جملة ٥٣١ معجماً عربياً تم إصدارها فى القرن الميلادى الحالى وحتى عام ١٩٨٤م كان نصيب الأفراد من هذا الرقم ٢٨٤ معجماً. أى أن الأفراد الرواد العرب قد استطاعوا إنجاز عدداً من المعاجم يزيد عما قامت به المؤسسات والهيئات الوطنية مثل مجامع اللغة العربية بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات القومية مثل جامعة الدول العربية ومنظماتها بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات الأجنبية[٣].

٣.تتلخص المحاور التى نبحثها فى النقاط التالية:

- **توحيد المصطلحات: كثيراً ما يكون توحيد المصطلح حجر عثرة فى طريق التعريب بدواعٍ شخصية غالباً وقطرية أحياناً وهو ما يعكس حالة التشرذم التى نحياها فكرياً ومن هنا بات على من يتصدى لقضية التعريب أن يقبل بالحلول التى وضعتها مجامع اللغة العربية من خلال اتحاد المجامع العربية الذى يشكل الإطار القومى لمجهودات مجامع اللغة العربية بالإضافة إلى مكتب تنسيق التعريب وجهود الأفراد والهيئات الأخرى التى ساهمت فى توليد المصطلح العلمى فى الفترة الحالية دون تعصب شخصى غيرموضوعى. ولنعرف أن المصطلح فى مختلف اللغات وفى مختلف التخصصات يأخذ عدة سنوات حتى يستقر ومن ثَمَّ فإن مطالبة اللغة العربية بأن تتبع مصطلحات مستقرة من البداية يضع**

---

[٣] شحادة الخورى؛ المعاجم المتخصصة ودورها فى نشر المصطلح وخدمة التعريب؛ الندوة السنوية لتعريب التعليم العالى فى الجامعات العربية؛ دمشق؛ ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٥م.

علامات وعلامات على الدوافع من وراء هذا التوجه الذى هو فى صميمه كلمة حق يراد بها باطل. والجانب الآخر لهذا التوجه الذى أراه هو المعاونة فى نشر مختلف الجهود التى تمت فى هذا المجال بصورة مجمعة شبيهة بما قام به المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية بشرق المتوسط فى مجال تعريب المصطلحات الطبية[٤]. ولا يعنى هذا العزوف عن المشاركة فى أعمال تلك الهيئات بل يعنى فقط عدم اعتبار الأمر حجر عثرة فى طريق التعريب فالمصطلحات ما هى إلا جزئية من جزئيات القضية. كما لا يعنى هذا عدم تنسيق الجهود فى هذا المجال بل العكس هو المقصود كى نراجع؛ كل حين؛ أساسيات توليد المصطلحات التى باتت تستصرخنا كى لا يشدنا المصطلح بعيداً عن العلم النى نريد أن نفهمه وكى لا نتلمس الفروع لنضع مصطلحات لا تقرب العلم إلينا.

- توحيد الرموز العلمية: تشتكى الرموز العلمية بصورة أشد مما تشتكى منه المصطلحات ففى العديد من العلوم ارتمت تلك الرموز فى أحضان الرمز الأجنبى واستسلمت له دونما سبب معلن سوى أن هذه الرموز عالمية. والأمر المثار أحياناً عن الحرف العربى هو ذاته المثار عن الرمز وهو عالمية الحرف اللاتينى. ورغم تناول اتحاد المجامع العربية لقضية الرمز إلا أن قراراته والتى خلصت إلى استخدام الرموز المبنية على الحرف العربى، ذهبت أدراج الرياح دونما سبب معلن أيضاً! فهل يكون فى التمسك بقرارات مجمع اللغة العربية المصرى[٥] واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية[٦] نقطة انطلاقنا فى قضية الرمز العلمى العربى على الأقل فيما نكتبه أو نتعرض له من أعمالنا؟[٧]

---

[٤] المعجم الطبى الموحد: إنجليزى – عربى – فرنسى؛ منظمة الصحة العالمية؛ بغداد؛ ١٩٨٣م

[٥] الرموز والوحدات والدلالات فى اللغة العلمية العربية؛ مجمع اللغة العربية؛ القاهرة؛ مايو ١٩٨٦م.

[٦] الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية؛ اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية؛ القاهرة؛ يناير ١٩٨٧م.

[٧] محمد يونس الحملاوى و محمد يسرى النحاس؛ ندوة الرموز ومكانتها فى قضية التعريب؛ القاهرة؛ ٢٧ فبراير ١٩٩٧م.

- **توحيد رسم الأرقام العربية: قضية الرقم العربى لم تنشأ إلا منذ حوالى أربعين سنة فقط من خلال بعض التوجهات القطرية خاصة بعض دول شمال أفريقيا وبعض الدراسات التى لم تعضدها جهود أية جهة لغوية عربية والتى أوصت بنبذ الرقم العربى الأصيل (٩٨٧٦٥٤٣٢١٠) واستعمال الرقم الغبارى (0123456789) المستعمل فى أوروبا محله. ولقد قامت عدة جهات لغوية وعلمية عربية منها مجمع اللغة العربية المصرى ومجمع اللغة العربية الأردنى واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية وجامعة الأزهر بمصر بدراسة الأمر وأوصت بالتمسك بالرقم العربى المشرقى الأصيل (٩٨٧٦٥٤٣٢١٠). كما قامت الجمعية المصرية لتعريب العلوم[٨] بعقد عدة ندوات فى هذا الخصوص بالتعاون مع العديد من الجهات العلمية واللغوية وخلصت إلى نفس النتائج بالتمسك بالرقم العربى المشرقى الأصيل ورأت فى هذا الرقم حفاظُ على تواصل التراث العلمى العربى القديم بزمننا الحاضر، ومحافظة على هويتنا، كما خلصت تلك الجهود إلى أن الأرقام المشرقية أكثر ملاءمة للحروف العربية وانتماء إليها، وأن الأرقام المشرقية أكثر تمايزاً بين بعضها البعض مما هو قائم بين الأرقام الغبارية. كما أوصت الدراسات إلى أن الأرقام المشرقية أقدم استخداماً فى الكتابة العربية وأنها ظلت أكثر ثباتاً على صورتها على مر العصور. ورغم هذا ما زال البعض يدعى أن أرقامنا المشرقية هندية وهو قول لا أصل له علمياً وما زال البعض يدعى أن الأرقام التى تستعمل فى أوروبا عربية وهو قول منقوص يراد به فى كتابات المستشرقين منظومة الأرقام العربية فى مقابل منظومة الأرقام الرومانية. فهل لنا أن نضرب بقرارات الهيئات اللغوية والجامعات التى درست الأمر عرض الحائط ونترك ٢٧% من لغتنا للأسف فى العديد من الجهات ومن قبل العديد من الأفراد ثم نطالب بالتعريب؟! والأمر المفيد أن نذكره فى هذا الصدد أن العديدين ممن يتوجهون وراء مقولة عروبة الأرقام المستعملة فى**

[٨] توصيات ندوة الخطوات العلمية لإقرار استخدام الأرقام العربية؛ الجمعية المصرية لتعريب العلوم بالتعاون مع جامعة الأزهر ومجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ القاهرة؛ ١ مارس ١٩٩٨م.

أوروبا سرعان ما يكتشفون الحقيقة عندما تعرض عليهم القضية بكامل أبعادها وسرعان ما يعودون إلى أرقامنا المشرقية العربية الأصيلة[٩].

- **تجربة الدول التى تقوم بالتدريس بالعربية فى مؤسسات التعليم العالى العربية: لا تبالى أغلب تلك المؤسسات بتقييم توجهها البديهى بالتدريس بلغتها القومية. ومع التدهور فى مختلف مؤسساتنا التعليمية وجد البعض فى هذا التدنى وفى عجزهم عن مواجهته فرصة للطعن فى التدريس بالعربية مما أستوجب القيام بالدراسات للرد على هؤلاء المغرضين وكذلك لدراسة أى أوجه قصور فى ممارسات التعريب وتقوية وترسيخ جذورها بهدف إصلاح التعليم ودفع أمتنا إلى الأمام. وتمتاز الدراسات التى تناولت هذا الجانب بالبحث بالندرة. وفى حدود ما أعلم فلقد قام مجمع اللغة العربية الأردنى بدراسة فى هذا الشأن[١٠] كما قام بعض أساتذة الجامعات المصرية بدراسات فى هذا الشأن أيضاً[١١، ١٢، ١٣، ١٤]. وفى رأيى أن التجارب السورية والجزائرية والسودانية والعراقية والمصرية واللبنانية وغيرها**

---

[٩] محمد يونس الحملاوى ومحمد يسرى النحاس؛ شبهات متوهمة حول أرقامنا العربية المشرقية الأصيلة؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٠م.

[١٠] لطفى أيوب لطفية ويعقوب أبو حلو؛ تقييم المرحلة الأولى فى تعريب التعليم العلمى الجامعى التى تتبناها مجمع اللغة العربية الأردنى؛ مجمع اللغة العربية الأردنى؛ عمان؛ ١٩٨٢م.

[١١] محمد خيرى مقلد ومحمد يونس الحملاوى؛ دراسة تأثير لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى أداء الطلاب فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الطب جامعة عين شمس؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٠م.

[١٢] محمد يونس الحملاوى ؛ تأثير لغة التعليم فى تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٠م.

[١٣] مراد عبد القادر ومحمد يونس الحملاوى؛ أثر لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى استمرار التفوق فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٠م.

[١٤] محمد يونس الحملاوى؛ دراسة مقارنة لتدريس المواد العلمية باللغة العربية وبلغة أجنبية؛ المؤتمر السنوى الثامن للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية؛ القاهرة؛ ٢٢-٢٤ يناير ٢٠٠٠م.

جديرة بدراسات متأنية. كما أن تجارب الدول الأجنبية فى التدريس بلغتها القومية لجديرة أيضاً بالدراسة.

- **علاقة التعريب بالتنمية القومية: لم أطلع على أية دراسة متعمقة فى هذا المجال وهو أمر أراه مطلوباً أمام صانع القرار الذى يتطلب أحياناً تلك الدراسات. ورغم أن الأمر شاق لإثبات بديهيات التقدم إلا أن علينا أن نقوم بتلك الدراسات مع فائض الدراسات التى نقوم بها وعلينا فقط أن نوجهها فى هذا المجال.**

- **الدوافع الشخصية لعدم التعريب: لم تتم حسب علمى دراسات متعمقة عن الدوافع الشخصية لأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الذين يعزفون عن التعريب ويعارضونه، سوى الأقوال المرسلة من عدم الرغبة الحقيقية فى سبر أغوار العلوم التى يتم تدريسها، والرغبة فى التمايز الاجتماعى وعدم معرفة الأبعاد القانونية لقضية التعريب. وأعتقد أن الدراسات المتعمقة فى هذا المجال جد مطلوبة.**

- **وقفة مع النفس: بدون إيمان الطليعة التى تتصدى لقضية التعريب كقضية محورية بالنسبة لأمتنا ستستمر القضية فى الحلقة المفرغة التى تلف فيها منذ أكثر من قرن من الزمان. وحتى تستطع هذه النخبة أن تضطلع بدورها لابد لها من أن تصطلح مع نفسها من خلال تقديم الصورة الصحيحة عن أساسيات القضية حتى تكون مثالاً وقدوة متحركة متميزة فى مختلف المجالات. وهذا الأمر على شموليته واتساعه يتضمن عدة واجبات أساسية هينة لابد منها حتى يمكن لجهود التعريب أن تؤتى ثمارها وتتضمن هذه الأمور تميز من يتصدى للقضية علمياً، ومداومة استعماله للعربية الفصحى فى الحديث سواء فى المؤسسات اللغوية أم فى مختلف مناحى الحياة العامة. كما تتضمن هذه الأمور عدم التحيز لمصطلح أو رمز أو رسم رقم بناء على توجه غير علمى سواء أكان هذا التوجه شخصى أم نتيجة ظروف محلية أم لأسباب أخرى. ومما يلزم ملاحظته أيضاً عدم تمكن الكثيرين من الاستفادة من تقنيات الحواسب التى بين أيدينا فى المراجعة اللغوية لكافة**

مطبوعاتنا ناهيك عن المشاركة فى إنتاجها. ولا يفوتنا أن نشير إلى قضية النشر العلمى التى نادراً ما تغفلها الدراسات وتعتبر النشر العلمى باللغة الأجنبية قضية مسلم بها وهو أمر يعنى أن نتائج الدراسات إن صحت تذهب لغير بنى جلدتنا ولا يستفيد منها مجتمعنا. ولنتساءل أيلزم أخذ البعد اللغوى فى ممارساتنا فى مختلف أوجه الحياة وربطه بالولاء وبالانتماء الذى لا ينفصم عن اللغة؟ إن تلك الوقفة مع النفس لمفتاح أساسى لكل أسباب وعناصر قضية التعريب. إن القضية بداية هى قضية ولاء، فهل لنا أن نضعها فى إطارها الصحيح[١٥].

٤. أمن خطوة تالية:

كثيراً ما يتردد مصطلح القرار السياسى وهو أمر مرغوب إن أتى؟! ولكن انتظاره من عديد من أساتذة الجامعات هو ثقب فى جدار الفكر العربى، لأنه فى هذه الحالة لا يعرف مسئولياته قبل أن يعرف أنه قيمة فى حد ذاته؛ أنفقت عليه أمته الكثير؛ وحينما أتى الوقت ليعطى انتظر التعليمات وتعلل بالأعذار؟! لقد توقفت الكثير من الدراسات عند هذا المطلب ولكن لم يتم إلا النادر من الدراسات حول دفع القضية فى غياب القرار السياسى مع العلم بأن جميع دساتير الدول العربية وقوانينها تنص على أن الدراسة باللغة العربية. قضية التعريب رغم أهميتها تتطلب الإخلاص فى بذل الجهد من القلة المؤمنة بها بالإضافة إلى تجسيدها لمعانى القدوة المفتقدة فى أغلب أمورنا والتى لها فعل السحر فى النفوس. كما أن قيام أساتذة الجامعات بتعريب التعليم الجامعى لخطوة جد مطلوبة وأساسية للنهوض ليس فقط بالتعليم العالى ذاته بل لدفع قضية التعريب خطوات إلى الأمام[١٦] حتى لا تبقى القضية داخل جدران المحافل العلمية بل لتخرج قوية؛ حتى ولو كان ذلك من قبل القلة؛ إلى أرض الواقع.

---

[١٥] محمد يونس الحملاوى ؛ الولاء والنسق العلمى للتفكير؛ المؤتمر العلمى الثانى عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس؛ القاهرة؛ ٢٥-٢٦ يوليو ٢٠٠٠م.

[١٦] محمد يونس الحملاوى؛ نحو رؤية عملية لبعض جوانب قضية تعريب التعليم العالى؛ ندوة المسئولين عن تعريب التعليم العالى فى الوطن العربى؛ الخرطوم؛ ١٩-٢١ أكتوبر ١٩٩٨م.

كما يلزم فيما أرى أن يتم التنسيق بين مختلف الجهود فى مجال تعريب التعليم وتعريب الحياة العامة للتصدى لمختلف سلبيات الأعمال المضادة مثل ما يقوم به البعض من إلغاء للحرف العربى فى مؤسسات التعليم وهو ما قامت به الصومال منذ سنوات وما قامت به فرنسا هذا العام[١٧] حيث ألغت اللغة العربية الفصحى من مختلف معاهدها العلمية بحجة أنها لغة ميتة، وأخلت مكانها لتحتله اللهجات الشامية والمصرية والمغربية وغيرها على حد زعمها واستعملت لهذه اللهجات الحرف اللاتينى وهو أمر لم يتم التصدى له من قبل أية جهة لغوية عربية للأسف. ومن الآليات التى يلزم دراستها بغية إطلاع المستفيدين الحقيقيين من قضية التعريب؛ وهم الذين ينخرطون فى سلك التعليم وأولياء أمورهم؛ على مختلف جوانب القضية نرى استغلال فرص الإعلام عن جوانب القضية بما فيها إصدار المجلات والنشرات الثقافية[١٨]. إن الركون إلى الدعة فى عدم بحث أساسيات قضية التعريب والتغلب عليها يوقع من يتصدون للقضية لأن يشاركوا كثيراً من المعارضين لهم فى نفس الخندق وهو ما لا يرضونه، ولكن لا سبيل للفكاك من هذا الموقف سوى التعامل بواقعية وعلمية مع مختلف القضايا الفرعية والجوانب المتعلقة بتعريب التعليم والثقافة ووسائل الحياة العامة التى كافحنا من أجله منذ أكثر من قرن من الزمان بكثير من النكسات وقليل من النجاح. فهل لنا مع أنفسنا وقفة تصحح الأمور وتعيد لأمتنا وجهاً غاب عنها قروناً؟

---

[١٧] المحرر؛ التعريب فى الجزائر؛ مجلة الهلال؛ القاهرة؛ عدد مايو ٢٠٠٠م.

[١٨] رسالة التعريب؛ الجمعية المصرية لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ العدد الأول؛ سبتمبر ٢٠٠٠م.

اللغة العربية والتعليم

د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

نبذة

اللغة نمط حياة وأداة تفكير وتواصل، كما أن اللغة مرآة تقدم الأمة تعكس كل ما يجرى على أرض الوطن من تنمية ومن تعليم ومن ثقافة. وعلى الجانب الآخر فإن للتعليم دوراً غير محدود فى الحفاظ على بوتقة الفكر المجتمعى الذى هو اللغة. هذه العلاقة المتبادلة تبرز أهمية اللغة فى تعليم وتنمية الأمة. ولقد أتى على أمتنا حين من الدهر تم فيه إزاحة العربية من مضمار التعليم فتقاعست الهمم عن النهوض بالأمة وظن البعض أن حلة الأجنبى هى البديل الوحيد للنهوض بأمتنا فأوغل فى تجذير التعليم الأجنبى وفى التعليم باللغة الأجنبية. وتضاربت الأقوال بلا محدد فى أهمية اللغة فى بناء الأمة حتى بتنا الأمة الوحيدة التى كان لها حضارة وليس لها واقع حيث تدنت مؤشرات التنمية لدينا طبقاً للمقاييس العالمية.

ولقد تدنت مؤشرات أمم أخرى فكانت المواجهة العلمية هى السبيل للنهوض بها، وكان أول آليات النهوض هى النهوض بلغتها القومية. فهل لنا فى ذلك من نبراس؟ لقد تسربت اللغة الأجنبية إلى تعليمنا الجامعى وقبل الجامعى رغم خطورة ذلك على التنمية التى لا يمكن أن تحقق أى تقدم إلا من خلال بوابة اللغة القومية كما هو حادث حالياً وكما حدث لكل الأمم التى كان لها حظ من المدنية قديماً. هذا الواقع غير العلمى للغة العربية فى التعليم يضيع على الوطن والمواطن الملتزم بلغته العديد من الفرص التعليمية والتنموية ويُخرج ناتج التعليم إلى خارج خطط التنمية نتيجة ضعف المستوى الثقافى العلمى للأفراد. ويبرز تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى فى هذه الصورة كبديل وحيد لتخبط مسار التعليم الحكومى والخاص من تعليم للغات الأجنبية وتعليم باللغات الأجنبية، ومن تقييم حقيقى وغيره من آليات اتخاذ القرار؛ بديل يمكن من خلاله إصلاح التعليم وصب التنمية فى بوتقة المجتمع الذى يستنهض كل همة فى سبيل دفع أمتنا إلى الأمام.

١ .مقدمة:

تشير الدراسات الحديثة إلى أن اللغة نمط حياة ووعاء فكر، متجاوزة بذلك التفكير الغربى القديم الذى كان يحصر اللغة فى اعتبارها وسيلة للاتصال مع الآخر.[١] ورغم ذلك نجد أن لغتنا العربية لا تسيطر على الساحة التعليمية والعلمية فى مصر لا لسبب إلا لأننا تقاعسنا عن بذل الجهد ورضينا بأن تنزوى لغتنا إلى رطانات يخرج بها البعض من مرحلة التعليم. لقد فشل نظامنا التعليمى فى تخريج متطلبات سوق العمل بالكفاءة المرغوبة وفى دفع الأمة إلى الأمام. وخير شاهد على ذلك تدنى معدلات التنمية الاقتصادية وتدنى المردود الابتكارى للأفراد حيث تشير التقارير الدولية إلى أن عدد البراءات التى تمنح للمصريين كانت عام ٢٠٠٠م براءة واحدة لكل مليون مواطن.[٢] ولا يمكن لأحد أن يدعى أن انعدام الجو العلمى فى الوطن؛ الذى لا يمكن أن يوجد بدون لغة واحدة تصب فيها كافة منتوجات الوطن؛ هو السبب الوحيد لهذا التدنى فى ابتكارية المواطنين. كما لا يمكن لأحد أن يدعى عكس ذلك. ولكن الدراسات تشير إلى أن عنصر لغة التعليم وبالتالى الثقافة عنصر حاسم فى القضية فبدون لغة واحدة مُوَحِدة لا يمكن لأمة أن تنهض.

٢ .اللغة القومية فى التعليم:

يعتبر التقرير الأمريكى أمة فى خطر مثال جيد لدراسة وضع اللغة القومية فى العملية التعليمية، حيث يشير التقرير، لمواجهة ما حاق بالمجتمع الأمريكى من خطر نتيجة عدم تفرده بالسبق التقنى على مستوى العالم، إلى عدة عناصر جاء فى مقدمتها الاهتمام باللغة القومية.[٣] وعلى عكس ما يشاع فى الدول المتخلفة من أن الإمساك بزمام الأمور التقنية يأتى فى المقدمة إلا أن التقرير واجه المشكلة بصورة جادة بدءً من الوعاء الذى تصب فيه العلوم

---

١. جوديث جرين؛ ترجمة عبد الرحيم جبر؛ اللغة والفكر؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ القاهرة ؛ ١٩٩٢م

٢. Human Development Report 2004, United Nations Development Programme, New York, 2004

٣. The National Commission on Excellence in Education; A Nation at Risk; U.S. Department of Education; Washington, U.S.A.; April 1983

والأداة الفكرية التى تتعامل بها تلك العلوم ومروراً بأسس العلم الحديث من رياضيات وفيزياء وانتهاءً بالعلوم الاجتماعية وعلوم الحاسوب مع عدم إغفال اللغات الأجنبية فى العملية التعليمية. وحين نجوب فى ثنايا التقرير نجده يُشَخِّص واقعاً نكاد نلمسه هنا بعد ما يزيد على عقدين من الزمان يتمثل فى الأمل والمثبطات نتيجة المعالجة السطحية لبعض قضايانا.

تشير الدراسة التحليلية لنتيجة الثانوية العامة للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى أن المدارس التجريبية قد حققت أفضل نتيجة (٩٨,٩%) متقدمة بذلك على المدارس الرسمية (٩٤,٢%).[٤] وهذه العبارة وإن كانت صحيحة رقمياً إلا أن دلالتها بالنسبة للغة التعليم غير علمية لأن المدارس التجريبية جمعت بين متغيريين فى آن واحد أحدهما هو لغة تعليم المواد العلمية من رياضيات وفيزياء وأحياء وغيرها، وبين مصاريف الدراسة لأن المدارس التجريبية هى مدارس رسمية بمصروفات فى حين أن المدارس الرسمية التى يتم تدريس جميع المواد بها باللغة العربية عدا اللغة الأجنبية الأولى والثانية هى مدارس مجانية. ولهذا فإن الدراسات التى تجمع أكثر من عنصر فى متغير واحد يجانبها الدقة العلمية. ومن المفترض أن يتم دراسة كل عنصر على حدة باعتبار لغة التعليم والمصروفات الدراسية عنصرين مستقلين لا عنصراً واحداً. ولقد فصلت بعض الدراسات بين هذين العنصرين وبينت أن التفوق والنتائج المتقدمة هى من نصيب المدارس التى يتم فيها التدريس باللغة العربية فى حالة تحييد بقية عناصر العملية التعليمية.[٥] وعلى عكس التقارير التى لا تحاول أن تصل إلى لب القضايا وتعطى بالتالى انطباعاً غير صحيح عن وضع اللغة القومية فى التعليم نجد التقرير الأمريكى يواجه مشكلة التعليم والعمل بأسلوب يواجه القضية بصورة شاملة.

---

٤. فاروق أبو عوف وآخرون؛ دراسة تحليلية لنتيجة الثانوية العامة للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢م؛ المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى؛ القاهرة؛ ٢٠٠٤م

٥. محمد يونس الحملاوى؛ تأثير لغة التعليم على تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م

اللغة القومية بوصفها وعاء الفكر وأداته لا يمكن فصلها عن مختلف المواد الدراسية الأخرى. ولا يمكن أن تطغى على هذه اللغة كأداة للتعلم أى لغة أخرى، إلا فى المجتمعات المتخلفة. ولقد أثبتت الدراسات وجود تلازم بين التعليم باللغة القومية ودليلى السبق التقنى والتنمية البشرية الواردين ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنياً وللدول المرشحة للصدارة. وتشير الدراسة صراحة إلى أن استعمال اللغة القومية فى التعليم ومن ثَمَّ فى مختلف مناشط المجتمع يساعد فى دفع المجتمع إلى الأمام.[٦]

٣.اللغة الأجنبية فى التعليم:

كثيراً ما نتساءل عن سبب التدريس فى بعض دولنا باللغة الأجنبية وعلى وجه التحديد بلغة المحتل السابق (أو الحالى!). وفى الأغلب لا نجد إجابة محددة عن سبب ذلك التساؤل سوى عبارات مبهمة. ويقودنا هذا إلى سؤال آخر ألا وهو لماذا ندرس اللغة الأجنبية فى مدارسنا ومعاهدنا؟ والإجابة على سهولتها تغيب عن ذهن أغلب مخططى التعليم فى الدول المتخلفة! قليل من المجتمعات المتخلفة قد فطن إلى أن تعلم اللغة الأجنبية مرغوب فيه حيث هى أداة تواصل مع الآخر المتقدم تقنياً. هذه النظرة للغة الأجنبية لم تعرض على فكر الكثيرين من مخططى التعليم فى الدول المتخلفة حيث نجد الخلط بين وظيفة اللغة القومية كأداة فكر واللغة الأجنبية كأداة تواصل مع الآخر (المنبهرين به تقنياً). ولكن لهذه القاعدة شواذ، فالمجتمع اليابانى على سبيل المثال أدرك خصوصية اللغة القومية وخصوصية اللغة الأجنبية وهو فى أقسى ظروف الهزيمة؛ حيث استمر التعليم باليابانية بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية وتم تدريس اللغة الأجنبية فى اليابان كلغة سالبة تحقق التواصل مع الآخر دون أن تعطى اليابانى فرصة التعايش بهذه اللغة الأجنبية لأسباب عديدة منها عدم إعطاء اليابانى الفرصة للعمل خارج وطنه وبالتالى استنزاف عقول الشعب اليابانى. هذا يفسر ما نعتاده من

---

٦. محمد يونس الحملاوى؛ اللغة فى التعليم الجامعى؛ المؤتمر العالمى الأول حول نقل تقنيات تطوير التعليم الجامعى؛ القاهرة؛ ٢٧-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤م

عدم تمكن اليابانيين من الحديث بطلاقة بالإنجليزية (وهى لغة المحتل الأمريكى لليابان) مثلاً فى حين نجد أن لديه القدرة على التواصل العلمى بها. هذا الموقف من دراسة للغة الأجنبية يزداد وضوحاً حينما لا نجد سبباً منطقياً معلناً لتدريس اللغة الأجنبية فى مدارسنا أو التدريس بها.

وللتدريس باللغة الأجنبية وهو الحالة الأسوأ لاستعمال اللغة الأجنبية فى التعليم مردود سلبى على حالة التنمية عموماً كما يتضح من مؤشر التنمية البشرية السالف الإشارة إليه. كما يمكننا استنباط نفس النتيجة بدراسة عدد البراءات التى تصدر للمواطنين فى دول العالم، حيث نجد اختلافاً واضحاً بين نسبة عدد البراءات لكل مليون مواطن الصادرة فى الدول التى تدرس بلغتها القومية وبين تلك الصادرة فى الدول التى لا تدرس بلغتها القومية.[٧] ومن المفيد أن نشير إلى أن عدد البراءات الصادرة لمصريين عام ١٩٩٧م هو ٢٥ براءة فى حين أن عدد البراءات الصادرة ليابانيين فى نفس الفترة هو ١٢٩٩٣٧ براءة علماً بأن عدد سكان اليابان يقل عن ضعف عدد سكان مصر؟[٨] ألا بتطلب الأمر إصلاحاً جذرياً لمنظومة التعليم والتنمية وليس تطويراً سطحياً؟!

يشير تقرير أمة فى خطر السالف الإشارة إليه إلى وضع اللغة الأجنبية فى المسار التعليمى وإلى الهدف من وراء تدريسها وهو الإطلاع على الثقافات الأخرى ولزيادة وعيهم وتفهمهم للغة الإنجليزية نفسها ولخدمة احتياجات الأمة.

وبدراسة الواقع التعليمى فى مصر نلاحظ غياب القاعدة التربوية التى تربط بين عدد ساعات التدريس وحجم المادة العلمية والدرجة القصوى لامتحان المادة. يخصص لكل من اللغة

---

٧. Human Development Report 2004, United Nations Development Programme, New York, 2004

٨. محمد يونس الحملاوى؛ نحو هندسة تحديث مصر: الممكن والمستحيل؛ مؤتمر مصر ٢٠٠٠ الرابع عشر؛ القاهرة؛ ٢٩-٣١ ديسمبر ٢٠٠١م

العربية واللغة الأجنبية الأولى فى مرحلتى الثانوية العامة فى مصر ١٢ حصة أسبوعياً كما يخصص للغة الأجنبية الثانية فى مرحلتى الثانوية العامة ٦ حصص أسبوعياً فى حين أن الدرجة القصوى للغة العربية ٦٠ درجة وللغة الأجنبية الأولى ٥٠ درجة وللغة الأجنبية الثانية ٥٠ درجة. ويبدو الظلم البين فى حجم المادة العلمية للمواد الثلاث حيث نجد أن الدرجة بالنسبة للغة العربية تقابلها ٢١,٥ صفحة من الكتب المدرسية المقررة بينما تقابل الدرجة ٨,٨ صفحة للغة الأجنبية الأولى فى حين تقابل الدرجة ٥,٨ صفحة للغة الأجنبية الثانية. وهذا يشير إلى سبب عدم توازن عدد الطلبة الحاصلين على الدرجة النهائية فى المواد الثلاثة. وحتى تكتمل الصورة يمكننا أن نشير إلى أن عدد صفحات كتابى الأدب العربى يزيد عن عدد صفحات كتابى اللغة الأجنبية الأولى الأساسيين كاملين وعن عدد صفحات كتاب اللغة الأجنبية الثانية رغم أن نصيب كتابى الأدب العربى يقل عن ١٠% من إجمالى درجة اللغة الأجنبية الأولى ومن إجمالى درجة اللغة الأجنبية الثانية! فأنَّى لوعاء الفكر أن ينضبط ليستوعب العلم ويبدع فيه.[٩] وحتى يتبين مدى الغبن الواقع على طلبة المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية على حد سواء يمكننا دراسة المُكَوِّن العلمى فى درجات الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة فى محافظة القاهرة وطلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس كمثال للطلبة المتفوقين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لنتبين أن التفوق العلمى (بعد استبعاد درجات اللغات الأجنبية) من نصيب طلبة المدارس العامة التى يتم تدريس المواد العلمية بها باللغة العربية وليس من نصيب المدارس التجريبية ومدارس اللغات بعكس ما يُرَوج له باستمرار.[١٠] ومن المفيد الإشارة إلى ما تشير إليع بعض الدراسات من أن المُكَوِّن العلمى فى درجات الحاصلين على الثانوية العامة من المدارس التجريبية ومدارس اللغات يقل عن نظرائهم خريجى المدارس العربية الذين انخرطوا فى كليات القمة وبالتالى فإنه بوضع مكافئ تربوى سليم لمادتى اللغة الأجنبية الأولى والثانية لطلبة الثانوية العامة فى مصر

---

٩. محمد يونس الحملاوى؛ التلاقى بين اللغة والهوية والمعلومات؛ ندوة الهوية العربية فى عصر المعلومات؛ القاهرة؛ ١٠ يوليو ٢٠٠٤م

١٠. محمد يونس الحملاوى؛ اللغة كعنصر فاعل فى تعليم العلوم؛ مؤتمر استعمال الحاسوب فى تعليم الفيزياء؛ القاهرة؛ ٢٦-٢٨ فبراير ٢٠٠٠م

سيدفع بنسبة من طلبة تلك المدارس التجريبية ومدارس اللغات خارج كليات القمة ليحل محلهم من هم أحق منهم من خريجى المدارس العربية.[١١]

ولبيان مدى الغبن الذى يتعرض له الطالب المصرى الذى قرر أن ينخرط فى سلم التعليم العربى الرسمى نجد أن إجمالى عدد الطلبة المصريين الحاصلين (من مصر) على شهادة أجنبية والمؤهلين للدخول للجامعات المصرية (!) هو ٥٦١ بنسبة حوالى ١,٢ فى الألف من إجمالى الطلبة الناجحين فى الثانوية العامة وعددهم ٤٤١٦٣٥ عام ٢٠٠٣م-٢٠٠٤م. هؤلاء الطلبة يتاح لهم من مقاعد الدراسة فى الجامعة ما يزيد عن ١٥ مرة استحقاقهم (المشكوك فيه أصلاً) وبالتالى يحصلون على أماكن فى كليات القمة ما كان لهم أن يحصلوا عليها لولا أنهم قرروا الدراسة بغير اللغة العربية وبغير النظام الرسمى! ومن الجدير بالذكر أن عدد من اجتاز امتحان مادتى اللغة العربية للشهادة الثانوية العامة من هؤلاء الطلبة هو ٤١٤ بمتوسط مجموع قدره ٣٥,٨٤ درجة من ٦٠ درجة فى حين أن متوسط مجموع مادتى اللغة العربية لجميع الحاصلين على الثانوية العامة فى ذات العام ٤٤,٩٣ درجة. وهنا يُثار تساؤل عن مدى العدالة فى الالتحاق بكليات الجامعات المصرية، كما يُثار تساؤل عن مدى انعكاس ناتج التعليم لهذه الفئة من طلبة الشهادات الأجنبية على المجتمع بدون وعاء لغوى يحويه أم أن التعليم الجامعى بات البوابة الأقل تكلفة للعمل فى خارج المجتمع؟!

والأمر الآخر الواجب الإشارة إليه هو تأثير التدريس باللغة الأجنبية على اللغة العربية فى مدارس اللغات والمدارس التجريبية وبالنسبة لطلبة الشهادات الأجنبية. ويتبين من الدراسات المتعددة والقليلة فى آن واحد؛ وللأسف؛ تضارب آراء البعض حيال هذه النقطة.[١٢] كما يجدر

---

١١. محمد يونس الحملاوى وإبراهيم فرج عبد الرحمن؛ أثر لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى أداء الطلاب فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م

١٢. عايدة عباس أبو غريب وآخرون؛ تأثير تدريس باللغات الأجنبية على الأداء فى اللغة القومية عند تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى؛ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية؛ القاهرة؛ ٢٠٠٠م

الإشارة إلى أهمية دراسة تأثير تدريس اللغة الأجنبية بدءًا من الصف الأول الابتدائى على أداء الطلبة فى اللغة العربية فى هذه الرحلة السنية المبكرة والغير مسبوقة فى أى من الدول المتقدمة.

٤.اللغة العربية والهوية:

جاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨٦م اعتبار الفترة من ١٩٨٨م وحتى ١٩٩٧م عقداً عالمياً للتنمية الثقافية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو. وجاء فى دليل عمل ذلك العقد تعريف للهوية الثقافية باعتبار أن تأكيدها وتعزيزها من الأعمال التى يجب أن تلقى أولوية فى العمل الدولى. ولقد نص التعريف على أنها تعنى أولاً وقبل أى شىء الانتماء إلى جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية بما لها من قيم متميزة.[١٣] ألا يتبادر للذهن فى ظل تعدد مقاييس الهوية الزائفة حالياً وجود خلط متعمد فى مفاهيم القومية والعولمة الذى أصاب المتفلسفون أن ندرس اعتبار استعمال اللغة الصحيحة مقياساً حقيقياً للهوية.[١٤] أليست العربية من أهم المقومات الثقافية لهويتنا؟[١٥] ألا يقع على التعليم واجب الحفاظ على هوية الأمة؟[١٦] ألا يعتبر الالتزام بلغة عربية صحيحة مقياساً حقيقياً للمستوى الثقافى للمجتمع أو للتدهور العام فى هذا المستوى؟ ألا نلحظ ملامح إغفال العربية فى الحوار مع الآخر ودونية لغة التحاور حين نُقِر ابتداءً القبول باللغة الأجنبية كمرجع فى الحوار بل وفى الاتفاقيات؟

١٣.دليل عمل العقد العالمى للتنمية الثقافية ١٩٨٨م-١٩٩٧م؛ الشعبة القومية المصرية لليونسكو؛ القاهرة؛ ١٩٨٧م

١٤.توصيات ندوة الهوية العربية فى عصر المعلومات؛ اللجنة الوطنية المصرية للمعلومات للجميع؛ القاهرة؛ ١٠ يوليو ٢٠٠٤م

١٥.أحمد أبو زيد؛ هوية الثقافة العربية؛ الهيئة العامة لقصور الثقافة؛ القاهرة؛ ٢٠٠٤م

١٦.نادية محمود مصطفى؛ دور الجامعات العربية فى الحفاظ على الهوية العربية؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة؛ القاهرة؛ ٢٠٠٣م

٥.اللغة العربية وتعريب التعليم:

يتطلب الحفاظ على اللغة العربية فى مستوى يليق بها وبأبنائها؛ باعتبارها بوتقة الحضارة العالمية لمدة تزيد عن ثمانية قرون؛ أن نُعيد لها مجالات عملها باعتبارها أداة الفكر الذى يحوى مختلف أنشطة المجتمع العلمية والثقافية والحضارية. ويعتبر التعليم من أهم أدوات الحفاظ على الهوية وصهر مختلف مناشط المجتمع فى آليات محددة تضيف للمجتمع ولا تنتقص منه. واللغة القومية باعتبارها وعاء الحضارة وأداتها هى البوتقة التى يجب أن تصب فيها آليات عمل المجتمع وبحوثه ودراساته التى تهدف بالمقام الأول صالح المجتمع صاحب اللغة القومية بمختلف فئاته. فالبحوث التى يتم صبها فى قالب أجنبى لا تضيف للمجتمع أى معلومة بل هى نافذة للأجنبى كى يطلع عن معلومة حجبها صانعها عن أعين بنى جلدته! ولهذا فإن تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى جميعه لأداة حفاظ على توحد الأمة وسِوائها وهى فى نفس الوقت أداة حفاظ على ديمومة اللغة التى تحوى علوم الأمة وهمومها. وليس بمستغرب أن الأمم التى لم تنل حظاً من المدنية تستعمل لغة محتليها وتظن أنها بوقوفها عند حد ثقافة الطفل الأجنبى قد أحسنت صنعاً! ورغم ذلك يجادل المجادلون فى تعريب التعليم![١٧-١٨] لقد باتت قضية تعريب التعليم ضرورة ملحة للنهوض بأمتنا من سباتها ولدفع عجلة تنميتها إلى الأمام.[١٩-٢٠] لقد فرضت جميع الدول المحتلة لغاتها على شعوبنا المستضعفة لمصلحتها وليس لمصلحتنا، وبعد الخروج المشكوك فيه للمحتل بتنا ننادى بما نادى به

١٧.تعريب التعليم العالى وسياسات الالتحاق به فى الوطن العربى؛ المؤتمر الثانى للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى؛ الحمامات، تونس؛ ٢٠-٢٣ أكتوبر ١٩٨٣م

١٨.محمد السيد سليم؛ التدريس باللغات الأجنبية فى الجامعات المصرية؛ http://www.egyptclub.de/Studium-in-Fremdsprache.htm؛ بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٠٧م

١٩.عبد الحافظ حلمى محمد؛ تعريب التعليم الجامعى؛ مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٧٩؛ القاهرة؛ ١٩٩٦م

٢٠.توصيات المؤتمر السنوى العاشر لتعريب العلوم؛ الجمعية المصرية لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١٧-٢٠ مارس ٢٠٠٤م

المحتل ذاته بأن تكون لغتنا أو على الأقل لغة الصفوة المتعلمة من شعبنا الذى يرزح نصفه تحت نير الأمية، هى اللغة الأجنبية فى الثقافة وفى التعليم. فهل لنا أن نُعيد لأمتنا ثوبها العربى النقى، لغة وثقافة وعلماً وقِيَماً؟

اللغة فى التعليم الجامعى

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لا يقتصر تأثير التعليم باللغة القومية على دفع المجتمع إلى الأمام بل يتعداه إلى الجوانب الأخرى التى تشكل هوية المتعلم. وبدراسة العلاقة بين لغة التعليم ودليل السبق التقنى ودليل التنمية البشرية الواردين ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنياً وللدول المرشحة للصدارة والتى يقل عدد سكانها فى ذات الوقت عن خمسة عشر مليون مواطن يمكننا استنتاج أن استعمال اللغة القومية فى التعليم ومن ثَمَّ فى مختلف مناشط المجتمع يساعد فى دفع المجتمع إلى الأمام. ومن المفيد أن نشير إلى أنه بأخذ متوسط عدد البراءات لكل مواطن كمؤشر لناتج التعليم والثقافة فى المجتمع فإننا نجد أن القاعدة هى ملازمة التقدم للتعليم باللغة القومية.

ولإن كان إثارة قضية اللغة فى التعليم مستغرباً فى مجموعة الدول المتقدمة والتى تسعى للتقدم إلا أن هذا الموضوع أضحى محل لغط فى المجتمعات المتخلفة حيث لا يفرق البعض بين التعليم باللغة الأجنبية وبين تعليم اللغة الأجنبية كلغة كغيرها من المواد التعليمية. ومن المفيد الإشارة إلى أن اللغة ليست فقط أداة تواصل بل بالأساس أداة تفكير.

فى ظل ظروف التواصل بين أركان المعمورة المختلفة فإن دراسة لغة أجنبية واحدة على الأقل بات أمراً ضرورياً لا غنى عنه بجانب تعلم اللغة القومية التى هى وعاء الثقافة ورمز الهوية. إن الحديث عن أى تطوير لا يُهَندس مختلف مفردات العملية التعليمية من طالب وأستاذ ومادة تعليمية ولغة تعليم وتواصل ومنظومة تعليمية لن يُفضى إلى تحقيق الهدف من التعليم الجامعى وقبل الجامعى. وستبقى الشعوب التى تصبوا للتنمية وتجادل فى مفردات عملية التنمية علمياً فى ذيل الأمم لأنها أبت إلا أن تخلط الأوراق متوهمة أن التنمية هى محاكاة الأجنبى فى لغته وليس فى أساسيات بنيته العلمية.

التعليم باللغة القومية والتنمية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

١.مفهوم التنميّة:

غالباً ما يتبادر إلى الذهن أن التنمية أحادية البعد فى المجال الاقتصادى ولكن الدراسات الحديثة تشير إلى أن التنمية عملية شاملة تأخذ البعد الاقتصادى كعامل مهم له أولوية دون أن تغفل بقية العوامل الأخرى مثل نوعية الإنتاج والتعليم والخدمات الصحية والممارسة السياسية والأنشطة الاجتماعية وغيرها من مؤشرات لتتكامل النظرة تجاه التنمية.[١] ولقد حظى مفهوم التنمية بالعديد من الدراسات التى اجتمعت على تعددية العوامل المؤثرة على التنمية الحقيقية لتشمل جوانب متعددة مثل الفقر والمشاركة السياسية والأمية والفساد والسعادة كى تكون التنمية تنمية حقيقية تصب فى المجتمع وأفراده. [٢-٣] ومن المفيد أن أشير إلى ارتباط التنمية الحقيقية بالحضارة حيث أرى أن التنمية بمفهومها النفعى والتى لا تصب فى وعاء الحضارة بها من القصور ما يعيق تحضر المجتمع وبالتالى يعيق تنميته الحقيقية وهو أمر يمكن ربطه باستقلالية المجتمع وتنميته بتوظيف أكبر لقدرات أبنائه الذاتية دون رفض للتقنيات الحديثة المادية منها والمعنوية ودون عزوف عن آليات وبرامج التنمية المجتمعية.

٢.التنمية واللغة:

---

١ Human Development Report 1996; United Nations Development Programme; New York, USA; 1996.

٢ Measuring Multidimensional Poverty: Insights from Around the World; Oxford University of Oxford, U.K.; 2013. Poverty & Human Development Initiative;

٣ A Short Guide to Gross National Happiness Index; The Centre for Bhutan Studies; Bhutan; 2012.

بدراسة العديد من مؤشرات التنمية فى كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة يبدو لنا جلياً ما للغة التعليم من تأثير على حركة التأليف وعلى مستوى التعليم وعلى ناتج العملية التعليمية وعلى ناتج التنمية الصناعية وعلى المؤشرات الصحية فى المجتمع بل وعلى حركة البحث العلمى فيه. وتصب جميع تلك المؤشرات فى إيجابية استخدام اللغة القومية كلغة وحيدة فى المجتمع ليس فقط من باب السواء النفسى لأفراده ولكن من باب صهر مختلف منتوجات أفراد المجتمع فى بوتقة واحدة تشكل بنية هذا المجتمع. والوجه المقابل لهذه الصورة يشير إلى أنه من خلال دراسة الحالة اللغوية للمجتمع يمكننا الحكم على حالة التنمية فيه. واعتماداً على مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة بالأساس يمكننا استنباط علاقة اللغة بالتنمية المجتمعية الشاملة.

ونظراً لما للتعليم من علاقة مباشرة مع الإنتاج المعرفى من كتب وبحوث وبراءات اختراع سوف تركز الدراسة على مقارنة الوضع فى مصر كدولة لا تستخدم لغتها القومية فى التعليم العالى فى المجالات التطبيقية بالمجمل مع دول تستخدم لغتها القومية فى التعليم العالى وما دونه بمجمله من خلال بعض المؤشرات ومنها دليل السبق التقنى الذى يرصد الحالة العلمية للدولة ودليل التنمية البشرية الذى يأخذ مجمل حالة التنمية فى الدولة وهما من المؤشرات الواردة ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى.[٤-٥] ويبين الجدول التالى بعض مؤشرات تلك العلاقة لبعض الدول الأوربية الواردة فى تلك التقارير. ومن المفيد ملاحظة العلاقة الطردية بين عدد الباحثين الدائمين العاملين فى مجال التقنيات وعدد البحوث التى تصدرها كل دولة.[٦] كما يمكننا ملاحظة العلاقة الطردية بين عدد البراءات وعدد الكتب ودرجة تقدم الدولة.[٧-٨-٩] ومن المفيد أن نشير إلى أن عدد البراءات الصادرة لمواطنى الدول العربية

٤تقرير التنمية البشرية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى؛ نيويورك؛ ١٩٩٩م.

٥ Human Development Report 2014; UNDP; New York, USA; 2014

٦ UNESCO Science Report 2010; Paris, France; 2010

٧ http://ipstats.wipo.int/ipstatv2/IpsStatsResultvalue; Dec. 3rd, 2014

مجتمعة عام ٢٠١٢م هو ٤٥٤ براءة بمعدل ١,٣ براءة لكل مليون مواطن. ونشير إلى أننا قد اعتمدنا فى حساب المعدل بالنسبة لكل مليون مواطن فى الجدول رقم (١) على عدد السكان الوارد فى تقرير البنك الدولى لعام ٢٠١٤م.[١٠]

الدولة	عدد البحوث ٢٠٠٨م	البحوث/ مليون نسمة ٢٠٠٨م	علماء وباحثون دائمون فى التقنيات/ مليون نسمة ٢٠٠٧م	عدد البراءات للمواطنين ٢٠١٢م	الكتب/ مليون نسمة	ترتيب دليل السبق التقنى	ترتيب دليل التنمية البشرية	عدد السكان ٢٠١٣ م
مصر	٣٩٦٣	٤٨,٣	٦١٧	٩١	٣٠	٥٧	١١٠	٨٢,٠
هولندا	٢٢٩٤٥	١٣٦٥,٨	٣٠٨٩	١٦٥٣	٦٧٥	٦	٤	١٦,٨
السويد	١٦٠٢٨	١٦٦٩,٦	٥٢٣٨	٨٤٧	١٤٢٥	٣	١٢	٩,٦
بولندا	١٧٩١٦	٤٦٥,٤	١٦٢٣	١٨٤٨	٤٩٧	٢٩	٣٥	٣٨,٥
فلسطين المحتلة	١٠٠٦٩	١٢٤٣,١	١٥٦٣	٢٧١	٣٢٨	١٨	١٩	٨,١
فنلندا	٨٣٢٨	١٥٤٢,٢	٧٧٠٧	٦٩٠	٢٥٣٣	١	٢٤	٥,٤
إيران	١٠٨٩٤	١٤٠,٧	٧٠٦	٥٢٢٧	٧٧٨	٥٠	٧٥	٧٧,٤
التشيك	٧٥٦٥	٧٢٠,٥	٢٨٨٦	٤٠٢	١٢١٨	٢١	٢٨	١٠,٥
إيرلندا	٤٨٢٤	١٠٤٨,٧	٣٠٩٠	١٣٢	٢٣٣١	١٣	١١	٤,٦

جدول رقم (١)

٨محمد يونس الحملاوى؛ اللغة فى سياقها المعرفى التنموى؛ المؤتمر السنوى السابع عشر لتعريب العلوم؛ جامعة أسيوط؛ أسيوط؛ ١١-١٢ مايو ٢٠١٣م.

٩ Institute of statistics, UNESCO; Paris, France http://www.uis.unesco.org; Dec. 1st, 2014

١٠ http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL; Dec. 3rd, 2014

ومن الأمور الجديرة بالاعتبار مقارنة وضعنا كعرب ببعض الدول المحيطة. ويوضح الشكل رقم (١) تطور عدد البحوث المنتجة فى الدول العربية وتلك المنتجة فى فلسطين المحتلة وتركيا وإيران فى الفترة من عام ١٩٨٠م وحتى عام ٢٠١٠م. والشكل يغنى عن أى تعليق علماً بأن الدول الثلاثة غير العربية المشار إليها فى الشكل تعلم أبنائها ويجرى العمل فى منظومة الحياة داخلها بلغاتها القومية التى لا يعرفها أحد خارج حدودها.[١١] ولنتذكر فى هذا السياق أن مؤشرات معدل زيادة البحوث المنشورة تشير إلى أن المعدل فى حالة مصر حيث الدراسة فى الجامعات فى المجمل باللغة الأجنبية فى المجالات التطبيقية ٢,٨% (وهى الدولة العربية الوحيدة الواردة فى تلك المؤشرات)، كما أنه فى إيران ٢٥,٧%، وفى كوريا الجنوبية ١٤,١%، وفى الصين ١٦,٥% وفى تركيا ١٤,٤%. علماً بأن الدراسة فى إيران وكوريا الجنوبية والصين وتركيا باللغة القومية فى مختلف المراحل كما تجرى الحياة العامة جميعها فى تلك الدول بلغاتها القومية. وهذه النتائج تشير بلا شك إلى ضرورة إيجاد آلية استنهاض لأمتنا لنقيلها من عثرتها. إن التعليم أحد أهم تلك الآليات ولهذا بات علينا النظر فى التعامل معه.[١٢]

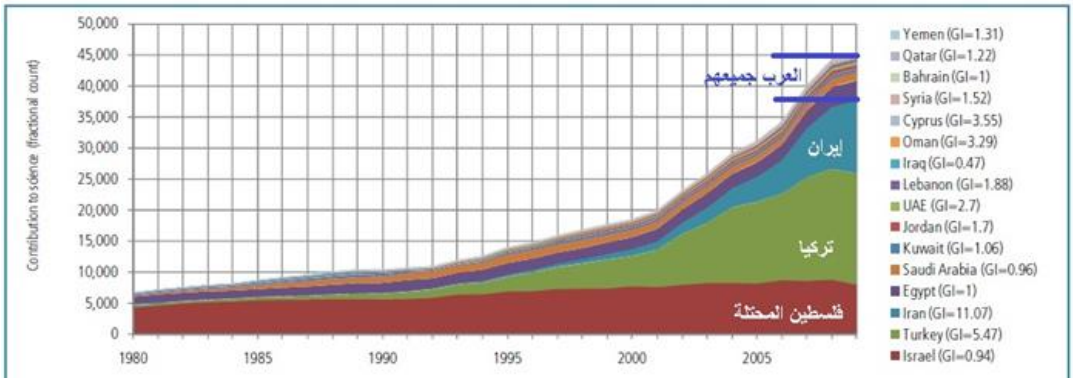

Figure 5 Contribution of Middle East countries to world science, 1980–2009
Source: Calculated by Science-Metrix using the Web of Science (Thomson Reuters)

شكل رقم (١)

---

١١ 30 Years in Science; Science Matrix, Montreal, Quebec, Canada; 2010

١٢ محمد يونس الحملاوى؛ تعريب التعليم الطبى: القضية والمسئولية؛ المؤتمر الأول للرابطة العربية لتعريب العلوم الطبية، القاهرة، ٤-٥ يوليو ٢٠١٠م.

لقد تم اختيار الدول الأوربية الواردة بالجدول رقم (١) والتى يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين لبيان أن ارتفاع التكلفة المباشرة لعملية الترجمة نظراً لصغر عدد مستخدمى تلك الترجمة لم يقف حجر عثرة فى سبيل استخدام اللغة القومية فى مختلف مناشط المجتمع حيث أن العائد المجتمعى من تنمية وتقدم يفوق ما يتم إنفاقه على الترجمة إلى اللغة القومية. إن استخدام اللغة القومية كوعاء لمختلف مناشط المجتمع ومنها التليم بدءً من المرحة الآبتدائية أمر أساسى فى منظومة التقدم. ويبين الجدول رقم (٢) سن تدريس اللغة الأجنبية لتلاميذ التعليم الأساسى بمصر مقارنة مع بعض الدول المتقدمة، علماً بأن جميع الدول الأوربية تستخدم لغاتها القومية فى جميع مراحل التعليم. كما يبين الجدول عدد ساعات تدريس للغة الأجنبية فى مرحلة التعليم العام قبل الجامعى فى تلك الدول.[١٣]

الدولة	أول سن لتعرض التلميذ للغة أجنبية	عدد ساعات تدريس اللغة الأجنبية فى الأسبوع
مصر	٤ (الحضانة)	مساوية للغة العربية
أمريكا	١٤	١
ألمانيا	١١	٢
أيسلندا	١١	٢
إنجلترا	١١	١
بلغاريا	١١ حصة ثم من ١٤ حصتين	حصة من سن ١١ ثم حصتين من سن ١٤
بولندا	١١ حصة ثم من ١٥ حصتين	حصة من سن ١١ ثم حصتين من سن ١٥
سلوفينيا	١١ حصة ثم من ١٥ حصتين	حصة من سن ١١ ثم حصتين من سن ١٥
بلجيكا	١٢	١

جدول رقم (٢)

ويمكننا من الجدول السابق رقم (١) ومن العديد من الدراسات استنتاج وجود تلازم بين التعليم باللغة القومية ومؤشرات التنمية وخاصة دليلى السبق التقنى والتنمية البشرية الواردين ضمن

١٣محمد يونس الحملاوى؛ التعليم باللغة القومية والتقدم العلمى؛ المؤتمر العلمى الإقليمى السنوى لكلية الآداب جامعة عين شمس؛ القاهرة؛ ٢٧-٢٨ مارس ٢٠١٠م.

تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وذلك بالنسبة للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنياً. ولا يخفى على أحد أن تدنى مؤشرات التنمية لدينا وتدنى المردود الابتكارى لمواطنينا طبقاً للمقاييس العالمية يدفعنا إلى بذل كل جهد فى سبيل تنمية أمتنا.

٣.التعليم واللغة:

لقد حظيت اللغة المستخدمة فى اتعليم بالعديد من الدراسات من المنظمات الدولية ومن الدول المتقدمة ومن الدول الساعية للتقدم على حد سواء. وتشير دراسة حديثة عن لغة التعليم إلى أن التعليم باللغة القومية حق.[١٤-١٥] كما تشير دراسات أخرى عن الطلبة فى أفريقيا إلى جانب مهم من جوانب قضية التعليم باللغة القومية وهو جانب الحق فى التعليم حيث تقرر الدراسات أن الطلاب الذين تعذر عليهم أو الذين فشلوا فى إتقان اللغات الأجنبية لديهم الحق فى التعلم على وجه الخصوص بلغاتهم الأصلية.[١٦-١٧] كما تشير دراسات أخرى عن الأمية فى العالم إلى أن خمسين بالمئة من الأطفال خارج المدارس فى العالم يعيشون فى مجتمعات محلية تستخدم لغة للتعليم غير اللغة المستخدمة فى المنزل. وهذا يمثل التحدى الأكبر للتعليم للكافة، كما تشير احدى الدراسات إلى أن الوضع سيستمر على ما هو عليه بالنسبة للأمية ما

١٤محمد يونس الحملاوى؛ التعليم باللغة القومية: قضية عادلة؛ ندوة حقوق لإنسان واللغة؛ كلية الحقوق، جامعة القاهرة؛ القاهرة؛ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢م.

١٥محمد يونس الحملاوى؛ الحق فى التعليم باللغة القومية؛ مركز دراسات حقوق الإنسان؛ كلية الحقوق، جامعة القاهرة؛ القاهرة؛ ١٠ ديسمبر ٢٠١٢م.

١٦ Rethinking languages of instruction in African schools; Evode Mukama; Rethinking languages of instruction in African schools; Policy & Practice: A Development Education Review, Vol. 4, Spring, pp. 53-56; 2007

١٧ Assessment Of Mother Tongue Education Policy In Relation To Its Implementation In In Gambella Administrative Town: (The Case Of Agnuak Language); Tadesse Akalu; Msc Degree Thesis; Addis Ababa University, School Of Graduate Studies; Adis Ababa; Ethiopia; June 2011

لم يدعم نظام التعليم استخدام اللغات المحلية من خلال طرائق متعددة.[١٨] وتشير العديد من الدراسات صراحة على أن التعليم بغير اللغة القومية غير سديد تربوياً.[١٩] كما يبين تقرير منظمة اليونسكو عن عام ٢٠١٣/٢٠١٤م العلاقة المباشرة والطردية بين التعلم باللغة القومية والتحصيل العلمى فى مرحلة التعليم الأساسى فى عدة دول. [٢٠]

٤.كفاءة التعليم:

يصب مردود التعليم بصورة مباشرة فى الوعاء التنموى للأمة، ومن هنا فإن ارتباط كفاءة التعليم بالمردود التنموى لأية أمة بات من المسلمات بالنسبة للأمم التى تنتهج سياسة وطنية تضع التعليم فى موضعه الطبيعى من تنمية المجتمع وليس كوسيلة تنمية لأفراد لا رابط بينهم ولا هدف من تنميتهم بصورة مجتمعية. لذا تسعى مختلف الأمم المتقدمة والساعية للتقدم إلى رفع كفاءة التعليم بغية رفع المردود التنموى للتعليم ذاته.

ولقد أجريت العديد من الدراسات على طلبة المدارس والجامعات فى مصر بغية استكشاف مواطن التفوق وعلاقة ذلك بلغة التعليم فتبين تفوق طلبة المدارس العربية على أقرانهم طلبة المدارس التجريبية ومدارس اللغات (وهى المدارس التى يتم تدريس المواد العلمية مثل الرياضيات والعلوم والكيمياء باللغة الأجنبية) فى الدراسة قبل الجامعية وفى الدراسة الجامعية؛

---

١٨ Education Notes June 2005, World Bank; Washington, USA

١٩ Problems And Challenges Of Learning Through A Second Language: The Case Of Teaching Of Science And Mathematics In English In The Malaysian Primary Schools, Tan Yao Sua & Santhiram R. Rama; Kajian Malaysia, Jld. Xxv, No. 2, Disember 2007

٢٠ This 11th EFA Global Monitoring Report 2013/4, Teaching and Learning Achieving; UNESCO, 2014

الأمر الذى يشير إلى أهمية اللغة القومية كوسيط تعليمى وحيد فى مختلف مراحل التعليم.[٢١-٢٢] وتشير دراسات أخرى أجريت على المؤشرات الصحية (وهى محصلة التعليم الطبى) فى بعض دول المنطقة العربية وما جاورها إلى تحسن تلك المؤشرات فى حالة الدراسة باللغة القومية عن حالة الدراسة بلغة أجنبية.[٢٣]

من منظور التنمية يمكننا ملاحظة أن استخدام اللغة الأجنبية فى تعليمنا لم يضف لأمتنا أية إضافة تنموية على مدار أكثر من قرن ظلت فيه اللغة الأجنبية هى لغة التعليم الجامعى، كما لا توجد أمة من الأمم ذات الصدارة العلمية (طبقاً للمعايير العالمية) تستخدم لغة غير لغتها القومية فى تعليم أبنائها، كما لا يمكن لأمة أن تضيف للعلم العالمى بدون أن تكون لها قاعدة علمية داخلية متماسكة وهى لا تكون إلا بلغتها التى ينصهر فيها جميع المجتمع. والأمثلة عديدة على هذا الطرح، ومن أكثرها دلالة، حالة الدول ذات الملايين التى تعد على أصابع اليد الواحدة والتى لها حظ من التنمية يفوق كثيراً وضعنا التنموى الكلى كعرب، حيث يتم اتدريس وإنتاج العلم فى تلك الدول بلغاتها ولا تناقش أية دولة متقدمة بأية لغة يتعلم أبناءَها لأن التعليم باللغة القومية من المسلمات القومية، ففى اللغة القومية تصب مختلف مناشط المجتمع؛ كونها إحدى البوابات الأساسية التى تمر منها كل أمة متقدمة والتى يجب أن نمر بها، حتى يكون لنا حظ من التقدم.

٢١محمد يونس الحملاوى؛ تأثير لغة التعليم على تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

٢٢محمد يونس الحملاوى ومراد عبد القادر؛ أثر لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى استمرار التفوق فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

٢٣محمد يونس الحملاوى ومحمد هيثم الخياط؛ نحو دراسة كفاءة التعليم الطبى فى بعض دول الشرق الأوسط من خلال تقييم المؤشرات الصحية لتلك الدول؛ المؤتمر السنوى الخامس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ٢٥-٢٧ مايو ١٩٩٩م.

إننا حينما نركز على الكفاءة من منطلق نفعى بحت نجد أن كل عناصر المنظومة التعليمية تصب فى كفاءة التعليم بالعربية فاللغة الأجنبية للقائمين على العملية التعليمية لا يمكنها أن تصل لمستوى عربيتهم إن أرادوا التواصل مع قاعدتهم الطلابية وبنيئهم المجتمعية. كما تشير بعض الدراسات إلى أن التحسن فى التحصيل العلمى فى تخصصات تطبيقية يزيد فى حالة الدراسة بالعربية عن حالة الدراسة بالإنجليزية بنسبة ٦٦%. كما تشير دراسات حديثة أجريت على أوراق الإجابة التى كتبت بالإنجليزية لطلبة إحدى الجامعات العربية أن ١٠% فقط من الطلاب عبروا عن أنفسهم بشكل صحيح. [٢٤]

إن ارتباط عملية التعريب بالتنمية لقضية علمية تبدأ بتمحيص ما نتلقاه ونردده من مقولات كى لا نخلط أوراقَ عمليةِ التنمية ومنها اللغة والتعليم والحضارة والهوية وكفاءة مختلف منظومات المجتمع كى لا ننسحق حضارياً ونحن نظن أننا نُحسن صنعاً!

٥.هل من خطوة موجبة؟:

إن سلب روح العروبة من أرباب العربية سوف يمزق أمتنا العربية أشلاءً ويجعلنا الأمة الوحيدة التى تتقطع فى عصر التكتلات الكبيرة والتى تحاول أن تتوحد على مصالح اقتصادية، فكيف بنا ونحن أمة واحدة نقبل بهذا المصير. الأمر ليس دفاعاً عن اللغة السامية التراكيب والاشتقاقية المعانى والمفردات وهى أجدر بهذا ولكن الأمر من الناحية النفعية البحتة يتطلب أن نهب للدفاع عن البوتقة الواحدة التى تجمع أمتنا لتصب فيها أعمالنا جميعها ولنحقق من خلالها تميزاً يضيع من بين أيدينا حينما لا يفهم الطالب مراد الأستاذ وبالتالى يستظهر ما يسمعه ثم بعد ذلك نشتكى من ناتج التعليم الذى لم يدفع أمتنا إلى الأمام دفعاً. اللغة لا يمكنها أن تنفك عن كينونة أفرادها ولا عن منتوج أفرادها، فكلما ارتقت كلما ارتقى أبنائها إن هم حافظوا على عوامل بقائها وبقائهم. وكلما شعر أبناء اللغة بالعزة لانتسابهم لها كلما ارتقى

٢٤زهير أحمد السباعى؛ تجربتى فى تعليم الطب باللغة العربية؛ نادى المنطقة الشرقية الأدبى؛ الدمام، السعودية؛ الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

مجتمعهم بها وبهم. لا يمكن أن تنفك هذه العلاقة إلا بعوامل عارضة سرعان ما تزول مهما حاولنا تغيير مسارها ولكن شريطة أن يتكاتف أبنائها حولها لتنهض بهم!

لقد نال وضع اللغة فى تفكير العرب منذ زمن ليس بالبعيد حيزاً غير مسبوق فى تفكير أية أمة كان لها حظ من المدنية. وتواكب هذا فى ذات الوقت مع أن العرب هم الأمة الوحيدة التى كان لها تاريخ ولم يعد لها جغرافية على خريطة التنمية والتقدم العلمى. لغتنا العربية كأى لغة تعكس نمط حياتنا وتعكس كل ما يجرى على أرض وطننا من تنمية وتعليم وثقافة. ومن قبيل التكرار أن نشير إلى أهمية اللغة فى تعليم وتنمية الأمة كوعاء للفكر وليس كأداة تواصل فقط.

ولا يقتصر الأمر على تنمية العملية التعليمية بل يتعداه إلى البحوث العلمية التى يتم صبها فى قالب أجنبى لا تضيف للمجتمع أية معلومة بل هى نافذة للأجنبى كى يطلع عن معلومة حجبها صانعها عن أعين بنى جلدته! ولهذا فإن تعريب التعليم أصبح أداة حفاظ على توحد الأمة وسِوائها وفى نفس الوقت أداة حفاظ على ديمومة اللغة التى تحوى علوم الأمة وهمومها. وليس بمستغرب أن الأمم التى لم تنل حظاً من المدنية تتعلم بلغة محتليها وتظن أنها بوقوفها عند حد ثقافة الطفل الأجنبى قد أحسنت صنعاً!

إنه لمن غير المنطقى أن نشير بأصابع الاتهام إلى غياب اللغة القومية عن التعليم الجامعى كمُسَبب وحيد لهذا الوضع المتدنى لأمتنا ولكننا من نفس المنطلق لا يمكننا أن نستبعد غياب اللغة القومية فى مختلف مناشط المجتمع بمختلف تخصصاتها من أسباب هذا التدنى وخاصة إذا أدركنا وجود ارتباط قوى بين من يُعَلِم بلغته القومية وبين درجة تقدمه العلمى.

من ايسير بدراسة مؤشرات التنمية أن نربطها بمؤشرات الابتكار وكأنه يوجد لكل مجتمع مسار من السهل تتبعه؛ تحدده مفردات عملياته التنموية ومنها لغته؛ وينطبع على مختلف مناشطه. تشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة إلى وجود تسعة عشر دولة فى صدارة العالم تقنياً يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف نسمةً، وبين واحد وتسعون ومائتى مليوناً

يسير فيها التعليم والبحث العلمى بلغاتها القومية، ولا توجد دولة عربية واحدة ضمن هذه المجموعة من الدول.

لقد تم طرح العديد من الحلول للحفاظ على الرابط الوحيد المطروح على الساحة من بين الروابط التى تجمع أمتنا، ألا وهو اللغة من عدة منطلقات قصر أغلبها عن انتشالنا مما نحن فيه من وضع متدنٍ فى سياق التنمية ولم يتبقى لنا إلا أن ننظر للأمر من منظور تنموى نفعى يضيف لأمتنا تقدماً وحفاظاً على هويتها وكيانها كى نضع اللغة فى سياقها الطبيعى كلغة حياة وعلم ودراسة وبحث ونوظف مختلف الآليات فى تحقيق ذلك من ترجمة ونشر علمى وإتاحة كافة سبل التنمية العلمية والثقافية للكافة معتمدين على تراثنا الحضارى وقيمنا الحضارية التى غالباً ما يتناساها أو بالأحرى يجهلها غالبة أفراد أمتنا وذلك بصورة صحيحة حقيقية. إن الحلول المطروحة عديدة لكن تنقصها الإرادة والمثابرة ووضوح الرؤية فبها يمكن أن نبنى على بعضنا البعض. إن التعليم بغير العربية فى بلاد العرب لرسالة قوية لأمتنا أن هذه اللغة التى لا يستطيع أحد أن يقلل من شأنها ومن استيعابها للعلم فى أطول حضارة علمية عرفها العالم، ليست لغة علم وهو أمر مستهجن علمياً قبل أن يكون مستهجناً قومياً.

ومن الحلول المطروحة فى هذا الشأن مشروع تعريب التعليم والعلوم والمعارف الذى طرحته الجمعية المصرية لتعريب العلوم والذى يركز فى مرحلته الأولى على إتاحة الكتب العلمية الجامعية بالعربية مجاناً على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت.[٢٥] ولقد خطى المشروع خطوات جادة فى سبيل ذلك حيث يتيح حالياً جميع الكتب الطبية للمرحلة الجامعية الأولى بكليات الطب على موقعه للتنزيل مجاناً للباحثين والدارسين.[٢٦] والمشروع بصدد استكمال مسيرته فى التخصصات العلمية الأخرى من هندسة وعلوم أساسية وغيرها من التخصصات التقنية. ويبقى أن نشير إلى أن تعريب التعليم الجامعى لا يتخاصم مع تعلم اللغات الأجنبية المختلفة بل يتناغم مع تعلمها وتعلم العربية فى آن واحد. إن تعريب التعليم الجامعى لهو

---

٢٥ www.taareeb.info

٢٦ http://taareeb.wordpress.com/تعريب-التعليم-الطبى/

بوابة رئيسية لابد من الولوج منها فى أية محاولة لتنمية مجتمعاتنا وهو القاطرة التى ستجر خلفها كل آليات عمل وتنمية المجتمع ثقافياً وهويةً وعلماً وتنميةً.

يبقى أن نتذكر فى هذا السياق أن التعليم بلغة أجنبية هو نقيصة على أخف الأمور؛ هو نقيصة إن تكاسلنا عن أن نعلم أمتنا بكفاءة، وهو نقيصة إن تدثرنا بلباس الأجنبى لعقدة فى أنفسنا، وهو نقيصة إن تخفينا خلف حاجز اللغة لضحالة مستوانا العلمى، وهو نقيصة إن تغلبت علينا القابلية للاستعباد، وهو نقيصة إن تطابقت إرادتنا مع إرادة المحتل الذى أقصى لغتنا من التعليم وفرض لغته فور احتلاله بلادنا والأخيرة نقيصة تتعدى حدود المنطق. ورغم ذلك فمازال البعض أسير حاملى تلك النواقص من إعلام وثقافة وسياسة وقصر نظر. القضية لا تتحمل أن تنتظر فكما يتبين من الأرقام الواردة فى البحث أن الشقة بيننا وبين من سبقونا فى مضمار التنمية تزداد يوماً بعد يوم ولابد من كسر طوق التخلف الذى نحياه والذى يطبق على رقبتنا بصورة أكبر كل يوم حتى كاد يخنقنا. ورغم هذا فالأمل موجود فى عمل جاد يُخرج أمتنا من عثرتها قبل أن تلتهمها أمم أخرى ولنا فى التاريخ الحديث عدة أمثلة لدول كانت دون أمتنا حضارياً واستطاعت فى سنوات قليلة أن تكون فى مصاف الدول المتقدمة. إن الحفاظ على لغتنا العربية مطلب تنموى ثقافى علمى تربوى يصب فى هويتنا العربية. ولن يتأتى لنا الحفاظ على لغتنا العربية إلا باستخدامها فى مختلف المناشط وأولها التعليم الجامعى فهو مصنع رجالات الأمة ونسائها إن أدى دوره المنوط به ولن يؤديه بصورة مُرضِيَة إلا بلغتنا العربية رمز هويتنا.

التصميم والإبداع والاختراع واللغة والإنتاجية

أ. د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

نبذة

تعتبر قضية توطين التقنيات أحد أساسيات دفع المجتمع إلى الأمام، وهى قضية تتفاعل فيها عدة عوامل منها الإنتاجية. تناقش الورقة تأثير عناصر التصميم وتجانس لغة المجتمع على إنتاجية المجتمع وتخلص إلى أن تفاعل المجتمع من خلال لغة واحدة ودفع التصميم ليأخذ مكانه فى صدارة عمليات الإنتاج سوف يدفع بالمجتمع إلى الأمام. كما تخلص الورقة إلى أن الإبداع والاختراع قرين تفعيل وبسط العلم فى المجتمع.

١ .مقدمة:

تعتبر قضية توطين التقنيات (التكنولوجيا) أحد أساسيات دفع المجتمع إلى الأمام، ومن ثم تأتى قضية ربط مختلف أوجه العملية الإنتاجية من خلال لغة واحدة من بديهيات أية منظومة فاعلة حتى تتكامل أعمال مختلف التخصصات الفاعلة فى منظومة الإنتاج أفقياً إضافة إلى التكامل الرأسى داخل التخصص الواحد بمستوياته المتعددة. وهذا يدعو إلى اعتبار اللغة عنصر توطين للصناعة وأداة لتعظيم الاستفادة من المنتجات فى ذات الوقت[١].

وعلى الجانب التعليمى سواء فى الجامعة أم فى المعاهد الفنية أم فى الدورات التدريبية بعد ذلك نجد أن للغة دوراً متنامياً فى إصلاح مسار التعليم ومنه التعليم الهندسى[٢]. وتشير الورقة إلى أنه بتحليل نتائج طلبة إحدى كليات الهندسة أخذاً فى الاعتبار نوعية المدرسة التى

---

[١] محمد يونس الحملاوى؛ توطين التقنية (التكنولوجيا)؛ ندوة آفاق الصناعة المصرية فى مدخل الألفية الثالثة؛ القاهرة؛ ١٥ نوفمبر ١٩٩٩م.

[٢] محمد يونس الحملاوى؛ نحو فلسفة هندسية لتطوير التعليم الهندسى؛المؤتمر الدولى الثالث للتعليم الهندسى؛ القاهرة؛ ١٤-١٨ نوفمبر ١٩٩٤م.

حصلوا منها على الثانوية العامة ولغة تدريس المواد فى المرحلة الجامعية، يمكننا استنباط بعض المؤشرات التى تشير إلى سلبية الدراسة باللغات الأجنبية كلغة تعليم فى مصر سواء فى مرحلة التعليم العام أم المرحلة الجامعية، بعكس التوسع فى دراسة اللغات الأجنبية ذاتها نظراً لاحتياج المجتمع لها فى منظومة التنمية. وتخلص الدراسة إلى دحض المقولة التى يروج لها باستمرار دون دراسات علمية كافية من أن مدارس اللغات والمدارس التجريبية يحصل طلبتها على نتائج أفضل فى مرحلة التعليم العام وتدحض أيضاً المقولة التى تشير إلى أن خريجى مدارس اللغات يتفوقون فى مرحلة الدراسة الجامعية على أقرانهم خريجى المدارس التى تدرس جميع العلوم باللغة العربية.

تركزت الدراسة على مجموعتين من الطلبة أولهما طلبة السنة الإعدادية فى كلية الهندسة جامعة عين شمس للعام الجامعى ١٩٩٧ / ١٩٩٨ م، أما المجموعة الثانية فكانت الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية فى محافظة القاهرة لأكثر من عام دراسى. كما تجدر الاشارة الى أن الدراسة قامت على تحليل النتائج النهائية المعلنة فى السنوات محل الدراسة ولم تتجه نحو أسلوب الاستبيان بل شملت جميع الطلبة الذين ينطبق عليهم المواصفات فى كلا المجموعتين. وسأشير فى الدراسة الى المدارس التى تدرس المواد العلمية كالعلوم والرياضيات باللغة العربية بمصطلح المدارس العربية سواء أكانت مدارس حكومية عربية أم مدارس خاصة وسأشير الى المدارس التى تدرس المواد العلمية باللغة الأجنبية بمصطلح مدارس اللغات سواء أكانت مدارس لغات خاصة أم مدارس حكومية تجريبية.

٢ .اللغة وتوطين التقنيات:

يقول ابن خلدون فى مقدمته أن المغلوب مولع دائماً بالغالب فى مأكله ومشربه وملبسه. وأظن أن هذا هو ما يفسر لنا طوفان الكلمات الأجنبية التى يلوكها المجتمع صباح مساء ولا يدرى مدلولها غالباً. تلك الكلمات سلبت لغة المجتمع من عقول أفراده ولم تستبدلها إلا برطانة غاب مدلولها، فقطعت فئات المجتمع إرباً إرباً،

ولم تنتج طيلة أكثر من مائة عام أى تقدم حقيقى أو أى إبداع حقيقى. ولنتساءل هل تم النظر إلى لغة الحوار بين مختلف أوجه العملية الإنتاجية آخذين فى الاعتبار ما للغة من أهمية كعنصر تلتف حوله بعض المنتجات؛ ومنها منتجات ذات تقانة عالية كالحواسب؟ وهل يتم التعامل مع اللغة على انه عنصر مهم فى التعامل مع المنتجات سواء المستوردة أم المحلية؛ رفعاً لكفاءة استخدام الآلات والمعدات وتوطيناً لتقنياتها ومحواً للغرابة عنها؛ وهو أمر يستدعى فى كثير من الأحيان تقييس توصيف تلك المنتجات وتلك التعاملات؟ وهل تم النظر إلى اللغة كأداة توطين للصناعة وكأداة لتعظيم الاستفادة من المنتجات؟ هذه المنظومة تدعونا إلى أن نقارن بين شعب يفرض على من يستعمل لفظاً أجنبياً له بديل محلى غرامة مالية وبين شعب تقف لغته منبوذة فى وسط معترك حياته! وتدعونا أن نقارن بين شعب تتناغم منظومة عمله من خلال لغة مشتركة يفهمها الجميع وبين شعب يقطع أوصاله إرباً حين يفرض على كل تخصص لغة أجنبية ليمنعه من التواصل بين غيره من التخصصات وليفصل بين مختلف شرائح التخصص الواحد!

إننا وخلال ما يقرب من قرن كانت دراساتنا العلمية بلغة أجنبية ولم يؤدِ ذلك إلى تفوق ما؛ بل على العكس أدى ذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى مزيد من التخلف عن ركب الحضارة رغم أن إسهامنا فى مسيرة الحضارة الإنسانية قديماً ليس محل شك وبالتالى فإن من حقنا وواجبنا أن يكون لنا حالياً إسهام واضح فى مسيرة التقدم. إن تأثير التدريس بلغة أجنبية على انتماء الأفراد سلباً لهو بالأمر الواضح تماماً مثل وضوح تأثير عملية التدريس بلغة أجنبية على مستوى الاستيعاب كما يتبين من خلال الدراسات التى أجريت على نتائج طلاب المراحل التعليمية المختلفة الجامعية منها وقبل الجامعية. ولعل هذا هو السبب الأساسى وراء فرض المستعمر البريطانى فور احتلاله مصر التدريس بالإنجليزية فى المدارس المصرية.

إن نظرة سريعة على المجتمعات المتقدمة المعاصرة ليؤكد لنا أن استيعاب تلك المجتمعات للحضارة وإسهاماتهم فيها ما كان ليكون لولا تفاعلهم معها بلغاتهم وليس بلغة أجنبية. لقد استوعبت لغتنا تلك المعارف وتلك العلوم إبان فترة تقدمنا. ولم تشذ حضارتنا عن النهج الطبيعى للاستيعاب الذى يفضى إلى الإبداع فحركات التقدم كانت دائماً تتلو حركات ترجمة نشطة. وهذه حقيقة فى جميع الحضارات سواء عند العرب قديماً وفى دول آسيا وأوروبا حديثاً. أإسهاماتنا فى العلم بكل ثقلنا الحضارى أكبر أم إسهامات شعوب لا يزيد تعدادها عن العشرة ملايين بل وعن الخمسة ملايين؟ إن إسهاماتهم تفوق إسهاماتنا بمراحل. فهل لنا أن نلحق بهم بالعلم والعمل لا بالكلام؟

٣.خريجو المدارس التجريبية ومدارس اللغات وخريجو مدارس التعليم العام العربية فى المرحلة الجامعية (دراسة على طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس):

لقد شمل الجزء الأول من الدراسة والخاص بطلبة السنة الإعدادية فى كلية الهندسة جامعة عين شمس جميع الطلبة المتميزين حتى لا يكون هناك مجرد شبهة تحيز فى مجموعة البحث. كما شملت الدراسة فقط الحاصلين على الثانوية العامة ومن ثم فان المحتوى العلمى لكلا المجموعتين واحد حتى نستطيع أن نحيد مختلف عناصر الدراسة عدا عنصر اللغة التى يتم التدريس بها. وتبقى بعض العناصر ذات العلاقة بمدرسة بعينها من ناحية عدد الطلبة فى الفصل الدراسى الواحد والمستوى الثقافى لأسر طلبة المجموعتين وهى عناصر ذات أهمية فى الدراسة وسيتم مناقشة تأثيرها على النتائج. ولقد قسمنا الطلبة المتميزين الى مجموعتين تبعا لنوعية المدرسة التى حصلوا منها على الثانوية العامة فكانت هناك مجموعة المدارس العربية ومجموعة مدارس اللغات. وركزت الدراسة على نتائج مجموعتى الطلبة فى مواد اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والفيزياء، والكيمياء الهندسية؛ وهى مواد يتم تدريس بعضها باللغة العربية وبعضها باللغة الإنجليزية؛ إضافة الى المجموع الكلى فى الكلية، من خلال إيجاد

علاقة بين تلك النتائج وبين نتائج المواد ذات الصلة بمواد الدراسة والتى سبق لهم دراستها فى المرحلة الثانوية وهى مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والفيزياء والرياضيات والكيمياء[٣].

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط المجموع الكلى فى شهادة الثانوية العامة لهؤلاء الطلبة الممتازين الذين التحقوا بكلية الهندسة جامعة عين شمس فى ذلك العام، لمجموعة المدارس العربية هو ٣٨٥,٨٣ درجة أما بالنسبة لمدارس اللغات فقد كان ٣٨٤,٥ درجة. وهذه النتيجة فى حد ذاتها هى عكس ما يردد باستمرار من أن المدارس العربية ذات مستوى تعليمى أدنى من مدارس اللغات، وهو أمر يروج له باستمرار حتى يدخل فى روع الجميع أنه كى يحصل الطالب على مجموع أعلى فى دراسته لابد وأن ينخرط فى سلك مدارس اللغات.

وفى مادة الفيزياء على وجه التحديد كان متوسط درجة طلبة المدارس العربية فى الثانوية العامة ٤٩,٣% فى حين كان المتوسط لطلبة مدارس اللغات ٤٨,٩٧% وغنى عن البيان أن مادة الفيزياء تحتاج الى فهم وتعبير، وأعتقد أنها دليل ومقياس جيد لمدى استيعاب الطالب. وهذه النتيجة تؤكد سابقتها والخاصة بالمجموع الكلى. وبدراسة نتيجة مادة الفيزياء فى السنة الإعدادية، اتضح حصول مجموعة المدارس العربية على ٣,٩٣ من ٤، بينما كانت النتيجة لمجموعة مدارس اللغات ٣,٥٨ من ٤. وبملاحظة الفرق بين درجات مادة الفيزياء فى الثانوية والذى يشير الى تفوق مجموعة المدارس العربية عن مجموعة مدارس اللغات بنسبة ٠,٦٧% نجد أن الفرق قد تضاعف ليصبح بعد نهاية السنة الإعدادية ٩,٧٨% وهو ما يعنى معدل تقدم عالى لصالح خريجى المدارس العربية حيث استطاعوا أن يحصلوا فى دراستهم الجامعية قدرا أكبر من المعلومات.

---

[٣] مراد عبد القادر ومحمد يونس الحملاوى؛ أثر لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى استمرار التفوق فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٠م.

ومن المفيد أن نشير إلى نتائج بعض المواد الأخرى لنتبين أن نتيجة مادة الفيزياء تتناغم مع نتائج بقية المواد، فنجد أنه فى مادتى الرياضيات ١، ٢ فلقد حصلت مجموعة المدارس العربية على ٣,٩٦٥ من ٤، بينما كانت النتيجة لمجموعة مدارس اللغات ٣,٧٤ من ٤. وبمقارنة ذلك بمتوسط درجة مادتى الرياضيات ١، ٢ فى الثانوية العامة والتى كانت ٤٩,٧٩٥ و ٤٩,٧٦٥ على التوالى يتضح التحسن الواضح فى أداء مجموعة المدارس العربية.

أما بالنسبة لمادة الكيمياء الهندسية فلقد حصلت مجموعة المدارس العربية على ٣,٨ من ٤، بينما كانت النتيجة لمجموعة مدارس اللغات ٣,٧١ من ٤. وبمقارنة ذلك بمتوسط درجة مادة الكيمياء فى الثانوية العامة والتى كانت ٤٩,٣٧ و٤٩ على التوالى يتضح كذلك التحسن النسبى فى أداء مجموعة المدارس العربية.
وبالنسبة لمتوسط المجموع العام فلقد سجلت مجموعة المدارس العربية مجموعا كليا فى السنة الإعدادية قدره ١٣٤٨,٢ فى مقابل ١٣١٨,٦ لمجموعة مدارس اللغات. وبمقارنة تلك النتائج مع مجموع الدرجات لكلا المجموعتين فى الثانوية العامة يتضح لنا بجلاء التحسن الواضح فى أداء مجموعة المدارس العربية سواء على مستوى المواد العلمية؛ بصرف النظر عن لغة تدريسها؛ أم على مستوى المجموع العام.

وتؤكد تلك النتائج دحض المقولة التى يروج لها باستمرار وهى أن مدارس اللغات تعطى نتيجة أفضل فى نتائجها فالعكس هو الصحيح سواء فى نتائج تلك المدارس أم فى تحصيل خريجى تلك المدارس فى المرحلة الجامعية، وهو أمر يضع علامات استفهام عديدة على جدوى إنشاء والتوسع فى مدارس اللغات الخاصة والمدارس التجريبية الحكومية وعلى الهدف الخفى من إنشائها أهو لبناء موظفين أم لبناء أبناء لهذا الوطن؟ وما هى جدوى الإنفاق على هذه النوعية من المدارس؟

والوجه المكمل للقضية هو مادة اللغة الأجنبية فى الثانوية العامة. فدرجات مادة اللغة الأجنبية فى الثانوية العامة كانت فى صالح طلبة مدارس اللغات بمتوسط مقداره ٤٧,٦٥ فى مقابل ٤٦,٨٧ لطلبة المدارس العربية. ودعونا ننظر لهذه الأرقام ونستنتج منها أن هؤلاء الطلبة الذين خرجوا من مدارس اللغات لو حذفنا من مجموعهم مادة اللغة الأجنبية لوجدنا أن عددا منهم لم يكن ليدخل كلية الهندسة جامعة عين شمس ابتداءً. النقطة الأخرى أنه بالنسبة لهؤلاء الطلبة فلقد لعبت اللغة الأجنبية دورا آخر فى دخولهم كلية الهندسة حيث اختار ٤٨,٤% منهم مادة اللغة الأجنبية كمادة للمستوى الرفيع فى حين أن تلك النسبة كانت ٦,٧% بالنسبة للمدارس العربية. ومن ثم يمكننا القول أن نسبة لا يستهان بها من درجات طلاب مجموعة مدارس اللغات أتت من اللغة الأجنبية وليس فى مجموعة المواد العلمية. ومن ثم فأننا إذا راعينا عامل اللغة الأجنبية المضاعف الذى أفاد مجموعة مدارس اللغات فسنجد أن العديد من هؤلاء الطلبة لن يدخلوا كليات القمة وخاصة كلية الهندسة. والنقطة الأخرى أن هذا التفوق النسبى الذى مرده مادة اللغة الأجنبية قد استمر فى الدراسة الجامعية حيث حصل طلبة المدارس العربية فى مادة اللغة الإنجليزية على ٢,٣ من ٤ فى حين حصل طلبة مدارس اللغات على ٢,٣٩ من ٤ مما يعنى أن جزءا من محتوى التفوق لمجموعة طلبة مدارس اللغات ما زال يأتى من مكون للغة الأجنبية وليس مكون المواد العلمية، وهو أمر يجعلنا نتساءل عن نسبة طلبة مدارس اللغات الذين لن يستطيعوا الحفاظ على مستوى تميزهم ان نحن أسقطنا مكون اللغة الأجنبية من مجموعهم الكلى؟

وحتى نلاشى عنصر تفوق مجموعة المدارس العربية على المجموعة الأخرى فى بداية الحياة الجامعية فلقد تم حساب نسبة عدد الطلبة الذين استمروا فى نفس مستواهم فى كلا المجموعتين. وتبين من الدراسة أنه فى مادة الفيزياء استمر ٩٣ %من طلبة المدارس العربية فى مستواهم فى مقابل ٦٤,٥% بالنسبة لمجموعة مدارس اللغات. وكانت نتيجة حساب متوسط درجتى مادتى الرياضيات فى الكلية وفى الثانوية العامة أن ٩٣% من طلبة المدارس العربية قد استمروا فى نفس مستوى تفوقهم فى مقابل ٧١% بالنسبة لمجموعة مدارس اللغات. كما كانت نتيجة حساب متوسط درجة مادة الكيمياء فى الكلية وفى الثانوية العامة أن

٨٠% من طلبة المدارس العربية قد استمروا فى نفس مستوى تفوقهم فى مقابل ٧٤ %بالنسبة لمجموعة مدارس اللغات[٤].

ولنعد إلى نقطة مجموع الثانوية العامة لأشير إلى أن العاملين الذين أشرنا إليهما فى البداية وهما عدد الطلبة فى الفصل الدراسى الواحد والمستوى الثقافى لأسر طلبة المجموعتين وهما عنصرين سلبيان للأسف بالنسبة للمدارس العربية حيث يزيد متوسط عدد طلاب الفصل الواحد فيها عن مثيله فى مدارس اللغات والمتوقع أنه فى حالة تساوى الأعداد أن يزداد تفوق طلبة المدارس العربية. أما بالنسبة للمستوى الثقافى لأسر المجموعتين فلقد فاق متوسط المستوى الثقافى لمجموعة مدارس اللغات نظيره فى المدارس العربية وهو أمر يشير أيضا الى أنه فى حالة تساوى المستويين سوف يزداد تفوق طلبة المدارس العربية.

٤.خريجو المدارس التجريبية ومدارس اللغات وخريجو مدارس التعليم العام العربية فى المرحلة قبل الجامعية (دراسة على الطلبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية العامة من منطقتين من مناطق محافظة القاهرة):

بالنسبة للطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة تم أخذ مجموعتين تشملا جميع طلبة جميع المدارس فى منطقتين من مناطق القاهرة التعليمية للعامين الدراسيين ١٩٩٧/١٩٩٨م و١٩٩٨/١٩٩٩م التى بها بعض الفصول نظام مدارس اللغات وبعض الفصول نظام المدارس العربية، وذلك حتى يتم تحييد جميع العوامل المؤثرة على الدراسة عدا عنصر لغة التدريس، وتبين أن بعض طلبة المدارس العربية قد حصلوا على الدرجات النهائية فى مواد الدراسات

---

[٤] حمد يونس الحملاوى؛ اللغة كعنصر فاعل فى تعليم العلوم؛ مؤتمر استعمال الحاسوب فى تعليم الفيزياء؛ القاهرة؛ ٢٦-٢٨ فبراير ٢٠٠٠م.

الاجتماعية والرياضيات والعلوم أما فى مدارس اللغات فلم يحصل أحد على الدرجة النهائية فى تلك المواد[٥].

وتشير الأرقام الى أن طلبة المدارس العربية الذين حققوا فى مادة العلوم مستوى ٩٥% و٩٠% و٨٥% كانت نسبتهم على التوالى ١٦,١% و٢٣,٧% و٣٩,٨% فى حين كانت النسب لمجموعة طلبة مدارس اللغات ٩,٢% و١٣,٨% و٢٠% على التوالى. والأرقام تشير بوضوح إلى تفوق طلبة مجموعة المدارس العربية. وبالنسبة للمجموع الكلى شاملا جميع المواد لطلبة المدارس العربية فقد حصل ٢,٩% منهم على ٩٥% أو أعلى من المجموع الكلى، وحصل ١٣% منهم على ٩٠% أو أعلى من المجموع الكلى، وحصل ٢٤,٤% منهم على ٨٥% أو أعلى من المجموع الكلى. ولقد حصل طلبة مدارس اللغات فى المقابل على ٣,١%، ١٠,٨%، ٢٤,٦% لنفس المجموعات. ويتبين هنا أن التفوق ليس مرادفا لمدارس اللغات كما هو الانطباع الذى يراد ترسيخه فى أذهاننا حيث يتم إشاعة هذه المقولة الخاطئة والتركيز عليها دونما سند.

أما حينما نتفحص درجات مادة اللغة الإنجليزية فسنجد أن طلبة مدارس اللغات قد حققوا تفوقا نسبيا فى هذه المادة فقط، بخلاف بقية المواد الأخرى، وبالتالى يمكننا القول أنه بالنسبة للمجموع الكلى المتماثل لكلا المجموعتين فأن المجموع الذى يحصل عليه طلبة مجموعة مدارس اللغات فى الشهادة الإعدادية ليس معبرا عن المستوى العلمى للطالب مثل زميله المتخرج من المدارس العربية. فجزء ليس باليسير من مجموع طالب مدارس اللغات يأتى من لغة أجنبية وليس اللغة العربية أو من المواد العلمية.

وحتى يمكننا تقييم مدى استيعاب الطلبة لأساسيات المواد العلمية فلقد قمنا بطرح درجة اللغة الأجنبية من المجموع الكلى ثم قارنا نتائج الطلبة بعد ذلك فوجدنا أن نسبة الطلبة الحاصلين

---

[٥] محمد يونس الحملاوى ؛ تأثير لغة التعليم فى تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ إبريل ٢٠٠٠م.

على ٩٥% فأكثر فى المدارس العربية لم تتغير حيث لم يخرج أحد من هذه الفئة إلى الفئة الأخرى، فى حين خرج جميع طلبة مدارس اللغات من هذه الفئة وأصبحت النتيجة بالنسبة لمدارس اللغات صفرا بعد أن كانت ٣,١%. أما بالنسبة لفئة الحاصلين على ٩٠% فما أكثر فى المدارس العربية فلم تتغير نسبتهم تقريبا حيث خرج بعض الطلبة من هذه الفئة ودخلها آخرون لتصبح النسبة ١٢,٥% بدلا من ١٣%، أما بالنسبة لمدارس اللغات فلقد تغيرت النسبة إلى ٩,٣% بعد أن كانت ١٠,٨%. أما بالنسبة لطلبة المدارس العربية الحاصلين على ٨٥% فما أكثر فلم يخرج أحد منهم خارج هذه الفئة لتستمر نسبتهم ٢٤,٤%، فى حين هبطت نسبة طلبة مدارس اللغات من ٢٤,٦% إلى ١٠,٨%.

وتشير الأرقام كذلك إلى أنه نتيجة طرح درجة مادة اللغة الأجنبية من المجموع الكلى وإعادة حساب نسب التفوق فلقد وجدنا أن ٥٠% من طلبة مدارس اللغات تغيرت حالتهم بالسالب وخرج منهم ٣٠% خارج فئة الحاصلين على ٨٥% فما أكثر حيث لم يحققوا الحد الأدنى للفئة وهو ٨٥% بينما لم يخرج أى طالب من طلبة المدارس العربية خارج هذه الفئة. أما بالنسبة للتغيرات الداخلية التى حدثت فى مجموعة الطلبة الحاصلين على ٨٥% فما لأكثر والتى تعنى تغير حالة بعض الطلبة بين الفئات الثلاث ٩٥% فما أكثر، ٩٠% فما أكثر، ٨٥% فما أكثر، فكانت بالنسبة للمدارس العربية بالسالب بنسبة ٧,٦% ولكن صاحب ذلك تغيير داخلى بالموجب بنسبة ٥,٢% لتكون نسبة التغير السالب الداخلى الكلى لمجموعة المدارس العربية ٢,٤% فى مقابل ٥٠% فى حالة مدارس اللغات وذلك حال استبعاد درجة اللغة الأجنبية من المجموع الكلى بالنسبة لمجموعات التفوق الثلاث. وهذه النتيجة تعنى أن عددا كبيراً من الحاصلين على شهادة الإعدادية العامة من مدارس اللغات ما كان لهم أن يكونوا من المتفوقين وما كان لبعضهم أن ينخرط فى التعليم العام بل كان تحويلهم الى التعليم الفنى هو المسار الطبيعى نتيجة عدم حصولهم على الحد الأدنى للقبول فى التعليم الثانوى العام فى ذات عامى الدراسة؟!

٥.التعلم باللغات الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية:

ليست الدعوة إلى تعريب العلوم بدعوة إلى نبذ تدريس اللغات الأجنبية؛ بل على العكس؛ فتدريس اللغات الأجنبية كلغة أجنبية فى معاهد العلم المختلفة مطلب أساسى للانفتاح على المستحدث من المعارف الوافدة من مختلف الثقافات والأمم. كما أن منظومة الترجمة تعنى بالضرورة التعامل مع اللغات الأجنبية بشرط أن يتم ذلك بطريقة جادة. إن التدريس بلغة أجنبية قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات كلغة أجنبية؛ بل أننى أرى أن يدرس الطالب أكثر من لغة أجنبية فى مراحل دراسته المختلفة بطريقة جدية فاكتساب اللغة انفتاح على ثقافة أهل تلك اللغة. وما أحوجنا للانفتاح الجاد على مختلف الثقافات. كما أن تدريس اللغات يعطى ركيزة احتياطية لأى قصور قد ينشأ فى منظومة الترجمة التى لابد لنا من أن ننشؤها. لقد أصبح تعريب التعليم بل وتعريب المجتمع؛ قبل أن يكون واجباً قومياً؛ ضرورة تربوية يفرضها تصحيح الممارسات الفوضوية فى العملية التعليمية وفى العديد من أوجه التعاملات فى المجتمع التى دفعت اللغة العربية إلى أن تنزوى فى عقر دارها!

وحتى لا يتوهم ما ليس فى الدراسة لابد من إيضاح أن التعليم باللغات؛ كما هى الحال فى مدارس اللغات؛ أمر سلبى فى حين أن تعليم اللغات أمر إيجابى. فلا يمكن لشعب يبغى التقدم ألا أن يمر من بوابة الترجمة. لقد أضحى معرفة اللغات الأجنبية سواء الإنجليزية أم الفرنسية أم اليابانية أم غيرها من اللغات، واجبا ولم يعد خيارا حتى يكون مطروحا للنقاش، وأعتقد أنه بدون تجويد اللغة العربية وتجويد اللغات الأجنبية ستنضب روافد العلم وسنزداد تخلفا عن ركب الحضارة. وفى نفس الوقت من المفيد التأكيد على أنه لم يصل أى شعب الى مرحلة الإبداع بغير لغته سواء قديما أم حديثا، فلقد أبدع العرب قديما بلغتهم، وكذلك الحال مع مختلف الشعوب لم يكن لها أى إبداع بغير لغتهم القومية.

٦.تطوير مهنة الهندسة:

حافظت الهندسة المدنية وهندسة العمارة فى مصر على العربية كلغة للتدريس نتيجة وجود تطبيق حياتى لهذين الفرعين داخل المجتمع ولم يمنع هذا من تطوير هذين الفرعين بصورة لا تقل إن لم تزد عن بقية فروع الهندسة وهو أمر يدعونا للتساؤل عن سبب هذا الوضع الذى يضع التطبيق فى نفس الكفة مع الإنجاز العلمى والتقدم. تلك الأمور لم تلفت النظر إلا قليلاً بالنسبة لتطوير التعليم الهندسى وبات تطبيق الفكر المنظومى الذى هو بالدرجة الأولى هندسى على مهنة الهندسة ذاتها أمراً ضرورياً.

يتطلب قطاع العلوم الهندسية جهوداً عديدة كى يمكن له أن يثمر على قدر تطلع الوطن إلى جهوده. ورغم هذا نجد هذا القطاع ذاته لا يتعامل بموضوعية فى داخله فلا يتم تقييم الكتاب الهندسى المتواجد فى هذا القطاع ولا يتم تقييم الأداء العلمى لخريجى كليات الهندسة ولا يتم تقييم مستوى الدراسات العليا لخريجى تلك الكليات ولا يتم تناول العلاقة العلمية والفنية واللغوية بين المهندس والفنى والعامل وهو أمر بداية يغض النظر عن جزئيات العملية الإنتاجية. وأتساءل لم لم يتم تقييم محتوى برامج كليات الهندسة وغيرها من منطلق التنمية الشاملة المتكاملة؟ولم لم يتم تقييم محتوى برامج المعاهد الفنية والمدارس الصناعية والفنية من نفس هذا المنطلق؟ان نظرة واحدة الى مستوى خريجى التعليم الجامعى وما دونه سوف تجيب وبحسرة عن هذه الأسئلة. ونتيجة لعدة أسباب (لا يمكننا الجزم أن حال القطاع ليس أحدها) تقل نسب الطلاب الذين يتخصصون فى دراسة الهندسة بالمقارنة بمجتمعات الدول المتقدمة. ورغم أن العامل الاقتصادى يلعب دوراً كبيراً فى منظومة التنمية لكن أهميته تتغير نسبتها فى وجود عناصر أخرى منها نظام التعليم على سبيل المثال والنظام الاجتماعى كذلك. فى اليابان يزيد عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع من اليابانيين عن ثلاثة أضعاف ما يقدم فى الولايات المتحدة الأمريكية من الأمريكيين رغم أن عدد سكان اليابان يعادل ٤٦,٦٧% من عدد سكان أمريكا[٦]. وهو ما يعنى تغير الوزن النسبى للعديد من العوامل من مجتمع لآخر. ولنتذكر أن البنية المجتمعية فى الدول المتقدمة قد وفرت لها ولغيرها رصيداً

---

[٦] تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠؛ البنك الدولى للإنشاء والتعمير؛ واشنطن؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛٢٠٠٠م.

متنامياً مجانياً من البحوث يمكننا أن نستغلها مجاناً ولكننا لا نفعل. ونفس الشيء ينطبق على براءات الاختراع التى تنص مختلف القوانين على محلية تسجيلها ولكننا لا نتعامل معها. وهذا أمر يمكن أن يدخل فى مجال الرشد العلمى؟ وتقف منظومة التعليم مع غيرها من منظومات المجتمع فى قفص الاتهام حين نتبين أن خريج المرحلة الأبتدائية يصل درجة اتقانه للغة العربية عند إكمال التعليم الأبتدائى إلى حوالى ٤٠% من المهارة المتوقعة لخريج نفس المرحلة بينما لا تتعدى درجة إتقانه للرياضيات ٣٠% فى نفس الظروف. وهذا مؤشر يشير إلى تدنى فرص مشاركة هذا الخريج فى بناء مجتمعه. والأخطر من ذلك أننا نجد أن درجة إتقان للغة العربية تصل عند إتمام المرحلة الثانوية إلى ٨٠% من مستوى المهارة المتوقع عند انتهاء التعليم الابتدائى، كما تصل درجة إتقانه للرياضيات إلى ٥٠% من مستوى المهارة المتوقع عند انتهاء التعليم الابتدائى[٧]. ورغم عموم هذه المؤشرات إلا أنها بداية لا تستثنِ من ينخرط فى التعليم الصناعى كما أنها تشير إلى أن آلية الفهم لخريجى التعليم تتطلب أن يُرَاعَى ذلك فى تصميم أى مُنتَج أو أى عملية إنتاجية أو خدمية، حتى يمكن أن نرفع من كفاءة تلك العمليات. وهذا التدنى فى الكفاءة يتطلب جهداً مضاعفاً للتغلب عليه حال تصميمنا مثلاً بوابات المركبات والحافلات التى نكتفى بأن نكتب عليها ما يدل على مكان الصعود والهبوط على سبيل المثال ونحن نعرف أن نسبة الأمية فى مصر تصل إلى ٤٧,٣% والبقية التى جاهدت للخروج من حبائل الأمية لا يجيد العديدون منها أساسيات اللغة والحساب رغم أن نسبة الالتحاق بالمدارس الإبتدائية تصل إلى ٩٥,٢%[٨]! هذا الأمر يفرض علينا أن نفكر بصورة غير تقليدية لمواجهة تلك المواقف عن طريق التصميم الجيد وليس من خلال أوامر وتعليمات نعرف مسبقاً أنها لن تنفذ. هذا الأمر يفرض علينا أن نُهندِس الأخلاق فى مناحى كثيرة بل ونُمَيكِنها إذا لزم الأمر. إضافة إلى ما سبق يبقى علينا أن نراعى ذلك البعد فى

---

[٧] نادر فرجانى؛ العلاقة بين التعليم والعمل فى مصر؛ المؤتمر السنوى الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية؛ القاهرة؛ ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٦م.

[٨] Human Development Report 2000; United Nations Development Programme (UNDP); New York, U.S.A.; 2000.

مقرراتنا الدراسية خاصة فى التعليم الفنى[٩]. كما أن التصدى لهذه المسألة فى الجامعة مطلوب كذلك حتى يتمكن الخريج من مراعاتها فى تصميماته! ومن المفيد كذلك أن نشير إلى أهمية رفع مستوى الخريج سواء فى اللغة العربية أم فى اللغة الأجنبية حتى يستطيع الخريج الاستفادة من إمكانيات اللغة فى أعماله. ومن البديهى أن نشير إلى أن اللغة فى حد ذاتها مكون أساسى فى العديد من السلع ونشير على سبيل المثال فقط إلى البرامج التى تتعامل مع اللغة كمُنتَج مثل البرامج التعليمية وبرامج الترجمة الآلية وغيرها من المنتجات التى تدخل اللغة فيها بصورة كبيرة وإن كان من المهم الإشارة إلى أننا قلما نجد منتجاً لا تلعب اللغة فيه دوراً ما ناهيك عن تجانس دورة الإنتاج من خلال لغة مشتركة بين مستويات العمالة المختلفة داخل منظومة الإنتاج ذاتها. وفى غياب تلك اللغة المشتركة داخل منظومة الإنتاج تصبح جهود التنمية التقنية موضع تساؤل. وتجئ لغة التدريس فى المدارس والمعاهد والكليات الفنية كحصاد لتوجه سليم يتعامل مع الواقع كما هو ويطوره إلى مستقبل أفضل جاعلين أساسيات مهنة الهندسة أمام أعيننا من حيث انطلاقها من الواقع الحقيقى وليس الافتراضى بغية تغييره.

٧. الخلاصة:

تشير نتائج الدراسة إلى أن المدارس العربية تعطى نتيجة أفضل فى الدرجات الحاصل عليها خريجيها من مدارس اللغات بصورة ملحوظة. كما أن تتبع التحصيل العلمى لخريجى المدارس العربية فى المرحلة الجامعية يشير إلى تميز خريجى تلك المدارس على نظرائهم خريجى مدارس اللغات بصورة ملحوظة أيضاً، وهو أمر يضع علامات استفهام عديدة على جدوى إنشاء والتوسع فى مدارس اللغات والمدارس التجريبية وعلى الهدف من إنشائها؟ بل ويجعلنا نتساءل عن جدوى الانفاق على هذه النوعية من المدارس؟

---

[٨] محمد يونس الحملاوى؛ هندسة الأخلاق؛ المؤتمر السنوى الخامس للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية؛ القاهرة؛ ٢٥-٢٧ يناير ١٩٩٧م.

إن النهوض بقضية التعليم لابد وأن ينظر لمختلف جوانب العملية التعليمية بصورة جدية. وليت الأمر كما يتبين من الدراسة توقف عند إهدار الأموال التى تنفق على نوعية من التعليم لا مردود تحصيلى لها بجانب سلبياتها فى العوامل الأخرى التى تشكل جوانب قضية التعليم كالجوانب القومية والاجتماعية وغيرها، بل لقد تعدى الأمر ذلك عندما تم توجيه جهد طلبة مدارس اللغات بعيدا عن المحتوى العلمى فى اتجاه تعليم اللغات على حساب المضمون العلمى للتعليم ذاته. وهذا الذى خلصنا اليه بما لا يدع مجالا للشك الى أن للتدريس باللغة العربية كلغة للتدريس تأثير إيجابيا على المحتوى العلمى لمختلف المواد التى يتم تدريسها. وذلك بجانب كون اللغة مكونا أساسيا فى المادة العلمية ذاتها. وهو ما اتضح بالنسبة للحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة وبالنسبة لطلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس. وهذه فى ذاتها دعوة للقيام بدراسات مماثلة على الكليات الأخرى تدعيما لهذه النتائج التى يشير اليها سلوك مختلف الحضارات قديما وحديثا.

ومن المفيد التأكيد على أن المحتوى العلمى؛ بما فيه اللغة القومية؛ لما يتم تدريسه هدف فى حد ذاته أما المحتوى اللغوى الأجنبى فوسيلة لنقل المعارف ونحن ان وضعناه فى مكانه الطبيعى فلسوف ننهض بحال التعليم عندنا أما ما يتم حاليا من إهدار للمحتوى العلمى على حساب المحتوى اللغوى الأجنبى فهو أمر سلبى كما اتضح من النتائج السابقة. وأرجو أن تكون الأرقام التى عرضتها قد نجحت فى لفت النظر الى الفرق ما بين المحتوى العلمى والمحتوى اللغوى، وفى لفت النظر الى خطأ مقولة أن مدارس اللغات تعطى نتائج أفضل. إنها لدعوة لمختلف الزملاء أعضاء هيئات التدريس فى مختلف الكليات عامة وللزملاء أعضاء هيئات التدريس فى كليات الهندسة أن يدرسوا ويفندوا المقولات المغلوطة التى ترددها أجهزة الأعلام صباح مساء من أن الطريق الى التفوق يمر من خلال بوابة مدارس اللغات والمدارس التجريبية، وهى مقولات بتنا نسمعها وللأسف داخل الجامعة التى عليها

مناط بناء الأمم، دون أن نتوقف عندها ونتفكر فيها؛ بل إنها وللأسف صارت من المسلمات عند البعض الذى لابد وأن يكون له وقفة مع الأرقام! وأعتقد أن الأمر يستحق الوقوف أمامه ليس فقط من باب الوطنية؛ وإن كانت الوطنية مقوم مهم فى بناء الأمم ولكن إضافة إليه من باب وجودنا الحضارى ذاته وكذلك من باب كفاءة ما تقوم الجامعة بتدريسه لطلابها.

تعريب التعليم الطبى: القضية والمسئولية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

١.مقدمة:

لقد احتلت قضية التعريب على مدار أكثر من قرن مساحة عمل أكبر من الجهد المطلوب لتحقيقها. بدأت القضية فور احتلال بلادنا واستمر السجال حولها طيلة الفترة التى استمرت من وقت احتلال بلادنا إلى تحررها ثم احتلالها مرة أخرى بصورة مستترة حيناً وبصورة فجة حيناً آخر. واستمر التساؤل عن سبب التدريس فى بعض دولنا باللغة الأجنبية وعلى وجه التحديد بلغة المحتل السابق (أو الحالى!) مواكباً لجهودنا التنموية. واستمرت الإجابة عن ذلك التساؤل مبهمة دون أن نكسر الحلقة التى يدور فيها واقعنا التعليمى والتنموى. لقد صرنا كدول لا ندرى لماذا ندرس اللغة الأجنبية فى مدارسنا ومعاهدنا؟ والإجابة على بداهتها بالنسبة للبعض تغيب عن ذهن أغلب مخططى التعليم فى الدول المتخلفة! ولكن الأمر يختلف فى المجموعة المتطلعة للنمو من مجموعة الدول المتخلفة حيث فطنت إلى أن تعلم اللغة الأجنبية مرغوب فيه فقط كأداة تواصل مع الآخر المتقدم تقنياً. هذه النظرة للغة الأجنبية لم تعرض على فكر الكثيرين من مخططى التعليم فى الدول المتخلفة؛ حيث نجد الخلط بين وظيفة اللغة القومية كأداة فكر، واللغة الأجنبية كأداة تواصل مع الآخر (المنبهرين به تقنياً). والقضية على تشعبها لها علاقة بالتنمية حيث يمكننا ملاحظة علاقة طردية بين استخدام اللغة القومية فى التعليم مع وضع الترجمة العلمية كعامل بناء فى بنية المجتمع.

لقد بدأت مسيرة تعريب التعليم الطبى على وجه التحديد منذ عام ١٩٧٤م وصدر فيها العديد من القرارات والتوصيات من وزراء الصحة العرب ومن عمداء كليات الطب فى الوطن العربى ومن غيرهم من الفاعلين فى القضية، ورغم ذلك لم تتحرك القضية حتى بتنا بعد ما يقرب من ثلاثة عقود نتحدث عن نفس القضية التى وضعت لها خطط خمسية وأخرى عشرية ولم يُنفذ منها أى شىء. لقد باتت الجهود الفردية التى لم يتم البناء عليها هى العنصر الموجب الوحيد

الذى لابد من البناء عليه. فى هذا المضمار علينا أن نبحث عن اللاعب الفاعل فى القضية وهو بالأساس أستاذ الجامعة إضافة إلى المستفيد المباشر من العملية التعليمية وهو الطالب. وعلينا أن نقدم الفاعل الموجب كقدوة فى مجتمع يفتقد القدوة ويبحث عنها فى غير عقول أبنائها.

٢.أستاذ الجامعة والقرار السياسى:

فى هذا السياق الذى لا يوصف بأنه سياق نهضوى يتعلل البعض بأمور لا يمكنها أن تحدث مثل إنشاء آلية للتنهيض ورغبتنا أن ينوب عنا شخص آخر فى القيام بالعمل ومثل إعادة استصدار قرار سياسى. وتقف هذه الأمور دون أخذ المبادرة بفعل موجب. لقد غاب عن البعض أن الجامعة بأساتذتها هى آلية النهوض للمجتمعات وأن القرار السياسى قد صدر بموجب قوانين الجامعات وبموجب دساتير دولنا وبموجب قرارات القمم العربية الأخيرة.

ينص الدستور المصرى فى المادة ٢ على أن اللغة العربية لغة الدولة، كما تنص المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على التالى: اللغة العربية هى لغة التعليم فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون، .... ويكون أداء الامتحان باللغة التى يدرس بها المقرر.

لقد صدر عن القمم العربية مؤخراً عدة قرارات تخص قضية التعريب نذكر منها: إعلان الرياض الصادر عن القمة العربية ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٧م والذى ينص على: تدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية فى جميع الميادين بما فى ذلك فى وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، وفى مجالات العلوم والتقنية. كما نذكر إعلان دمشق الصادر عن القمة العربية ٢٩- ٣٠ مارس ٢٠٠٨م والذى ينص على: إيلاء اللغة العربية اهتماماً ورعاية خاصة باعتبارها وعاء للفكر والثقافة العربية، ولارتباطها بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا، لتكون مواكبة للتطور العلمى والمعرفى فى عصر العولمة والمعلومات ولتصبح أداة تحديث فى وجه محاولات التغريب والتشويه التى تتعرض لها ثقافتنا العربية.

وأخيراً نذكر إعلان سرت الصادر عن القمة العربية ٢٨ مارس ٢٠١٠م والذى ينص على: نؤكد على مواصلة تطوير التربية والتعليم والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار، ومواصلة تنفيذ خطة تطوير التعليم فى الوطن العربى، والاهتمام باللغة العربية وترسيخها باعتبارها وعاء الفكر والثقافة العربية والحاضنة للتراث والثقافة والهوية. أبعد هذا ننتظر قراراً سياسياً وممن؟ .... أينتظر أستاذ الجامعة قراراً لتنفيذ القانون والمفترض أنه قدوة؟ أهو تسويف؟ أم ماذا؟ لقد بات التعلل بحدوث تلكم الأمور ضرب من التسويف على أحسن الظروف لأنه إن لم يكن كهذا فهو خلل فكرى! لقد بات تعريب لغة التعليم سجال بين من سار على دربه من أساتذة الجامعة وبين من يراهن على لغة الآخر دون تمعن النظر فى حاضر ومستقبل الأمة. بين هذين الفريقين يقف البعض فى انتظار ما ستسفر عنه المعركة؛ دون أن تدرك تلكم الغالبية أن المعركة معركتها وأن القضية قضيتها بالدرجة الأولى.

إنه لمن المفيد أن نمعن النظر فى الوضع الحالى فى الجامعة حيث تنص المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على التالى: اللغة العربية هى لغة التعليم فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون، .... ويكون أداء الامتحان باللغة التى يدرس بها المقرر. ألا يمكننا أن نبدأ حل القضية بالممكن الآن بدلاً من العيش فى واقع افتراضى نخلقه بأنفسنا ولأنفسنا نتخيل معه أننا موظفين؛ بالمعنى السلبى للموظف الذى نعايشه فى مجتمعاتنا للأسف؛ بمختلف أوجه ذلك الممكن سواء أكان مصطلحاً أم آلية وكلها فى مقدورنا. هلا طبقنا أبسط المبادئ التربوية والتى تتطابق مع المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م من تطابق أسلوب ولغة ما نقوم بتدريسه مع أسلوب ولغة ما يُمتَحَن فيه المتلقى كخطوة أولى وأساسية. يتطلب الأمر من الناحية النفعية البحتة أن نهب للدفاع عن البوتقة الواحدة التى تجمع أمتنا لتصب فيها أعمالنا جميعها ولنحقق من خلالها تميزاً يضيع من بين أيدينا حينما لا يفهم الطالب مراد الأستاذ وبالتالى يستظهر ما يسمعه ثم بعد ذلك نشتكى من أسلوب التعليم ومن ناتج التعليم الذى لم يدفع أمتنا إلى الأمام دفعاً. ولا تمنع محاولاتنا أن نضع الخطط ونقترح أساليب التنفيذ ولكن شريطة أن نطبق ما ندعو إليه على

أنفسنا، فهذا أول الطريق. لقد افتقد مجتمعنا القدوة فى أغلب مناحيه. وعلى جميع أفراد المجتمع والجامعة فى مقدمتهم أن تقوم بهذا الدور وأن تقطر عملية التنمية من خلال بوتقة واحدة تصب فيها مختلف جوانب عملية التنمية وهى لغة المجتمع القومية والتى لا يجب أن تنازعها فيه بوتقة أخرى. ولهذا بات على أساتذة الجامعات الذين يُدَرِسون بلغة أجنبية أن يضعوا امتحاناتهم بتلك اللغة ويترجموها إلى اللغة العربية وأن يسمحوا للطلاب بالإجابة باللغة العربية قبل الدخول فى جوهر القضية فما يتم مخالفة صريحة لأبسط القواعد التربوية. كما بات على مجامع اللغة العربية القيام بدورها نحو حماية اللغة العربية وعدم الاقتصار على توليد مصطلحات ليس لها آلية استخدام، كما بات على أعضاء تلك المجامع اللغوية العربية وكل من يتصدى لقضايا التنمية الحقة إلى أن يكونوا قدوة فى تدريس علومهم باللغة العربية.

٣.أين نقف؟:

إنه لمن المفيد أن ننظر أين نقف كأمة ذات رسالة أضحت لا تستطيع أن تجد لها مكاناً بين أمم العالم المتقدمة طبقاً للمعايير الدولية. من المؤشرات الواردة ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى نجد أن دليلى السبق التقنى والتنمية البشرية يشيران إلى درجة التقدم التقنى والتقدم العلمى لمختلف الدول على التوالى[١-٢]. ويبين الجدول التالى بعض مؤشرات تلك العلاقة لبعض الدول الأوربية الواردة فى تلك التقارير. كما تشير الدراسات إلى أن جميع الدول الأوربية تستخدم لغاتها القومية فى جميع مراحل التعليم. ويمكن من الجدول ملاحظة وجود علاقة طردية بين مختلف مؤشرات التنمية الواردة فى الجدول ووضع الدولة فى دليلى التنمية البشرية والسبق التقنى.

١تقرير التنمية البشرية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى؛ نيويورك؛ ١٩٩٩م.

٢ Human Development Report 2005; UNDP; New York; 2005; www.undp.org; Feb. 28th, 2006

لقد تم اختيار الدول الواردة بالجدول والتى يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين لارتفاع التكلفة المباشرة لعملية الترجمة نظراً لصغر عدد مستخدمى تلك الترجمات. وذلك لبيان أن استخدام اللغة القومية كوعاء لمناشط المجتمع أمر أساسى فى منظومة التقدم حيث لم يحل الأمر دون استخدام اللغة القومية فى مختلف مناشط المجتمع، ومنها التعليم بدءًا من أولى مراحل التعليم (الحضانة) وانتهاءً بأعلى درجات السلم التعليمى والبحثى (الدراسات العليا)؛ بل كانت النتيجة موجبة. لقد كان استخدام اللغة القومية فى جميع مناشط المجتمع مرادفاً لتقدم المجتمع.

الدولة	عدد البحوث ٢٠٠٧م	البحوث/ مليون نسمة	علماء وباحثون فى التقنيات/ مليون نسمة	البراءات /مليون نسمة	الكتب/ مليون نسمة	ترتيب دليل السبق التقنى	عدد السكان
مصر	١٩٣٤	٢٤,١٤	٤٩٣	١	٣٠	٥٧	٨٠,١
هولندا	١٤٢١٠	٨٧١,٨	٢٤٨٢	١١٠	٦٧٥	٦	١٦,٥
السويد	٩٩١٤	١١٠١,٦	٥٤١٦	١٦٦	١٤٢٥	٣	٩,٢
بولندا	٧١٣٦	١٨٦,٨	١٥٨١	٢٨	٤٩٧	٢٩	٣٨,١
فلسطين المحتلة	٦٦٢٢	٩٨٨,٤	١٥٦٣	٤٨	٣٢٨	١٨	٦,٩
فنلندا	٤٩٨٩	٨٥٩,٤	٧٨٣٢	٢١٤	٢٥٣٣	١	٥,٣
إيران	٤٣٦٦	٨٧,٣	١٢٧٩	٨	٧٧٨	٥٠	٧٢,٤
التشيك	٣٦٨٩	٣٦١,٧	١٥٩٤	٣٤	١٢١٨	٢١	١٠,٣
إيرلندا	٢٤٨٧	٦٠٦,٦	٢٦٧٤	٨٠	٢٣٣١	١٣	٤,٤

ولنتذكر فى هذا السياق أن مؤشرات معدل زيادة البحوث المنشورة تشير إلى أن المعدل فى حالة مصر ٢,٨% (وهى الدولة العربية الوحيدة الواردة فى تلك المؤشرات)، كما أنه فى إيران ٢٥,٧%، وفى كوريا الجنوبية ١٤,١%، وفى الصين ١٦,٥% وفى تركيا ١٤,٤%. وهذه

النتائج تشير بلا شك إلى ضرورة إيجاد آلية استنهاض لأمتنا لنقيلها من عثرتها. إن التعليم أحد أهم تلك الآليات ولهذا بات علينا النظر فى التعامل معه.

ومن المفيد أن نشير إلى وجود فروق واضحة بين حالتى مصر وسوريا فيما يختص بعدد البراءات لكل مليون مواطن ودليلى التنمية البشرية والسبق التقنى ودليل التعليم فالأرقام على التوالى هى: ١، ١٢٣، ٥٧، ٣٠، ٠,٧٣١ فى حالة مصر وهى ٣، ١٠٨، ٥٦، ١٦٥,٤، ٠,٧٦٩ فى حالة سوريا؛ وكلها فى صالح التجربة السورية التى لا تختلف تنموياً عن التجربة المصرية بالأساس إلا فى عنصر اللغة.

إنه لمن غير المنطقى أن نشير بأصابع الاتهام إلى غياب اللغة القومية عن التعليم الجامعى كمُسَبب وحيد لهذا الوضع المتدنى. ولكننا من نفس المنطلق لا يمكننا أن نستبعد غياب اللغة القومية فى مختلف مناشط المجتمع بمختلف تخصصاتها من أسباب هذا التدنى؛ وخاصة إذا أدركنا وجود ارتباط قوى بين من يُعَلِم بلغته القومية وبين درجة تقدمه العلمى.

٤.دراسات عن كفاءة التعليم:

يصب مردود التعليم بصورة مباشرة فى الوعاء التنموى للأمة، ومن هنا فإن ارتباط كفاءة التعليم بالمردود التنموى لأية أمة بات من المسلمات بالنسبة للأمم التى تنتهج سياسة وطنية تضع التعليم فى موضعه الطبيعى من تنمية المجتمع وليس كوسيلة تنمية لأفراد لا رابط بينهم ولا هدف من تنميتهم بصورة مجتمعية. لذا تسعى مختلف الأمم المتقدمة والساعية للتقدم إلى رفع كفاءة التعليم بغية رفع المردود التنموى للتعليم ذاته. لقد أجريت العديد من الدراسات على طلبة المدارس والجامعات فى مصر بغية استكشاف مواطن التفوق وعلاقة ذلك بلغة التعليم فتبين تفوق طلبة المدارس العربية على أقرانهم طلبة المدارس التجريبية ومدارس اللغات فى

الدراسة قبل الجامعية وفى الدراسة الجامعية؛ الأمر الذى يشير إلى أهمية اللغة القومية كوسيط تعليمى وحيد فى مختلف مراحل التعليم.[٣-٤]

- **تشير بعض الدراسات الحديثة التى أجريت على المؤشرات الصحية التى تتعلق بالعمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الرضع والأمهات ونسبة المعوقين وغيرها من المؤشرات (وهى محصلة التعليم الطبى) فى بعض دول المنطقة العربية وما جاورها إلى تحسن تلك المؤشرات فى حالة الدراسة باللغة القومية عن حالة الدراسة بلغة أجنبية.[٥]**

- **تشير بعض الدراسات الحديثة التى أجريت على طلبة وأطباء عرب أن سرعة القراءة باللغة العربية تزيد عن سرعة قراءة نفس المادة باللغة الإنجليزية بنسبة ثلاثة وأربعين بالمائة. وتشير تلك الدراسات إلى أن مدى الاستيعاب لنص بالعربية يزيد على مدى استيعاب النص بالإنجليزية بنسبة خمسة عشر بالمائة. وهذا يعنى أن التحسن فى التحصيل العلمى فى حالة الدراسة بالعربية يزيد على حالة الدراسة بالإنجليزية بنسبة ستة وستين بالمائة.[٦]**

٣محمد يونس الحملاوى؛ تأثير لغة التعليم على تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

٤محمد يونس الحملاوى ومراد عبد القادر؛ أثر لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى استمرار التفوق فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

٥محمد يونس الحملاوى ومحمد هيثم الخياط؛ نحو دراسة كفاءة التعليم الطبى فى بعض دول الشرق الأوسط من خلال تقييم المؤشرات الصحية لتلك الدول؛ المؤتمر السنوى الخامس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ٢٥-٢٧ مايو ١٩٩٩م.

٦زهير أحمد السباعى؛ تجربتى فى تعليم الطب باللغة العربية؛ نادى المنطقة الشرقية الأدبى؛ الدمام، السعودية؛ الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥.أين الخلل وعَنْ مَا نبحث؟

فى الإجابة عن التساؤلات التالية – والتى تبدو كالمشكلات – بعض من خطوات الطريق التى يرسمها الخلل الذى نحياه. يحدد الطريق وخطوات السير إيجابًا وسلبًا بعض ما يمكننا فعله عَلَّنا نستشف منه واقع أقدامنا وخطواتنا المحتملة. ولعل فى الإجابة – بالإيجاب عن الأسئلة التالية – استرشادًا لما يمكن أن يُسهِم فى ارتياد الطريق:

- **هل الدول ذات الملايين التى تعد على أصابع اليد الواحدة والتى لها حظ من التنمية تدرس وتنتج العلم بلغتها؟**
- **هل اللغة القومية هى أحد البوابات الأساسية التى يجب أن نمر بها، حتى يكون لنا حظ من التنمية؟**
- **هل لى أن أقترح أن نهتم بتجويد لغتنا العربية ولغة أجنبية أخرى فى أى مسيرة للتنمية؟**

وكما أن للإيجاب علامات على الطريق، فإن للنفى محددات جيدة لخطواتنا على ذات الطريق. وفى الإجابة بالسلب عن الأسئلة التالية تحديدٌ لمسار محتمل:

- **هل أضاف استخدام اللغة الأجنبية فى تعليمنا، لأمتنا أية إضافة تنموية على مدار أكثر من قرن؟**
- **هل توجد أمة من الأمم التى نود أن ننقل منها العلم تناقش بأية لغة يتعلم أبناؤها؟**
- **هل التقت إرادتنا مع إرادة المحتل الذى فرض إنجليزيته على مصر فور احتلالها والذى اعتبر العربية لغة أجنبية فى الجزائر فور احتلالها؟**
- **هل إنجليزية علمائنا الذين تخرجوا من جامعات الدول غير الناطقة بالإنجليزية ومن من جامعات الدول الناطقة بالإنجليزية فى نفس مستوى إتقانهم للغتهم العربية؟**

٦.خطة عمل مبدئية لدفع مسيرة التعريب:

لدفع أمتنا إلى الأمام خطوات وخطوات تضع مفردات التنمية بصورة واضحة نصب الأعين. ومن أوليات تلك المفردات لغة التعليم والثقافة. ولتحديد تلك المفردات لابد لنا من الإجابة عن السؤالين التاليين: لمن نتوجه وبم نبدأ؟ تسير الخطة على محورين رئيسيين؛ أولهما التعريب: ولنبدأ بتعريب التعليم حيث سيتبعه تلقائيا تعريب كل ما يتعلق بالحياة العامة؛ وثانيهما اللغة العربية: وهذا المحور يتوازى مع المحور الأول ارتقاءً بممارستنا للغة العربية. وتشكل النقاط التالية خطة العمل المبدئية المطروحة:[٧]

- **نظراً لتوفر قدر مقبول من الكتب العلمية بالعربية تغطى مختلف مناحى الدراسات الجامعية الأولى (فى سوريا على سبيل المثال) والدراسات قبل الجامعية (فى مختلف البلدان العربية) ونظراً لصعوبة البدء بتعريب غير ذلك من الكتب ولرغبتنا فى التوجه نحو هدف واقعى وغير مستحيل.. يمكن البدء بتعريب البحوث ومستخلصات البحوث والنشرات العلمية دون أن يغيب عن بالنا تعريب الكتب العلمية. وسيكون من ضمن ما يجب فعله فى هذا المجال الحصول على الكتب العلمية المنشورة بواسطة الهيئات القومية والوطنية فى مختلف بلداننا العربية ونشرها (بعد موافقة الجهات صاحبة حقوق النشر) على شبكة المعلومات العالمية كى يتمكن الكافة من الاستفادة من تلك الثروة العلمية. وبهذا نكون قد وضعنا أيدينا على خطوة عملية نحو الهدف...**

- **لا يكفى الحصول على الكتب العلمية العربية وترجمة غيرها من الكتب والبرمجيات والبحوث إلى العربية وتحفيز الكافة للكتابة بالعربية فى تحقيق التعريب؛ بل يلزم الترويج للقضية من خلال خلق سوق يستوعب تلك المواد المعربة.**

ولتحقيق خطة العمل المبدئية لدفع مسيرة التعريب يلزم القيام بالآتى:

---

٧ **www.taareeb.info**

- **الترويج للكتب المُعَرَبَة سواء المؤلفة بالعربية أم المترجمة إليها.**
- **إجراء البحوث والدراسات عن قضية التعريب ونشرها فى مختلف المحافل والمؤتمرات العلمية.**
- **كتابة المقالات ونشرها فى الصحف وعلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) عن مختلف جوانب قضية التعريب.**
- **تجميع المقالات التى تتحدث وتناقش قضية التعريب ونشرها على شبكة المعلومات العالمية.**
- **حصر موقف التعريب فى الكليات الجامعية المختلفة والتعريف بجهود التعريب فيها.**
- **حصر المواد المعربة ومنها الكتب والبحوث والبرمجيات بالإضافة إلى المواقع المهتمة بقضية التعريب.**
- **الترويج لقضية التعريب من خلال حصر عناوين المهتمين بالتعريب من الفئات المستهدفة وهى بالأساس أساتذة الجامعات ورجال التعليم والمثقفين وأصحاب القرار والمهتمين بقضايا التنمية.**
- **تدعيم الشبكة العربية لدعم المحتوى العربى.**
- **تسهيل تداول الكتب والبرامج المؤلفة بالعربية أو المترجمة إليها بمختلف صورها بين الجامعات العربية ومراكز البحوث والمنظمات العربية والدولية والجمعيات العلمية ؛ والاستفادة من إمكانات شبكة الإنترنت فى نشر وتداول تلك المؤلفات؛ حتى يُمْكِنُنَا البناء على جهود الأمة. وبناء قاعدة معلومات لتلك المؤلفات فى التخصصات العلمية التطبيقية على شبكة الإنترنت وترويجها بين مختلف الجامعات والكليات.**
- **تنظيم ندوات ولقاءات دورية افتراضية وطبيعية عن مختلف جوانب قضية تعريب التعليم الطبى فى أماكن متعددة؛ وخاصة فى كليات الطب والجمعيات الطبية العلمية ونقابة أطباء مصر؛ نشراً للقضية وجذباً لمزيد من المؤيدين لهذه الدعوة حتى تصبح قضية تعريب العلوم قضية تنمية شعبية، والتحرك بقضية التعريب داخل مختلف مؤسسات المجتمع وبخاصة التعليمية والإعلامية والقانونية.**
- **تحديث البيانات الخاصة بقضية التعريب بصورة دورية.**

- **دعوة من يملك القدرة على المساهمة فى المجالات السابقة للتطوع فى دفع هذه المسيرة مع التأكيد على المحور الثانى من محاور عملنا وهو الارتقاء بلغتنا العربية بعدم السماح للهجات المحلية وللعاميات وللألفاظ الدارجة وللألفاظ الأجنبية بالتسلل إلى لغتنا العربية، فلا يمكننا تحقيق التعريب على أنقاض هدم لغتنا العربية؛ ولهذا فتدقيق كل ما ننشره لغوياً وعلمياً لأمر مهم فى هذا العمل. كما أننا – وبالنظر إلى تعثر محاولات التعريب فى العديد من فترات تاريخنا – فإن النشر المجانى للمواد العلمية يجب أن يحتل أولوية متقدمة فى سلم أولوياتنا، مع عدم إهمال مختلف أوجه النشر العلمى العربى.[٨]**
- **ليس أدق لتحقيق الهدف من قياس مدى تقدم العمل رقمياً من خلال برنامج زمنى نأمل فى مساهماتكم فى وضع لمساته. وقبل كل هذا وبعده يجب أن نكون قدوة فى مختلف أعمالنا وأفعالنا ولنبدأ فى كل هذا بأنفسنا. وهنا فإن تقوية لغتنا العربية ولغة أجنبية فى ذات الوقت لمطلب مهم فى مسيرتنا. ولهذا فإن الحصول على المواد العلمية لتعليم اللغة العربية سواء أكانت مطبوعة أم فى صورة إلكترونية لمطلب يستحق بذل الجهد.**

٧. الخلاصة:

رغم وضوح قضية تعريب التعليم وعلاقتها بقضية التنمية إلا أن التسويف المفتعل (فكرياً) فى البدء فى تفعيل أى حل للقضية وخلط أوراق القضية (فكرياً أيضاً) يغلف القضية بضباب (سينقشع حتماً). وتنفيذًا لتكامل الحل فى جانبه الفكرى؛ فإن ربط أطراف القضية بمحددات التنمية والهوية بات جَدَّ مطلوب. هذا الربط لا يفضى إلى وضوح أركان القضية فحسب؛ بل يزيدها وضوحاً ويجعل التعامل معها قضية حياة بالنسبة لشعبنا العربى.

٨محمد يونس الحملاوى؛ نحو رؤية لتفعيل دور شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فى عملية التعريب؛ الندوة الرابعة للمسئولين عن تعريب التعليم العالى فى الوطن العربى؛ عدن؛ ٢٧–٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢م.

من منظور التنمية يمكننا ملاحظة أن استخدام اللغة الأجنبية فى تعليمنا لم يضف لأمتنا أية إضافة تنموية على مدار أكثر من قرن ظلت فيه اللغة الأجنبية هى لغة التعليم الجامعى، كما لا توجد أمة من الأمم ذات الصدارة العلمية (طبقاً للمعايير العالمية) تستخدم لغة غير لغتها القومية فى تعليم أبنائها، كما لا يمكن لأمة أن تضيف للعلم العالمى بدون أن تكون لها قاعدة علمية داخلية متماسكة وهى لا تكون إلا بلغتها التى ينصهر فيها جميع المجتمع.

يتلخص قدر كبير من حل القضية فى أن يستشعر أساتذة الجامعة وخاصة أساتذة كليات الهندسة والطب قَدْرَهُم ومسئوليتهم ودورهم الريادى فى مسيرة بناء الوطن، وأن يستشعروا دور الجامعة الأساسى كقاطرة للتنمية. كما عليهم أن يستشعروا الآمال التى يضعها المجتمع على أكتافهم كقدوة لجميع أفراده؛ ولهذا فعليهم أن يولوا قضية تعريب التعليم ما تستحقه من اهتمام فى مختلف أعمالهم ومناشطهم. إن البدء الفعلى بتعريب تدريس العلم هو الذى سوف يذلل العقبات. وعليهم أن يعملوا فى حدود إمكاناتهم الشخصية، أو فى حدود مسؤولياتهم المباشرة، على تحقيق أى قدر مستطاع من التعريب فيما يدرس أو يكتب، وعلى الدعوة لهذه القضية بالإقناع الموضوعى وتفنيد الاعتراضات مع التأكيد على ما للقدوة من تأثير كبير فى نشر كل المبادئ الحسنة. وهم يلفتون الأنظار إلى نجاحات الجهود الشعبية والفردية فى مسيرة بناء الأوطان. ولنشير فى هذا السياق إلى أنه من جملة ٥٣١ معجماً عربياً تم إصدارها فى القرن الميلادى العشرين وحتى عام ١٠٨٤م كان نصيب الأفراد من هذا الرقم ٢٨٤ معجماً. أى أن الأفراد الرواد العرب قد استطاعوا إنجاز عدد من المعاجم يفوق ما قامت به المؤسسات والهيئات الوطنية بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات القومية بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات الأجنبية.[٩] ألا يشير هذا إلى ما للرواد من طاقة ونجاحات فى مسيرة بناء الأوطان؟

٩شحادة الخورى؛ المعاجم المتخصصة ودورها فى نشر المصطلح وخدمة التعريب؛ الندوة السنوية لتعريب التعليم العالى فى الجامعات العربية؛ دمشق؛ ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٥م.

إن التسويف لآفة نكراء، وفى يد كل منا ما يمكن أن يقدمه. فهل لأساتذة الجامعات الذين يُدَرِسون بلغة أجنبية أن يضعوا امتحاناتهم بتلك اللغة ويترجموها إلى اللغة العربية وأن يسمحوا للطلاب بالإجابة باللغة العربية الآن![١٠]

إن ارتباط عملية التعريب بالتنمية لقضية علمية تبدأ بتمحيص ما نتلقاه ونردده من مقولات كى لا نخلط أوراقَ عمليةِ التنمية ومنها اللغة والتعليم والحضارة والهوية وكفاءة مختلف منظومات المجتمع كى لا ننسحق حضارياً ونحن نظن أننا نُحسن صنعاً! ألا يمكننا ملاحظة أن الأمم التى لم تنل حظاً من المدنية تتعلم بلغة محتليها، وتظن أنها بوقوفها عند حد ثقافة الطفل الأجنبى قد أحسنت صنعاً!

يتركز حل قضية التعريب فى القضية الفكرية التالية: هل لى أن أبدأ بنفسى؟![١١] لقد ابتليت أمتنا بمن يخالف عمله قوله حتى بات هذا الداء أحد أوصاف مجتمعاتنا العربية. أليس هذا محفز لعلمائنا أساتذة الجامعات ولأطبائنا (وهم من كان يُطلق عليهم لفظ الحكماء وقت أن كان لأمتنا مكانة) ليستعيدوا لأمتنا مكانة تستحقها؟! إننا فى مسيرة استعادة أمتنا لدورها حفاظاً على هويتها ورفعاً لكفاءة منظوماتها التعليمية والتنموية لا يمكننا إلا أن نستنهض همم الكبار بحثاً عن قدوة وعن ريادة يفتقدها مجتمعنا!! فى هذا المسار نحن لابد لنا من البحث عن رواد يطبقون القانون ويؤمنون بهذه الأمة التى تنهال عليها الطعنات من كل جانب، أمة قادت وكانت فى الصدارة وحق لها بجهد أبنائها أن تجد لها مكاناً ومكانةً فى الصدارة.

١٠توصيات المؤتمر السنوى السادس عشر لتعريب العلوم، القاهرة ٢١-٢٢ أبريل ٢٠١٠م.

١١محمد يونس الحملاوى؛ اللغة القومية والتنمية: وئام أم وئام؛ المؤتمر الدولى الرابع لمعهد الدراسات التربوية؛ معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة؛ القاهرة؛٥-٧ يوليو ٢٠٠٥م.

هندسة المجتمع: تعريب التعليم والجامعة الفريضة الغائبة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

قد لا تجادل غالبيتنا فى أهمية التعليم الجيد بالسبة لتنمية المجتمع، ولكنها تجادل فى استحقاقات ذلك. وبدون الدخول فى نقاشات جانبية يمكننا استنباط علاقة طردية بين مستوى الجامعات فى أى مجتمع ودرجة تقدمه من خلال العديد من المؤشرات ومنها حالة التعليم الجامعى وقبل الجامعى فى المجتمع. ولا تقف تنمية المجتمع عند المؤشرات الاقتصادية بل تتعداها إلى مؤشرات الحالة العلمية والاجتماعية والرفاه المعيشية وغيرها. وسط تلك المؤشرات يبرز عامل مشترك بين مختلف المجتمعات المتقدمة وهو لغة المجتمع القومية كعنصر محايد يمكن التحقق منه بمعزل عن المؤشرات الأخرى وإن كان لانعكاساته الثقافية تأثير على تنمية المجتمع.

تقف اللغة فى المجتمعات المتقدمة كعامل أساسى فى تنميته لتصب فيها مختلف مناشطه دون التغافل عن التبادل المعلوماتى والثقافى مع غيره من المجتمعات من خلال لغاتها الأجنبية. ويجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية بمفهومها الحقيقى لا تَعنِى ولا تَّعنَىٰ بتنمية شريحة معينة من شرائح المجتمع عوضاً عن تنمية المجتمع ككل. والمثال الذى يحضرنا فى مجال التعليم فى مصر هو (بحسن أو بسوء ظن) أن تنمية قطاع صغير من المدارس سوف يؤدى إلى تنمية التعليم ككل كما هو حادث فى المدارس التجريبية للغات (التى تم تغيير اسمها إلى المدارس الرسمية مؤخراً) وبها تم استبدال الإنجليزية كلغة تدريس لمناهج العلوم والرياضيات وغيرها من المواد باللغة العربية، كما تم تخفيض سن بدء تعليم اللغة الأجنبية على مستوى جميع المدارس بعكس ما أوصت به الدراسات التربوية. العجيب فى الأمر أن كليات التربية قررت أن تعضد هذا التوجه بإنشاء شعب لتعليم المواد العلمية باللغات الأجنبية بعكس الدراسات العلمية التربوية التى أجريت فى هذا المجال، وهو أمر سايرت فيه وزارة التعليم بعدم اتباع المنطق العلمى، بل وسايرت فيه الكليات العلمية التى استجابت طواعية أو قهراً لمنطق

المحتل الإنجليزى لمصر فور احتلالنا عام ١٨٨٢م، وتناست أن تجابه المشكلات الحقيقية للتعليم ومنها الأعداد الكبيرة فى المدارس والجامعات على حد سواء!

وسط ما يثيره دور اللغة من جدال يطفو الحديث عن دور الجامعات كرائدة لحركة المجتمع بإمداده بالأفكار والنظريات والقيم بل وبالأشخاص القادرين على مجابهة تحدياته وهو ما نشاهده فى المجتمعات المتقدمة. وعلى العكس من هذا تمرض الجامعات وتتقوقع فى المجتمعات المتخلفة فلا نكاد نسمع لها أدنى صوت. والمتابع لحالة مجتمعنا يمكنه الحكم على درجة وعيه من خلال حالة جامعاته التى تفرخ على أحسن الفروض شباباً لغير مجتمعنا! لم تقم الجامعة فى مصر بواجبها تجاه المجتمع لأسباب عديدة لا يمكن أن نلغى منها الدور الشخصى لأستاذ الجامعة ودور اللغة فى العملية التعليمية بصورة علمية وهما أمران لا يرتبطان بأى عائق سياسى أو قانونى. وبالنسبة للغة التعليم نجد أن القانون بمختلف درجاته يعضد ويجرم مخالفة التعليم بغير العربية لغتنا القومية. لقد وصل الأمر إلى أن خالف القائمون على أمر التعليم فى محيطهم الشخصى والعام القانون بإنشاء مدارس تدرس العلوم باللغات الأجنبية وبممارسة ذلك فى عملهم الجامعى! لقد سايرت الجامعة المجتمع فى تدهوره فأعطته ركلة فى منحدره، فهل يمكننا كأساتذة جامعيين إيقاف ذلك بل وتعديل مسار المجتمع إلى أعلى ليس فقط لتقوم الجامعة بدورها المنوط بها من ريادة للمجتمع بل وليتجانس عملها مع أصول المنهج العلمى المفترض فيها اتباعه؟ وهل يمكن أن تقوم الجامعة بواجباتها الأساسية الغائبة والتى لم يتبقَ منها إلا التعليم بصورة علمية من خلال لغتنا القومية رفعاً لكفاءته، عسى أن تسهم فى تنمية المجتمع؟

هندسة المجتمع وتحطيم اللغة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

حين يتساءل الفرد عن آلية تقيس صدق الكلمات أصدق من الفعل فلن يجد إلا السراب فالفعل هو الوصفة السحرية لصدق القول. وحين تتحدد الملامح ينطلق القول ليبرهن على صدق العمل من عدمه أو قل العكس ليبرهن العمل على صدق القول! وسط تلك الجزئيات التى تشكل واقع حياتنا تجد حروف الكلمات تتقاذفها الرياح لتبنى سراباً لا قاع له ولا جناح. تبقى اللغة كآلية التواصل الأولى بين البشر عبر اللحظة وعبر التاريخ بامتداداته السابقة والاحقة، ولكنها تبقى حبيسة عمل أصحابها. وحتى لا نشخصن الأمور دلونى على من يرفع علم العروبة ولا يتحدث العربية؟ دعونا نسأل من يتصدى لأحد أهم ثوابت الأمة وهو لغتها ولا يتحدث بها بل ويتفاخر بأن لسانه معوج ولا يجد اللفظ العربى للمعنى الذى يقصده ويجده فى لغة أخرى حاول من احتل أرضنا أن يغرسها فينا جميعاً فصحت النبتة فى الأرض الجرداء ولم تصح فى الأرض الصالحة.

اللغة فى أى مجتمع مرآة لعمله ونضجه وثقافته، وحين تتوحد جزئياته تتوحد لغته. ولننظر إلى أى مجتمع متقدم حديثاً أو قديماً لنكتشف أن رفاة المجتمع تتناغم مع نقاء لغته فى علاقة تبادلية لا فكاك منها. يقول المثل الأيرلندى: دولة بلا لغة هى دولة بلا روح. ولنتذكر أن أيرلندا الحالية قامت ونهضت على أكتاف بعث لغتها الأيرلندية. ولكننا كما قال الفيلسوف الألمانى هيجل فى القرن التاسع عشر: إن ما تعلمنا إياه الخبرة والتاريخ هو أن الناس والحكومات لم يتعلموا أبداً من التاريخ ولم يتصرفوا بناءً على مبادئ مستخلصة منه. هذا الموقف نجده أمام أعيننا فى حياتنا للأسف دون أن تحرك النخبة (ولنتساءل ما هى النخبة؟) ساكناً رغم أن هذا هو واجبها بالأساس. وأخشى أن يكونوا قد طبقوا مقولة الرئيس الأمريكى إبراهام لينكولن: من الأفضل أن تظل صامتاً ويُظَن أنك أحمقاً عن أن تتكلم وتزيل كل الشكوك.

قد تتعجب من كم الكتابات بغير العربية التى تجدها فى الشارع وفى المحال العامة وفى المصالح الحكومية بل وفى التعليم الذى بات وللأسف قرين التمكن من لغة أجنبية رغم تعارض ذلك مع أبسط قواعد التربية. وحتى لا نظلم أحداً فلقد جارت كليات التربية عندنا السوق وفتحت شعباً للتدريس فى التعليم العام بغير لغتنا العربية تلبية لمتطلبات السوق ووزارة التربية والتعليم التى أجرت دراسة علمية خلصت إلى أن تأثير التدريس بغير العربية فى مرحلة التعليم الأساسى سلبى ولكن الوزارة استمرت فى هذا الهراء لتدرس الأطفال لغة أجنبية بدءً من الصفوف الأولى فى مرحلة التعليم الابتدائى ضاربة بعرض الحائط جميع قواعد التربية والتعليم! وبدلاً من أن تتصدى نخب التربية والتعليم لهذا المشهد أرسلوا أبنائهم إلى تلك المدارس! واستمر مسلسل الهدم ليستمر التعليم الجامعى منذ الاحتلال البريطانى لمصر والاحتلال الفرنسى للجزائر وغيرهما من بلداننا العربية بلغة أجنبية دون أن نُقَيِّم التجربة بل تخطينا ذلك فبدأنا ندرس ما استقر تعليمه بالعربية بلغات أجنبية ليصل مؤشر التنافسية العالمى الأخير بالنسبة لمصر للتعليم العام ١٣٩ وبالنسبة للتعليم العالى والتدريب ١١١ وذلك من ١٤٠ دولة!

يقول هيجل: لا يمكن إنجاز شىء عظيم دون ولع به. فهل نحن مولعون بالتنمية ومولعون بمجتمعنا وبأمتنا وبأساس ركين لها وهو لغتنا العربية، أم أن ما نلوكه صباح مساء لا ينم عن ذلك؟ دعونا نسمع السياسيين بل ومن يمتهن اللغة لنعرف هل هم مولعون بلغتنا أم أنهم مولعون بتحطيمها على ألسنتهم فى رسالة مفادها أننا نتكسب من استمرار المهزلة!

اللغة العربية والتعليم

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

حين ندرك أن أول سن لتعرض التلميذ للغة أجنبية فى ألمانيا وأيسلندا وإنجلترا وبلغاريا وبولندا وسلوفينيا وجميعها دول أوربية متقدمة هو إحدى عشر سنة بمعدل حصة واحدة فى الأسبوع تزاد لحصتين عند سن الخامسة عشر ونعرف أن الطفل عندنا يبدأ فى تعلم لغة أجنبية فى سن الرابعة وأن عدد ساعات تدريس اللغة الأجنبية الأولى فى الثانوية العامة تساوى عدد ساعات تدريس اللغة العربية نتيقن وقتها أن قضية اللغة القومية فى منظومة الدولة وفى منظومة التعليم قضية تنمية أساسية. تلك الدول يتراوح عدد سكانها بين أقل من مليون نسمة وبين اثنين وثمانين مليوناً. هذا الوضع هو ديدن جميع الدول المتقدمة مع خلاف فى أن بعض تلك الدول لا تعرض أبنائها لأى لغة أجنبية قبل سن الثانية عشرة وسن الرابعة عشرة فى دول أخرى. وأشير إلى أن الدول المتقدمة جميعها تُعلم أبناءها بلغتها القومية من الحضانة وحتى مرحلة الدراسات العليا. ولنتذكر أن طلبة الكليات العملية فى الجامعة يقضون الكثير من وقتهم وجهدهم فى إهدار واضح لهذا الوقت والجهد من خلال الدراسة بلغة أخرى غير اللغة التى يمارسون بها حياتهم. فنسبة لا يستهان بها من وقتهم يضيع (حتى فى السنوات النهائية للدرجة الجامعية الأولى) فى ترجمة المصطلحات؛ مما يؤثر على الوقت المتاح للتحصيل وبالتالى على مستوى استيعابه لأساسيات العلم المختلفة.

ويقودنا ذلك إلى النظر لمعرفة سبب تدريس العلوم بلغة غير لغة الأم فى مجتمعاتنا المختلفة فلا نجد له سبباً إلا محاولة تقليد كل ما هو أجنبى مما أودى بأمتنا إلى فقد الثقة فى نفسها وقدراتها. ودارت العجلة لتؤدى إلى دوامة التخلف الذى نعيشه فى مجتمعاتنا، حيث أننا وخلال ما يقرب من قرن كانت دراساتنا العلمية بلغة أجنبية ولم يؤد ذلك إلى تفوق ما؛ بل على العكس أدى ذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى مزيد من التخلف عن ركب الحضارة رغم أن إسهامنا فى مسيرة الحضارة الإنسانية قديماً ليس محل شك وبالتالى فان من حقنا وواجبنا أن

يكون لنا حالياً إسهام واضح فى مسيرة التقدم. وتضيف إلى حيرتنا حيرة أخرى عن سبب هذا الوضع. أهو محاولة تهوين كل قدراتنا ومحاولة غرس الاعتقاد بأن كل ما هو متقدم إنما هو أجنبى؟ قد يكون ذلك حقيقياً فمما لا شك فيه أن الإحساس هو مولد الطاقات وقتل الإحساس بالعزة والانتماء سيفيد المتربص بأمتنا. إن تأثير التدريس بلغة أجنبية على انتماء الأفراد سلباً لهو بالأمر الواضح تماماً مثل وضوح تأثير عملية التدريس بلغة أجنبية على مستوى الاستيعاب. القضية أكبر من أن تكون قضية تنمية متوهمة للعلماء فهى تنمية للشعب كله جميعه بما فيهم العلماء الذى لا يمكن أن يتم إلا من خلال بوتقة واحدة هى لغتنا العربية، فهل اللغة إلا بوتقة تصب فيها مختلف مناشط المجتمع وهويته وقيمه وثقافته؟

ومن العجيب أن قضية تعريب التعليم ووضع اللغة العربية فى منظومة التعليم من القضايا التى مازالت محل سجال فى الجمعية التأسيسية للدستور حيث تأتى الإشارة إلى ذلك على استحياء وكأنها ليست ضمن أولويات التنمية. هذه القضية كغيرها من قضايا التنمية تتجاذبها ألوان عدة من البشر ليس نتيجة لون بشرتهم ولكن نتيجة تلونهم بسمات غريبة عن مجتمعنا وعن أمتنا بل وعن جادة آليات التنمية فى أى مجتمع. البعض يقف نظره عند الانطباع الأول وبعض هؤلاء للأسف ممن حصل على درجات علمية عالية فى تخصصات دقيقة ولكن حد ثقافتهم وقف عند حد ثقافة الطفل الإنجليزى. سافر أحدهم إلى إنجلترا وعندما رجع سأله أصدقاؤه ما الذى أبهرك هناك؟ فكانت إجابته الطفل الإنجليزى فقيل له لماذا؟ فقال لأنه طفل مثقف يتحدث الإنجليزية! هذا المثال وللأسف ينطبق على عدد لا بأس به ممن يدَّعون الثقافة. هؤلاء لم يدركوا أن الطفل الإنجليزى مثله مثل الطفل اليابانى والفرنسى والألمانى والمجرى والتشيكى يتحدث لغة قومه فالبعض لم يدرك ذلك! ولكنك تجد ممن وصلته المعلومة من يدافع بالباطل عن التمسك بإنجليزية لغة التعليم رغم أن بعضهم درس فى الخارج بلغة أقوام ليست الإنجليزية لغتهم فمنهم من درس فى فرنسا بالفرنسية وفى ألمانيا بالألمانية وغير ذلك وتراه يتشدق بأن هؤلاء قوم متقدمون وحين نتقدم ندرس بلغتنا! هؤلاء أيضاً تناسوا البعد التاريخى وأولويات القضية. هؤلاء الأقوام تقدموا لأنهم تعلموا ودرسوا بلغتهم منذ بداية

حضارتهم فهم لم يتعلموا بلغة أخرى ثم عندما تقدموا بدئوا فى التعليم بلغتهم! وللأسف الشديد تجد منهم من يتصدون للعمل السياسى دون إدراك لأولويات التنمية بصورة شاملة.

وليس هذا دعوة إلى نبذ تدريس اللغات الأجنبية؛ بل على العكس؛ لابد من الاستمرار فى تدريس اللغات الأجنبية كلغة أجنبية فى معاهد العلم المختلفة فى السن المناسبة حتى يمكننا استيعاب المستحدث من المعارف الوافدة من مختلف الثقافات والأمم. إن التدريس بلغة أجنبية قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات الأجنبية كلغة أجنبية؛ فاكتساب اللغة انفتاح على ثقافة أهل تلك اللغة. وما أحوجنا للانفتاح الجاد على مختلف اللغات والثقافات.

الموقف جد لا هزل فيه، مما يستتبع أن تلتزم الدولة بالتمكين اللغة العربية وتعريب التعليم فى مختلف مراحله فى الدستور إن كانت التنمية بغيتنا!

هندسة المجتمع وتعريب التعليم

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لم تشغل اللغة بال أغلب من يتحدث عن التنمية حيث مَثَّلَ الاقتصاد أغلب المشهد لتتوارى عنه اللغة والثقافة والعقائد وغيرها من مقومات الشخصية القومية والفردية على حد سواء. وكانت العقبات المتوهمة هى ما يوضع فى طريق تلك المكونات، ومع تكرار ذلك توهم البعض وجود عقبات وانقادوا وراء تلك الآراء! ولكن الأمر جد مختلف حين نهندس بنيان المجتمع فكل المكونات مطروحة وكل البدائل ممكنة بل إن غربلة المطروح وتقويمه لمطلوب. حين نتحدث عن اللغة وعن دورها فى التنمية وعن تعريب أوجه الحياة نجد لزاماً علينا أن نغربل المطروح من الأفكار والآراء لنكتشف أن ندرة الكتب العلمية العربية لم تمثل حجر عثرة فى سبيل تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى بل تمثلت العقبة الكئود فى نقص الهمة ومحاولة ارتداء قبعة الأجنبى، فهناك قدر مقبول من الكتب العلمية بالعربية يغطى مختلف مناحى الدراسات الجامعية (فى سوريا على سبيل المثال) إضافة إلى الجزر المعربة المتفرقة فى مختلف البلدان العربية، ليدحض بوضوح تلك الفرية، لذا فإن البناء على ما أنجزته التجارب العربية الرائدة فى مجال العلوم التطبيقية فى سوريا والعراق والجزائر والسودان والسعودية ومصر وغيرها، لأمر منطقى وعلمى وذلك كمدخل لتعريب التعليم فى مختلف ربوع أمتنا، بدءً بمرحلة الدراسات الجامعية لرغبتنا فى التوجه نحو هدف واقعى وغير مستحيل.

لقضية التعريب استحقاقات عدة يمكن تلخيص بعضها فى ما يجب فعله حالياً بدءً من الحصول على الكتب العلمية المترجمة للعربية والمؤلفة بالعربية المنشورة بواسطة الهيئات القومية والوطنية فى مختلف بلداننا العربية ونشرها (بعد موافقة الجهات صاحبة حقوق النشر) على شبكة المعلومات العالمية كى يتمكن الكافة من الاستفادة من تلك الثروة العلمية، وبهذا نكون قد وضعنا أيدينا على خطوة عملية نحو الهدف. ولا يكفى الحصول على الكتب العلمية العربية وترجمة غيرها من الكتب والبرمجيات والبحوث إلى العربية وتحفيز الكافة

للكتابة بالعربية فى تحقيق التعريب بل يلزم الترويج للقضية من خلال خلق سوق يستوعب تلك المواد المعربة. وفى هذا الصدد نوجز المهام الآتية التالية: الترويج للكتب والمواد العلمية والتعليمية المُعَرَبَة سواء المؤلفة بالعربية أم المترجمة إليها، وإجراء ونشر البحوث والدراسات العلمية عن قضية التعريب والتى منها ما يبين العلاقة بين التعلم باللغة القومية وبين الابتكار والإبداع، وذلك فى مختلف المحافل والمؤتمرات العلمية، وكتابة المقالات ونشرها فى الصحف وعلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) عن مختلف جوانب قضية التعريب، وتجميع المقالات التى تتحدث وتناقش قضية التعريب ونشرها على شبكة المعلومات العالمية، إضافة إلى حصر المواد المعربة ومنها الكتب والبحوث والبرمجيات والمواد العلمية والتعليمية بالإضافة إلى المواقع المهتمة بقضية التعريب.

إن الترويج لقضية التعريب من خلال التواصل مع المهتمين بالتعريب من الفئات المستهدفة وهم بالأساس أساتذة الجامعات ورجال التعليم والمثقفين وأصحاب القرار والمهتمين بقضايا التنمية لخطوة جد مطلوبة تدعيماً لمشروع تعريب التعليم والعلوم والمعارف باعتباره نواة لمختلف قضايا التعريب وتحديثه دورياً. ولا نتقاعس عن تعلم اللغة العربية بدرجة يمكن معها حل عقدة اللسان العربى فى تعاملاته العلمية، ونشر الوسائط المتعددة والبرمجيات التى تصب فى تعليم اللغة العربية الفصحى كى تتمكن طليعة النخب العلمية والثقافية من إتقان المهارات الوظيفية لاستخدام اللغة العربية فى الحياة العلمية والعامة. إن الاستخدام الصحيح للغة القومية ليصب مباشرة فى العديد من الجوانب ومنها تقدم وتنمية المجتمع ولننظر إلى أقوى عشر اقتصاديات عالمية وأقوى عشر دول مبدعة لنكتشف أنها جميعها تستخدم لغاتها القومية فى تعليمها بدءً من الحضانة وحتى الدكتوراه.

التعليم باللغة القومية والتقدم العلمى

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لقد نال وضع اللغة فى تفكير العرب منذ زمن ليس بالبعيد حيزاً غير مسبوق فى تفكير أى أمة كان لها حظ من المدنية. وتواكب هذا فى ذات الوقت مع أن العرب هم الأمة الوحيدة التى كان لها تاريخ ولم يعد لها جغرافية على خريطة التنمية والتقدم العلمى. لغتنا العربية كأى لغة تعكس نمط حياتنا وتعكس كل ما يجرى على أرض وطننا من تنمية وتعليم وثقافة. ومن قبيل التكرار أن نشير إلى أهمية اللغة فى تعليم وتنمية الأمة كوعاء للفكر وليس كأداة تواصل فقط.

إننا حينما ندرس المُكَوِّن العلمى فى درجات الطلبة المتفوقين الحاصلين على شهادتى الإعدادية العامة والثانوية العامة نتبين أن التفوق العلمى (بعد استبعاد درجات اللغات الأجنبية) من نصيب طلبة المدارس التى يتم تدريس المواد العلمية بها باللغة العربية وليس من نصيب المدارس التجريبية ومدارس اللغات. هذا الأمر يشير إلى أن وضع مكافئ تربوى سليم للمواد العلمية التى تُدَرَّس فى الثانوية العامة سيدفع بنسبة من طلبة تلك المدارس التجريبية ومدارس اللغات خارج كليات القمة ليحل محلهم من هم أحق منهم من خريجى المدارس العربية، وهو أمر سيدفع بالمستوى العلمى لطلبة الجامعة للأمام. وتشير الدراسات أيضاً إلى استمرار تفوق الطلبة خريجى المدارس العربية فى الدراسة الجامعية. كما تشير الدراسات فى ذات الوقت إلى أن مردود التعليم الجامعى على المجتمع فى الدول التى تدرس بلغتها القومية أعلى من مردود التعليم الجامعى فى الدول التى لا تدرس بلغتها القومية. ومن المفيد أن نشير إلى أن الدراسات التربوية الرصينة تشير دوماً إلى أهمية اللغة القومية كوسيط تعليمى وحيد فى مختلف مراحل التعليم، وهو ذات الذى تشير إليه مؤشرات التنمية من منطلق نفعى.

ولا يقتصر الأمر على تنمية العملية التعليمة بل يتعداه إلى البحوث العلمية التى يتم صبها فى قالب أجنبى لا تضيف للمجتمع أى معلومة بل هى نافذة للأجنبى كى يطلع عن معلومة حجبها صانعها عن أعين بنى جلدته! ولهذا فإن تعريب التعليم أصبح أداة حفاظ على توحد الأمة وسِوائها وفى نفس الوقت أداة حفاظ على ديمومة اللغة التى تحوى علوم الأمة وهمومها. وليس بمستغرب أن الأمم التى لم تنل حظاً من المدنية تتعلم بلغة محتليها وتظن أنها بوقوفها عند حد ثقافة الطفل الأجنبى قد أحسنت صنعاً!

لقد أثبتت الدراسات وجود تلازم بين التعليم باللغة القومية ودليلى السبق التقنى والتنمية البشرية الواردين ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنياً وللدول المرشحة للصدارة. ولا يخفى على أحد أن تدنى مؤشرات التنمية لدينا وتدنى المردود الابتكارى لمواطنينا طبقاً للمقاييس العالمية يدفعنا إلى بذل كل جهد فى سبيل تنمية أمتنا.

إنه لمن غير المنطقى أن نشير بأصابع الاتهام إلى غياب اللغة القومية عن التعليم الجامعى كمُسَبب وحيد لهذا الوضع المتدنى ولكننا من نفس المنطلق لا يمكننا أن نستبعد غياب اللغة القومية فى مختلف مناشط المجتمع بمختلف تخصصاتها من أسباب هذا التدنى وخاصة إذا أدركنا وجود ارتباط قوى بين من يُعَلِم بلغته القومية وبين درجة تقدمه العلمى.

لقد تدنت مؤشرات أمم أخرى فكانت المواجهة العلمية هى السبيل للنهوض بتلك الأمم، وكانت أول آليات النهوض هى النهوض بلغتها القومية. فهل لنا فى ذلك من نبراس؟ أيمكن أن يساهم تعريب التعليم الجامعى بجانب الاهتمام بتعليم باللغات الأجنبية التقنية فى إصلاح التعليم وصب التنمية فى بوتقة المجتمع الذى يستنهض كل همة فى سبيل دفع أمتنا إلى الأمام. أم أننا سنظل نتساءل عن سبب التدريس فى بعض دولنا باللغة الأجنبية وعلى وجه التحديد بلغة المحتل السابق (أو الحالى!)؟ أليس من المنطقى أيضاً أن نتساءل عن مدى اتفاق إرادتنا فى ذلك مع إرادة من احتل بلادنا وأمتنا؟

تعريب العلوم والارتقاء الحضارى والعولمة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

تصب قضايا تعريب العلوم والارتقاء الحضارى والعولمة فى مجرى واحد لا تعارض بين مفرداته. فقضية تعريب العلوم ذات أبعاد متعددة منها الثقافى ومنها اللغوى ومنها الوطنى وكلها فى جميع الدول التى نالت حظاً من التقدم قديماً وحديثاً تتناغم لتصب فى منظومة التنمية. فالحفاظ على الهوية الثقافية لأى شعب من الشعوب المتقدمة يلزمه الحفاظ على اللغة وعاء الثقافة والحضارة وهو ما يتناغم مع مفهوم الوطنية وفى نفس الوقت مع رفع كفاءة العملية التعليمية وبسط العلم والمعرفة للكافة. وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اللغة القومية. وعلى جانب التعليم أثبتت الدراسات أن كفاءة التعليم تتناسب طردياً مع درجة استخدام اللغة الأم كلغة للتعليم مما يلفت النظر إلى ضرورة دراسة دوافع استخدام اللغات الأجنبية كوسيط تعليمى فى العديد من المؤسسات التعليمية حالياً وإلى تعاظم ذلك الاتجاه. كما أننا فى دراستنا لمنظومة الانتماء والولاء نجد أن اللغة الأم هى إحدى مكونات تلك المنظومة مما يشير أيضاً إلى ضرورة إعادة النظر فى درجة استخدام اللغات الأجنبية فى نظامنا التعليمى الذى بات يعانى من تعددية فى مكوناته ومنها مكون القيم.

إن منظومة التعليم تتدرج فى ثلاثة مستويات أولها الترديد ثم الاستيعاب وثالثها الإبداع ولا يمكن أن نصل لمرحلة الإبداع على مستوى الأمة إلا من خلال اللغة القومية فالاستيعاب يعنى الفهم الكامل لكافة دقائق العلم ولا يتأتى إلا من خلال اللغة القومية. كما أن بسط العلم بلغة أخرى فى بلد تقترب فيه نسبة الأمية من الخمسين فى المائة يدعو للاستفسار عن الدوافع وراء ذلك سواء أكان هذا التوجه فى المؤسسات الحكومية أم فى غيرها من المؤسسات لأن من نتعامل فيه فى كلا الحالتين هى عقول وأفئدة أبناء هذا الوطن. وتشير مؤشرات كفاءة التعليم إلى تدنى منظومة التعليم فى مجتمعنا مما يدعو إلى شحذ كل الهمم لإصلاح هذه المنظومة بدلاًمن غض الطرف عنها على أحسن الفروض.

وتتوازى منظومة الثقافة مع منظومة التعليم فى تدنيها مما يدفع المجتمع إلى البعد أكثر عن الأخذ بأسباب التقدم وهو ما يمكن استشعاره فى العديد من المواقف منها تدنى حجم إنتاجنا من الكتب سنوياً ومنها الازدواج اللغوى فى لغة الحديث عند البعض ومنها ما لاحظناه فى كارثة كسوف شمس العام الماضى! إن نظرة الدونية التى يتعامل بها البعض مع الآخر هى إحدى أسباب تراجعنا الحضارى. ولهذه النظرة عدة مؤشرات منها البعد عن صحيح اللغة نطقاً وكتابة ومنها استعارة مفردات أجنبية فى حديث الخاصة والعامة على حد سواء. لقد وصل الأمر إلى اعتبار هذه نقطة الانطلاق فى بعض الدراسات فوجدنا الإسراف فى تعريب المصطلحات بدلاً من ترجمتها ومنها الادعاء بعقم قواعد اللغة والدعوة إلى تبسيطها وكلها مفردات فى آليات هدم صحيح أقدم لغة حية فى العالم. والأمر الملفت للنظر أن الدراسات التربوية فى مجال علم اللغة التربوى مازالت فى بداياتها فى مجتمعنا العربى، مثلها مثل دراسات علم اللغة الاجتماعى.

لقد قدمت العولمة آليات وقوانين تزكى الحفاظ على الذاتية الثقافية للشعوب ولكن هذا مرهون بإرادة تلك الشعوب ورغبتها فى الاستفادة من تلك الآليات ومن تلك الآليات على سبيل المثال حقوق المؤلف للمواد المترجمة الذى وازنت فيه اتفاقيات الملكية الفكرية بين مصلحة المؤلف واحتكار المعرفة. كما أن من تلك الآليات ما يتعلق بالذاتية الثقافية للشعوب المختلفة والحفاظ عليها. ويجدر الإشارة إلى أن ذلك كله متاح فقط حال الرغبة فى الحصول عليه؛ فما هو متوهم من تبعات للعولمة أكبر بكثير من الحقيقة، فالعولمة لا تعنى إلغاء التعددية الثقافية أو اللغوية بل على العكس تكرس ذلك لمن يرغب فى الحفاظ على ثقافته بحزم وترحب بهضم وابتلاع من يتقاعس عن ذلك. ولا يعنى ذلك سهولة ويسر الوصول إلى مكان لائق بلغتنا العربية خامس اللغات الأم فى العالم، خاصة مع محاولات البعض داخلياً وخارجياً اجتثاث اللغة العربية والحرف العربى والرقم العربى والرمز العربى من حياتنا، بل يستحث ذلك الهمم لبذل الجهد للحفاظ على لغتنا وثقافتنا ودفع المجتمع دفعاً إلى الأخذ بمفردات العلم الحديث وآلياته بأفضل الطرق وأعلاها كفاءة وهو ما يعنى استخدام اللغة العربية كوعاء للعلم فى مجتمعنا، حتى يكون عملناً موضوعياً يتسم بالشفافية التى تنادى بها العولمة! لقد بات وضع اللغة

القومية فى موضعها الصحيح جد مطلوب ليس فقط للحفاظ على المجتمع بل أيضاً لدفعه إلى مكان احتله قديماً ثم تقاعس عن الحفاظ عليه حديثاً.

اللغة القومية والتنمية: وئام أم وئام

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لقد نال وضع اللغة فى تفكير العرب منذ زمن ليس بالبعيد حيزًا غير مسبوق فى تفكير أية أمة كان لها حظ من المدنية. وتواكب هذا فى ذات الوقت مع أن العرب هم الأمة الوحيدة التى كان لها تاريخ ولم يعد لها جغرافية على خريطة التنمية والتقدم العلمى .لغتنا العربية كأية لغة تعكس نمط حياتنا وتعكس كل ما يجرى على أرض وطننا من تنمية وتعليم وثقافة. ومن قبيل التكرار أن نشير إلى أهمية اللغة فى تعليم وتنمية الأمة كوعاء للفكر وليس كأداة تواصل.

تشير الدراسات إلى تفوق طلبة المدارس العربية على أقرانهم طلبة المدارس التجريبية ومدارس اللغات فى الدراسة قبل الجامعية وفى الدراسة الجامعية، وهو ما يتفق مع الدراسات التربوية الرصينة التى تشير دومًا إلى أهمية اللغة القومية كوسيط تعليمى وحيد فى مختلف مراحل التعليم، وهو ذات الذى تشير إليه مؤشرات التنمية من منطلق نفعى .ولا يقتصر الأمر على تنمية العملية التعليمة بل يتعداه إلى البحوث العلمية التى يتم صبها فى قالب أجنبى لا تضيف للمجتمع أى معلومة بل هى نافذة (إن صلحت!) لأجنبى كى يطلع على معلومة حجبها صانعها عن أعين بنى جلدته! ومن المفيد أن نشير إلى ارتباط تلك المؤشرات بمؤشرات الابتكار وكأنه يوجد لكل مجتمع مسار من السهل تتبعه؛ تحدده مفردات عملياته التنموية ومنها لغته؛ ينطبع على مختلف مناشطه.

إن تعريب التعليم لأداة حفاظ على توحد الأمة وسِوائها وفى نفس الوقت أداة حفاظ على ديمومة اللغة التى تحوى علوم الأمة وهمومها. وليس بمستغرب أن الأمم التى لم تنل حظًا من المدنية تتعلم بلغة محتليها وتظن أنها بوقوفها عند حد ثقافة الطفل الأجنبى قد أحسنت صنعًا!

لقد أثبتت الدراسات وجود تلازم بين التعليم باللغة القومية ودليلى السبق التقنى والتنمية البشرية الواردين ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنيًا وللدول المرشحة للصدارة .ولا يخفى على أحد أن تدنى مؤشرات التنمية لدينا وتدنى المردود الابتكارى لمواطنينا طبقًا للمقاييس العالمية يدفعنا إلى بذل كل جهد فى سبيل تنمية أمتنا.

إنه لمن غير المنطقى أن نشير بأصابع الاتهام إلى غياب اللغة القومية عن التعليم الجامعى كمُسَبب وحيد لهذا الوضع المتدنى ولكننا من نفس المنطلق لا يمكننا أن نستبعد غياب اللغة القومية فى مختلف مناشط المجتمع بمختلف تخصصاتها من أسباب هذا التدنى وخاصة إذا أدركنا وجود ارتباط قوى بين من يُعَلِم بلغته القومية وبين درجة تقدمه العلمى.

ومن العجيب أن لفظنا لصحيح اللغة بات ينخر فى عظام من يدعى الثقافة، رغم ما توفره تقانات المعلومات من فرصة للإصلاح أتت بلا مجهود فى الأغلب الأعم .لقد وفرت تقانات المعلومات العديد من فرص التعامل الصحيح مع اللغة بدءًا من برمجيات معالجة النصوص ومرورًا ببرمجيات البحث عن المضامين ووصولاً إلى ميكنة مختلف مناشط المجتمع. لقد وصل الخصام إلى منتهاه فى بحوثنا العلمية لدرجة أننا إما أن نكرر فى بحوثنا التقنية عن اللغة، نظريات غريبة عن لغتنا مُصاغة بلغة أجنبية كى تبدوا كبحث علمى؛ وإما أن نتجاهل متطلبات مجتمعنا كلية!

لقد تدنت مؤشرات أمم أخرى فكانت المواجهة العلمية هى السبيل للنهوض بتلك الأمم، وكانت أول آليات النهوض هى النهوض بلغتها القومية والنهوض؛ بجانب الرياضيات والفيزياء؛ بالدراسات الاجتماعية التى تُكوِّن عناصر لا يمكن تغافلها من عناصر هوية الأمة. فهل لنا فى ذلك من نبراس؟ أيمكن أن يساهم تعريب التعليم الجامعى بجانب الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية كأدوات تواصل فى إصلاح التعليم وصب التنمية فى بوتقة المجتمع الذى يستنهض كل همة فى سبيل دفع أمتنا إلى الأمام .أم أننا سنظل نتساءل عن سبب التدريس فى بعض

دولنا باللغة الأجنبية وعلى وجه التحديد بلغة المحتل السابق) أو الحالى(!؟ أليس من المنطقى أيضًا أن نتساءل عن مدى اتفاق إرادتنا فى ذلك مع إرادة من احتل بلادنا وأمتنا؟

اللغة والتنمية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

إن قضية وضع اللغة فى منظومة التنمية تحتاج إلى الإجابة على تساؤلات عدة منها: أبتجويدنا للغتنا العربية كوعاء تعليمى وثقافى وتنموى وبتعلمنا اللغات الأجنبية كآليات تواصل لجلب المستحدث من العلوم نكون قد خطونا خطوة صحيحة فى مسيرة التنمية؟ هل أضاف استخدام اللغة الأجنبية فى تعليمنا، لأمتنا أية إضافة تنموية على مدار أكثر من قرن؟ وهل اللغة أداة تواصل كما كان يطلق عليها سابقاً أم أنها منظومة فكرية كما تعارف أهل العلم عليها الآن؟ وهل توجد أمة من الأمم ذات الصدارة العلمية (طبقاً للمعايير العالمية) تستخدم لغة غير لغتها القومية فى تعليم أبنائها؟ وهل توجد أمة تضيف للعلم العالمى بدون أن يكون لديها قاعدة علمية داخلية متماسكة بلغتها؟ وهل هناك أمة من الأمم ذات التاريخ تدرس بغير لغتها إلا أمتنا العربية؟ وهل توجد أمة من الأمم لها حظ من التقدم قديماً أو حديثاً لا تستخدم الترجمة كجزء فى بنية منظومة عملها؟

تواجه أمتنا العربية فى الوقت الراهن من التحديات ما لا يمكن التهوين من أمره ليس فقط للحاق بالتطور التقنى العالمى بل لإثبات وجودنا كأمة ذات رسالة حضارية. ولا يمكننا أن نتناسى ما نتعرض له من اجتياح واستهداف لمقوماتنا بمختلف الوسائل الفكرية والمادية والعسكرية. وتمثل اللغة إحدى آليات استنهاض الأمة للقيام بدورها الحضارى غير متغافلين عما للغتنا العربية من خصوصية. ويمثل تفعيل اللغة الصحيحة، فى الحياة العامة والعلمية على حد سواء، مطلباً أساسياً للقيام بهذا الدور، بل وللحفاظ على اللغة العربية فى حد ذاتها.
ولا يخفى علينا أن تفعيل دور اللغة العربية فى المجتمع العربى عامة سيصب مباشرة فى تنمية وطننا بجعل اللغة العربية لغة للتعليم حفاظاً على هويتنا ورفعاً لكفاءة العملية التعليمية فى ذات الوقت بهدف تنمية الأمة. إن التخطيط السليم لقضية التنمية يلزمه أخذ مختلف عناصر القضية لتحقيق الهدف. وهنا نشير إلى مشاريع تطوير التعليم الهندسى التى

لم تحقق تنمية ذلك القطاع ليس فقط لأنها لم تأخذ اللغة كعامل تطوير بل لتغافلها عن أبسط قواعد الهندسة بإهمال عوامل مؤثرة فى المنظومة عند تصميمها. إن التخطيط السليم للتنمية عليه أن يتمثل مقولة: أن عدم التخطيط الجيد هو تخطيط للفشل؛ وهو آفة استشرت فى مجتمعنا.

فى مسيرة الحفاظ على لغتنا العربية رمز هويتنا يلزمنا أن نفعل استخدام اللغة استخداماً صحيحاً فى مختلف المناشط على محورين رئيسيين متوازيين: أولهما التعريب والذى يبدأ بتعريب التعليم طالما توفرت له المادة العلمية المعربة وسيستتبعه تلقائياً تعريب الحياة العامة، وثانيهما الارتقاء بممارستنا للغة العربية نطقاً وكتابة واستخداماً. ولعلنا حين نخطط للتنمية بمفهومها الاقتصادى والاجتماعى لا نتناسى أكثر العلوم مقاومة للتعريب وهما الطب والهندسة وبالتالى فقد يكون من المستحب البدء بهما لما لهما من تأثير تنموى كبير ولتغلغلهما فى مختلف مفاصل المجتمع ولوجود جهود متعاظمة فى تعريبهما؛ رغم عدم شيوع تلك الجهود؛ وهو ما سيؤدى تنموياً إلى رفع كفاءة التخصصات الأخرى، فإذا ما تم تعريب الطب والهندسة فستسير بقية العلوم على نفس المنوال. القضية لابد أن تتعدى آليات الخطابة من خلال تعريب المستحدث من الكتب والمجلات العلمية والبحوث والنشرات العلمية ولنا فى مختلف الدول المتقدمة أمثلة عديدة لآليات ترجمة ونشر غير متغافلين عما تمثله آليات تقنيات المعلومات من تسريع لتلك الآليات. ولنتذكر أن توفر قدر مقبول من الكتب العلمية بالعربية تغطى مختلف مناحى الدراسات الجامعية الأولى؛ عربياً ودولياً؛ يمكننا من البدء فى تحقيق هدف واقعى وغير مستحيل الآن.

التعليم والتنمية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لم يعرف التاريخ حضارة من الحضارات إلا ومرت من بوابة الترجمة. والأمر المؤكد الآخر أن دقائق مفردات التنمية تشير إلى نفس المعنى حيث لا يمكن أن تستمر حضارة بدون أن توظف الترجمة فى بنية عملها. يقودنا هذا إلى ما نراه من مؤشرات متدنية للتنمية فى مختلف بلداننا العربية تشير بالتفصيل وبالإجمال فى آن واحد إلى خلل فى بنية منظومة التعليم، خلل يستصرخ الجامعات مصانع الرجال إلى النهوض بواجبها تجاه أمتنا. من تلك النظرة تخرج جامعاتنا من منظومة الخدمات إلى منظومة الإنتاج بكل ما فيها من محددات وأولها الكفاءة التى تكاد تكون مفتقدة فى جل أعمالنا. وليس أدل على ذلك من أن منظومة التقييم لمختلف أعمالنا تكاد تخلو من هذه القياسات التى يجب أن تكون رقمية.

ومن هذه الأعمال وظيفة الجامعة ودورها فى المجتمع الذى يكاد يتحول إلى مدرسة من نوع آخر، رغم اختلاف الجامعة عن المدرسة فى العديد من الأمور ومنها مرونة العلاقة بين الأستاذ والطالب فى جوانب عديدة منها المادة التى يقدمها الأستاذ وطريقة تقديمها واللغة التى يقدمها بها. وعند اللغة تستوقفنا عدة أمور أولها اللغة الهجين التى يتحدث بها الأساتذة والتى لا هى عربية ولا هى أجنبية صرفة (حيث لا يستطيع أغلب الأساتذة تقديم دروسهم بها) بل هى خليط من عامية ورطانة أجنبية تجعلك تبحث عن البرج العاجى الذى تقبع فيه الجامعة كما يقال من باب السخرية أو عدم المعرفة. لم يعد هناك برجاً عاجياً حين كادت الجامعة أن تفقد أحد أهم مؤهلات وجودها وهو تنمية المجتمع بحق. لم تضف الجامعة حلاً لمشاكل المجتمع الملحة بل ولمشاكل الجامعة الملحة من أعداد كبيرة ومن ربط للجامعة بالصناعة ومن تكوين جيد للطالب كى يخرج إلى معترك الحياة مسلحاً بآليات تمكنه من النهوض بوطنه وأمته. تركت الجامعة كل هذا وبتنا نتحدث عن الخريجين الذين يعملون بالخارج كمؤشر على قيام الجامعة بعملها ونسينا أو تناسينا أن هدف الجامعة الأول هو

تنمية الوطن. فى ظل كل هذا تبرز كفاءة العملية التعليمية التى تستصرخ القاص والدانى لنضع الجامعة فى مكانها الطبيعى. والعجب العجاب أننا فى الجامعة لا نضع اللغة كأحد مؤشرات التقييم وكأنها قضية مسلمة أن تتلاقى إرادتنا مع إرادة المحتل فى استخدام لغة المحتل فى التعليم (الإنجليزية فى مصر والفرنسية فى الجزائر على سبيل المثال). يا لها من دلالة!

رغم أن العديد من أساتذة الجامعات قد حصلوا على درجاتهم العليا من جامعات الخارج ورغم أن جميعهم قد حصلوا على تلك الدرجات بلغات بلاد تلك الجامعات إلا أن أغلبهم لم يُعِر هذه الظاهرة أى اهتمام بل والأدهى أننا بتنا (حلاً لمشاكل أخرى) نضحى بمواقع لم يستطع المحتل احتلالها فقدمناها طواعية كما هو حادث فى بعض كليات الزراعة والتجارة وغيرها. لقد تم هذا بدون أية دراسة علمية رصينة ليضيف إلى الجزء المستقطع من بنية الوطن شريحة أخرى علها تنسلخ منه وتضيف إلى بنية مجتمع آخر، وكأنه لم يكفنا ما استقطعناه من بنية الهندسة والطب وغيرهما من العلوم التى يجب أن ترفع أمتنا إلى مكانها الذى تستحقه ولكنها لم تفعل. هلا أدركنا أن كل جامعاتنا العربية قد خرجت من أفضل خمسمائة جامعة فى العالم؟ وحتى أستكمل العبارة أشير إلى أن كل الجامعات الخمسمائة تدرس كل علومها وتنشر أبحاثها بلغاتها وليس بلغة أخرى! ألا يجب علينا أن نتذكر أن خريجين جامعاتنا من أقسام اللغات وبعض خريجين جامعاتنا من الكليات العملية لا يجدون عملاً. أيمكن أن تكون الترجمة العلمية بهدف تعريب كل علومنا سبيلاً لتشغيل تلك الجماعات من خلال منظومة تقوم بها جامعاتنا لتحسن من صورتها التى باتت تشبه المدرسة القديمة؟!

التعريب والتنمية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

هل هناك فلسفة محددة لتدريس اللغات الأجنبية فى مدارسنا ومعاهدنا؟ سؤال بدهى رغم أن إجابته على سهولتها تغيب عن ذهن أغلب مخططى التعليم فى الدول المتخلفة والمتطلعة للنمو! قليل من تلك المجتمعات قد فطن إلى أن تعلم اللغة الأجنبية مرغوب فيه حيث هى أداة تواصل مع الآخر المتقدم تقنياً. هذه النظرة للغة الأجنبية لم تعرض على فكر الكثيرين من مخططى التعليم فى كثير من تلك الدول ومن ثَمَّ نجد الخلط بين وظيفة اللغة القومية كأداة فكر واللغة الأجنبية كأداة تواصل مع الآخر (المنبهرين به تقنياً). واستثناءً من ذلك أدرك المجتمع اليابانى خصوصية اللغة القومية وخصوصية اللغة الأجنبية وهو فى أقسى ظروف الهزيمة بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث استمر التعليم باليابانية وتم تدريس اللغة الأجنبية فى اليابان كلغة سالبة تحقق التواصل مع الآخر دون أن تعطى اليابانى فرصة التعايش بهذه اللغة الأجنبية لأسباب عديدة حافظت على عدم استنزاف عقول الشعب اليابانى خارج وطنه.

أليس من المفيد أن نعى أن تعليم اللغة القومية يختلف من حيث المنطلقات ومن حيث أهميته عن تعليم أية لغة أجنبية لاختلاف أهداف كلٍ منهما إذا كانت التنمية هى ديدننا. إن تعريب التعليم لا يعنى العزوف عن تعلم اللغات الأجنبية لأن تعلمها انفتاح على ثقافاتها التى نحتاج إليها فى مسيرة التعريب وفى مسيرة التقدم، فالتعريب وتعلم اللغات الأجنبية لا يجب أن ينفصلا فهما جناحى التنمية. التعريب لا يعنى فقط تعريب بعض المناهج ولكنه يعنى تعريب الأمة وإيجاد بوتقة واحدة لمختلف مناشطها، وبالتالى سيقودنا إلى هضم المفاهيم العلمية الحديثة وسيدفع بها إلى وعاء واحد يساهم فيه كل فرد، وهو ما سيثرى بلا شك الحركة العلمية والثقافية التى ستدفع بالتالى حركة التنمية فى تفاعل مثمر ضمن إطار مجتمعى سَوِىّ.

وللتنمية محرك هو الهوية، ولنقرأ ما جاء فى تعريف للأمم المتحدة عن الهوية من أنها تعنى أولاً وقبل أى شىء الانتماء إلى جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية بما لها من قيم متميزة، وأن تأكيدها وتعزيزها من الأعمال التى يجب أن تلقى أولوية فى العمل الدولى. تشير العديد من الدراسات إلى أن الهوية لا تنفصل عن القيم التى تحملها اللغة والتى هى ممارسة يومية يجب أن يصب فيها ناتج أعمال أى مجتمع آخذ بمقومات الحضارة. ويتبادر للذهن فى ظل تعدد مقاييس الهوية الزائفة حالياً ووجود خلط متعمد بين مفاهيم القومية والعولمة أصاب المتفلسفون، أيمكن أن ندرس اعتبار استعمال اللغة الصحيحة مقياساً حقيقياً للهوية أم أن هناك معياراً آخر سوى الخطب الرنانة؟ ألا يشير هذا إلى واجب التعليم من خلال لغة قومية واحدة فى الحفاظ على هوية الأمة؟ إن تنحية اللغة القومية عن مجالات عمل الأمة يتعارض مع ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة التى وقعنا عليها والتى تنص على أن للمواطن حق فى التعليم بلغته القومية وهو ما ينسحب كواجب على الدولة؛ يقول عنه بعض القانونيين أنه يسبق الالتزام القانونى تجاه الدولة!

ورغم ما يقابل مسيرة التعريب من معارضات نتيجة سوء فهم قضية التنمية فى حد ذاتها إلا أن المسيرة تتقدم لأن درس التاريخ بل والواقع يقول أنه لا توجد أية أمة حققت أية تنمية بغير لغتها. لقد أنتجت مسيرة التعريب العديد من الدراسات التى تصب فى ارتباط استعمال اللغة القومية بالتقدم والتفوق داعمة لمسيرة تعريب التعليم سواء بالنسبة للتعليم الجامعى أم بالنسبة للتعليم العام، ورغم ذلك ما زالت القضية تحتاج إلى جهود المخلصين من رجال التعليم وإلى عرض جيد من خلال إعلام قوى يبين الحقائق وينفض الغبار عما خلفه المحتل فى أذهان البعض من ارتباط التقدم بلغة المحتل.

تعريب التعليم واللغة العربية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لا ينحصر هدف تعريب التعليم فى الارتقاء بمستوى التعليم فقط بل يتعداه إلى جبهات أخرى منها الهوية والتنمية والثقافة. ورغم الترابط العضوى بين تلك الجبهات وبين اللغة القومية، إلا أن ما نلاحظه من تفكك فى العلاقات البينية بين هذه الجبهات أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار بين مكونات المجتمع ذاته. ومن المفيد الإشارة إلى أن للغة دور فى تعليم وتنمية الأمة من حيث هى وعاء للفكر وليس أداة للتواصل، فلغتنا العربية (كأى لغة قومية) تعكس نمط حياتنا وتعكس كل ما يجرى على أرض وطننا من تنمية وتعليم وثقافة. ومن هنا تكون اللغة القومية كوسيط تعليمى وحيد فى مختلف مراحل التعليم عامل صهر لمختلف جهود المجتمع بمختلف طوائفه وطبقاته، فالعلاقة عضوية بين التعريب وهدفه كى نصب العلم فى بوتقة عربية تستوعبه وتصهره لتبدع فيه، فلا يمكننا تحقيق التنمية من خلال رفع كفاءة علمائنا فقط فالتنمية عمل يشارك فيه مختلف أبناء الأمة. فى ظل هذا التوجه الذى يضع اللغة العربية فى مكانها الصحيح فى منظومة المجتمع لا يقتصر نهر التعريب على الترجمات العلمية بلغة عربية صحيحة ولا يقتصر على تعريب واجهة علاقاتنا الاجتماعية والثقافية، بل يمتد ليشمل فى ذات الوقت تصحيحاً لما نقرأه من كتابات باللغة العربية.

يشير دليلى السبق التقنى والتنمية البشرية الواردين ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنياً وللدول المرشحة للصدارة إلى وجود تلازم بين التعليم باللغة القومية وبين معدلات التنمية، فللتدريس باللغة الأجنبية وهو الحالة الأسوأ لاستعمال اللغة الأجنبية فى التعليم مردود سلبى على حالة التنمية عموماً. كما يمكننا استنباط نفس النتيجة بدراسة عدد البراءات التى تصدر للمواطنين فى دول العالم، حيث نجد اختلافاً واضحاً بين نسبة عدد البراءات لكل مليون مواطن الصادرة فى الدول التى تدرس بلغتها القومية وبين تلك الصادرة فى الدول التى لا تدرس بلغتها القومية. وهذا يدفعنا إلى

التساؤل: هل أضاف استخدام اللغة الأجنبية فى تعليمنا، لأمتنا أية إضافة تنموية على مدار أكثر من قرن؟ وهل يمكن لأمة أن تضيف للعلم العالمى دون أن تكون لها قاعدة علمية داخلية متماسكة بلغتها؟ وعلى جانب الهوية يبرز تساؤل يحتاج إلى تمحيص على أقل تقدير: هل التقت إرادتنا مع إرادة المحتل الذى فرض إنجليزيته على مصر فور احتلالها والذى اعتبر العربية لغة أجنبية فى الجزائر فور احتلالها؟

من العجيب أن لفظنا لصحيح اللغة بات ينخر فى عظام من يدعى الثقافة، رغم ما توفره تقانات المعلومات من فرصة للإصلاح أتت بلا مجهود فى الأغلب الأعم. لقد وفرت تقانات المعلومات العديد من فرص التعامل الصحيح مع اللغة بدءًا من برمجيات معالجة النصوص ومروراً ببرمجيات البحث عن المضامين ووصولاً إلى ميكنة مختلف مناشط المجتمع. ولقد وصل الخصام إلى منتهاه فى بحوثنا العلمية لدرجة أننا إما أن نكرر فى بحوثنا التقنية عن اللغة، نظريات غريبة عن لغتنا مُصاغة بلغة أجنبية كى تبدوا كبحث علمى؛ وإما أن نتجاهل متطلبات مجتمعنا كلية! هذا الوضع يفرض علينا تحديات جسام لإصلاح ما أفسده التوجه السلبى للغتنا ولكل ما هو عربى.

تشير بعض الدراسات الحديثة التى أجريت على أوراق الإجابة التى كتبت بالإنجليزية لطلبة إحدى الجامعات العربية أن عشرة بالمائة فقط من الطلاب استطاعوا التعبير عن أنفسهم بشكل جيد، وأن خمسة وعشرين بالمائة لم يفهموا المعلومات. ومع هذا فليست الدعوة إلى استخدام اللغة العربية كبوتقة فكرية للمجتمع ناتجة عما نلاحظه من تشرزم فئات المجتمع باستخدام البعض للغات أجنبية يصبون فيها ناتج جهودهم ومن تدنى كفاءة تلك الجزئيات، بل هى ناتجة عن نظرة موجبة لمكونات المجتمع تحتويها وتبنى عليها من خلال إشاعة تناغم حقيقى بين تلك الجزئيات فكرياً. وفى هذا الإطار يجدر بنا أن نشير إلى بعض الدراسات التى أجريت على طلبة وأطباء عرب تبين منها أن سرعة القراءة باللغة العربية تزيد عن سرعة قراءة نفس المادة باللغة الإنجليزية بنسبة ثلاثة وأربعين بالمائة، وإلى أن مدى الاستيعاب لنص بالعربية يزيد عن مدى الاستيعاب النص بالإنجليزية بنسبة خمسة عشر بالمائة؛ وهو

ما يعنى أن التحسن فى التحصيل العلمى فى حالة الدراسة بالعربية يزيد عن حالة الدراسة بالإنجليزية بنسبة ستة وستين بالمائة.

أيمكن أن يساهم تعريب التعليم الجامعى بجانب الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية كأدوات تواصل فى إصلاح التعليم وصب التنمية فى بوتقة المجتمع الذى يستنهض كل همة فى سبيل دفع أمتنا إلى الأمام؟ أيمكن أن يكون تعريب التعليم قاطرة تعريب كل ما يتعلق بالحياة العامة والارتقاء بمعدلات التنمية وبممارستنا للغتنا العربية فى ذات الوقت؟

إعادة العربية إلى خريطة العلم

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

يقضى طلبة الكليات العملية فى الجامعة الكثير من وقتهم وجهدهم فى إهدار واضح لهذا الوقت و الجهد من خلال الدراسة بلغة أخرى غير اللغة التى يمارس بها الطالب حياته. فنسبة لا يستهان بها من وقته يضيع (حتى فى السنوات النهائية للدرجة الجامعية الأولى) فى ترجمة المصطلحات؛ مما يؤثر على الوقت المتاح للتحصيل وبالتالى على مستوى استيعابه لأساسيات العلم المختلفة. ويقود ذلك إلى النظر لمعرفة سبب تدريس العلوم بلغة غير لغة الأم فى مجتمعاتنا المختلفة فلا نجد لها سبباً إلا محاولة تقليد كل ما هو أجنبى مما أودى بأمتنا إلى فقد الثقة فى نفسها وقدراتها. ودارت العجلة لتؤدى إلى دوامة التخلف الذى نعيشه فى مجتمعاتنا، حيث أننا وخلال ما يقرب من قرن كانت دراستنا العلمية بلغة أجنبية ولم يؤد ذلك إلى تفوق ما؛ بل على العكس أدى ذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى مزيد من التخلف عن ركب الحضارة رغم أن إسهامنا فى مسيرة الحضارة الإنسانية قديماً ليس محل شك وبالتالى فان من حقنا وواجبنا أن يكون لنا حالياً إسهام واضح فى مسيرة التقدم. يضيف هذا إلى حيرتنا حيرة أخرى عن سبب هذا الوضع. أهو محاولة تهوين كل قدراتنا ومحاولة غرس الاعتقاد بأن كل ما هو متقدم إنما هو أجنبى؟ قد يكون ذلك حقيقياً فمما لا شك فيه أن الإحساس هو مولد الطاقات وقتل الإحساس بالعزة والانتماء سيفيد المتربص بأمتنا. إن تأثير التدريس بلغة أجنبية على انتماء الأفراد سلباً لهو بالأمر الواضح تماماً مثل وضوح تأثير عملية التدريس بلغة أجنبية على مستوى الاستيعاب.

إن نظرة سريعة إلى المجتمعات المتقدمة المعاصرة الأوروبية منها والآسيوية وغيرها، ليؤكد لنا أن استيعاب تلك المجتمعات للحضارة الحالية وإسهاماتهم فيها ما كان ليكون لولا تفاعلهم معها بلغتهم وليس بلغة أجنبية. وهذا الذى يحدث إنما يدعمه أيضا تاريخنا، فإسهامات العرب فى جميع فروع المعرفة إنما كانت دائما باللغة العربية وأظنها حقيقة؛ إلا من جاحد؛ أن فضل العرب على التقدم العلمى لا يُنكَر يوم استوعبنا وأضفنا وطورنا وأبدعنا العديد من العلوم

بلغتنا، وقتما كانت الشعوب الأخرى ترزح تحت ظلمات الجهل. لقد كانت العربية لغة العلم خلال عدة قرون، ومنها تم ترجمة مختلف المعارف. وهذا يؤكد حقيقة مؤداها أن لغتنا استوعبت تلك المعارف وتلك العلوم. إن حركات التقدم كانت تتلو حركات ترجمة نشيطة. وهذه الحقيقة برزت فى جميع الحضارات سواء عند العرب قديماً أم عند دول آسيا وأوروبا حديثاً.

إنه لمن العسير أن نفرض على جميع الطلبة فى مختلف الكليات الجامعية الدراسة بلغة أجنبية من أجل أقل من الواحد فى المائة من الخريجين ممن يكملون دراساتهم العليا؛ إن صحت مقولة أن التغريب يُمَكِننا من الإطلاع على الثقافات الأجنبية بيسر؛ فما نسوقه من حلول لكفيل من وجهة نظرى أن يضع أرجلنا على أول طريق الحل بدلاً من لوم الآخرين أو تكرار طلب ما نعرف أنه لن يتم إجابته. فهل لنا أن نبدأ بأنفسنا؟

وليس أدعى للتدليل على إمكانية دراسة اللغة بعد التخرج مما خابره أغلب أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الدرجات الجامعية العليا من الجامعات الألمانية، من دراسة مكثفة للغة الألمانية لمدة ستة أشهر تؤدى إلى أن يُكمِل الدارس دراسته بالألمانية ويقوم بكتابة أطروحته بالألمانية أيضاً. تلك أمثلة نسوقها ليس للتدليل على إمكانية الحل لأن الإصرار وحده لكفيل بحل كل مُعضل؛ بل للتدليل على سهولة ذلك الحل أيضاً. أإسهاماتنا الحالية فى العلم بكل ثقلنا الحضارى أكبر أم إسهامات الشعوب التى لا يزيد تعدادها عن العشرة ملايين؟ إن إسهاماتهم تفوق إسهاماتنا بمراحل فهل لنا أن نلحق بهم بالعلم والعمل وليس بالكلام؟
أظن أن تلك المقدمة لم تُضف شيئاً فذلك كلام بدهى. ولكن ما العمل لننفض عن أمتنا أثواب الجهل والتجهيل والتخلف لنتبوأ مكاننا الذى نستحقه بين الأمم؟ إن التعليم بجانب العدل لكفيل بذلك ليأمن كل فرد على حياته فيُبدِع، وليتعلم ماذا عساه أن يبدع هو والأجيال القادمة.

وليس هذا دعوة إلى نبذ تدريس اللغات الأجنبية؛ بل على العكس؛ لابد من الاستمرار فى تدريس اللغات الأجنبية كلغة أجنبية فى معاهد العلم المختلفة حتى يمكننا استيعاب المستحدث من المعارف الوافدة من مختلف الثقافات والأمم. ولكن لابد أن يتم ذلك بطريقة جادة. إن

التدريس بلغة أجنبية قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات الأجنبية كلغة أجنبية؛ بل إن تدريس أكثر من لغة أجنبية للطالب فى مراحل دراسته المختلفة بطريقة جدية لجد مطلوب، فاكتساب اللغة انفتاح على ثقافة أهل تلك اللغة. وما أحوجنا للانفتاح الجاد على مختلف اللغات والثقافات. كما أن تدريس اللغات يعطى ركيزة احتياطية لأى قصور قد ينشأ فى منظومة الترجمة التى لابد لنا من أن نُنْشِئها.

كثر الكلام وقل العمل؛ فهل من طريق؟ يعانى الهيكل الجامعى حالياً من قصور فى تركيبته يواكب قصور المجتمع فى تفاعلاته. وأقل ما يمكن أن يوصف به أنه جامد الحركة فالأستاذ يمكنه أن يتقوقع علمياً فى مكانه فور ترقيته، والعالَم من حوله يجرى مما يُكَون (بجانب بعض الأمور الأخرى) نموذجاً غير مفيد للمجتمع بل ويمثل إهداراً للقيم والآمال التى طوق بها المجتمع رجالات الجامعة. و الحل للمجتمع وللجامعة أن ينتهى هذا الوضع لننهى أستاذ الممات ولنكون قدوة لمجتمعنا كى نمارس ريادتنا للمجتمع. أتمنى أن يلتزم الأساتذة بالتأليف بالعربية أو الترجمة للعربية بمعدل كتاب كل خمس سنوات من قائمة موضوعات نطرحها ونحتاج لها فى جامعاتنا. أيمكن أن يكون ذلك شرطاً للتجديد للأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين. إن هذه العلاقة الجديدة بالإضافة إلى اشتراط ترجمة كتاب للعربية أو تأليف كتاب بالعربية من قائمة موضوعات محددة عند الترقية لوظيفة أستاذ مساعد وأستاذ فى جامعاتنا ومعاهدنا العلمية لكفيل أن يُنهى مشكلة التعريب خلال بضع سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة. إن المشكاة الملحة التى تحد التدريس والبحث باللغة العربية هى قلة المتاح من المراجع والكتب والدوريات باللغة العربية. وهذا يمكن أن يتم بتنظيم الجهود واستيعاب متغيرات التقدم فى مختلف مناحى التقدم العلمى الحالى، كما أن توفير البحوث والمطبوعات حالياً على الوسائط الالكترونية جعل الترجمة الآلية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية هدفاً قريب المنال. ولست أدعى ما ليس بموجود حين أشير إلى أن ذلك أحد مجالات رسائل الدراسات العليا الحالية التى يشارك بعضنا فى الإشراف عليها. إن هذا المجال بجانب الخطوات الأخرى المقترحة لكفيل بحل المشكلة بصورة جذرية خلال فترة وجيزة.

إن الممارسات الحالية التى نجدها من تقاعس عن بذل الجهد المطلوب والركون إلى مطالبة جهة ما؛ سواء كانت الحكومة أم غيرها؛ بالحل بات شماعة قديمة لن تغنى ولن تسمن من جوع. وما هو مُقترح من اشتراط التأليف أو الترجمة عند الترقى فى السلم الجامعى لهو خطوة مهمة على الطريق. كما أن الوقت قد حان لتأسيس جمعية علمية تضم من أَلَّف أو عَرَّب كتاباً علمياً ومن له جهد واضح فى هذا الشأن، لتنهض بشرف إعادة العربية إلى مكانتها التى تستحقها بين لغات الحضارة العالمية. تلك الجمعية يكون من أهدافها مساعدة مشاريع الترجمة الفعلية والمساعدة فى نشر بعض الكتب العلمية بالإضافة لإشعار الأفراد بالعزة للغتهم وإسهاماتها الحضارية وكذلك نشر الوعى بأهمية الترجمة كوسيلة لتنمية المجتمع.

وهذا الجهد الذى نتمنى أن يكون جاداً مازال ينقصه ترجمة المصطلحات للغة العربية والذى يتم حالياً بصورة غير منظمة وبطيئة لا يواكب حركة التقدم فى العلوم المختلفة؛ فغالباً ما يتأخر ترجمة المصطلح إلى ما بعد شيوعه. فهل لمجمع اللغة العربية أن يتفاعل بحمية أكبر من أن يدعو فقط إلى التدريس بالعربية؟ وأرانى أضع أمام عَينَى ملحوظة عن تعريب المصطلح مؤداها أن التعريب يلزم أن يكون بالمدلول لأن الهدف من التعريب هو أن ينطبع المصطلح فى الذهن كى يساعد على فهم واستيعاب المادة العلمية. فالاسم الأجنبى مهما بدا سهلاً فهو طلسم لا يثير فى الذهن نفس المفاهيم التى يثيرها فى ذهن من كان ذلك المصطلح بلغته الأم. وهذا ما يتم فى اللغات الأجنبية مثل ترجمة كلمة حاسوب فى الإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها من اللغات، فذلك يكون حسب المحتوى والمضمون. أما استعمال كلمة أجنبية مهما كانت شائعة فهذا إهدار لإعمال العقل وما كان للكلمة أن تشيع لولا تقاعسنا عن بذل الجهد المطلوب فى الوقت المناسب.

هل يمكن أن تكون الخطوات المقترحة خطوة عملية على الطريق الصحيح وتكون بداية جهد منظم آن له أن يثمر قريباً بإذن الله.

نحو خطة علمية لإعادة العربية إلى خريطة العلم

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

حينما نتناول قضية تطوير التعليم الجامعى وقبل الجامعى فى منطقتنا العربية يغيب عن أغلبنا عنصر اللغة لا لسبب سوى أننا لا نتناول القضية بصورة علمية. وأدى الأمر إلى أن تدنت مؤشرات التنمية فى العديد من بقاع أمتنا العربية مقارنة بأمم أخرى وضعت اللغة فى مكانها الطبيعى من حيث هى بوتقة تصب فيها وبها مختلف مناشط المجتمع. وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الأمر تفاقم بالنسبة لكينونة تلك الدول التى لفظت لغتها القومية كوعاء لمناشطها، فلم يقتصر على تدنى معدلات التنمية بل تعداه إلى أن جاءت تسع دول عربية يمثل تعداد سكانها أغلب العرب فى عداد الدول الفاشلة إضافة إلى كونها متخلفة (أو ساعية للتنمية تجملاً). وليست اللغة هى العنصر الأوحد فى منظومة التقدم ولكنها عنصر توحد يجر خلفه العديد من التوجهات التى إن صلحت صلح المجتمع. فاللغة مؤشر للعديد من توجهات المجتمع بجانب كونها كينونة علمية ثقافية فى حد ذاتها.

من خلال الربط بين اللغة والتنمية يمكننا استنتاج العديد من المؤشرات التى تضع اللغة فى مكانها الصحيح، الأمر الذى يشير إلى أهمية التعريب فى منظومتى التعليم والتنمية. وليس الأمر بعسير إن صح التوجه لأن ما تم إنجازه كجهود متناثرة فى مختلف ربوع أمتنا ليس بالقليل. وهذه الجهود يمكن لها بالمثابرة أن تؤتى ثمارها لأن أمتنا لا يمكن لها أن تندثر كأمم أخرى تكالب عليها الأعداء فأفنوها ولأنه مازال فى أمتنا قلوب تنبض بمبادئ يمكن أن تدفع البشرية فى طريق سوى. وحتى يمكن لنا أن نختصر فى زمن الإصلاح بات علينا أن نعمل فى محاور متوازية لإصلاح ما أفسده تدنى نظرتنا لأمتنا ولغتنا ولتفعيل اللغة فى منظومة المجتمع بدءًا بالتعليم.

ولا يمكن لأى خطة علمية لإصلاح حال أمتنا فى هذا المجال إلا أن تسير على محورين رئيسيين متوازيين: أولهما التعريب حيث البدء بتعريب التعليم والذى يشكل التعليم الجامعى منه موقع الصدارة، والذى يستتبعه تلقائياً تعريب كل ما يتعلق بالحياة العامة، وثانيهما الارتقاء بممارستنا للغة العربية. وحتى يمكننا تحقيق التنمية المطلوبة علمياً يلزمنا لتحقيق الهدف من قياس مدى تقدم العمل رقمياً من خلال برنامج زمنى يضع كل من يشارك فيه فى موقع القدوة فى مختلف أعماله وأفعاله. وبالتالى فإن تقوية لغتنا العربية ولغة أجنبية فى ذات الوقت لمطلب علمى عملى فى مسيرتنا.

وتجيب الخطة على العديد من التساؤلات التى غفل عنها البعض مثل: لماذا نجادل نحن العرب خلافاً لكل الأمم، بأى لغة يتفاعل مجتمعنا، بل لماذا نطرح نحن العرب هذا السؤال؟، وهل إنجليزية علمائنا الذين تخرجوا من جامعات الدول غير الناطقة بالإنجليزية فى نفس مستوى إتقانهم للغتهم العربية؟، وهل توجد أمة؛ صغر أم كبر عدد أبنائها؛ تنتج علماً وتنشر بحوثها بغير لغتها؟، وهل توجد أمة من الأمم التى نود أن ننقل منها العلم تناقش بأى لغة يتعلم أبنائها؟، وهل هناك أمة من الأمم كان لها تاريخ وتدرس بغير لغتها إلا أمتنا العربية؟، وهل تدرس الدول ذات الملايين التى تعد على أصابع اليد الواحدة والتى لها حظ من التنمية بلغتها؟، وهل توجد أمة من الأمم ذات الصدارة العلمية (طبقاً للمعايير العالمية) تستخدم لغة غير لغتها القومية فى تعليم أبنائها؟، وهل أضاف استخدام اللغة الأجنبية فى تعليمنا، لأمتنا أية إضافة تنموية على مدار أكثر من قرن؟ وهل سنظل نتساءل عن سبب التدريس فى بعض دولنا باللغة الأجنبية وعلى وجه التحديد بلغة المحتل السابق (أو الحالى!)؟، أليس من المنطقى أيضاً أن نتساءل عن مدى اتفاق إرادتنا فى ذلك مع إرادة من احتل بلادنا وأمتنا؟

نعم لتعلم اللغات الأجنبية لا للتعلم باللغات الأجنبية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

فى حوار مع صديق فاضل استعرضنا من خلاله قضية تعريب تدريس العلوم وكيف ترتبط بهويتنا العربية التى وللأسف يراد لها أن تنطمس من خلال معايير العولمة التى تلوكها الألسن هذه الأيام. والحقيقة أنه لم يكن بيننا كثير خلاف حول جزئيات القضية التى باتت تنخر فى عضد الأمة وهى تحاول جاهدة أن تشق لها طريقاً فى إبحارها وسط بحار العولمة الجارفة. كم كان الحوار ممتعاً وموضوعياً فى نفس الوقت ليس لأن محاورى يجيد فن التحاور بل لأن الحوار بجانب ما لمحاورى من براعة لغوية انطلق من رؤية إيجابية للمجتمع غلفت النظرة لقضية التعريب حين وضعها كلانا فى حجمها الحقيقى. ورغم أن الآراء التى كونت جسد الحوار لم تكن متطابقة تماماً إلا أنها لم تكن متعاكسة بأى صورة من الصور فأتت متكاملة تصب فى نهر القضية تضيف لآرائنا وأفكارنا نقاطاً هى بالتأكيد إثراء للقضية. فى غياب الرؤية الواضحة لجزئيات أية قضية يصبح الإبحار فيها نوعاً من تبديد الطاقة وتشتيت الجهد وهو أمر نلمسه كثيراً فيما نجده حولنا من مواقف. وعلى العكس فإن وضوح الرؤية تجاه أية قضية يمكن أن يقلل من حجم الشقة التى يبدأ بها الحوار فى الكثير من القضايا المطروحة. ولنعد إلى قضية العولمة التى لا ترحم المتخاذل وتحيى صاحب الموقف فأولهما لا يستحق أن يولد وثانيهما مدد وإضافة لتيار العولمة الجارف. فى تعدد الثقافات إثراء للعولمة، ولكن أية ثقافات نعنى؟ إنها الثقافات التى تقف على مستوى الندية وليس على مستوى الدونية! قطار العولمة الجارف لا ينتظر المتردد فكما قال الزعيم جمال عبد الناصر من أن الأيدى المرتعشة لا تقدر على البناء. فالمتخاذل لا وجود له فى قطار العولمة الذى سيقذفه حينما ينطلق بسرعة مناسبة ضماناً لألا يقوم له قائمة من بعد.

العولمة التى يتنادى بها البعض على أنها حتمية لا تفترض الدونية فى أية ثقافة إلا إذا افترضت تلك الثقافة الدونية فى نفسها. ولا يعنى هذا تخلى الأمم عن رغبتها فى السيطرة على

مقدرات غيرها ولكن الأمر أخذ مأخذاً مختلفاً فى وسائل تلك السيطرة. ولا يعنى الأمر أن الصراع بين الأمم والحضارات قد انتهى بل على العكس فهذه سمة من سمات الحضارة الإنسانية تأخذ العنف تارة وتميل للمهادنة أخرى وتُعلى السيف حيناً وتستعمل القلم حيناً آخر. لقد تقلص دور النزاع المسلح فى بعض المناطق وترك المجال لصراع آخر لم تستعد له العديد من المجتمعات فعلا عويلها علها تجد فى هذا الأسلوب منفذاً لاستمرار تقاعسها عن بذل الجهد لإصلاح بيتها من الداخل بدلاً من الجرى وراء نظرية المؤامرة التى تصور العالم فى طرف بينما يقبع الطرف الآخر فى كوخه الخشبى منتظراً أن يتعطف عليه صاحب اليد العليا بمد يد العون له! قد ينجح هذا الأسلوب فى سد رمق البعض بعض الوقت ولكن اسلوب الاستجداء لا يقوى على بعث نهضة ناهيك عن بعث أمة!

ولنعد إلى قضية التعريب التى تلوح بشائرها بين الحين والآخر من غير أن نتخذ فيها رأياً جماعياً صائباً. فرغم أن هذه القضية لا يمكن نفى علاقتها بقضية التنمية ككل إلا أن الدراسات حولها لم تكن بالقدر الكافى الذى يتناسب مع الحقيقة التى تضع للترجمة دوراً متنامياً فى مسيرة تقدم الشعوب على مدار التاريخ وحتى عصرنا الحالى، حيث سبقت حركات الترجمة دوماً حركات النهضة. وفى عصرنا الحالى يتنامى رصيد الترجمة كلما اندفعت الأمة فى طريق النمو وليس العكس فحركات الترجمة داخل السوق الأوربية وبين اليابان وأمريكا تتنامى وباستمرار وليس العكس رغم أن هذه البلدان تحتل موقع الصدارة فى التقدم العلمى فى عصرنا الحالى حيت تتكامل الترجمة مع البناء العلمى لتنمية المجتمع. فى حوارى مع صديقى الفاضل الذى دار حول هذه القضية كانت لنا وقفات فى العزوف عن الترجمة كرافد من روافد العمل على الأقل لخريجى بعض الأقسام فى الجامعة. لقد تأكد لكلينا فى الكثير من وقفات الحوار أن قضية اللغة لا يمكن أن تنفصم عن قضية التنمية القومية.

وفى محطة أخرى من محطات الحوار كان لنا وقفة أخرى مع قضية المصطلح وكيف أن ترجمة المصطلح ينبغى ألا يتعارض مع الهدف الأساسى من نقل العلم للغة القومية. والأمثلة كثيرة لكثير من لغات الأمم المتقدمة التى وضعت الهدف نصب أعينها فجاء نقل المصطلح

للغتها دافعاً لبسط العلم وتيسيره وشيوعه لا لقصره على فئة دون أخرى. وفى دراسة شيقة لصديقى المحاور عن دلالات الكلمات الأجنبية تبين له ولى أن العمق الذى تدرس به اللغات الأجنبية فى عينة الطلبة موضع البحث ضحل ولا يؤدى إلى مستوى متميز أو حتى متوسط لناتج منظومة التعليم. ومن المضحك المبكى أن العينة موضع البحث ضمت بعض من خريجى ما يسمى بمدارس اللغات واللغات منها براء فهى ليست مدارس للغات بل هى مدارس تدرس المواد العلمية باللغات الأجنبية وشتان بين الهدفين. لقد غطت وما زالت تغطى تلك المدارس احتياج سوق العمل المتهالك فى فترة حالية دون النظر إلى قضية التنمية. ولكن ماذا ياترى ستكون الخطوة التالية وخريجو تلك المدارس لا يدركون أساسيات الولاء والانتماء لهذا الوطن وهو ما أثبتته بعض البحوث العلمية. لقد توسعنا فى إنشاء مدارس اللغات دون دراسة لجدوى ذلك متوهمين أننا بهذا نساير العولمة ومتناسين أن ناتج الشق الرسمى من تلك المدارس (المدارس التجريبية) دون مستوى المدارس الرسمية العربية التى تدرس المواد العلمية باللغة العربية. وكانت تلك الحقيقة محطة أخرى من محطات الحوار.

لقد اختلط الأمر على كثير منّا فخلط بين تعلم اللغات الأجنبية الذى هو أمر إيجابى وبين التعلم باللغات الأجنبية والذى هو أمر تشير الدراسات إلى أنه أمر سلبى. ورغم هذا يتم الترويج لتلك النوعية من المدارس استنزافاً للمال وللجهد بالتالى. وحيث أن نظرية المؤامرة ليست هى السياق الطبيعى للتنمية فبداخلها تقاعس عن بذل الجهد دون إدراك للجوانب الموضوعية للقضية على جانبها السلبى وإن كان جانبها الإيجابى تحفيز لبذل الجهد لنتدافع ولنوجد لنا مكاناً يتوازى مع ما بذلناه من جهد. وفى محطة تالية كان لنا حديث حول ما يتم تدريسه فى الكليات العلمية باللغة الأجنبية من مواد لم تثمر مجتمعياً إلا الفتات؟

كان اتفاقنا أن مجتمعنا يستحق مكاناً أفضل مما يتبوؤه الآن. كما كان اتفاقنا على أن جهد خريجينا ومساهماتهم فى قضايا المجتمع أقل مما ينتظره الجميع لعدة أسباب منها جودة الخريج وتقييم العملية التعليمية وربطها بقضايا التنمية القومية. ومن العجيب أن هذه الأمور غائبة عن مساحة كبيرة من الوسط الجامعى الذى لابد له من أن يتحمل تبعات ما أنفق عليه

فى مرحلة الحصول على الدكتوراة والتى تقدر بمئات الآلاف من الجنيهات بحساب المكسب والخسارة ناهيك عن قضية الولاء الذى تتناول بعض جوانبه المحاكم هذه الأيام. لقد لفت محدثى النظر إلى قضية كفاءة الخريج وإلى عنصر اللغة كعامل مؤثر فى التحصيل العلمى لدرجة أن خريجى مدارس اللغات لا يستحوذون على معدلات التفوق العالية فى الجامعة تاركين ذلك لخريجى المدارس العربية وهذه حقيقة لم تنل حظها من الإعلام كى يبصر أولياء الأمور مصير جهدهم وكفاحهم مع أبنائهم منذ بداية السلم التعليمى.

قضية الكفاءة وارتباطها باللغة باتت قضية جوهرية ليس فقط لتنمية الشعور بالانتماء والولاء بل أيضاً لرفع كفاءة عملية التنمية ذاتها. لقد باتت اللغة منتجاً لا يراه أحياناً بعض من يعمل على إيجاد فرص العمل لأبناء المجتمع تاركين ذلك لغيرنا كى نستمتع بمعاينة ما ينتجونه دون أن يكون لنا فيه إسهام حقيقى. لقد بات النظر لقضية التنمية على أنها أمر حتمى واجباً، حين نتفهمه سوف نتفهم مغزى إلغاء الدراسة باللغة العربية عشية إحتلال إنجلترا لنا فى أخريات القرن الثامن عشر الميلادى فلم يكن ذلك إلا لأن إنجلترا أرادت أن تكون مصر معملاً لتفريخ العلماء لا الموظفين وكى تنجب مصر من يعمل فكره فى بناء الدولة لا ليقنع بتلقى التعليمات. لقد بات غائباً عمن يتناولون قضية اللغة من أحد جوانبها أن جاراً لنا أحيا لغة ميتة قبل أن يقيم الدولة كى ينصهر فيها مجتمعه. وأخشى ألا نعِ الدرس ونتهاون فى لغتنا ولا نضعها بجوار اللغات التى يتبوأ أهلها مكاناً أفضل من مكاننا فى عالم اليوم ولا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة؟! واستمر الحوار نقطع فيه المسافات بين محطة وأخرى على موعد للقاء فى مؤتمر الجمعية المصرية لتعريب العلوم خلال أيام نستكمل فيه علاقة تعريب العلوم بمنظومة التنمية القومية.

نبذ تدريس اللغات الأجنبية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

تدافع الجمعية المصرية لتعريب العلوم منذ حوالى تسعة عشر عاماً عن تعريب التعليم باعتباره ضرورة علمية لحل العديد من مشاكل التعليم وكأحد محددات الهوية والتنمية، وفى معالجتنا لقضية التعليم علينا النظر إلى بدايات النهضة وديمومتها، حيث بدأت جميع الحضارات وبلا استثناء بلغاتها ومنها الحضارة العربية ونهضتنا المصرية إبان عصر محمد على والحضارة الأوروبية التى بدأت بعد تفتت اللاتينية إلى لغات قومية؛ وجميعها بدأت بترجمة علوم الآخرين للغاتها القومية. أما عن أهمية الترجمة لاستمرار النهضة فمن أكبر المشاريع حالياً الترجمة بين لغات دول الاتحاد الأوروبى السبع والعشرين وجميعها دول متقدمة وبعضها أقل من خمسة ملايين يتعلمون جميعهم من الحضانة وحتى الدكتوراه ويبدعون بلغاتهم القومية، فقضية تعلم لغة أجنبية غير مطروحة قبل ما يماثل المرحلة الإعدادية. كما تشير الإحصاءات الدولية إلى أن بالعالم ٢٣ دولة صدارة تقنياً عدد سكان أصغرها أربعة ملايين، يسير فيها جميعها التعليم والبحث العلمى بلغاتها القومية وتتواصل جميعها مع الخارج.

أما نحن فخلال أكثر من قرن منذ استخدام الإنجليزية فى تعليمنا الجامعى لم نبدع ولم ننتج علماً، وعلينا لنتقدم أن نفكر بصورة مختلفة تتفق مع المنهج العلمى ومع الدراسات التربوية والتنموية والتى تشير جميعها إلى أن التعليم باللغة القومية يؤدى لتجانس المجتمع اجتماعياً وتنميته. وبعض هذه الدراسات أجرى فى مصر على المرحلة قبل الجامعية وعلى بعض كليات الهندسة والطب وغيرها وتؤكد جميعها أن التفوق من نصيب الدراسة بالعربية. وتوصلت دراسة لمركز الدراسات والبحوث التربوية المصرى إلى أن التدريس باللغات الأجنبية فى التعليم المصرى يؤدى إلى نمو لغة أجنبية مشوهة وله تأثير سلبى على نمو اللغة العربية وعلى نمو الوظائف والمفاهيم والمعارف العلمية. وتشير دراسة أخرى على أوراق إجابة طلبة إحدى كليات

الطب بمصر كتبت بالإنجليزية إلى أن عشرة بالمائة فقط من الطلاب استطاعوا التعبير عن أنفسهم بشكل جيد، وأن خمسة وعشرين بالمائة لم يفهموا المعلومات. وتشير دراسة ثالثة إلى تحسن التحصيل العلمى فى حالة الدراسة بالعربية عن حالة الدراسة بالإنجليزية بنسبة أربعة وستين بالمائة.

القضية أكبر من أن تترك لمدرس (لم يتخرج غالبيتهم من جامعات تدرس بالإنجليزية) وطالب لا يتعاملان بالإنجليزية مجتمعياً فلا يتقنانها إتقان العربية تخفياً أحياناً خلف حاجز اللغة لضحالة المستوى العلمى، وأحياناً للإيهام بتفوق علمى باستخدام رطانة أجنبية؛ فأقل من واحد بالمائة من أساتذة الجامعة فقط يمكنه أن يلقى محاضرة كاملة بالإنجليزية. كما أن العديد من الكتب التى يطبعها بعض الأساتذة بالإنجليزية ما هى إلا تحرير لمواد علمية لم يقوموا بتأليفها. ونتوهم بذلك أننا نتعلم مما يؤخر تنمية المجتمع. قضية التعليم باللغة القومية قضية نفعية بحتة بلا توجه سياسى، يجب أن تبدآ هذا العام بلا تسويف وعلى جميع المستويات فترجمة المصطلحات موجودة (دون إلغاء للمصطلح الأجنبى)، والكتب العربية موجودة فى جميع التخصصات ولكل المستويات.

وليكن قرارنا العلمى حاسماً وحازماً لنتعلم بلغتنا، ولنتعلم اللغات الأجنبية بكفاءة، إن مقارنة سريعة بين مصر وسوريا التى تدرس جميع العلوم بالعربية لكفيلة بتوضيح بعض الحقائق؛ ومن خلال أرقام دولية، فسوريا تأتى قبل مصر فى ترتيب الأطباء الأجانب العاملين فى أمريكا بالنسبة لعدد سكان دولهم (أى أن تعلمهم بالعربية لم يفقدهم فرص العمل بالخارج)، ولا يقل مستوى الأطباء السوريين عن المتوسط العالمى فى امتحان المجلس التعليمى للأطباء الأجانب فى أمريكا، كما أن المؤشرات الصحية والتى هى محصلة التعليم الطبى فى سوريا أفضل منها فى مصر، وتأتى سوريا فى أدلة الأمم المتحدة (السبق التقنى والتنمية البشرية والتعليم) قبل مصر، والكتب المؤلفة سنوياً لكل مليون مواطن فى سوريا أكثر من خمسة أضعاف عددها فى مصر، كما أن عدد البراءات لكل مليون مواطن فى سوريا أكثر من ضعف عددها فى مصر. أبعد هذا يردد البعض أن تعريب التعليم سيقودنا إلى الفشل مثل سوريا؟

وليست هذه دعوة إلى نبذ تدريس اللغات الأجنبية بل لابد من تدريس اللغات الأجنبية كلغات أجنبية فى مختلف معاهدنا فى السن المناسبة بالتوازى مع تعريب التعليم فى مختلف مراحله لنصبح من دول الصدارة علمياً وتنموياً.

التعريب.. والتنمية المستدامة

محمد يونس عبد السميع الحملاوى

دعونا نقرأ مشهد التعريب بحيادية. أليس المطلوب هو التنمية؟ ألسنا نتحدث عن آلية بداية التنمية؟ ألا نتذكر عدم وجود مثال واحد لأمة تقدمت بغير لغتها، وأن هناك أمما بنيت على وحدة اللغة ومنها إسرائيل وألمانيا؟ ولنتساءل: هل أحدث إنتاج الكتب باللاتينية تنمية وانتشل أوروبا من عصور الظلام أم أن التنمية فى أوروبا بدأت مع تفتت اللاتينية إلى لغات قومية؟ إن تقاعسنا عن التنمية، أمر خطير ومن أسبابه عدم بسط العلم للمجتمع وهو أمر لن يتأتى دون نشره فى مختلف الأماكن وأهمها الجامعات ومنها الإعلام والتعليم العام وآليات الثقافة بالعربية. ولنتساءل: ماذا ننتظر من مجتمع ينظر للغته على أنها أداة تعويق لأنها ليست لغة علم وتنمية؟ والأغرب أن نطالب بذلك المجتمع باستخدام لغته التى يظن أنها لا تصلح للعلم فى حياته العامة. بدون استخدام اللغة فى العلم، فالنتيجة المنطقية أن تسود اللهجات والرطانات وينقسم المجتمع، وهو ما يحدث للأسف فى مجتمعنا.. ثم نتساءل عن سبب ذلك مع أن المنطق يشير إلى أن سببه هو تنحية لغتنا العربية القومية من حياتنا العملية والعلمية،ألا تقع تلك المسئولية الكبيرة على الجامعة ورجالها، فهل هم على قدر المسئولية؟ أليس فى وضع بعضهم المصطلح كحجر عثرة فى وجه قضية تعريب التعليم والعلوم تعويق للمسيرة؟

وعندما درس العرب الرياضيات سموها أريثماطيقا ثم عندما استوعبوها سموها رياضيات ولا ضير أن نكرر نفس النهج أو حتى يبقى المصطلح كما هو مثلما هو حادث فى أسماء النجوم والتى منها كثرة من الأسماء العربية. ولنتذكر أن ترجمة كلمة الحاسوب فى الانجليزية غير الفرنسية غير الألمانية، ولم يقل أحد أنه ليس اختراعى فلنأخذه كما سماه مخترعوه. تسمية المخترعات ليست عائقا فى سبيل التنمية، بل إن العائق الحقيقى هو عدم فهم العلم ولن نستطيع تخطى ذلك إلا من خلال تعريب العلم والتعليم. هلا أخذنا المصطلح كما هو مع

ترجمته وظيفيا حتى نفهم ماذا يعنى فى هذه المرحلة. ولنتذكر أننا نفقد الكثير من الفرص بعدم استخدامنا لغتنا العربية فى تعليمنا الجامعى ومن ثم التعليم العام والإعلام وغيرها من المناحى. ولنتذكر أن التعريب ليس وضع الكتب بالعربية ولكنه استخدامها فى الجامعات قاطرة التنمية حتى ينعكس ذلك على المجتمع.

ولنتساءل: إن لم يكن التعريب أحد ركائز التنمية فما هى تلك الركائز حتى ننهض؟ إننا كأمة، لم نلتفت إلى آليات بدء التنمية واستنهاض الجميع وبتنا نتحدث عن المصطلح وبيئته، وعن الفرص الضائعة فى مجال البحث والتنمية متناسين أننا لا ننتج علما، لأننا لم نستوعب الموجود ومتناسين أن الكثير من بحوثنا لا تمت للتنمية فى مجتمعنا بصلة! لابد من إيجاد بيئة علمية وبوتقة واحدة لمختلف مناشط مجتمعنا وهذا لن يتأتى إلا من خلال وجود لغة واحدة تصب فيها مختلف مناشط المجتمع هى لغتنا العربية. ولنتذكر أن التعريب وحده ليس كافيا، بل لابد من بسط العلم ونشره وهو أمر كفيل بإعادة هيكلة المجتمع ليصبح مجتمعا منتجا يبتعد عن آليات احتكار الفكر والمعرفة التى تعشعش فى أفكار كثير ممن يتصدرون المشهد عندنا فكريا وعلميا واقتصاديا وإعلاميا!

هل المطلوب أن يكون لدينا اقتصاد قوى لنبدأ فى استخدام لغتنا علميا؟ ألا ينافى ذلك المنطق وما حدث فى كل الحضارات؟ المطلوب كيف نبدأ فما هو الحل، متذكرين أننا بصدد تنمية داخلية ولسنا بصدد نشر العربية فى الخارج فى الفترة الحالية، ومتذكرين أن التعريب أساسى لبداية تنمية حقيقية كما أنه أساسى أيضا لاستمرار التنمية؟!

هندسة المجتمع وتعريب الهندسة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

منذ أكثر من عقدين من الزمان فى أحد المؤتمرات الهندسية ذكرت أن أغلب أساتذة الجامعات لا يستطيعون ممارسة ما يدرسونه، وطبعاً انتقدنى البعض وغضب من آخرون؛ ولكننى مازلت أكرر نفس المقولة منذ ذلك الحين. وحتى لا نتوه فى زحام الفلسفات دعونى أذكر أن معدلات التنمية فى المجتمع لا ترقى لمستوى الأصيل من ثقافتنا ولمستوى طموحاتنا وهو ما تشير إليه بوضوح صارخ مؤشرات التنمية الصادرة عن المنظمات الدولية قاطبة! وحتى نكون منصفين لابد من الإشارة إلى أن النظام السياسى عليه معول مهم فى المستوى المتدنى لمؤشرات تنمية مجتمعنا ولكنه حتى نكون منصفين أيضاً ليس هو المسئول الوحيد عن حالتنا التنموية المتردية. وما وصلت إليه نظرة المجتمع للجامعة وأساتذتها ما هو إلا انعكاس لضعف ما تعطيه الجامعة للمجتمع وللمستوى غير المرضى الذى يسلكه بعض(!) أساتذة الجامعة. وبعيداً عن الفلسفات وتضاداتها يمكننا ملاحظة أن القطاع الهندسى فى أى مجتمع يمثل واجهة مختلف مناشطه باعتباره الجانب التطبيقى الصريح والواضح لتلك المناشط، وهو ما يضع مسئولية أكبر على من ينخرطون فيه.

وحتى لا نتوه فى سياق الجدل دعونا نتفكر فى حجم التبجح الذى وصل إليه البعض، فبعد انهيار كوبرى جامعة سوهاج طالعتنا الأخبار بإعلان رئيس هيئة الطرق أن ازدياد سوء حالة الطرق يقلل من عدد حوادث المركبات، فالطرق المكسرة تجبر السائقين على خفض سرعاتهم مما يقلل من نسب الحوادث. وبعد ذلك بأيام أكد المتحدث باسم هيئة الطرق والكبارى، أن الطرق التى يتم إنشاؤها فى مصر الآن تتفق مع المعايير العالمية، ولا تقل عن الطرق الموجودة فى ألمانيا. وبعدها صرح وزير الإسكان والمرافق، أن كوبرى جامعة سوهاج الجديد سليم ولم ينهر كما تردد! وفى تلك المرثية: من نصدق؟ صورة الكوبرى والشوارع أم الكلام أم ماذا؟ والعجيب أن المسئولين عن جودة مهنة الهندسة لم يتخذوا أى إجراء لتوضيح تلك

الملهاة، لأن القطاع الهندسى جميعه متضرر من وجوده فى هذا المشهد. ودعونى أوضح الصورة أكثر لأشير أن العديد من مشاكل المجتمع مرده تدنى ممارسات القطاع الهندسى ومنه التعليم الهندسى والتقنى.

ورغم ما تطالعنا به الأخبار من وقت لآخر عن بعض العمليات الهندسية إلا أننا لا يمكننا أن ننخدع بأننا من نقوم بهذا فنحن لا ننتج علماً أو تقنية هندسية فى الغالب الأعم فالهندسة تصميم وإبداع وغالبيتنا منها براء، كما أن تعليمنا الهندسى ليس بالجودة المنشودة وغير المنشودة فلا معايير حقيقية لقياس جودة أى منتج ومن أهم تلك المنتجات الطالب والذى يتم تأهيله ليصبح مهندساً ليتخرج ولا يجد عملاً هندسياً فيقبل بغير ما أُهِل له وتكون النتيجة تخريج بطالة مقنعة وتدور العجلة لينفض الطالب والأستاذ معاً من ذاكرتهما التعليم الهندسى بل التعليم من أساسه. ودعونا ننظر فى ممارسات المهندسين لنجدهم هم من يوافقون على استيراد المعدات بتعليمات تشغيل بغير اللغة القومية فيحجبون مجرد مهارة التعامل مع الآلة عن العامل والفنى بل وعن المهندس ذاته. ومن المضحكات المبكيات أن المهندس عندما يهندس الأمور يبدأ من واقع ليصل لواقع آخر افتراضى يراه رؤيا العين فى مخيلته وفى معادلاته وفى أوراقه ولكننا لا نجد ذلك أبداً فى مهندسينا فلا تصميم ولا تغذية مرتدة لتقييم العمل بل ولا لغة تجمع أطراف العمل الواحد من عامل وأسطى وفنى ومهندس وخبير واستشارى وأستاذ بل تجد الطبقية قد نشبت أظافرها فى العمل الهندسى والذى هو بالتعريف قطعة فنية علمية متكاملةلا تتجانس إلا من خلال لغة واحدة!

تعريب التعليم الهندسى: المسئولية والقدرات

أ. د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

يفرض الواقع المعاش على مهندسى وعلماء الأمة القيام بدورهم فى مسيرة التنمية. ولا يقف الأمر عند تحمل أعباء المهنة بل يتعداه إلى ضبط إيقاع كامل منظومة العمل بصورة تليق بمهنة الهندسة. فى هذا المسار يتحمل أساتذة الجامعة عامة والهندسة خاصة دوراً؛ لا عبءً؛ أكبر كطليعة للتغيير لدفع أمتنا إلى الأمام. ومن آليات التنمية فى أى مجتمع نجد للتعليم الهندسى دوراً أساسياً ينعكس على منظومة التنمية المجتمعية ككل. وفى هذا السياق نجد للغة التعليم الهندسى دوراً مطلوباً، فاللغة القومية محور لا يمكن إنكاره فى استنهاض أى أمة للقيام بدورها الحضارى. ولا يمكننا فى هذا السياق إنكار دور تجانس مكونات مهنة الهندسة فى رفع معدلات التنمية المجتمعية ليس فقط فى قطاع الإنتاج، بل وفى المجتمع ككل.

لقد ظل الطب والهندسة أكثر المجالات مقاومة للتعريب. وحين نحلل بواقعية آليات المقاومة نجد أن إتاحة المادة العلمية بالعربية مشكلة ولكنها يمكن أن تصبح أحد آليات الحل؛ إن أردنا الحل. وفى هذا يمكن أن تساعد آليات الاتصالات المتوفرة حالياً جزءً من المسألة. كما يمكننا بوضع المصطلح الذى يأتى بلا آلية ترويج فى حجمه الحقيقى أن ندفع بالقضية إلى الأمام. كما يمكن للمبادرات الفردية والمجتمعية؛ خاصة إذا أتت من أساتذة الجامعات رواد التنمية الحقيقية فى أى مجتمع وكل مجتمع؛ أن تدفع القضية للأمام. إننا إذا أمعنا النظر فى آليات الحل سنجد العديد منها شريطة أن ننفض عنا الرغبة الدفينة والمرض العضال فى أن ينوب عنا شخص آخر فى القيام بالعمل؟ وفى هذا السياق لابد لنا ولأستاذ الجامعة على وجه الخصوص أن نقتنع أن القرار السياسى الموجب للتعريب قد صدر بموجب الدستور وقوانين الجامعات وقرارات القمم العربية وأنه لا داعى لإعادة استصدار قرار جديد. ولكن هذا الوضع يشترط أن يشعر أستاذ الجامعة أنه قيمة وقمة فى حد ذاته وأنه رهان الأمة الوحيد؟!

أيمكن أن ندرك أن المعركة معركتنا وأن القضية قضيتنا بالدرجة الأولى؟ ورغم كل هذا فإن البدء بالممكن الآن بدلاً من العيش فى واقع افتراضى نخلقه بأنفسنا ولأنفسنا ننتظر فيه الأوامر؛ بمختلف أوجه ذلك الممكن سواء أكان مصطلحاً أم آلية وكلها فى مقدورنا إن طبقنا أبسط المبادئ التربوية من تطابق أسلوب ولغة ما نقوم بتدريسه مع أسلوب ولغة ما نمتحن فيه المتلقى كخطوة أولى وأساسية. لقد بات تفعيل مختلف آليات القضية التى يمكننا كأفراد تطبيقها فى محيط إرادتنا وفى دائرة نفوذنا جد مطلوب. ومن الملفت للنظر أن هذه الدائرة متسعة لتشمل لغة التدريس والكتاب والترجمة وعمل الخرائط المسحية لموقف التعريب فى كل تخصص وقبل كل هذا الاعتقاد بحزم أن المحاولة فى حد ذاتها شرف طالما أن غايتها رفيعة.

أليس من الملفت للنظر أن تشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة إلى وجود تسعة عشر دولة فى صدارة العالم تقنياً يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف نسمةً، وبين واحد وتسعون ومائتى مليوناً يسير فيها جميعاً التعليم والبحث العلمى بلغاتها القومية؟ ومن المعلوم أنه لا توجد دولة عربية واحدة ضمن هذه المجموعة من الدول. ألا تشير دراسات حديثة عن أفضل خمسمائة جامعة فى العالم إلى أن تلك الجامعات موجودة فى خمس وثلاثين دولة يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف نسمةً، وبين اثنين وسبعين ومائتان وألف مليوناً تدرس جميعها وتجرى بحوثها بلغاتها القومية؟ وتشير تلك الدراسات إلى أنه لا توجد جامعة عربية واحدة ضمن هذه المجموعة من الجامعات.

فى سياقنا الهندسى لا يمكننا أن نخطئ تأثير اللغة بمعدلات التنمية التى تتدنى حال استخدام لغة أجنبية فى التعليم بدءً من صادراته الأولية ومروراً بكل منجزات المجتمع التقنية وسياساته التنموية. لقد أظهرت دراسات تربوية أن للتدريس باللغات الأجنبية فى التعليم المصرى تأثير سلبى على نمو اللغة العربية وعلى وجه التحديد على نمو الوظائف والمفاهيم والمعارف العلمية، وتأثير سلبى على نمو اللغة الأجنبية فهو يؤدى إلى نمو لغة أجنبية مشوهة مما قد يؤدى إلى تكوين سطحى للمعرفة العلمية وقد يؤثر ذلك على نمو تفكيرهم. وبعد هذا يجادل البعض بأى لغة ندرس علومنا أو نتخفى خلفها.

لقد نُكبنا بواقع لغوى متدنى ولن ننهض منه إذا لم نحاول فنتعثر ثم نحاول فنتعثر ثم ننجح أو نهلك دونه. ولا تمنع محاولاتنا أن نضع الخطط ونقترح أساليب التنفيذ ولكن شريطة أن نطبق ما ندعو إليه على أنفسنا، فهذا أول الطريق. لقد افتقد مجتمعنا القدوة فى أغلب مناحيه وعلى جميع أفراد المجتمع والجامعة فى مقدمتهم أن تقوم بهذا الدور وأن تُقَطِّر عملية التنمية من خلال لغة المجتمع القومية والتى لا يجب أن تنازعها فيه بوتقة أخرى.

رؤية فى تعريب التعليم الهندسى

أ. د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

بدأت قضية تغريب التعليم فى مصر من خلال آليات عدة منها لغة التعليم فور الاحتلال الإنجليزى لمصر فى القرن التاسع عشر الميلادى فاستخدام لغة أجنبية فى التعليم والبحث يقضى على لحمة التنمية المجتمعية باعتبار العلم؛ من خلال التعليم والبحث؛ جناح أى استثمار تنموى. بهذا الاستبعاد القصرى للعلم عن لحمة المجتمع وبوتقة انتاجه لم نتقدم وبتنا إحدى الدول المتخلفة فى سياق التنمية المجتمعية والاقتصادية بل والثقافية. ويلزم التذكير بأن اللغة القومية ليست هى الآلية الوحيدة للولوج لرحابة التنمية لأى مجتمع بل هى بوابة أساسية وعامل أساسى فى ذلك. هذا الأمر الذى تحوطه الضبابية عند البعض لا يختلف عليه علماء التنمية فى مختلف الأمم تاريخياً كما فى العصر الحديث فلا نجد أية أمة تقدمت ونمت من خلال لغة غيرها. وتشهد بيانات منظمات الأمم المتحدة عن الحالة العلمية والحالة التنموية لدول العالم قاطبة، صغيرها وكبيرها، أنه لا يوجد استثناء وحيد لتزامن التنمية مع استخدام اللغة القومية كبوتقة للتعليم وللإنتاج ولمختلف مناشط المجتمع. هذا الخصام النكد بين التنمية ولغة التعليم والإنتاج فى أغلب دولنا العربية لم يثمر؛ بجانب أسباب أخرى؛ أية تنمية على مدار عقود ولهذا يلزم وضع هذه العلاقة على محك البحث. والعجيب أن من بين من يغض الطرف عن هذه العلاقة بل ويقاومها عديد من أساتذة كليات الهندسة العرب؛ والمصريين منهم؛ مما يضع علامات استفهام عديدة على أدائهم المهنى واسهاماتهم فى عمليات التنمية والإنتاج فى المجتمعات التى يعيشون فيها. ولا يقتصر الأمر على أساتذة الهندسة فهناك مقاومة شديدة فى ذات الوقت من العديد من أساتذة الكليات العملية ومنها كليات الطب بعدما تم نزع ثوب الحكمة من العديد من الممارسات الطبية فى المجتمع.

واستجابة لما تواجهه أمتنا من تحديات فى الوقت الراهن ليس فقط للحاق بالتطورات العلمية المتلاحقة بل لمواجهة ما يحيق بها من اجتياح واستهداف لمقوماتها ولإثبات وجودها كأمة

تستحق أن تتبوأ مكاناً ومكانةً أفضل مما تعانيه الآن، تفعيلاً لدور اللغة فى استنهاض أمتنا للقيام بدورها الحضارى؛ غير متغافلين عما للغتنا العربية من خصوصية؛ حيث يمثل تفعيل اللغة الصحيحة فى حياة أى مجتمع مطلباً أساسياً لنهوض ذلك المجتمع وللحفاظ على كياناته ومنها اللغة ذاتها، ولقد تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل لدراسة القضية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فتم عقد عدة مؤتمرات وورش عمل فى مجال هندسة الحاسبات على سبيل المثال، تقدم فيها البحوث وأوراق العمل فقط باللغة العربية. إن قيام خمسة آلاف عضو هيئة تدريس فى كليات الهندسة بالجامعات المصرية وأكثر من مائة ألف عضو هيئة تدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية بالمشاركة الفعالة والإيجابية فى برامج التأليف بالعربية والترجمة إليها، كلٌ فى تخصصه سوف يضعنا على بداية الطريق من خلال عمل علمى يضيف للمجتمع بصورة تراكمية خاصة مع وجود دعم مالى متاح فى الجامعات لوضع مواد علمية متخصصة للمقررات المختلفة وذلك باللغة العربية دعماً لجودة التعليم ولإحداث نهضة علمية فى المجتمع.

إن قضية التعريب ليست مجرد تعريب التعليم والعلوم والشارع والخطاب السياسى فى الداخل والخارج ولكنها قضية هوية وثقافة ولغة وانتماء وهى الطريق للوحدة الثقافية والفكرية للأمة. وحتى نهندس القضية بصورة كاملة يلزم معالجة قضية الحفاظ على اللغة العربية بمختلف مكوناتها من حرف عربى ورمز عربى ورقم عربى بصورته الأصيلة المستخدمة فى مصر، والوقوف بحزم ضد تغلغل العاميات والرطنات الأجنبية ودعم الجهود المبذولة فى سبيل ذلك.

واستكمالاً لهندسة القضية يلزم خلق آليات عمل لقطاعات بعينها للتعامل العلمى مع القضية حتى يتحقق هدف تنمية المجتمع من خلال أعمال محددة تبنى على الواقع لتنطلق إلى أهداف محددة. وفى هذا الإطار لا يمكننا أن نغفل دور الحكومة فى التفعيل الجاد للقوانين التى تحمى اللغة العربية وتجرم مخالفتها مثل قانون تنظيم الجامعات وقانون التعليم وقانون تنظيم الأزهر وقانون وجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات وقانون حماية المستهلك لضمان انضباط الشارع والتزامه باللغة العربية دون سواها. وتأتى معالجة قضية التعليم العام كقضية

محورية فى إطار تعريب التعليم من خلال معالجة الواقع الحالى للتعليم العام فى مرحلته قبل الجامعية من خلال العمل على انحسار التعليم بغير العربية ووضع ضوابط صارمة لإلزام المدارس الأجنبية ومدارس اللغات والمدارس التجريبية الحكومية بالتعليم باللغة العربية دون سواها. ويسير بالتوازى مع ذلك تطوير وتحديث وسائل تَعَلُّم اللغة العربية كتابةً ونطقاً من خلال عمل جاد لمراكز وزارة التربية والتعليم، بجانب إيلاء اللغة العربية وزنها الطبيعى فى مناهج المراحل الدراسية المختلفة حسب القواعد التربوية بحيث تتناسب درجة المادة مع حجم ما يتم تدريسه، على أن يبدأ تعلم أية لغة أجنبية فى نهاية الحلقة الثانية من التعليم الأساسى اتساقاً مع الدراسات التربوية التى تدعو إلى ذلك وهو ما تنتهجه جميع دول صدارة العالم علمياً وتنموياً. أما فى المرحلة الجامعية فيجب اعادة الوعى المفقود والذى يتمثل فى الزام الجامعات الحكومية والخاصة والأجنبية بالتعليم باللغة العربية مع احترام هوية وثقافة ولغة البلاد مما يستتبع إلغاء شعب الدراسات الانسانية القائمة على التعليم بغير العربية فى مختلف الكليات ومنها التجارة والحقوق والهندسة والتى تدرس بلغة أجنبية لعدم جدوى تلك الشعب تنموياً ولمخالفتها للقانون.

ولا تقف القضية عند إصلاح الوضع الراهن فى الجامعة حيث يجب أن تتعداه بصورة علمية لتضيف للرصيد العلمى للمجتمع من خلال قيام المجلس الأعلى للجامعات بتضمين قواعد الترقية فى اللجان الدائمة للترقية بنوداً تلزم المتقدم للترقية بأن يتضمن إنتاجه العلمى كتاباً علمياً حديثاً فى تخصصه مترجماً أو مؤلفاً بالإضافة إلى نشر بحث أو بحثين باللغة العربية فى مجال تخصصه، مع إلزام المبعوثين العائدين من بعثاتهم بترجمة رسائلهم إلى اللغة العربية مع تقديم الدعم الفنى والمالى لهم إثراءً للرصيد العلمى للمجتمع ودعماً له. وبالتوازى مع هذا يلزم وضع برامج تأليف وترجمة إلى العربية فى التخصصات المختلفة من خلال لجان القطاع بالمجلس الأعلى للجامعات وبالتنسيق مع الكليات ذات الصلة بهدف رفع مستوى القاعدة العلمية للمجتمع. وحتى تكتمل المنظومة يلزم إيجاد إطار عمل بين لجنة قطاع التعليم الهندسى وكليات الهندسة بالجامعات المصرية والنقابة العامة للمهندسين ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية لتعريب المستحدث من المقررات الهندسية الدراسية، وذلك من خلال انشاء

مركز للتعريب فى كل جامعة لتنظيم الجهود على مستوى الجامعة وعلى مستوى الجامعات المصرية والعربية.

واستكمالاً للمنظور الهندسى فى حل القضية يلزم إيجاد مرحلة انتقالية قصيرة غير ممتدة لعام دراسى واحد يتم فيه تذليل أية صعوبات محتملة يكون فيه التدريس بالعربية وبغيرها على أن يكون الامتحان فيما يُدَرَس باللغة العربية ويكون التدريس والامتحان فى العام الذى يليه باللغة العربية فقط استلهاماً لتجارب دولية نجحت فى ترسيخ اللغة القومية فى عصب تنمية مجتمعاتها. إن تعريب التعليم الهندسى لا ينفصل عن تعريب المجتمع ككل ولعلنا لا ننسى خصوصية ريادة القطاع الهندسى الجاد لتنمية أى مجتمع من خلال ما يقدمه هذا القطاع من إنتاج وخدمات تنشأ فى الغالب فى كليات ومراكز هندسية، انطلاقاً من الفكر المتكامل المنظومى الذى يتمتع به هذا القطاع. وفى هذا الإطار لا يمكننا أن نغفل دور اتحاد المهندسين العرب وجمعيات المهندسين والنقابات والجمعيات المهنية فى إنجاح قضية التعريب فى مختلف التخصصات. ولهذا فإن قيام النقابة العامة للمهندسين وفروعها بالتنسيق مع كليات الهندسة فى تكوين المكتبة العربية فى العلوم الهندسية من خلال التأليف بالعربية والترجمة إليها ووضع خريطة للكتب الهندسية المؤلفة بالعربية أو المترجمة إليها واقتناء تلك الكتب فى مكتبتها سوف يوضح صورة الواقع الحالى الذى يزخر بالعديد من الجذر المعربة غير المروج لها إعلامياً والمتروكة علمياً وسوف يكون أحد روافد دفع المجتمع للأمام.

لا تقف قضية التعريب عند مستوى أى قطر من أقطار عالمنا العربى ولهذا فإن الاستفادة من آليات عمل جامعة الدول العربية ومنها مكتب تنسيق التعريب سوف يكون داعماً ورافداً مهماً لعملية التعريب على مستوى الوطن العربى غير متناسين دعم آليات عمل المكتب ليقوم بدوره التنسيقى بين المنتج والمستهلك لمقومات تعريب التعليم والثقافة ليحقق هدف تنمية المجتمع، غير متغافلين آليات التعاون بين الجامعات العربية لتحقيق هدف تعريب التعليم الجامعى دفعاً لتنمية مجتمعاتنا العربية فى طريق التقدم، وغير متناسين أن واجب حل القضية يقع علينا نحن قبل غيرنا، ويقع علىَّ شخصياً قبل أن يقع عليك، فلا يجب أن نركن إلى ما قد يقوم به أى فرد آخر أو أية مؤسسة أخرى؛ فالتاريخ يصنعه أفراد.

تعريب التعليم الهندسى فى سياق التنمية: حقائق وأوهام

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

من العجيب أننا حينما نتحدث عن التنمية نغفل فى أحيان عديدة آليات تلك العملية المؤسسية التى تنطلق من واقع حاضر لتصل إلى واقع مستقبلى! هذا التغافل الذى يكاد أن يكون سمة للمجتمعات المتخلفة لا يجب أن يمس مهنة الهندسة مساً. فالهندسة بالتعريف تعنى العمل على أرض محددة لبناء مُنشأ محدد المعالم يحقق أغراضاً محددة بأقل التكاليف فى أقل وقت! هذا التعريف الذى يشمل مختلف أعمال الهندسة بات للأسف غائباً عن بعض مهندسينا حينما يجرهم لهيب العمل بعيداً عن منطقية الهندسة. من خلال العديد من الآليات التى يجب أن تتفاعل مع بعضها البعض حتى يمكننا أن نلحق بركب التقدم تبدو اللغة كأحد آليات منظومة التنمية، خاصة حينما تثبت البحوث العلمية أن الاستيعاب قرين بسط المعلومة باللغة القومية. ألا يأتى الإبداع إلا بعد الفهم الذى لا يأتى إلا بعد الاطلاع. هل يمكن لهذه السلسلة أن تتناغم من خلال لغة أجنبية؟ فى بدايات عصر النهضة العربية وطيلة عصور نهضتنا كانت إضافاتنا بلغتنا العربية.

والشىء العجيب فى قضية التعليم الهندسى الذى نسعى جميعاً إلى تطويره أنا نتناسى عنصر اللغة ونخلط الأوراق حينما نُعلِن أن العلم غربى ولابد من استيعابه بلغته. هلا بحثنا عن أى حضارة قديمة أو حديثة أضافت بغير لغتها! لم نكن نحن العرب استثناءً من هذه القاعدة فهل نحن الآن استثناءً من المدنية التى أضفنا إليها الكثير فى عصرنا الحالى حتى لم يتبقَ لنا منها أى شىء؟! هلا بحثنا عن سبب تعريب بعض التخصصات مثل الهندسة المدنية وهندسة العمارة وهندسة التخطيط. ألسنا نحن المهندسين أولى الفئات بمنطقية التفكير الذى يرتب النتيجة على السبب والذى يعى أن تعليم اللغات الأجنبية أمر إيجابى أما التعليم باللغات الأجنبية أمر سلبى؟ هلا حافظنا على ريادة الهندسة التى تنأى عن أن تكون مجرد خطبة

عصماء بل عمل وإرادة تلعب فيها اللغة دوراً ما؟! إن الطريق الوحيد للتقدم يكمن فى العلم، ويكمن فى المنهج العلمى الذى تجسده الهندسة كعلم رائد فى مضمار الحضارة الإنسانية، علم يربط العلم بالتعليم بالتنمية.

إن سعينا الحثيث للنهوض بأمتنا يتطلب منا أن نُفَعِل العلم. لقد عزف البعض عن ميدان تعريب العلوم وخاصة العلوم الهندسية بُغية توهم اللحاق بعلم الدول التى سبقتنا فى مضمار الحضارة متناسين قدرة لغتنا على استيعاب العلوم بالعربية ومتناسين أن قضية التعليم بالعربية لا يعنى تناسى تعلم اللغات الأجنبية بل هى قضية كفاءة لمنظومة التعليم، يحق على المهندسين أن ينافحوا عنها. لقد تناسينا توجه المبادئ التربوية التى تربط التعلم والاستيعاب باللغة القومية. إن علاقة التفوق باللغة القومية علاقة تلازم تؤكدها إحصاءات التفوق فى معاهدنا الهندسية. كما أن تعريب التعليم الهندسى ليصب فى نهر تأكيد الهوية الثقافية العربية بصورة علمية تؤكد على أن تواصلنا مع الحضارات الأخرى بأعلى معدل أمر لا يمكننا تحصيله إلا من خلال التعليم باللغة العربية فى مختلف مؤسساتنا التعليمية وخاصة فى مؤسساتنا الهندسية بدءً من أقل المهن الحرفية ومروراً بمختلف مراحل التعليم الهندسى.

إن توطين التقنية يعنى ربط مهنة الهندسة بالمجتمع ولا يتأتى ذلك إلا من خلال اللغة القومية. إن مناقشة قضية الرموز العلمية من خلال وجهة النظر التربوية لتؤكد الخصوصية الثقافية لكل أمة ولا تشير إلى أى انعزال عن الأمم الأخرى بل نجد التفاعل معها من خلال بوابة الترجمة التى لم تنشأ حضارة أو تستمر إلا من خلالها. ونؤكد على مسئولية المهندس فى تعامله مع التقنيات والمنتجات الحديثة وضرورة تطوير منظومة العمل الهندسى التى لا يمكنها التفاعل إلا من خلال لغة واحدة، بدءً من تبسيط أساسيات العلم ومروراً بتعليمات الأمان فى للمعدات التى غالباً ما تكون بلغة لا يفهمها من يتعامل مع تلك المعدات!

حين نناقش تأثير لغة التعليم على كفاءة العملية التعليمية نخلص إلى أن الكفاءة مرتبطة بالتعليم باللغة الأم (اللغة العربية) سواء فى التعليم الجامعى أم فى التعليم قبل الجامعى. كما

يمكننا استنتاج أن التعليم بلغة أجنبية ذا مردود سلبى بينما تعليم اللغات الأجنبية ذا مردود إيجابى. وتؤكد تلك النتائج الدراسات التى أُجريت على طلاب كليتى الهندسة جامعة عين شمس والحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة وعلى طلبة المرحلة الإعدادية فى التعليم قبل الجامعى أن التعلم باللغة العربية فى المرحلة قبل الجامعية أدى إلى التفوق فى المرحلة الجامعية. وتشير مختلف الدراسات التى أجريت لتقييم التعليم الجامعى وما قبل الجامعى إلى إيجابية دراسة مختلف العلوم باللغة العربية فى كلا المرحلتين. ومن المؤكد الإشارة إلى ضرورة تقييم تجارب التعليم باللغة العربية وباللغات الأجنبية فى مختلف ربوع أمتنا العربية وتأصيل التدريس باللغة العربية واعتبار ذلك قراراً تربوياً تنموياً بالدرجة الأولى وليس قراراً سياسياً.

هندسة المجتمع وتعريب الطب

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لم أندهش عندما صرح وزير الصحة الحالى فى الإذاعة المرئية أن غالبية خريجى كليات الطب لا يستطيعون ممارسة المهنة بالمعلومات التى حصلوا عليها فى كلياتهم لسبب بسيط أورده رئيس جامعة القاهرة الحالى بعد ذلك بساعات من أن عدم جودة التعليم الجامعى هو مسئولية الجامعة. وبعيداً عن توزيع الاتهامات أتذكر أن وزير الصحة كان عميداً لإحدى كليات الطب الحكومية ولم يتصدَ للمشكلة والتى هى أهم أولويات أى عميد، كما أن رئيس الجامعة لم يذكر لنا كيفية حل المشكلة ولم يتخذ فيها أية خطوة على ما أعلم رغم شغله المنصب منذ فترة! المهم فى سياقنا الحالى والذى يطفو فيه على السطح جودة الخدمات الطبية وتوفيرها للمواطنين جميعهم لا يمكننى أن أتغافل عن الاحصاءات الرسمية عن جودة التعليم عامة وخاصة التعليم الطبى.

حينما يتحدث بعض أساتذة الجامعة عن فرص العمل فى الخارج كمؤشر لجودة التعليم ومع قناعتى الشخصية أن هدفنا هو تخريج مواطن يمكنه دفع عجلة التنمية فى الوطن وليس فى الخارج، أشير بنفس المنطق إلى أن ترتيب الأطباء الأجانب العاملين فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعدد سكان دولهم قبل أحداث المنطقة الحالية كان لصالح سوريا التى تدرس الطب وجميع العلوم بلغتنا العربية فسوريا تأتى فى المرتبة ٧ بينما مصر فى المرتبة ١٦ فلم يكن التدريس بالعربية لأطباء سوريا حاجزاً عن العمل فى الخارج ولم يشفع للطبيب المصرى دراسته بالإنجليزية فى الحصول على فرصة عمل خارجية مساوية للطبيب السورى.

حينما نتحدث عن جودة التعليم فنحن نشير مباشرة إلى جودة المعيشة والصحة والأمن وجميع أساسيات الحياة ناهيك عن رفاهيتها. وحين نتذكر أن تقرير التنافسية العالمى يشير إلى أن ترتيب مصر بالنسبة لجودة نظام التعليم هو ١٣٩ من ١٤٠ دولة شملها التقرير وأن ترتيب

مصر بالنسبة لجودة التعليم العالى والتدريب هو ١١١، لابد من أن نتعامل مع الأمر بعمق حتى نحظى بأقل مصداقية ممكنة مع النفس. لهذا لا يمكن أن تفاجئنا تصريحات تدنى مستوى الخريج ولكن ما العمل ونحن نتغافل عن أبسط أسس التعليم والذى ينص على أن التعليم باللغة القومية حق وآلية للفهم والإبداع والابتكار؟ لقد توهم بعضنا على غير الحقيقة أن الرطانة بلغة أجنبية سبيل للتنمية وخاب توهمهم ولكنهم ما زالوا يكابرون ظناً منهم على غير الحقيقة أن فرص العمل بالخارج أفضل حين يدرس أبناؤهم بلغة أجنبية ولكنهم لا يدرون أنهم يمكنهم العيش بالخارج مادياً بصورة أفضل بلا روح وبلا وضع مكافئ لتخصصاتهم إلا إذا تجردوا عن كل ما يمت للوطن بصلة.

حينما نراهن على الماضى وليس على المستقبل نقر ضمناً أن الوطن لن يتقدم فى مسيرة الأمم ولهذا قرر البعض أن يقفز من السفينة ظناً منهم أنها ستغرق بدلاً من تعويمها مهما كانت العقبات. لقد تغافل أغلب أساتذة الجامعة عن عنصر مهم فى العملية التعليمية واكتساب مهارة العلم وهى لغة التواصل بين الطالب والمعلم والمجتمع وهو ما أثبتته البحوث العلمية. ولنا أن نتفكر فى أن أفضل عشرين دولة فى جودة التعليم العالى على مستوى العالم يتم التدريس والعمل فيها بلغاتها القومية ومنها دول تعداد سكانها مليونان! لقد غاب عن كليات الطب أن تعريب الطب بوابة أساسية لجودة التعليم الطبى، وغاب عنها أن الكتاب العربى الطبى فى جميع فروع الدرجة الجامعية الأولى متوفر وبالمجان على الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية لتعريب العلوم، فهل من مستمع أم أن التخفى خلف حاجز اللغة أمر مسلم به؟

تعريب التعليم الطبى: القضية والمسئولية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لقضية تعريب التعليم الطبى عدة جوانب لغوية وتربوية وطبية فهى تندرج تحت قضايا اللغة القومية والتى هى اللغة العربية، كما أنها قضية تعليم بتشعباتها المختلفة ومنها كفاءة التعليم وكفاءة المنتج الناتج من هذا التعليم، وفى ذات الوقت نجد الجانب التخصصى الطبى فى القضية واضحاً. والقضية بهذا التحديد وبالفصل بين جوانبها المتعددة تتقاذفها كالعديد من قضايانا العديد من الاتجاهات التى تتعدد داخل الجانب الواحد. ولأن رؤانا المجتمعية غالباً ما تُجتزأ إلى رؤى شخصية فإننا نجد أن التعامل مع قضية التعليم الطبى وكفاءته بات من الصعب تناوله، ولكننا حين نحلل القضية إلى عناصرها المختلفة ونعيد تصميم وتركيب تلك المنظومة بصورة محايدة تصب فى اتجاه موجب سوف نكتشف أن القضية لا تحتاج إلى جهد جهيد لحلها إذا اتفقنا على عدة مبادئ لا نختلف عليها فى حياتنا اليومية.

لا يشك الكثيرون فى أن اللغة أكبر من كونها مجرد إشارات للتواصل فهى منظومة فكرية تشكل نسيج صحى إن تجانست مختلف مكوناتها. كما لا يشك الكثيرون فى أن تلك الترددات التى تركب كلمات ومعانى النغمات التى نسمعها لابد من تتطابق بين مختلف منتجى ومستقبلى تلك النغمات. وهذا يعنى بتعبير أدق أن الألفاظ التى يجب تداولها فى محيط بعينه سوف تؤدى المقصود منها بأحسن صوره إن كانت بلغة واحدة يفهمها المرسل والمستقبل وهما هنا الأستاذ والطالب ومعاونوهم بل ومستخدمو علمهم وهم المرضى وأفراد المجتمع عامة. وكما هو الحال مع اللغة كوسيط يمكنه أن يتسع لمختلف إبداعات الأفراد فإن هذا الوسيط لابد له من مَعين تصب فيه إبداعات الآخر على إطلاقه وهو ما يستدعى الترجمة كحلقة وصل فى هذا السياق.

هذه اللغة القومية التى باتت أداة التنمية فى أى مجتمع ضرورة تربوية لا يمكن إلا من خلالها أن يتناغم عمل الأستاذ مع عمل الطالب. هذا الأمر بات ماثلاً للأذهان حينما لا نجد إلا أقل من الواحد فى المائة من الأساتذة الذين يديرون محاضراتهم طيلة ساعة الدرس باللغة الأجنبية لطلبة لا يمارسون بها حياتهم العادية ولا يحسنون التعبير بها. هذا الأمر بجانب قصوره التربوى يخفى أحياناً عزوف عن التواصل الحقيقى بين الطالب والأستاذ، كما أنه يخلق نقيصة تربوية حين نضع الامتحان ونطلب من الطالب أن يؤديه بغير لغة الدرس.

والبعد الثالث للقضية هو العلم عامة بما فيه الجانب الطبى الذى لا يزدهر فى وسط معتل مضطرب، فالتنمية شاملة والتداخل بين مختلف درجات العلم التخصصى باتت عديدة، كما بات التداخل بين العلوم حقيقة ماثلة للعيان. هذا الجانب الذى نجد فيه المصطلح والكتاب ركنان أساسيان غاب عن أذهاننا أنهما لم يعودا كما كانا فى السابق مشكلة عسيرة حيث تتوفر العديد من تلك الآليات التى يمكن البناء عليها. كما باتت آليات الترجمة معيناً تقنياً للجديد من المواد العلمية والبحوث فى مختلف مجالات العلم.

بهذا التفكيك الذى قد يظنه البعض مخلاً، يمكننا التفكير فى حل القضية بتفضيل بعض العناصر على بعض وبتقديم بعض العناصر على بعض زمنياً، خروجاً من الحلقة المفرغة التى وضعنا أنفسنا فيها لسنوات وسنوات. ويبقى قبل هذا الهدف من التعليم عامة ومن التعليم الطبى خاصة: أهو ترف أم أنه مدخل للتنمية؟ أمن حل حاسم يكسر هذه الحلقة المفرغة بصورة علمية؟ أمن نظرة أفضل للكتاب الجامعى كمصدر دخل إضافى من الصعب التفريط فيه؟ أيمكننا أن نبنى على مادة علمية ميسرة يمكن أن يقدمها الأستاذ لطلبته خاصة فى ظل آليات الاتصالات المتوفرة حالياً؟ أنقف على الشاطئ بين طالب وقوم يتحسران على الجهد الضائع دون بناء لوطن حق له أن ينهض، وينظران لأقوام سارت فى طريق خَطَته بالعلم وبرهنت عليه البحوث الجادة؟ أم أن علينا أن ننظر لجماعات تتظاهر بالبحث وتتعصب لقراراتها وتنحر فى جسد الأمة، وكأن الأمر مثل أضرار التدخين والتى حاولت بعض البحوث

أن تنفيه وتظهر له فوائد اقتصادية؟ أيمكننا أن نبنى على ما سنته القوانين والدساتير والمواثيق الدولية ونعارضه إما عن عدم علم أو عن تغاضى أو عن عناد؟

أيمكن أن ندرك أن المعركة معركتنا وأن القضية قضيتنا بالدرجة الأولى، وأن جميع الأمم التى لها حظ من التنمية؛ بلا استثناء؛ لا تتعلم ولا تنتج العلم إلا بلغتها القومية؟ ألا يمكننا أن نبدأ حل القضية بالممكن الآن بدلاً من العيش فى واقع افتراضى نخلقه بأنفسنا ولأنفسنا نتخيل معه أننا موظفين؛ بالمعنى السلبى للموظف الذى نعايشه فى مجتمعاتنا للأسف؛ بمختلف أوجه ذلك الممكن؟

الأمر من الناحية النفعية البحتة يتطلب أن نهب للدفاع عن البوتقة الواحدة التى تجمع أمتنا لتصب فيها أعمالنا جميعها ولنحقق من خلالها تميزاً يضيع من بين أيدينا حينما لا يفهم الطالب مراد الأستاذ وبالتالى يستظهر ما يسمعه ثم بعد ذلك نشتكى من أسلوب التعليم ومن ناتج التعليم الذى لم يدفع أمتنا إلى الأمام دفعاً. إن المحاولة فى حد ذاتها شرف طالما أن غايتها رفيعة. لقد نُكبنا بواقع لغوى متدنى ولن ننهض منه إذا لم نحاول فنتعثر ثم نحاول فنتعثر ثم ننجح أو نهلك دونه. لقد افتقدنا القدوة حتى بتنا لا ندرى ما هى ونتهيب من أخذ زمام المبادرة فى العديد من أفعالنا ولهذا ومن هذا بتنا مرضى عدم مطابقة الفعل للقول. فهل لنا أن ننفض عن أنفسنا هذا الهوان دفعاً لأمتنا إلى الأمام، لمكان تستحق أن تحياه وتحيا فيه!

التردد حيال لغتنا القومية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

حسناً تعرضت اللجنة التأسيسية للدستور لوضع اللغة العربية فى التعليم فى المادة ٢٤ من الدستور المقترح وكأنها أرادت أن تضع أيديها على مكونات النهضة التى لا تقوم إلا إذا استقامت جزئيات المجتمع مع بعضها ومنها اللغة كمكون أساسى للفكر وللثقافة وللعلم. فبتوصيفنا للغة فى مختلف المجالات نكون قد تلمسنا الطريق الصحيح للتنمية الذى سارت عليه كل الحضارات قديماً وكل الدول التى لها حظ من التنمية حديثاً. بل إنه لمن الملاحظ أن الحضارات القديمة جميعها قد عادت بلغتها إلا الحضارة العربية التى يتلعثم أفرادها فى نطق لغتهم وكتابتها وكأنهم يريدون أن يلفظوها من حياتهم، بل ولقد لفظها البعض حين قرروا هجرة لغتهم داخل منازلهم ومع المربيات الأجانب داخل بعض المنازل لنستعيض بهن عن دور قيمى للأسرة العربية ويالیتنا أسلمناهم إلى أمر أرقى (وهو فرض مستحيل لأنه لا يمكن إيجاد بديل قويم لحضن الأسرة) بل إلى شغالات أوعزهن الفقر لأن يأتين ويعملن عندنا رغم معدلات تنميتنا المتدنية! قضية اللغة تحتاج فعلاً إلى وقفة لنعرف إلى أين المسير.

فى هذا السياق تذكرت قول زعيم فيتنام هوشى منه: اسهروا على صفاء اللغة الفيتنامية كما تسهرون على صفاء عيونكم، تجنبوا وبعناد أن تستعملوا كلمة أجنبية، فى مكان باستطاعتكم أن تستعملوا فيه كلمة فيتنامية. وكأن الوضع يشبه وضعنا الحالى الذى لم يتغير منذ عقود: نفس الحجج ونفس الحوار ونفس نفس... ولكننا هنا تنقصنا الإرادة التى أتمنى أن تأتى! هناك فى فيتنام احتج الأطباء بعدم إمكانية فتنمة كلية الطب وطلبوا من الرئيس الفيتنامى هوشى منه أن يمهلهم خمسة أعوام لذلك العمل، ورفض الزعيم ذلك ال. حل المتباطئ، وحسم القضية بقوله: تستطيعون أن تقوموا بالدراسة بشكل متواز، بمعنى أن تقوم الدراسة باللغة الفرنسية لغة العلوم آنذاك عندهم، وفى نفس الوقت تتعلمون الفيتنامية، على أن تجرى الامتحانات فى نهاية السنة باللغة الفيتنامية، ونجحت التجربة وتخلصت فيتنام من عقدة

الخواجة فى نهضتها العلمية المعاصرة؟ وماذا كانت النتيجة؟ فيتنام (٩٠ مليون نسمة) التى قاست من أهوال الحرب ما لم نذقه تبلغ نسبة ما تصدره من تقنيات متقدمة إلى إجمالى صادراتها المصنعة تسعة أمثال نسبة مصر!

الجانب الآخر من صورة المادة ٢٤ المقترحة هى تقليص فعاليتها والتى بدت صياغتها الأولى متواضعة ولكنها تضع بداية الطريق الصحيح بتضمينها قضية التعريب ليحذف منها النص على تعريب التعليم والذى بدونه سنظل ندور فى فلك الدول المتخلفة فلا يوجد استثناء وحيد لدولة واحدة من الدول المتقدمة تدرس بغير لغتها القومية! وهنا أشير إلى بعض الدراسات الحديثة التى تثبت أن التفوق فى مدارسنا وجامعاتنا المصرية من نصيب الدارسين باللغة العربية فى المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية على حد سواء. قادنى ذلك إلى أن أتساءل هل التقت إرادتنا مع إرادة المحتل الذى فرض إنجليزيته على مصر فور احتلالها والذى اعتبر العربية لغة أجنبية فى الجزائر فور احتلالها؟ وسط هذا كله ترن فى أذنى كلمات الرئيس جمال عبد الناصر: اللهم امنحنا القوة لكى ندرك أن المهزوزين المترددين لا يصنعون تاريخاً ولا يبنون مجداً.

آمل ألا يتم التنازل فى الدستور الجديد عن وضع اللغة فى التعليم والإنتاج والثقافة كحاضنة لمختلف نشاطات المجتمع ومنها تعريب التعليم بلغتنا العربية فى مختلف مراحله مع الاهتمام باللغات الأجنبية للتواصل مع العلم الخارجى؛ وذلك فى إطار التوازنات بين قوى لا تبصر وقع أقدامها وقوى لا ترى لمصر موقعها الذى تستحقه وقوى تؤمن بريادة مصر على الطريق الصحيح ولكنها وللأسف أقلية!

الوطن والحزم واللغة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

وسط الأحداث المتسارعة لا يمكن لأغلبنا إلا أن يلهثوا وراءها علَّهم يدركون أن القيادة فن وحكمة وقدرة فما يلهثون خلفه لا يعدوا إلا أن يكون نقطة فى صحيفة الأحداث كما يراها القائد القدوة! إن التغنى بأن الخطوب تلهى القائد عن مهمته درب من التغابى عن صفات القائد الذى نتطلع إليه ليقود الأمة، كل الأمة، إلى ما نصبوا إليه بشوق أحياناً وبالفطرة أحياناً وبالأمل أحياناً وبالجهد نادراً! قضية القيادة وفعل السحر الذى يمكنها أن تفعله قضية محورية فى مسيرة جميع الأمم، فلا يمكننا أن نتغافل عن بسمارك بالنسبة لألمانيا وعن تشرشل بالنسبة لإنجلترا وعن لولا بالنسبة للبرازيل وعن ستالين بالنسبة لروسيا وعن قادة آخرين حفروا اسمائهم فى سجل التاريخ. ورغم أن التاريخ لا يكرر إعطاء هؤلاء القادة الفرصة تلو الأخرى حيث اقتنصوها قنصاً، إلا أنه فى حالتنا يكرر الفرص التى تتفلت من بين أيدينا الواحدة تلو الأخرى لا لسبب سوى أننا أهملنا استخدام ما بأيدينا من قدرات وتناسينا أن الأمل يمكن أن يحرك الجموع ولكن فى اتجاه صائب.

فى حالتنا ونحن نتطاحن لا يجب أن ننسى أن هناك وطن يتعرض جيشه لمؤامرة لم نسمع عنها من قبل باختطاف جنوده بأيدى من يحسبون على أنهم أبنائه. منذ عدة أشهر استشهد عدد من أبنائنا فى سيناء والآن يخطف البعض جنودنا. لقد تجرئوا على أبنائنا ولم يتبقَ إلا أن يتجرأ العدو علينا. إنها لمؤامرة وأى مؤامرة. وبدلاً من أن تخرج المظاهرات لتحث الرئيس على الحزم فى التعامل مع الأمر نجدها تخرج لمناوئة الرئيس فى عمله! ولم يكتفِ الإعلام بدعم تلك التظاهرات بل خرج علينا برواية غير مسبوقة مفادها طلب الرئيس من الحكومة أن تحرص على حماية أرواح الخاطفون، وهو أمر عجيب فبدلاً من الحزم فى وقته نجد اللين فى غير وقته. إن الترويج لخبر مدسوس مثل هذا يقوض جهود الأمن فى السيطرة على حدود الدولة. والعجيب فى الأمر أننا لم نسمع رغم مرور أكثر من يوم عما حدث عن القبض على

الجناة وتقديمهم لمحاكمة عسكرية. إنها لملهاة أن نسمع عن محادثات بين دولة ومجموعة ممن يقوضون إحدى دعائم الدولة وهى جيشها! الفرص التى تتكرر أمام الحكم الحالى لفرض قبضته بالعدل على مجريات الأمور تضيع كلها وسط عداء قلة لا تمثل أية شرعية تبرر لمن يتصدرون الحكم أن تلك الأحداث تشل تفكيرهم وبالتالى لا يمكنهم التعامل باحتراف مع الأمور! لقد تخاذلت منظومة الحكم مع البلطجية حتى تفشت كظاهرة، وتقاعست عن محاصرة الفساد حتى تفشى ليظلم غير المفسدين، وتراخت فى تطبيق القانون حتى ناوءه من يتم تطبيق القانون عليهم. هذا الأمر يجعلنا نتساءل أين منظومة الحكم إذاً؟ هل الحكم أيام فقط أم أفعال؟ لا يكفى أن نشير إلى منظومة الحكم على أنها نظيفة اليد لأن الأمر لا يتعلق بأشخاصها بل بأفعالها التى تقع نتائجها على غيرها، ولنتذكر أن اللين فى موضع الشدة ضعف وأن الشدة فى موقع اللين تهور، فالحكيم هو من يضع الأمور فى نصابها! يقول المتنبى منذ أثر من ألف عام: وَوَضْعُ النّدى فى موْضعِ السّيفِ بالعلى:: مضرٌّ كوضْع السيفِ فى موضع النّدى.

وسط تلك الأحداث لا يمكن لسفينة الوطن أن تتوقف لنبنى بحزم وبعزيمة ولا نتقاعس عما يمكننا أنن نقدمه فكراً وفعلاً لا قولاً. فى هذا المجال لا يمكننا أن نتغافل عن الاحتياج المجتمعى لهزة قوية تعيده إلى طبيعته القوية المتناغمة السمحة المتطلعة للعلا متمثلة قول شاعرنا عنترة بن شداد أشهر فرسان العرب وأشعرهم والذى اشتهر بشعر الفروسية وله معلقة مشهورة منذ أربعة عشر قرناً: وما عابَ الزَّمانُ على لوْنى:: ولا حَطّ السوادُ رفيع قَدرى، سموتُ إلى العلا وعلوتُ حتى:: رأَيتُ النَّجمَ تَحتى وهو يجرى، وقَوماً آخرين سَعَوا وعادُوا:: حيارى ما رأوا أثراً لأثرى. فهل نحن من الصنف الأول أم ممن عادوا بخفى حنين؟ قضية التنمية التى يجب أن تنضوى تحتها مختلف قضايانا الأمنية والعلمية والاجتماعية والإنتاجية والثقافية تحتاج إلى رؤية ثاقبة. فى هذا المضمار الذى يمكنه أن يؤثر فى أكثر من عشرين مليوناً من أفراد الشعب هو التعليم الذى بصلاحه ستنتهى قضية الأمية وستدور عجلة الإنتاج وسيسود الفكر المستنير وستنطلق طاقات أبناء الوطن. هذا الذى نتحدث عنه تم أسره بواسطة سلطة دولة الاحتلال إبان احتلالها لمصر منذ أكثر من قرن لتتقيد قدراتنا بما

يريدونه منا لنصبح موظفين وأجراء عند السيد المحتل بشخوصه وبآلياته وبشركاته وبفكرة. تلكم كانت سياسته اتى سارت عليها جميع الدول المتخلفة التى لا يُراد لها أن تنموا. لقد وصل بنا الأمر أن نكون الدولة رقم ١١٢ فى سلم التنمية البشرية وعلينا أن ننفض عن أنفسنا ذل هذا التخلف الذى مرده العديد من الأسباب من ضمنها تجهيل الشعب بحجبه عن العلم وحجب العلم عنه خلف حاجز اللغة حيث لا يمكن لأى شعب أن ينموا إلا من خلال لغته القومية. والعجيب فى الأمر أن البعض يجادل فى تلك الحقيقة وكأنما يُراد بنا أن نسير على وصفة الطبيب المحتل كى نستمر فى حالة التخلف والتبعية. فهل يمكننا أن نعيد للشعب تماسكه بتوحيد لغة تعليمه كما هو حادث فى جميع الدول المتقدمة أم هى الكهانة فى العلم؟ البعض يعارض هذا المنطق بحسن نية لأن أموره الحياتية لم تتح له أن يتفحص المشكلة ويتفاعل معها، إلا أن البعض الآخر يلبس مسوح الكهان ويقاتل فى سبيل أن تبقى أمتنا متخلفة وكأنما هو قدرنا أن نظل فى عداد الدول المتخلفة ولا نرقى إلى مكان نستحقه. قضية تعريب التعليم باتت إحدى قضايا المجتمع التى يجب أن تنشط كأحد أجنحة التنمية الحقيقية فى مجتمع لا يمكنه إلا أن ينموا. ونحن فى مسيرة التعريب لا نطالب إلا بالنهج الذى سارت وتسير عليه جميع الدول المتقدمة، فقضية استخدام اللغة القومية ليست محل جدال فى بدايات النهضة وفى استمرارها فى مختلف الحضارات ومختلف الدول المتقدمة. إن وضعنا التنموى متدنى جداً ويجب علينا أن نكسر الطوق لننطلق بلساننا وليس بلسان غيرنا حتى لا نشرذم المجتمع على أن يكون ديدننا هو أن تتواصل قطاعات المجتمع مع بعضها أفقياً ورأسياً حتى لا يُضيِّع المجتمع وقته وجهده فى فهم مادة علمية بغير لغته، فدرس التاريخ يقول أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بغير اللغة القومية ولا يوجد استثناء وحيد لذلك ولهذا لا أرى سبباً للإصرار على ما أرادته انجلترا عندما احتلت مصر سوى توهم وهواجس يبددها وضعنا التنموى المتدنى والذى يجب أن ننفض عنا غباره. وفى هذا الإطار لا يوجد مجال لمعاداة أية لغة فيجب أن نتعلم لغتنا ومختلف اللغات بطريقة جادة.

نحن لسنا بصدد الدعوة للغة العربية، فغاية ما نطمع فيه الآن أن نفهم العلم بلغتنا وهو أمر أساسى وضرورى فى أية مسيرة تنمية. وفى هذا الصدد فلنتعامل حالياً مع غيرنا باللغة التى

يفهمها وبالتالى يجب أن نتقن مختلف اللغات شريطة ألا تكون نظرتنا للغتنا نظرة متدنية. ولننظر إلى السياسيات اللغوية فى الدول المتقدمة وكيف أنها شديدة الصرامة فى تعاملها مع لغاتها القومية فهو نهج أساسى فى أية مسيرة تنمية. ولتجنب الخلط المتعمد بين التعليم بالعربية وبين نشر اللغة العربية يجب التأكيد على أننا لسنا فى مسيرة نشر اللغة العربية بل نحن فى مسيرة محاولة فهم العلم لتنطلق مسيرة التنمية والتى يجب أن تسير فيها الترجمة جنباً إلى جنب مع مسيرة التعليم بلغتنا القومية. ومن المؤكد أن الترجمة العلمية تحتاج إلى متطلبات تقوم بها دول تعدادها ٢ مليون، فهل نحن بعدد سكان يفوق ٨٤ مليوناً لا نستطيع أن نقوم بما يقومون به؟ نحن أمام وضع غير صحى من ناحية التنمية يتم فيه العمل كأُجراء لدى الغير سواء أكان ذلك الغير شركات أجنبية أم شبه أجنبية. ولنتساءل، لنعرف وضعنا التنموى الحقيقى، هل هناك مُنتَج فى أيدينا صناعة مصرية حقيقية؟ نحن نريد أن ننفض عن أنفسنا وعن وطننا هذا الذل، أما أن ننطلق من هذا الوضع لنقتن أوضاع هذا الذل، فهذا جريمة فى حق الوطن. الموقف الآن أسوأ مما يتخيله البعض فالشركات المحترمة التى يتمنى العديد أن يعمل بها لا تضيف تنمية للوطن ولنا جميعاً، فلنفكر خارج هذا الإطار الذى يكبل كل آليات التنمية.

لغتنا المقهورة والتمييز ضدها

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لا أجد ما يوصف به تردد اللجنة التأسيسية للدستور فى قضايا مصيرية مثل التوجه القيمى واللغة القومية وكأننا حيال لعبة شد الحبل بين توجه قيمى ونمر من ورق ولكننا نهابه لدرجة أننا نضيع من بين أيدينا آلية أساسية من آليات التنمية وهى اللغة العربية الواحدة الموحَدَة الموحِدَة لمختلف مناشط المجتمع، وكأننا نتمثل فى هذا السياق لعبة الأمم كما وصفها مايلز كوبلاند فى كتابه عن آليات السيطرة على مقدرات الدول الضعيفة ولكن من خلال ما بذروه من أفراد يملكون صوتاً عالياً ولا يدركون تأثير ما يدافعون عنه بالباطل على أحسن الفروض. إن حسن النوايا حينما يتعرض الأمر للوطن لا مجال له البتة. قضية اللغة القومية وتغلغلها فى مختلف مفاصل الدولة قضية توليها دول الاحتلال أهمية كبرى عند احتلالها للدول المقهورة لأسباب عديدة لا يمكننا أن نغفلها ولا أعتقد أنها غائبة عن أذهان من يديرون الأمور الآن فى مؤسسات الدولة العليا، ولكن الأمور لا يجب أن تقف عند حد المعرفة بل يجب أن تتجاوز ذلك إلى عمل وعمل فاعل مؤثر.

القضية بصورتها الحالية تحتاج إلى حسم ووضوح رؤية. فى استعراضنا لما حدث من نقاش فى مجلس الشعب المنحل بخصوص قرض أجنبى لتدريس اللغة الإنجليزية فى بدايات المرحلة الابتدائية يمكننا أن نتنبأ أن دور اللغة القومية ووضعها فى المجتمع عند بعض التيارات مشوش ويحتاج إلى وضوح رؤية وهو أمر مؤسف فى دولة بثقل مصر! لقد أفادتنا شبكات الإنترنت بتسجيلات المناقشات فى هذا الأمر فلنرجع إليها ليتضح لنا كم الحنق على لغتنا العربية وكم عدم المعرفة بأبعاد القضية عند بعض من يديرون الأمور. القضية يمكن تلخيصها بالنسبة لموضوع قرض تدريس الإنجليزية بدءً من الصف الثانى الابتدائى: أنقبل أن نتجرع السم لأنه أتى لنا بشروط ميسرة، أم أن العقل ينافى ذلك؟ القضية تتعلق بأساسيات النهضة التى يحاول البعض تعويمها. لقد بدأ الأمر بإصدار قانون بمنع التمييز فى مصر، نعم

فى مصر، على أساس اللغة وكأننا نعيد آليات الاحتلال بأيدينا! القضية ليست عبثية وبدون وضوح رؤية ووقفة مع النفس لن تقوم لنا قائمة، ولنرجع إلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١م الذى لم يكن ليصدره النظام السابق والذى ينص على عدم التمييز بين المصريين نتيجة اللغة وهو ما يؤسس لتقسيم البلاد إلى دويلات الأمر الذى تبذل فيه القوى العالمية جهدها بصورة علنية دون خشية استفاقتنا فالغيبوبة التى يعيش فيها بعض من يتردد اسمه إعلامياً ستضر الوطن كله جميعه إلا فئة قليلة آلت على نفسها أن تترك السفينة لتغرق بتعليم أبنائها بلغات أجنبية وبترتيب آليات الهجرة لهم وهو أمر نراه رؤية العين مع بعض أقطاب النظام السابق بدون أن ينتبه إليه أغلبنا وللأسف!

الأمر يحتاج إلى أن تضطلع اللجنة التأسيسية للدستور بدراسة الوضع وحسمه لصالح الوطن. لقد تبدى للجميع تردد اللجنة بخصوص اللغة القومية ودورها فى المادة ٢٤ من الدستور المقترح ومن صياغتيها حتى الآن بما مؤداه بداية التنازل عن أحد أحم مقومات الدولة وهو اللغة القومية. القضية تحتاج إلى حسم فلم يسجل التاريخ تقدم دولة بغير لغتها القومية وها نحن ترتعش أيدينا فى بديهيات التنمية. ولنتذكر مقولة الرئيس جمال عبد الناصر: الخائفون لا يصنعون الحرية، والمترددون لن تقوى أيديهم المرتعشة على البناء.

ألا يعلم من يتقاذفون أمور الوطن أنه بدون الاهتمام باللغة القومية كلغة وحيدة فى مرحلة التعليم الابتدائى، وبدون تعريب التعليم بجميع مراحله لا أمل فى أية نهضة حقيقية؛ وأن مدخل أية دولة للتنمية لابد وأن يتضمن التعليم بلغتها القومية؛ وأنه لا يوجد استثناء وحيد بين جميع الدول المتقدمة لهذا الأمر؟ ألا يمكننا أن نفض عن جسد الأمة ما علق بها من آثار الاحتلال وأذنابه ممن تبوأ أمور الدولة سياسياً أو فكرياً لننطلق فى مضمار التنمية؟ الأمر الصادم لما يتم داخل اللجنة التأسيسية للدستور هو أنه لا أحد يجيب على العديد من التساؤلات حول لغتنا العربية ودورها وكأنها أمر هامشى. ألنا أن نسأل أنفسنا: هل الدول ذات الملايين التى تعد على أصابع اليد الواحدة والتى لها حظ من التنمية تدرس وتنتج العلم بلغتها؟ وهل توجد أمة متقدمة؛ صغر أم كبر عدد أبنائها؛ تنتج علماً وتنشر بحوثها بغير

لغتها؟ وهل توجد أمة من الأمم التى نود أن ننقل منها العلم تناقش بأى لغة يتعلم أبنائها؟ وهل اللغة القومية هى أحد البوابات الأساسية التى يجب أن نمر بها، حتى يكون لنا حظ من التنمية؟ وهل أثبتت العربية قدرتها على استيعاب العلم والإبداع فيه؟ وهل يمكننى أن أشير إلى أن اللغة وعاء فكرى وليست أداة تواصل؟

اللغة العربية بالنسبة لنا شرط لازم ولكنه ليس الشرط الوحيد للنهوض بأمتنا. ولنتذكر أن بعض الدراسات التى أجريت على أوراق الإجابة التى كتبت بالإنجليزية لطلبة إحدى كليات الطب فى مصر أن ١٠% فقط من الطلاب استطاعوا التعبير عن أنفسهم بشكل جيد، وأن ٦٥% سردوا المعلومات المطلوبة ولكنهم لم يحسنوا التعبير، وأن ٢٥% لم يفهموا المعلومات. فهل هذا ما نبغيه لقادة المستقبل أم أن الأمر مقصود لذاته؟

الوطن يحتاج إلى هزة محسوبة ليفيق البعض من غفوته ولتكن اللغة العربية ضمن هذه الهزة التى بدونها سوف لا نجنى ثمار أية آلية تنمية مهما توهمنا فيها من بادرة إصلاح. ولنتذكر أن الأمانة تقتضى على من لا يجيد إدارة دفة الحكم، أياً ما كان موقعه وفى أى لجنة يقبع، أن يتنحى لصالح الوطن ولصالحه ولصالح أبنائه ليفسح الطريق لمن هو اكفأ منه ولا تستهويه نشوة القيادة، وبهذا فقط سيحسب الأمر له لا عليه! ودعونا نتذكر قول شاعرنا أحمد شوقى:

وَما نَيلُ المَطالِبِ بِالتَمَنّى وَلَكِن تُؤخَذُ الدُنيا غِلابا
وَما استَعصى عَلى قَومٍ مَنالٌ إِذا الإِقدامُ كانَ لَهُمْ رِكابا

العربية فى حياتنا

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

منذ بضعة أيام وفى لقاء ضم عددا من أساتذة الجامعات وبعض المفكرين من مصر والخارج على هامش إحدى الندوات التى تعالج قضايا اللغة العربية بمناسبة اليوم العالمى للغة الأم، ودار نقاش حول الرقم العربى وكفاءته واستخدامه على مدى التاريخ باستمرار منذ اخترعه محمد بن موسى الخوارزمى ببغداد وكيف أنه أكفأ من الرقم المستخدم فى أوروبا وأنه لا علاقة له بالأرقام الهندية. كما تطرق النقاش واحتد عن تجاهل بعض العرب استخدام أكثر من ربع مكونات لغتهم والتى هى الأرقام والحروف. ولم تخف حدة النقاش بعدما ذكرت للجمع جهودنا المستمرة لإثبات عروبة أرقامنا المستخدمة فى مصر لمدة عقدين وقرار مجمع اللغة العربية فى مايو ١٩٨٦م وقرار اتحاد المجامع اللغوية العربية فى يناير١٩٨٧م تأكيداً لذلك، ولكن انقسم القوم إلى ثلاثة فرق وبعض المشاغبين. فريق معه الأدلة وفريق انساق وراء قول خاطىء تم شيوعه إعلامياً على أنه السليم إضافة إلى فريق صامت ضم من حاول أن يحدث جلبة فى الحوار. كنا أقل من عشرين فردا، وكالعادة كنا الفريق الأقل عدداً والذى معه الأدلة والحقائق وبيننا وزير سابق، وكان الفريق الذى انحاز لما يروج له الإعلام وبينهم وزير سابق أيضاً أكثر منا عدداً، أما الفريق الثالث المساوى تقريباً عددياً للفريق الثانى، فقد التزم الصمت رغم محاولة بعضه أن يدعى على غير حقيقة امتلاكه لما يدحض القضية برمتها. وفى اللقاء أسقطنا ما هو حادث على الموقف السياسى العربى ليتبين للجميع أننا نحتاج إلى معاودة التفكير فيما نتلقاه إعلامياً لنتبين وجه الحقيقة ولنتبين أننا فى كل محاولة للوثوب إلى موقع أفضل يجرنا البعض إلى المربع صفر مرة أخرى. لقد شاركت فى الحوار ولسان حالى يقول هذا هو الموقف السياسى الذى لابد من الإصرار على تخطيه وفعلاً كم كانت نهاية اللقاء مشجعة باستقطاب البعض من الطرفين المعاكس والصامت رغم أن بعض المعاندين استمروا على غيهم كما لم يكترث بعض الصامتين كالعادة بالأمر. كان الحوار مجدياً لإيضاح قضية الأرقام العربية الأصيلة والتى ارتبطت بلغتنا العربية لقرون ويحاول البعض الآن طمسها

بتمييعها تارة وبمهاجمتها تارة أخرى، رغم ارتباطها بقوميتنا العربية بل وبوجودنا ذاته ورغم ادعاء المعارضين بتمسكهم بعروبتهم وهو ما ينهار عند سؤالهم: ما هى مقومات ومفردات العروبة التى تتمسكون بها؟ قضية الأرقام العربية باتت جزءا من سجالات دوامة الحياة ذاتها.

ولكم كان مؤلما أن نجد فى مطبوعات الجامعة التى كنا فى رحابها مطبوعة تم توزيعها فى اللقاء تحمل الصورة الغربية للأرقام وهو ما أخذه البعض ذريعة لدحض القضية، إلا أن تلك الحجة سرعان ما اندحرت أمام علمية القضية ووجه الحق فيها، مما دفعنا لأن نقر بأن تتحمل كل جهة مسئولية الاحتكام لغويا إلى ما صدر من الجهات اللغوية القومية والقطرية حال مناقشة القضايا اللغوية. ولا يقف الأمر عند هذا الحد فلقد تأكدنا أن علينا أن نضاعف الجهد كى يتضح وجه الحقيقة فى كل ما نفعله علنا نستجمع قوانا لننطلق إلى موقع آخر أقرب للنصر.

ويبقى الإعلام ككتيبة عمل يمكنها الانخراط فى مقدمة ركب الوجه الصحيح للرقم العربى كما يمكنها الانخراط فى الاتجاه الآخر بحسن نية على أحسن الفروض، مظنة أن الرقم المستخدم فى أوروبا هو الرقم العربى الأصيل وما هو بذلك. ومن العجيب أن بعض الصحف تتشايع للرقم الغربى عن حسن قصد وبات عليها أن تتوخى وجه الحقيقة وأن تنصاع للحق كما نص عليه قرار اتحاد المجامع اللغوية العربية والذى يدعو من هجر أرقامنا واستعمل الأرقام الغربية للعودة لاستعمال أرقامنا الأصيلة!

لم تكن قضية الرقم العربية القضية الوحيدة التى أثيرت بعد ذلك فى الندوة بل تطرق الأمر إلى قضية تعريب التعليم وهى المظلة الأشمل لاستخدام اللغة وتفعيلها علميا باعتبارها وعاء لجهود الأمة وبوتقة للتنمية المجتمعية بجميع مكوناتها. وهنا تكرر المشهد السابق بصورة أوسع حيث قفز للمشهد عنصر آخر وهو مظنة المنفعة الشخصية فرأينا البعض الذى يتعامل مع قضية التعليم من زاوية مظنة النفعية الشخصية البحتة بتأثير الإعلام الذى يروج للمدارس الخاصة لغات وللمدارس التجريبية لغات من باب الربحية البحتة على حساب البوتقة العلمية

للأمة بل وللأفراد. ولم يستمر التناطح بالرأى كثيرا حيث تبين من الأرقام والاحصاءات التى تقارن بين وضعنا فى مصر وبين وضع سوريا وغيرها من الدول التى تعلم بلغتها القومية، أن التفوق الدراسى والتنمية من نصيب من يتعلم بلغته القومية، بل إن فرص العمل فى الخارج من نصيبه أيضا(رغم إن ذلك ليس من أهداف تنمية أى مجتمع) لأنه استشرب أساسيات العلم ولم يحفظها كالببغاء دون هضم أو فهم. ويبدو تأثير التعلم باللغة القومية من خلال رصد العديد من المؤشرات التى تصب فى أن التعليم باللغة القومية ذو مردود إيجابى على الحالة العلمية والثقافية للأمة، فاللغة القومية بجانب أنها تحمل هوية الأمة بكونها بوتقة لعلومها وآدابها وثقافتها وتنميتها، فإنها آلية مهمة للتنمية بدونها لا يمكن أن نحصل على تنمية حقيقية فلم تتقدم أى أمة بغير لغتها. إن فرض التعليم بلغة أجنبية والذى هو أحد أهداف المحتل لم يكن لرفع مستوى التنمية فى البلدان التى يحتلها بل لإبقاء تلك البلدان فى حالة تنموية يصعب عليها فيها الانطلاق فى مضمار التقدم. هذا الأمر يدفعنا للتساؤل: هل تلتقى الآن إرادتنا مع إرادة المحتل الذى فرض إنجليزيته على مصر فور احتلالها والذى اعتبر العربية لغة أجنبية فى الجزائر فور احتلالها؟

لغتنا العربية فى المعركة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لعل فى تصفحنا لإعلانات الصحف والمجلات ما يكشف لنا حجم ما تعانيه لغتنا من محاصرة. ولن أزعم أن ذلك يستهدف القضاء على عربيتنا لأننى لست من أنصار فكرة المؤامرة، كما لن أزعم أن ذلك يستهدف عروبتنا لنفس السبب. إلا أننى أجد نفسى منساقاً للبحث عن سبب لهذا الذى نشاهده صباح مساء ليس فقط فى إعلانات الصحف والدوريات، بل وعلى واجهات المحلات وعلى المنتجات المعلن عنها ذاتها، وداخل محتويات بعض الصحف بدرجات متفاوتة. وتذكرت على الفور المثل الشعبى: بيت المهمل يحل به الخراب قبل بيت المُبَذِر. وأجدنى أميل إلى أن ما حل ويحل بنا من هوان فى مناحى كثيرة من مناحى حياتنا مرده أننا لا نأخذ الأمور بالجد المطلوب ونتهاون فى أشياء صغيرة كثيرة متناسيين أن الكبير محصلة تجميع للصغير فى الأغلب الأعم. هذا الحرص على الجزئيات بات غالباً ناقصاً فى تعاملاتنا مع الأمور؟! كما أن عدم تمحيصنا فيما يصل إلى آذاننا أو تراه أعيننا من أمور يراد لها أن تترسخ فى ذهننا بات هو الآخر من أمراضنا الاجتماعية التى يجب أن نتخلص منها. ومن العجيب أننا باستمرار نشكوا من العديد من الظواهر الاجتماعية والثقافية السلبية، ورغم هذا لا نجد من يتناول أغلبها بالبحث والتمحيص ناهيك عن العلاج.

لقد مررت بهذه التجربة مراتاً عديدة بحثاً عن مسميات عربية لمنتجات وطنية لأتجه لشرائها بدلاً من المنتجات التى تحمل أسماءً أجنبية محاولاً قصر تعاملاتى مع الشركات التى تحمل منتجاتها أسماءً عربية كما تسمى هى بأسماء عربية فى نفس الوقت؛ دعماً لما نتنادى به من استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية لدعم انتفاضة الأقصى التى خلفت حتى الآن أكثر من ٢٢٠ شهيداً وأكثر من عشرة آلاف جريحاً منهم ألفى معاق، وحتى لا يجد الفلسطينى نفسه وحيداً على خط النار ممسكاً بالحجارة، وحتى لا نتباكى يوماً على المسجد الأقصى الذى يتوارى اسمه على لسان البعض لنسمع بدلاً منه لفظ جبل الهيكل التى هى التسمية

الإسرائيلية له؟! إن سلاح المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية سلاح بتار سوف يدعم الحجارة فى يد إخواننا على خط النار وتحولها إلى لهيب يدمر قوى البغى إحقاقاً لحقنا فى الأرض والوطن. ولا يجب أن يثنينا تأخر إعلان دولة فلسطين داخل الجيتو الذى يعيشون فيه محاصرين من كل جانب كما حدث مع السود فى جنوب إفريقيا زمناً ليس ببعيد وكأن المقصود من الممارسات ضدهم أن يعيشوا حياة الجيتو ويتذوقوها؟! وكم هى حلوة أمنية اغتنام انتفاضة الأقصى فى ظل الخريطة السياسية العالمية الحالية ليعلن الفلسطينيون دولتهم ليكتمل مثلث الانتفاضة الدولة المقاطعة الذى بتقويضه سيكون علينا أن ندفع الأمور فى فلسطين إلى دوامة أخرى من دوامات الحياة فى السجن الكبير ذا المفتاح الواحد الذى ليس بأيدينا. رغم كم التمنيات أن تثمر المقاطعة الفردية لمنتجات العدو دفعاً لقضية فلسطين، إلا أن الفرد لا يسعه إلا التمنى أن تكلل هذه الجهود بتحقيق حلم الدولة الذى لا أرى منه مفراً! الدولة التى لا يمكن أن تكون أسوأ من هذا السجن الكبير الذى لا تدخله أية مؤن ولا يخرج منه أى فرد. ولا أدرى لماذا الانتظار؟! أما برحت فلسطين مشجباً السياسات الهزيلة التى لولا وجودها لأوجدها البعض ليعطى لنفسه استمرارية زائفة سوف يقتلعها التاريخ مع أول ريح للوطنية؟! هلا تذكرنا قول امرؤ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فى رحلة البحث عن منتجاتنا الوطنية التى لا يمكن أن تنفصم مسمياتها ومسميات شركاتها المنتجة عن لغتنا العربية، ورغم عدم استواء، ولن أقول وعورة الطريق فى تلك الرحلة، إلا أنه من المثير حقاً أن نجد ممارسات البعض على مستوى عميق من الإيمان بالواجب قبل الحق. جمعتنى منذ فترة صداقة بأحد أساتذة الطب المشهود لهم بالكفاءة علماً وسلوكاً. وأذكر مما كان يتحدث به خلال حواراتنا، قوله أن من واجب الأطباء أن يتخيروا منتجاتنا الوطنية فى تذاكر الدواء لمرضاهم حرصاً على تنمية صناعة الدواء المصرية. ومنذ عدة أيام ذهبت إليه كطبيب معالج ورغم استفاضة الحديث وإسهابه فى شرح الأعراض والمسببات إلا أن الأمر الملفت للنظر مع أستاذنا الفاضل أنه كتب علاجه بلغة عربية سليمة لم أجد فيه حرف أجنبى واحد وهى قدرة لا يدانيه فيها الكثيرون. والذى يلفت النظر أكثر لهذا الجهد الفردى الذى لا

يمكن إلا أن يؤتى ثماره فى القريب العاجل، أننى حين ذهبت لأول صيدلية لم أجد فيها أى من الدوائين الذين وصفهما بعد محاورة بدأت بعدم الارتياح لكتابة أسماء الأدوية باللغة العربية.

ولم أعر الأمر التفاتاً إلا عندما ذهبت إلى صيدلية أخرى اعتدت الذهاب إليها فوجدت أن كلا الدوائين مصنع فى مصر، وتذكرت على الفور ما ألفت سماعه وممارسته عن سبب إحجام البعض عن عرض المنتجات المصرية رغم كفايتها للاحتياج، وتذكرت فى نفس الوقت كيف يؤدى قلة سعرها وبالتالى ضعف هامش الربح فيها، بالبعض إلى أن يغض الطرف عنها دعماً للصناعة الوطنية! ولنعد إلى الصيدلية الثانية التى اشتريت منها الدوائين بعد أن دار بينى وبين الصيدلى حوار أستهجن فيه بداية كتابة أسماء الأدوية باللغة العربية انتهى بأن تحول الاستهجان إلى تعجب، عرضت عليه فى النهاية أن يشاركنا المؤتمر السنوى السابع لتعريب العلوم فى شهر فيراير القادم، علنا نتبين أن أحد أسباب ذهابى لتلك الصيدلية هو اسمها العربى! وكان مما لفت نظرى فى الحوار، وأثلج صدرى فى نفس الوقت، أن الصيدلى قد أشار إلى أنه قد سمع من قبل عمن يكتب تذكرة الدواء بالعربية.

كان صديقى أستاذ الطب سلوكاً متفرداً فى عمله، حرى بنا أن نتأسى به وأن نحييه ونشد من أزره حتى تكتمل مسيرة التعريب التى لا يمكن أن تنفصم عن مسيرة الوطن. كان الذى خابرته فى الصيدلية إشارة واضحة أن قطاع الطب قد استشعر علاقة اللغة بالوطنية. ولم يطل تفكيرى فى قطاع الطب لأقرأ إعلان نقابة الأطباء بالصحف يستنهض الهمم لمد يد العون لشعب فلسطين الجريح، فكلا التصرفين وجهين لعملة واحدة. ورغم هذا الذى أثلج صدرى من سلوك وطنى وجدت بعض التعليقات فى صحفنا تتناول بالقدح أول خطوة نحو تقنين الوطنية، ألا وهى قضية ازدواج الجنسية، الذى قال فيه القضاء كلمته الحاسمة! ليتنا نبحث عن مقياس للوطنية لا يقف عند كونه خطبة عصماء، ركيكة البناء، فى حب الوطن! وحتى نجد مقياساً للوطنية لا تدخل اللغة فيه سأستمر فى دعوة خاصتى أن يكون الاسم العربى للمصنع وللسلعة وللمتجر هو السبيل لدعم منتجاتنا الوطنية!

حرفنا العربى فى المعركة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

قديماً اعتاد كثير من أبناء شعبنا الطيب أن يكون حديثهم عن الكرة فى أغلب لقاءاتهم، حتى اعتدنا صحافة الرياضة بديلاً عن ممارسة الرياضة التى هى الأصل فى صحة الأبدان، متناسين أن الإلهاء بالرياضة لا ممارستها صنعة رومانية منذ أكثر من ألفى سنة! ولكن منذ أواخر سبتمبر الماضى تغير الموقف من المحيط إلى المحيط. لقد لفظ العرب هذا النمط المستهلِك بل القاتل للوقت والمال بلا طائل إلى نمط بات فيه الحديث عن الوطن والهوية من الأمور المعتادة وكان من نتيجة ذلك أن أضحى العقل العربى أكثر استعداداً لمناقشة قضايا عزف الكثيرون عن الخوض فيها منذ شهور قليلة؟! كان ذلك الإجماع من الأمور التى تلفت النظر على كافة المستويات بدءً من المحلل للأحداث إلى مستوى رجل الشارع العادى!

لقد بات تحليل مكونات الهوية والانتماء والولاء من الأمور المطروحة على ساحة الأحداث بصورة ملفتة للنظر تحاول أن تضع الأمور فى نصابها. لقد بتنا نعى ونسمع عمن يترفع عن الحديث بالعربية ويفضل عليها علانية إحدى اللغات الأجنبية ليس لأفضليتها بل لأنها كانت لغة المستعمر الذى أذاق مواطنيه الهوان وإن لم يذق هو ولم تذق عشيرته ذلك الهوان وإلا لكان له موقف آخر! لقد تناسى هؤلاء أن ذلك المستعمر لا يتسامح مطلقاً فى أمور لغته كبرت تلك الأمور أم صغرت. عجيب هو أمر هؤلاء الذين يحاولون أن يتعلقوا بأذناب المستعمر ويتناسون ما فعله الإسرائيليون بعملائهم فى جنوب لبنان العام الماضى وما فعله الفرنسيون بعميلهم فى مصر إبان الحملة الفرنسية منذ مائتى عام، الجنرال يعقوب، الذى هرب معهم ويقال أنهم ألقوه فى البحر! هؤلاء وغيرهم لا يتسامحون فى نطق وكتابة لغتهم. مازلت أتذكر منذ كنت أدرس فى أوروبا كيف كان الأوربيون يصححون لنا نطقنا للغة فى كل موقف، حتى فى وسائل المواصلات العامة. هلا تذكرنا حال لغتنا العربية التى يلفظها البعض تحت دعاوى عديدة منها مناصرة اللغات الأجنبية ومنها التشيع للعاميات المحلية. ألنا أن

نعرف كيف تفرض فرنسا الفرنسية على جميع سكانها بصرف النظر عن لغتهم الأم! لقد كان تعريف اللغة القومية فى فرنسا قاطعاً حال تعاملها مع أهالى مقاطعات الألزاس وبريتانيا، فلا لغة سوى الفرنسية لغة أهل باريس. ولنتذكر ما تفعله فرنسا خارج حدودها فى الاستماتة لفرض لغتها ولكن على من لا يستوعب فلسفة السلوك الفرنسى. ولا يتبادر لذهنى إلا أن أحيى محاولات فرنسا للحفاظ على لغتها داخل فرنسا بنفس القدر الذى أتعجب فيه من رغبتها فى إحلال لغتها محل لغات أخرى لا تقل عنها شأناً. ولنحيى الانفتاح على الثقافة الفرنسية والأمريكية والإنجليزية والألمانية والمجرية والصينية وغيرها من الثقافات شريطة ألا يكون ذلك عن طريق إحلال لغتهم محل لغتنا، أو ذوباننا فى ثقافتهم التى خابرنا أهلها كمحتلين وليسوا كفاتحين.

لقد احتلت فرنسا وإنجلترا جل وطننا العربى لفترات طويلة ولم يحولوه إلى قطعة من أوروبا ولم يريدوا ولن يستطعوا، بل كان كل نظرهما وغيرهما نهب ثرواته وإبقائه على ما أصابه من وهن كى لا تقوم له قائمة وما استطاعوا. ولنعد إلى جهود الحفاظ على اللغة القومية لنتبين أن قانون الحفاظ على اللغة الفرنسية مثال يحتذى به فى تنقية اللغة من الكلمات الدخيلة، ولكننا للأسف لا نقف أمامه ولا ندير له بالاً تماماً كما تغاضينا عن فرض فرنسا الحرف اللاتينى على من يدرس اللغة العربية فى معاهدها التعليمية منذ السابع من يناير هذا العام ٢٠٠٠م. هذه الازدواجية فى النظرة للغة تلفت النظر لتذكرنا بقضية الازدواجية فى الفكر الأوروبى ولذلك حديث آخر! ما يعنينا فى مجال اللغة أن قضية الممارسة السليمة للغة والحفاظ عليها لا يمكن أن تنفك عن مفهوم الوطنية، فلا يمكننا تخيل مفهوماً للوطنية لا يشمل اللغة.

لن يجادل إلا مكابر فى شرعية ودستورية قانون التعريب الذى يحكم العديد من أوجه حياتنا العامة والذى يعد أحد أهم منجزات ثورة يوليو ١٩٥٢م. هذا القانون الذى يستصرخ تفعيله بكل دقة يجب أن ننظر إليه كمكمل لمفردات منظومة الوطن. لقد بات النظر إلى هذا القانون من منظور الوطنية ومن منظور الجهود الشعبية واجباً عله يصلح ما تقاعس عن تنفيذه بعض ضعاف البنية الذين يبيعون مسميات الوطن ويبيعون جهود الوطن بلا ثمن معروف!

لقد تطور الأمر حتى أصبحت اللغة مستباحة من كل حدب وصوب وفى كل مجال بدون احتياج! فهل للجهود الشعبية أن تساند جهود الشرفاء من موظفى الحكومة الذين يحاولون تطبيق قانون جرى التعتيم عليه أو تقاعست الإمكانات عن تطبيقه. لقد استبدل البعض الحرف الأجنبى بحرفنا العربى حتى بات الحرف اللاتينى يحتل مساحة ليست بالقليلة فى مختلف مناحى الحياة العامة. لقد تعدى استعمال المسميات الأجنبية فى أمورنا الحياتية كونه مظهر تعالى مصطنع إلى أن أصبح مصدر إضرار بمقومات الوطن، وهو أمر يستلزم أن يعيد من يقترف ذلك بحسن نية أن يراجع تأثير ما يقوم به فغالب من يقترف هذا الأمر لم يعمل الفكر فيه بالدرجة الكافية، بل ومن اليسير عليه أن يجد المبرر المقنع للانتظام ثانية فى صفوف الوطن!

لقد صاحبت الدعوة إلى مقاطعة سلع العدو العديد من الإعلانات عن مصرية الانتماء لبعض المحلات التى تحمل أسماء أجنبية. وأكاد أتخيل أن نطلب من شخص ما أن يلقى علينا خطبة عصماء فى الوطنية أو فى موضوع لا يعرفه بلغة لا يعرفها، فيستأجر من يكتبه له فهل تحصل المستمع من جراء ذلك على شئ؟ قضية اللغة وعلاقتها بالوطنية قضية عضوية من الصعب أن توجد إحداهما بدون الأخرى. فى بعض بحوث علم الاجتماع نأخذ من مسميات الأشياء دلالة لمتن الأمر تماماً كما يعبر عنوان المقال عن المضمون وعن التوجه الذى يبغى الكاتب توضيحه من مقاله. وفى حياتنا العامة تنطبق نفس القاعدة فمسمياتنا هى عنوان لعملنا بل وعنوان لتوجهنا وهويتنا منه يمكن أن نستنبط العديد من المؤشرات ومنها مؤشرات ذات دلالة وثيقة بالهوية. وحتى لا نتوه فى زحام الفلسفات دعونا نفكر مع من نود أن نتعامل: مع مؤسسة اسمها النصر أو القاهرة أو ديليسيبس أو حديث الجسد أو سومانيل؟ لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يجادل فى الاختيار إلا..! وحتى لا نظن أن تلك الأمثلة محض تخيل يجب أن نؤكد أنها كلها وغيرها مسميات تزخر بها قاهرة المعز، عاصمة مصر المحروسة، مع ملاحظة أن بعضها لم يتم ترجمته للعربية! وحتى لا نتوه فى زحام الفلسفات، هل لنا أن نقاطع من لم يكن توجهه واضحاً ونقوم من أساء اختيار مسميات منشآتنا حتى لا تستباح حمى الوطن؟! وهذا الذى ندعو إليه لا ينفصل مع التجاوب العربى لمقاطعة سلع الأعداء الذين

يستبيحون ثوابت الأمة من أنفس ومقدسات وموارد بشرية ومادية وهو ما دعى إليه مؤتمر قمة الأقصى لرؤساء الدول العربية. لقد تنادى البعض منذ الانتفاضة الأولى للفلسطينيين فى السادس من ديسمبر عام ١٩٨٧م والتى مر عليها ثلاثة عشر عاماً وفى انتفاضة الأقصى الحالية إلى مقاطعة سلع العدو. كان من نتيجة الانتفاضة الأولى أن ذهب البعض إلى أوسلو ولكن الأمر الآن لم يعد يحتمل عود آخر إلى أوسلو أو إلى غيرها لاختلاف المعطيات فى الشارع العربى والفلسطينى، وهو أمر يستدعى الوصول إلى نتائج مختلفة؟ لم يكن من المسلمات آنذاك منذ عقد من الزمان ذلك التجاوب العربى مع الانتفاضة ولا مع قرارات مقاطعة سلع العدو. أما الآن فالموقف مختلف: مقاطعة فاعلة يقودها أطفال المدارس عملاً بتوزيع قوائم سلع العدو وفعلاً بتنفيذ ذلك، وقولاً بالتصريحات المطالبة بالمقاطعة مع حجب قوائم المنتجات ومنتجيها وشركات توزيعها وفعلاً بتريد تلك الأقوال وفكراً بوضع مقياس بسيط دقيق لمعرفة السلع التى يجب مقاطعتها ومقاطعة منتجيها وموزعيها كى نخرج من دوامة تلك التصريحات وفعلاً بتطبيق ذلك على النفس والدعوة إليه. ومع استمرار الانتفاضة يتشكل بعد جديد للموقف العربى الراهن يقع فيه مثلث (الانتفاضة) داخل فلسطين، (الدولة) الفلسطينية على ما تحت أيدينا اليوم من أرض، (المقاطعة) العربية والفلسطينية لسلع العدو بغية محاولة أن نتواجد فى مقدرات الوطن وليس على هامش الغير حتى لا نخرج من قلب الأحداث، فهل نحن مدركون لهذا؟

هندسة المجتمع ولغتنا العربية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

ليس من قبيل الاعتزاز القومى أن نشير إلى أن لغتنا العربية لغة ممنهجة منظمة يقوم بنيانها على قواعد رصينة يمكن ميكنتها بسهولة أكثر من أية لغة أخرى. ليست لغتنا من اللغات التى لا أحرف فيها مثل اليابانية والصينية ولكنها مثل أغلب اللغات المتطورة تتشكل مفرداتها من أحرف محددة ولكنها تفوق تلك اللغات فى أن الكلمات تكتب كما تنطق تماماً بفضل حركات التشكيل التى تحدد بدقة معنى وحركة الحرف أثناء نطقه. الأمر بهذا العرض يبدو بدهياً ولكنه حال مقارنته باللغات الأوربية حيث نجد ان الكلمة تنطق كوحدة واحدة كما نجد أن للحروف المكونة للكلمات نطقاً يختلف حسب الكلمة بلا قاعدة لذلك؛ يصبح وساماً على صدر لغتنا! ولا يقف الأمر عند هذا بل يتعداه إلى وجود أصوات فى اللغة الإنجليزية مثلاً ليس لها حرف محدد بل يتكون الصوت من تتابع حرفين او اكثر لتوليد ذلك الصوت، والذى يولد أحياناً أكثر من صوت! العجيب أننا حال مقارنة لغتنا بغيرها نهمل هذه التراكيب المكتملة للغة ولا نعيرها كثير اهتمام.

لم تلتفت الغالبية إلى ما بين أيديها من آلية لغوية نقية تتجانس أشكال حروفها مع بعضها بدرجة تنم عن كونها وليدة حضارة واحدة فى حين لا تتجانس أشكال حروف اللغات الأوربية مع بعضها مما يدل على عدم نقاء مصادرها وأنها نتاج تفاعلات حضارية مختلفة. هذا الأمر غاب عن درسنا العربى وبات بعضنا يستسهل استخدام الحرف الغربى فى تعاملاته على شبكات التواصل الاجتماعى ليعيد تذكيرنا بمحاولة وزير الحقانية عبد العزيز فهمى فى القرن الميلادى المنصرم لنبذ الحرف العربى واستبدال الحرف اللاتينى به والتى وئِدَت نتيجة جهود عباس العقاد وإخوانه والتى لولاها لكنا انقطعنا عن ثقافتنا وتراثنا العربى. كما بات بعضنا ينقل العامية إلى ساحات لا تطرقها فى ممارسات الشعوب المتقدمة بادعاء أننا نمارسها فى تعاملاتنا العادية فنقلوها إلى الإعلام المسموع والمرئى والمكتوب وإلى قاعات الدرس بل ودرس اللغة العربية فى المدارس والجامعات بل وفى أقسام اللغة العربية فى جامعاتنا. هذا المشهد العام لا يخلو من

استثناءات نجد فيها من يتمسك بلغته العربية فى مختلف المحافل العامة وفى قاعات الدرس بل وأسرياً ولكن هذا النموذج لا يتم تصديره إعلامياً ولا يتم الترويج له! لقد تغلغلت العاميات وتغلغل الحرف الغربى فى العديد من أمور حياتنا حتى بات الفرد منا يتذكر محاولات مستشار التعليم والمندوب السامى الإنجليزيان الذين نجحا جزئياً فى نشر العامية وتحجيم مجالات استخدام اللغة العربية فبتنا نحن وبأيدينا نكمل ما بدآه!

حرفنا العربى الجريح يئن من الاستهتار به ونبذه وغض الطرف عنه بل وإهماله لدرجة بات معها الخوف على كيان الوطن أمراً محتملاً حيث بدأت الشعوبية تطل برأسها هنا فى مصر فوجدنا من ينادى باستخدام اللغة النوبية والأمازيغية والهيروغليفية ومن يتعصب لاستخدام الإنجليزية والفرنسية فى قاعات الدرس ليس فقط الجامعى بل وفى الحضانة برهان على الماضى أكثر منه على المستقبل تحت دعاوى عدة متناسين حقوق الوطن وحقوق الأمة وحقوق الأفراد فى حياة كريمة يستشعر فيها الفرد بعظم انتمائه العربى ولكن البعض يأبى إلا تفتيت المجتمع! أنى لمن يريد أن يصب جهود المجتمع فى بوتقة واحدة لا تتنافر جزئياتها بل تتكامل أن يفعل ذلك ويهندس مجتمعه! قضيتنا اللغوية باتت من الأهمية بمكان اجتماعياً وقومياً وعلمياً وتعليمياً وثقافياً وللأسف لا تنال أى اهتمام فى ظل استخدام اللغة الأجنبية واللهجات العامية ولحسن الحظ فى بعض أعمالنا الرسمية وليس جميعها!

هندسة المجتمع ولغته

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

كان لى حوار مباشر منذ فترة قصيرة مع حاكم عربى مازال فى السلطة (ولم يكن لى منه مطلب شخصى) عن التنمية من خلال استخدام لغتنا القومية وكم صدمت من صورة الرجل الحقيقية التى يسوق بها نفسه على أنه مدافع حقيقى عن العربية فى محيط أمتنا لأكتشف أن المال يمكنه صناعة هالات متوهمة حول الأشخاص لينخدع بها البسطاء أمثال بعض العلماء بجانب عامة أفراد الأمة! فى حوارى معه عن تعريب التعليم وكيف أنه أداة ناجعة للتنمية كان رده على الطرح أن قال لا نريد أن نتخلف مثل سوريا وعلى أثره سُقت له مقارنة علمية مدعمة بالأرقام عن سوريا (قبل الحرب الحالية) إلا أننى لم أجد تغيراً فى الموقف الذى يشابه موقف العامة الذين لم يُطرح عليهم الأمر البتة فما بالكم بحاكم عربى يسوق نفسه على أنه مدافع عن لغتنا العربية. وكالعادة تم تحويل التواصل لشخص آخر ليس له من الفصحى نصيب بل إن تجنيه على الفصحى بالموقف ليس محل شك! أهى حالة عربية عامة أن يتشبع من بيدهم السلطة أو الأمر بمقولات مغلوطة دون تمحيص منهم ومن مستشاريهم، مع التأكيد على أن المال فى حالتنا لعب دوراً إضافياً بالاعتداد بالرأى دون وجه حق أو دراسة! لم ينعكس التشدق بالعربية عماد هويتنا على خريطة تقدم دولته بل على العكس فهى ليست فى عداد الدول المتقدمة أو المرشحة للتقدم الحقيقى!

حين تتطهر القلوب تنضح بأسمى المعانى فى قالب رصين سليم لغوياً وفكرياً. ألا نلاحظ استخدام البعض فى مواقع التواصل الاجتماعى؛ وإن كان مازال عددهم قليلاً؛ استخدام لغة صحيحة فى تعليقاتهم وتغريداتهم وهو ما يُعّد مؤشراً موجباً لرقى وسلامة فكرهم خاصة حينما يأتى من مثقفين أو من أساتذة جامعيين. حينما نتحدث عن الريادة فى المجتمع فلابد من أن تشملها دقة العبارة وسلامة اللغة. هل يمكن أن تكون الريادة بلغة غير سليمة غير صحيحة؟ حينما نتطلع وليس ندعى الريادة يجب أن نكون قدوة فى أسلوبنا وفى صحة لغتنا، ولنراجع العديد من التعليقات فى

العديد من مواقع التواصل الاجتماعى لنحكم على ريادة البعض وعدم استحقاق آخرين لهذه المرتبة. إن الاعتزاز باللغة القومية من أهم مكونات الهوية وكم من شعب أحيته لغته، فلقد توحدت عليه ألمانيا منذ أقل من قرنين وعليه أعيد توحيدها عام ١٩٩٠م، وتولدت جمهورية أيرلندا على يد ديفاليرا بناءً على اللغة ليصبح أول رئيس لها.

لابد من كسر حلقة عدم الرشد المجتمعى فى نقطة بعينها ورأيى أن أسهل نقطة هى الجامعة. ولا يعنى هذا أنها بمعزل عن بقية المجتمع ولكنها نقطة شبه محددة ويمكن بها بدء الإصلاح وبالتالى تصبح الجامعة رائدة فى هذا المضمار فهذا هو المطلوب منها. ليتنا كأساتذة جامعيين نعرف واجبنا قبل حقنا ونعرف ما ينتظره المجتمع منا من تعليم حقيقى بلغة الوطن. ليتنا ندرك ريادة الجامعة والتى هى بحق مصنع الرجال فى المجتمعات التى لها موضع قدم فى طريق التنمية. أيمكن أن يتدارك أساتذة الجامعة دورهم فى الحفاظ على لغة البلد التى باعها بعضهم فى سبيل المادة فأنشأ البعض شعباً فى الجامعات للدراسة للمصريين بلغة غير لغتهم القومية بل ومدت كليات التربية المدارس التى تدرس بغير لغة الوطن بمدرسين والتى يتعارض وجودها مع القانون والدستور وذلك بدون دراسة بل جرياً وراء كسب مادى رخيص لم يختلفوا فيه مع بعض الحكام الذين وجدوا فى كلام العامة بغيتهم يرددونه بلا فكر وبلا مضمون!

هندسة المجتمع ولهجاتنا العامية

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

يظن البعض على عكس الحقيقة أن اللهجات العامية خاصة بلغتنا العربية دوناً عن سائر اللغات، فاللهجات موجودة فى جميع اللغات ولكن إظهار العاميات له ضوابط فى مختلف لغات الدول المتقدمة قديماً وحديثاً، فعامياتهم لا تظهر فى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ولا فى قاعات الدرس والاجتماعات العامة عكس الحادث عندنا. لقد وصل الأمر إلى تدريس قواعد اللغة العربية بالعامية فى الأقسام والكليات الجامعية المتخصصة فى العربية! ووصل الأمر إلى وجود مراكز لتدريس عامياتنا بعكس الحادث فى جميع دول العالم التى تحترم نفسها وتحترم بالتالى لغتها، وكأننا نتقمص روح الألمانى ولهلم اسبيتا مدير دار الكتب المصرية الأسبق فى دعوته لاستبدال العامية بالفصحى منذ عام ١٨٨٠م وروح مهندس الرى الإنجليزى عقب احتلال إنجلترا لمصر وليم ويلكوكس مدير تحرير مجلة الأزهر الأسبق الذى قضى حوالى نصف قرن يبشر بالعامية وغيرهما. والعجيب أن الدعوة تلقفها بعض بنى جلدتنا ومنهم سلامة موسى، وأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، وقاسم أمين، ومحمود تيمور، وسعيد عقل، وأنيس فريحة، ولويس عوض وغيرهم الذين لم يكتبوا بالعامية قط! وها نحن الآن نقتفى آثارهم ونهجر عربيتنا الفصيحة ويحاضر أغلبنا فى قاعات الدرس بالجامعة صانعة الأجيال بالعامية، بل ويكتب بعضنا بها، وتُكتب بعض الإعلانات الرسمية بها ويُتحدث بها فى المدارس وفى دور العبادة فى المواعظ وعلى المنابر!

لقد بات الترويج للعامية بصورة منظمة فى العديد من وسائل الإعلام أمراً عادياً لدرجة أصبح البحث فيها عمن يستخدم العربية الفصيحة أمراً صعباً وبات بعض من يتصدرون المشهد لا يتقنون العربية الصحيحة. ومن المستغرب أن يقتفى الأثر أغلب من يتصدرون المشهد السياسى بل إن بعضهم ليتدنى منه المحتوى الفكرى لدرجة مؤسفة. لقد باتت العامية بساقط كلماتها تنخر فى عظام المجتمع لتجزئه ولتقطع أوصاله داخل القطر الواحد رغم محاولة فرض عامية العواصم

العربية على المشهد فى دعوة متهالكة وكأننا نريد أن نستبدل تلك العاميات المتفرقة بعربيتنا الصحيحة المُوَحَدة والمُوَحِدة فى آن واحد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شارك المشهد الثقافى الرسمى فى هذا بتكريم الكتابة بالعامية بجائزة الدولة التقديرية فى قاهرة العروبة وصاحَبَ ذلك ومنذ أكثر من عِقد من الزمان استخدام العامية فى الشارع السياسى وفى بلورة فكر من يتصدرونه، تحت دعاوى متهالكة منها التقرب من المواطن عوضاً عن الارتفاع به وبثقافته وبفكره لتظل حالة الأمية الفكرية متصدرة المشهد. والعجيب أن العديد من وسائل الإعلام الأجنبية تستخدم لغة عربية صحيحة لتصل رسالتها للمنطقة العربية بأكملها حتى بتنا نشير بالبنان إلى تلك الوسائل علنا نقتفى أثرها!

لقد حضرت اجتماعاً على هامش أحد الندوات منذ سنوات مع وزيرة الثقافة فى سوريا العروبة الجريحة التى أعطت الأمة الكثير ويتكالب عليها الآن كل لئيم وفاجر بالتدخل المباشر وبدعوة الأجانب لدك هذا الحصن العربى الذى وقف دوماً فى وجه محاولات اجتياح أمتنا. وأتذكر حديث تلك الوزيرة المثقفة عن أهمية العربية الفصيحة لا العامية وتأثير مسلسلات الأطفال وأفلام الرسوم المتحركة على القيم واللغة، وكيف أن ابنها الذى كاد يغرق فى حمام سباحة أحد نوادى دمشق كان يستغيث بعربية صحيحة: انقذونى. إننى كأنما أسمع صوتها وصوت ابنها يتردد كلما تذكرت سوريا. لقد بح صوت المغنية ماجدة الرومى منذ سنوات بصرختها: اتركونا نعيش فى وجه ساسة لبنان وكأنها تخاطب ساسة سوريا بل وكل الساسة العرب. يحتاج ضبط أمورنا جميعها إلى نظام منضبط فى مختلف جزئياته وهو ما تطيح به عامياتنا فكراً وبناءً!

هندسة المجتمع وتحطيم اللغة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

حين يتساءل الفرد عن آلية تقيس صدق الكلمات أصدق من الفعل فلن يجد إلا السراب فالفعل هو الوصفة السحرية لصدق القول. وحين تتحدد الملامح ينطلق القول ليبرهن على صدق العمل من عدمه أو قل العكس ليبرهن العمل على صدق القول! وسط تلك الجزئيات التى تشكل واقع حياتنا تجد حروف الكلمات تتقاذفها الرياح لتبنى سراباً لا قاع له ولا جناح. تبقى اللغة كآلية التواصل الأولى بين البشر عبر اللحظة وعبر التاريخ بامتداداته السابقة والاحقة، ولكنها تبقى حبيسة عمل أصحابها. وحتى لا نشخصن الأمور دلونى على من يرفع علم العروبة ولا يتحدث العربية؟ دعونا نسأل من يتصدى لأحد أهم ثوابت الأمة وهو لغتها ولا يتحدث بها بل ويتفاخر بأن لسانه معوج ولا يجد اللفظ العربى للمعنى الذى يقصده ويجده فى لغة أخرى حاول من احتل أرضنا أن يغرسها فينا جميعاً فصحت النبتة فى الأرض الجرداء ولم تصح فى الأرض الصالحة.

اللغة فى أى مجتمع مرآة لعمله ونضجه وثقافته، وحين تتوحد جزئياته تتوحد لغته. ولننظر إلى أى مجتمع متقدم حديثاً أو قديماً لنكتشف أن رفاة المجتمع تتناغم مع نقاء لغته فى علاقة تبادلية لا فكاك منها. يقول المثل الأيرلندى: دولة بلا لغة هى دولة بلا روح. ولنتذكر أن أيرلندا الحالية قامت ونهضت على أكتاف بعث لغتها الأيرلندية. ولكننا كما قال الفيلسوف الألمانى هيجل فى القرن التاسع عشر: إن ما تعلمنا إياه الخبرة والتاريخ هو أن الناس والحكومات لم يتعلموا أبداً من التاريخ ولم يتصرفوا بناءً على مبادئ مستخلصة منه. هذا الموقف نجده أمام أعيننا فى حياتنا للأسف دون أن تحرك النخبة (ولنتساءل ما هى النخبة؟) ساكناً رغم أن هذا هو واجبها بالأساس. وأخشى أن يكونوا قد طبقوا مقولة الرئيس الأمريكى إبراهام لينكولن: من الأفضل أن تظل صامتاً ويُظَن أنك أحمقاً عن أن تتكلم وتزيل كل الشكوك.

قد تتعجب من كم الكتابات بغير العربية التى تجدها فى الشارع وفى المحال العامة وفى المصالح الحكومية بل وفى التعليم الذى بات وللأسف قرين التمكن من لغة أجنبية رغم تعارض ذلك مع أبسط قواعد التربية. وحتى لا نظلم أحداً فلقد جارت كليات التربية عندنا السوق وفتحت شعباً للتدريس فى التعليم العام بغير لغتنا العربية تلبية لمتطلبات السوق ووزارة التربية والتعليم التى أجرت دراسة علمية خلصت إلى أن تأثير التدريس بغير العربية فى مرحلة التعليم الأساسى سلبى ولكن الوزارة استمرت فى هذا الهراء لتدرس الأطفال لغة أجنبية بدءً من الصفوف الأولى فى مرحلة التعليم الابتدائى ضاربة بعرض الحائط جميع قواعد التربية والتعليم! وبدلاً من أن تتصدى نخب التربية والتعليم لهذا المشهد أرسلوا أبنائهم إلى تلك المدارس! واستمر مسلسل الهدم ليستمر التعليم الجامعى منذ الاحتلال البريطانى لمصر والاحتلال الفرنسى للجزائر وغيرهما من بلداننا العربية بلغة أجنبية دون أن نُقَيِّم التجربة بل تخطينا ذلك فبدأنا ندرس ما استقر تعليمه بالعربية بلغات أجنبية ليصل مؤشر التنافسية العالمى الأخير بالنسبة لمصر للتعليم العام ١٣٩ وبالنسبة للتعليم العالى والتدريب ١١١ وذلك من ١٤٠ دولة!

يقول هيجل: لا يمكن إنجاز شىء عظيم دون ولع به. فهل نحن مولعون بالتنمية ومولعون بمجتمعنا وبأمتنا وبأساس ركين لها وهو لغتنا العربية، أم أن ما نلوكه صباح مساء لا ينم عن ذلك؟ دعونا نسمع السياسيين بل ومن يمتهن اللغة لنعرف هل هم مولعون بلغتنا أم أنهم مولعون بتحطيمها على ألسنتهم فى رسالة مفادها أننا نتكسب من استمرار المهزلة!

هندسة المجتمع وتعريب الأمة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

وسط تلاطم الأحداث تتوه من أغلبنا محطات رئيسية فى مسيرة الحياة، ومن تلك المحطات اهتمامنا بلغتنا الأم لنعود ونتذكرها فى فبراير من كل عام عندما يحين موعد احتفال الأمم المتحدة بها. ورغم ذلك يمر يوم الاحتفال بلا احتفاء أو تنويه فى أغلب وسائل إعلامنا بمختلف مستوياتها الحكومية منها والخاصة، رغم أن اللغة الأم تشكل وجدان الأفراد وتذيبهم فى بوتقة واحدة يخرج منها الشعور القومى! ومما يزيد الأمر مرارة أن يسبق يوم اللغة الأم ذكرى الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م دونما إشارة لها من إعلامنا باعتبارها محطة رئيسية فى تاريخنا الحديث تذكرنا بدورنا القومى الذى تقاعس فى العقود الأخيرة، وهو أمر يضع علامات استفهام كبيرة على رؤيتنا القومية لما تمر به أمتنا من أحداث ودور الإعلام فى ذلك. وسط مشهد ذبح سوريا يكون التذكير بتاريخنا المشترك فى الدفاع عن ثوابت الأمة نوعاً من الخوض فى المجهول دونما إدراك لمسئولية الإعلام تجاه أمة تذبح على مرأى ومسمع من كل أفرادها.

قد يكون من المضحكات المبكيات أن أجزاء الأمة التى توحدت معنا فى التاريخ الحديث كلها أصبحت نهباً لعمليات خارجية. لقد أقمنا وحدة مع سوريا والعراق واليمن وليبيا وبتنا نحن الخمسة فى وجه المدفع. ألا يدعو ذلك المشهد إلى التفكر فى أسباب ذلك والتذكير بمسئوليتنا المشتركة تجاه بعضنا البعض. لقد جمعتنا العروبة فى مشهد ظن بعضنا أنه دائم ولكن أثبتت الأحداث أن تقاعسنا عن الحفاظ عليه وعدم إدراك مستحقاته أمر أضرنا جميعاً فلم نقم وحدة بين شعوب تتجانس ولا تتنافر وأصبحنا نشاهد أعداء الأمس فى أوروبا يسعون للوحدة بعزيمة وإصرار لنبيت نتحسر على تاريخنا حتى يُخيل إلينا أننا فى طريقنا لنصبح أعداء أنفسنا! مشهد الأمة فى هذا الظرف التاريخى يستصرخ كل ما يمكن أن يضيف للبناء على أساس قوى حقيقى لا غش فيه.

وسط معترك السياسة الذى به من الغموض أكثر من المكشوف بات أغلبنا ينأى بنفسه عن أن يضيف أية لبنة فى صرح الأمة حتى ليخيل إلينا أن غالبيتنا ينتمون لأمة غير أمتنا! ورغم سهولة ما يمكن أن يقوم به الفرد تجاه أمته نجد أنه يبلع طعم تغريب الأمة فى المدرسة وفى الجامعة وفى الشارع وفى كل مؤسساتنا العامة والخاصة مع استثناءات قليلة يراهن فيها البعض على شموخ أمتنا وعزتها. ذلك الجهد الذى يمكننا جميعاً القيام به هو التفكر فى سر الهجمة الشرسة على لغتنا ذات ملايين المفردات من لغات ذات مئات الآلاف ومن عاميات لا تتعدى مفرداتها عدة آلاف لنكتشف دون عناء أننا نملك ما لا يملكون وأن بيدنا قيماً لا يعرفونها إلا بالجهد والزمن ولكننا عنها غفل رغم تعليمنا العالى أحياناً! لغتنا كأى لغة سر توحد مجتمعنا.

يقول المفكر الأمريكى صمويل هنتنجتون فى محضر تساؤله عن كينونة الأمة الأمريكية أن الحضارات ترتكز بالأساس على اللغة والدين. ونحن فى هذا السياق لا نتحرك لنضع لغتنا على طريقها الصحيح علماً وتعليماً وفكراً وثقافة. لقد بات مفكرونا لا يأبهون بثوابت الأمة ولا يطبقون مستحقاتها على أنفسهم وعلى أبنائهم وباتت القومية والوطنية كلمات تحتويها الخُطَب لتفضى إلى خَطْب فكرى لا يمكن لمن له قلب أن يتعايش معه! أليس فى تعريب الأمة بداية حقيقية لتجانس أفرادها وتكامل جهودهم وتوحد هدفهم دونما رطانة جوفاء تُضمر من النكوص عن فعل الواجب والاستكانة للواقع وانتظار المدد الأجنبى بدون هندسة لمؤسساتنا وإمكاناتنا هى ما نخطط له بإرادتنا السلبية؟

ترجمة قضية الترجمة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

يظن العديدون من طول حالة فصل الترجمة عن احتياجات المجتمع، أن قضية الترجمة قضية ثقافية بحتة ولكن متابعة سلسلة مقالات الكاتب الكبير سامى خشبة بعنوان واقع الترجمة إلى العربية: نظرة تاريخية نقدية، تجعلنا نتوقف أمام مصطلح تعريب العلوم فى ثنايا تلك المقالات ثم أمام ذلك الربط العضوى بين الترجمة ومناهج التعليم الذى برز كحل لازم لقضية الترجمة ومن ثَمَّ لقضية التنمية والهوية.

لقد تم أكثر من تناول لقضية الترجمة بواسطة المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٠م وبواسطة المنظمة العربية للترجمة عام ٢٠٠٠م وسبق ذلك الخطة القومية للترجمة عام ١٩٩٦م والتى أدرجت عضوياً قضية تعريب التعليم ضمن محاورها. وواكب ذلك العديد من بحوث مؤتمرات الجمعية المصرية لتعريب العلوم التى ربطت عضوياً بين كفاءة منظومة التعليم والتنمية وبين التعليم باللغة العربية. كما واكب ذلك العديد من الدراسات الجادة التى لا تشير أية دراسة فيها (حسب معلومات كاتب هذه السطور) إلى أن الكفاءة والتنمية مرتبطة بالتعليم بلغة أجنبية! وينبغى أن نشير إلى أن قضية الترجمة أكبر من قضية تعريب التعليم ولكن يبقى أن قضية التعريب هى القاطرة لمختلف جهود الترجمة وهى الضابط لنوعية هذه الجهود.

وللقضية أطراف عديدة علَّنا إن نحن أمسكنا بها أن نحاول إعادة هيكلة الأمور بداية من دراسة تجارب الدول المختلفة التى تناولتها سلسلة المقالات والتى يبرز فيها الربط العضوى بين اللغة والهوية والتنمية كما فى حالة اللغة العبرية حينما أُنشأ معهد التكنيوم للعلوم بحيفا عام ١٩٢٥م (وهو من أكبر المعاهد التقنية حالياً) قبل أن تُقام إسرائيل بل وقبل أن تستقر اللغة العبرية كلغة. والعجيب أننا لم نستوعب الدرس رغم أنه قام على استقطاع جزء من

الوطن! فهل فى الدرس بقية، ونحن فى ذات البقعة من أرضنا نتخذ علامة النصر حرف أحد حروف اللغة الإنجليزية؟!

ولنعد إلى موضوعنا الأساسى وهو ترجمة قضية الترجمة إلى واقع مُعاش من خلال تحويلها إلى عمل مجتمعى منتج لنتبين أن الترجمة قضية تنبع من احتياج منظومى وفى غياب هذا الاحتياج تصبح الترجمة بلا احتياج فى أى عمل سواء أكان التعليم أم الثقافة أم حتى تعليمات الأمان المطبوعة على معدات الإنتاج! ويتبين منه كذلك أن الترجمة تعنى نقل فكر من لغة ومجتمع إلى لغة أخرى فى مجتمع آخر بغرض التنمية ومن ثَمَّ فإن عدم قناعتنا بأن الترجمة مهنة مثل غيرها من المهن وأن منهج تدريسها يحتاج إلى تقويم كى تنخرط فى بنية المجتمع من حيث أنها وليدة احتياج لا ترف فكرى كما سارت على ذلك عقوداً من الزمن لم تثمر خلالها أية تنمية، أدى إلى إخفاق مشروع الألف كتاب الأول فى ستينيات القرن الماضى فى إحداث أية نهضة علمية فى المجتمع لنتبين أنه لم يتم ربطه عضوياً بمتطلبات التعليم ولم يتم وضع آلية لتغذيته دوماً من خلال البحوث والدراسات الحديثة. ولندرس تجارب التدريس باللغة القومية فى بلادنا العربية وفى غيرها من الدول ونقيمها ونقومها كى نضع أيدينا على جوهر التنمية التى لا يمكن أن تنشأ إلا من خلال بوتقة اللغة القومية. وحتى لا نبكى على اللبن المسكوب فى قضية تتعلق بوجود أمتنا ذاته نشير إلى أنه ما من أمة دلفت إلى منظومة التقدم دون أن تمر من بوابة الترجمة، وأن التقدم الحادث فى نظم الترجمة الآلية يفتح لنا الباب لنطورها ونضيف إليها ولا ننتظر مردود التقدم الذى يأتى إلينا من المراكز العلمية التى تقع بجوار المعهد المشار إليه بعاليه!!

لقد أتت لنا اتفاقية حماية الملكية الفكرية بإمكانية ترجمة أى عمل يتقاعس مؤلفه عن ترجمته خلال عام بإجراءات معينة وكان موقفنا أن أغلقنا الباب منها. فهل لنا أن نراجع هذا الموقف حيث لم يُقَر قانون حماية الملكية الفكرية بعد؟ أليس هذا هو ذات موقفنا من البحوث العلمية المنشورة فى العالم ومن براءات الاختراع التى سقطت فى الملك العام والتى بدأت دول غيرنا ومازالت تنهل منها وبالقانون. فالقضية تتعلق بحق من حقوق المجتمع وبواجب على

رجالات الفكر والجامعة حتى يمكن الحصول على الترجمات بسعر مقبول وتفعيل تلك الترجمات فى بنية التنمية.

ورغم بعض الجهود الفردية يبقى الهيكل المؤسسى غير مكتمل ولهذا يجب على المؤسسات والجمعيات العلمية الرسمية والتطوعية أن تدلوا بدلوها فى وضع هذا البناء كى يمكننا عن طريق ترجمة العلم تأصيل وتوصيل المعرفة لجموع شعبنا العربى. تلك الجهود سوف تحل مشكلة الترجمات العلمية التى تكاد لا توجد لأنه ليس لها مكان فى بناء مجتمع يتباهى بأن أبنائه يجيدون الرطانة بلغة غريبة، ولا يتقدمون بعد تلك المرحلة قيد أنملة!! أليس لنا أن ندرك أن تعريب التعليم والعلم هو تعريب للأمة بكاملها وتوظيف لإمكاناتها ووضعها على طريق الجادة. قليلاً ما يتنادى البعض بأن الانفصال العضوى بين أطراف عملية التنمية هو انقطاع مؤقت ولكن الواقع للأسف يشير إلى أنه مُزمِن حينما تصل الأمور إلى أن تصدر القوانين فى إحدى الدول العربية بالفرنسية ثم تُتَرجم إلى العربية فيما بعد لا لشىء سوى الرغبة فى إعمال الترجمة فى منظومة التشريع!!!

المنطق وتعريب التعليم بالقدوة

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

فى حوار عن التنمية والتمييز والفتنة والفتنة المضادة قادنى الحوار مع صديق إلى أساسيات المنطق كى نخرج من دوامة التلاعب بالألفاظ التى يعطيها كل طرف مدلولاً مخالف ومغاير لمدلول الطرف الآخر. يقول كونفوشيوس حكيم الصين العظيم: إذا لم تكن الأسماء صحيحة لا يوافق الكلام حقائق الأشياء، وإذا لم يكن الكلام موافقاً للحقائق وقع الخلط وفسدت الأمور واضطرب التفكير. كان حديثى مع صديقى العزيز عن الرسالات السماوية وإرسال الأنبياء والرسل لهداية البشر. وفى تصعيد متوهم لتلك الخطوة حسب بعض الأقوال وحينما لا يقوى هؤلاء الرسل عن هداية البشر يمكن للإله أن ينزل بنفسه لهداية البشر. وفى رأى البعض أن هذه خطوة طبيعية ولكن فاتهم أن هذا الأمر غير منطقى لتعارضه مع تعريف الإله الذى لا تحده حدود والمسيطر على جميع الكون والذى لا يشبهه أحد والذى بدأنا به الحوار. كان لابد من استحضار أساسيات المنطق الرياضى لنتبين فساد تلك الخطوة الإضافية التى يقوم بها الإله لتعارض هذا النهج من الإله مع تعريف الإله أصلاً. قضية المنطق الغائب فى العديد من أمورنا قضية تحتاج إلى أكثر من وقفة لأننا فى السيل المنهمر من المواقف السياسية فى مصر لا نرى المنطق الذى يربط الخيوط المنفردة بل أحياناً نجد تعارضات منطقية لتلك الخيوط مع بعضها البعض. فى وسط حلبة السياسة فى أية دولة وفى أية أمة يمكن أن تتعارض المصالح إلا مع مصلحة الوطن وفى غياب مصلحة الوطن تتحول الحلبة إلى ساحة من ساحات الصراع الكريه على الوطن!

فى هذا السياق يمكننا رصد بعض ما يدور على الساحة ومنها التعليم فى محاولة للإجابة عن تساؤل فحواه لماذا وصل حاله إلى ما نحن فيه، ومن ثَمَّ نحاول أن نرصد المخرج من هذا الوضع. فى هذا الخضم من التقاطعات المنطقية وغير المنطقية نجد العديد من الجهود التى تُبذل لربط التعليم بالتنمية قضيتنا الأساسية. من تلك الجهود المؤتمر السنوى السابع عشر

لتعريب العلوم المنعقد بجامعة أسيوط حالياً، حيث يتم مدارسة آليات تعريب التعليم والاهتمام بتعلم اللغة العربية وعاء الأمة وهويتها، وذلك من خلال تعليم أبنائنا جميعهم بالعربية منذ بداية السلم التعليمى ترسيخاً للغة العربية وللعلم فى الوقت نفسه، إضافة إلى الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية كلغات أجنبية وليس كوسيط تعليمى، مع التأكيد على الاستمرار فى تدريس اللغات الأجنبية المختلفة كلغات أجنبية فى معاهد العلم المختلفة ولكن فى السن المناسبة وبالقدر المناسب وذلك بالتوازى مع تعريب التعليم فى مختلف مراحله، فالتدريس بلغة أجنبية قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات الأجنبية كلغات أجنبية. وتأكيداً على الجانب القومى فى قضية تعريب التعليم دارت نقاشات حول أهمية قيام الجامعات العربية ومراكز البحوث والمنظمات العربية والدولية والجمعيات العلمية بتسهيل تداول الكتب والبرامج المؤلفة بالعربية أو المترجمة إليها بين تلك الجهات بمختلف صورها؛ والاستفادة من إمكانات شبكة المعلومات العالمية الإنترنت فى نشر وتداول تلك المؤلفات؛ حتى يُمْكِنُنَا البناء على جهود الأمة. وتطرق النقاش إلى أهمية قيام النقابات المهنية المختلفة والجمعيات العلمية وخاصة اتحاد المهندسين العرب ونقابات المهندسين وجمعيات المهندسين فى مصر وسائر أقطار الوطن العربى إضافة إلى الجمعية المصرية لتعريب العلوم ببناء قاعدة معلومات للمؤلفات العلمية فى التخصصات العلمية والهندسية على شبكة الإنترنت. ونظراً لما للقدوة من دور فى تنمية الأمة دار الحديث حول أهمية قيام تلك المؤسسات باستخدام اللغة العربية فى مختلف مناشطها وإلى تبنى قضية تعريب لغة التعليم الجامعى وقبل الجامعى، رفعاً للكفاءة المهنية لأعضاء تلك المؤسسات وبالتالى للمجتمع ككل.

وفى إطار مناقشة آليات تعريب التعليم برز الدور الريادى للأزهر الشريف ولجامعة الأزهر فى قيادة وريادة عملية تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى، بالتوازى مع الاهتمام الفائق باللغة العربية تطبيقاً لنص المادة رقم ٤ من الدستور. وفى سياق الدفع بالقدوة إلى صدارة المشهد ونحن نتدارس ريادة الأزهر الشريف يجدر بنا أن نقف قليلاً أمام آلية جامعة الأزهر فى انتخاب رئيس الجامعة والتى يجب أن تكون هى المثل والنموذج ولا يمكن أن تكون استنساخاً مشوهاً لآلية انتخاب القيادات التى تم تنفيذها فى الجامعات المصرية والتى ليس لها أى

معيار. حين ينص الدستور فى مادته الرابعة عن مسئولية الأزهر الشريف فى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين وحين تخرج قواعد تنظيم المجمع الانتخابى ومن لهم حق التصويت لانتخاب رئيس جامعة الأزهر لتحددهم بالعميد أو بمن يقوم مقامه وبأقدم أستاذ عامل أو استاذين، وبأقدم أستاذ متفرغ أو أستاذين حسب عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية، فلابد من أن نتساءل: هل هذا الأمر ديمقراطى أو يتبع قواعد الشورى وهل هناك اجتهاد فى هذا الأمر؟ إضافة إلى ذلك نجد أن من الشروط التى وضعت لمن يحق له ترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجامعة أن يكون قد تدرج فى التعليم الأزهرى بكل مراحله، وأن يكون من الكليات الشرعية والعربية وأتساءل عن شرعية تلك الشروط خاصة مع عدم وضع أية معايير للترشح لرئاسة الجامعة. إن وضوح آلية الاجتهاد فى تلك الأمور تصب بصورة مباشرة فى الرسالة المنوطة بالأزهر الشريف وفى دعم مسئوليته عن نشر الدعوة الإسلامية بالقدوة.

حتى لا يأتى خريف اللغة!

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

إن نحن نظرنا حولنا فى وعائنا الحضارى فى لغتنا التى بها نفكر ومنها نستلهم الحكم ومن خلال أناملها الرقيقة تتشكل الكلمات والمعانى لنجد كم وصل حالها لدى الأكثرية من اهمال وتنكر بل واستهجان فى بعض الأحيان خلطا للأوراق تقسيما للأمة أفقيا من المحيط إلى الخليج وأفقيا مرة أخرى داخل البلد الواحد بين التخصصات المختلفة ورأسيا بين أقسام العمل الواحد بمستوياته المتعددة. ولا غرو فالجميع يعرف أننا لايمكننا أن نغير لغة الوطن، ورغم ذلك يصرون على تقطيع أوصاله إربا إربا. ألا يتمشى هذا مع السواء النفسى للفرد أم أنه تركيبة منطقية لأمور باتت غير منطقية فى ذاتها؟ ولننظر حولنا فى حروف مرسومة بلغة أجنبية لن يعرفها أبناء هذا الوطن الذى يقف نصفه على عرش الأمية ولننظر إلى تلك الحروف بكلماتها مرسومة بل ومنطوقة من كثرة ما ألفنا سماعها.

كثيرة هى تلك المواقف التى نتجرعها صباح مساء، والتى كلما زادت مرارتها قذفت المقادير إلى فمى بقطعة كبيرة من الحلوى تطغى حلاوتها على مرارة الواقع ولا أدرى لماذا يتكرر هذا الأمر بين الحين والآخر، أمرد ذلك ألا نفقد الأمل فى الغد الذى ليس نحن فاقدوه أم هو تبصرة بأن الحق آت لا مراء فيه؟ لا أدرى السبب ولكننى أرى أنه كلما اشتدت الظلمات وتقاذف العديد العديد من الكلمات الأجنبية يلوكونها دون وعى ودون فهم لمضمونها تساقطت حبات حروفنا العربية عسى أن يكون هذا الذى نراه هو مايقول عنه خبراء الزراعة تقليم الأشجار التى يقطعون فيها بعض الفروع حتى تنبت الشجرة فروعا جديدة من نفس النوع ولكن أقوى وأنفع. ومعذرة لعدم معرفتى بالمصطلح الأجنبى لتقليم الأشجار، الذى ما كان له أن ينتشر فى مجال الزراعة حيث ان الزراعة لايمكنها أن تنفصل عن الواقع المعاش والأمور الحياتية مثلها مثل هندسة العمارة والهندسة المدنية التى مازالت اغلب مقرراتها تدرس بالعربية رغم محاولات البعض وباستمرار فرنجتها، ألا يستوقفنا هذا حينما نتحدث عن منظومة التعريب؟ ولنعد إلى

تقليم الأشجار لنلاحظ انه كلما كانت الشجرة صحيحة كلما أخرجت أوراقا خضراء صحيحة بعد أن تتساقط جميع أوراقها القديمة فى خريف السنين. ودعونا نتساءل هل نحن فى محفل وداع لغتنا العربية أم أننا نعيش خريف لغتنا الجميلة التى أثبت البعض أنها أم اللغات حسابيا وعلميا وليس تفاخرا وإن كانت عربيتنا بالفخر أدعى.

تعريب التعليم: معوقات خفية وحلول ممكنة

أ. د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

لسنوات عديدة طفت قضية اللغة العربية على سطح حياتنا الثقافية بل والسياسية ورغم ذلك أتت بنتائج لا ترقى لمستوى الجهد المبذول. ظلت القضية تدور فى حلقة مفرغة بين من ينتج أدوات لحل القضية وبين من لا يستخدم تلك الأدوات. ولقد آن الأوان للنظر فى حل حاسم يكسر هذه الحلقة المفرغة بصورة علمية تستشف من التجارب السابقة نماذج للحلول. لقد ظل الكتاب الجامعى فى مجالى الطب والهندسة؛ وهما أكثر المجالات مقاومة للتعريب؛ وفى غيرهما من العلوم التطبيقية، يمثل حجر عثرة فى سبيل تعريب لغة التعليم فيهما. فبعض أساتذة الجامعات ينظر للكتاب الجامعى كمصدر دخل إضافى من الصعب التفريط فيه، كما أن بعضاً آخر لا يجد مادة علمية ميسرة يمكن أن يقدمها لطلبته خاصة فى ظل آليات الاتصالات المتوفرة حالياً. ويقف على الجانب الآخر مصطلح بلا آلية ترويج وكتاب حبيس الأرفف. ويقف على الشاطئ طالب وقوم يتحسران على الجهد الضائع دون بناء لوطن حق له أن ينهض، وينظران لأقوام سارت فى طريق خَطَته بالعلم وبرهنت عليه البحوث الجادة، كما ينظران لجماعات أخريات تتظاهر بالبحث وتنحر فى جسد الأمة، وكأن الأمر مثل أضرار التدخين والتى حاولت بعض البحوث أن تنفيه وتظهر له فوائد اقتصادية.

فى هذا السياق الذى لا يوصف بأنه سياق نهضوى يتعلل البعض بأمور لا يمكنها أن تحدث مثل إنشاء آلية للتنهيض ورغبتنا أن ينوب عنا شخص آخر فى القيام بالعمل ومثل إعادة استصدار قرار سياسى؛ فكل هذه الأمور تقف دون أخذ المبادرة بفعل موجب. وغاب عن البعض أن الجامعة بأساتذتها هى آلية النهوض للمجتمعات وأن القرار السياسى قد صدر بموجب قوانين الجامعات وبموجب دساتير دولنا وبموجب قرارات القمم العربية الأخيرة. لقد بات التعلل بحدوث تلكم الأمور ضرب من التسويف على أحسن الظروف لأنه إن لم يكن كهذا فهو خلل فكرى!

لقد بات تعريب لغة التعليم سجال بين من سار على دربه وبين من يراهن على لغة الآخر دون تمعن النظر فى حاضر ومستقبل الأمة. وبين هذين الفريقين يقف البعض فى انتظار ما ستسفر عنه المعركة؛ دون أن تدرك تلكم الغالبية أن المعركة معركتها وأن القضية قضيتها بالدرجة الأولى. أهناك شعب من الشعوب كانت له حضارة بدون لغة صاهرة جامعة لمختلف جهود أفراده؟ تلكم الغالبية الصامتة شغلتها الحياة عن أن تفكر فى القضية وأن تأخذ منها موقفاً إيجابياً. لم تفكر تلك الغالبية فى أن جميع الأمم التى لها حظ من التنمية؛ بلا استثناء؛ لا تتعلم ولا تنتج العلم إلا بلغتها القومية، بل ولا تعرض أبنائها للغة أجنبية قبل المرحلة الإعدادية. لم تلتقط تلك الغالبية أنفاسها لتضع حلولاً مبتكرة توجِد مواقف إيجابية حتى تلج أمتنا إلى رحابة العلم والتنمية، والذى لن يحدث إلا بلغتنا القومية. ألا يمكننا أن نبدأ حل القضية بالممكن الآن بدلاً من العيش فى واقع افتراضى نخلقه بأنفسنا ولأنفسنا نتخيل معه أننا موظفين؛ بالمعنى السلبى للموظف الذى نعايشه فى مجتمعاتنا للأسف؛ بمختلف أوجه ذلك الممكن سواء أكان مصطلحاً أم آلية وكلها فى مقدورنا إن طبقنا أبسط المبادئ التربوية من تطابق أسلوب ولغة ما نقوم بتدريسه مع أسلوب ولغة ما نمتحن فيه المتلقى كخطوة أولى وأساسية.

إن سلب روح العروبة من أرباب العربية سوف يمزق أمتنا العربية أشلاءً ويجعلنا الأمة الوحيدة التى تتقطع فى عصر التكتلات الكبيرة والتى تحاول أن تتوحد على مصالح اقتصادية، فكيف بنا ونحن أمة واحدة نقبل بهذا المصير. الأمر من الناحية النفعية البحتة يتطلب أن نهب للدفاع عن البوتقة الواحدة التى تجمع أمتنا لتصب فيها أعمالنا جميعها ولنحقق من خلالها تميزاً يضيع من بين أيدينا حينما لا يفهم الطالب مراد الأستاذ وبالتالى يستظهر ما يسمعه ثم بعد ذلك نشتكى من أسلوب التعليم ومن ناتج التعليم الذى لم يدفع أمتنا إلى الأمام دفعاً.

لقد بات تفعيل مختلف آليات القضية التى يمكننا كأفراد تطبيقها فى محيط إرادتنا وفى دائرة نفوذنا جد مطلوب. ومن الملفت للنظر أن هذه الدائرة متسعة لتشمل لغة التدريس والكتاب

والترجمة وعمل الخرائط المسحية لموقف التعريب فى كل تخصص وقبل كل هذا الاعتقاد بحزم أن المحاولة فى حد ذاتها شرف طالما أن غايتها رفيعة. لقد نُكبنا بواقع لغوى متدنى ولن ننهض منه إذا لم نحاول فنتعثر ثم نحاول فنتعثر ثم ننجح أو نهلك دونه. ولا تمنع محاولاتنا أن نضع الخطط ونقترح أساليب التنفيذ ولكن شريطة أن نطبق ما ندعو إليه على أنفسنا، فهذا أول الطريق. لقد افتقد مجتمعنا القدوة فى أغلب مناحيه وعلى جميع أفراد المجتمع والجامعة فى مقدمتهم أن تقوم بهذا الدور وأن تقطر عملية التنمية من خلال بوتقة واحدة تصب فيها مختلف جوانب عملية التنمية وهى لغة المجتمع القومية والتى لا يجب أن تنازعها فيه بوتقة أخرى. وليكن درس التاريخ ودرس الجغرافيا ملهماً لنا فى تعاملنا مع لغتنا ومع اللغات الأجنبية من مختلف الجوانب: ممارسة وكفاءة وهوية وبحثاً وتنمية.

تعريب العلوم والمفلسون فكرياً

أ. د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

منذ أيام حضرت أحد الاجتماعات الجامعية عن إصلاح الجامعة ولكم كان مثيرا غياب قضية ريادة الجامعة للمجتمع فى تناول المتحدثين لقضية الإصلاح، فباتت الكلمات والمناقشات تتعلق بردود فعل للواقع الحالى وكيفية مجابهته ولم تقفز إلى اضطلاع الجامعة بدور ريادى فى حل مشاكل المجتمع باعتبارها ذخيرة فكرية تنويرية للمجتمع. وكم تمنيت أن يفكر المجتمعون فى حلول جذرية لمشاكل المجتمع تقوم بها الجامعة كنموذج وكقدوة بدلا من فكر ردود الفعل السائد فى أغلب مناحى حياتنا، والذى مازلنا نتقمصه. مازال أغلبنا يفكر بفكر المعارضة وليس بفكر الفاعل رغم وجود فرصة حقيقية للمبادأة فى تنمية الوطن. ورغم وجود سجال حيال قضية التمويل التى طرحت فى الاجتماع من خلال تبرعات رجال الأعمال إلا أن النقاش لم يتطرق للاستفادة من الإمكانات الحالية للجامعة فى حل مشاكل المجتمع كمصدر أساسى لتمويل البحث العلمى فى الدول المتقدمة، كما لم يتطرق للمبادأة فى شراكة جامعية حقيقية مع مؤسسات الدولة لحل قضايا التنمية من خلال طرح أهداف قومية وبالتالى مشاريع قومية يمكن أن تكون الجامعة فاعلا أساسيا فيها. أليس من المفيد أن تتعاون الأقسام المختلفة فى الجامعة لحل مشاكل التعليم داخل الجامعة بدلا من الاعتراض على قرارات وزارية(أعتقد أنها تحاول علاج أحد جوانب العمل الجامعى بصورة مبتورة لأنها لم تضع منظومة عمل ينخرط بها جميع أعضاء هيئة التدريس بهدف ريادة حقيقية للجامعة) دون طرح بديل ليس فقط لمتابعة سير العمليتين البحثية والتعليمية فى الجامعة بل أيضا لانخراط الجامعة فى منظومة تنمية المجتمع؟ ورغم وجود بعض الآراء المفيدة التى طرحت فى الاجتماع إلا أننى لم أستمع فى الاجتماع إلى فكر جامعى تقدمى ينفى عن تحركات الجامعة مظنة أن الإصلاح الجامعى ما هو إلا إصلاح لمنظومة الميزانيات والمرتبات فعلا ومناقشة الجوانب الأخرى قولا!

قبل ذلك الاجتماع بيومين شاركت فى ندوة تعريب التعليم الهندسى: ضرورة علمية بنقابة المهندسين المصرية، لمعالجة مشكلة مجتمعية ملحة فى التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى على حد سواء وهى ضعف معدلات التنمية المجتمعية بل وتراجع بعض جوانبها ودور لغة التدريس فى ذلك. وكم كانت أفكار ورؤى الحاضرين من أساتذة الجامعات والمهندسين والجامعيين من عدة تخصصات إيجابية ومتناغمة. أخذت الندوة منحى مختلفا عما تعودناه من مطالبة الآخر بالفعل والاكتفاء بوضع المراقب على أحسن تقدير فكان أن التزم الحاضرون بالقيام بفعل محدد دفعا لمسيرة التعريب من خلال مواقعهم وفى حدود تأثيرهم المباشر رغم تباين تخصصاتهم ومواقعهم. ذلك التباين الذى هو فى حد ذاته مبرر للتقاعس عند البعض كان عاملا إيجابيا فى تكامل الأدوار لمن كانت وجهته التنمية والاصلاح! تلك كانت أهم ما خلصت إليه الندوة حيث يمكن ترجمة أغلب توصيات الندوة فى تلك الريادة التى جسدها الحاضرون. واستكمالا للصورة يجب أن نشير إلى أن هذا التناغم الذى انتهت إليه ندوة استمرت لثلاث ساعات لم يكن واضحا عند بدايتها، كما أن غياب المعارضين عن الندوة بات أمرا طبيعيا لعلمية الندوة ولإفلاسهم من أى حجج علمية تعارض توجه استخدام اللغة القومية فى التعليم وهو ما نجده على مواقع التواصل الاجتماعى التى عرضت عليها الدعوة للندوة وهو ذاته الذى نجده فى الشحن الإعلامى المضاد للمادة رقم ١٢ من الدستور الخاصة بتعريب التعليم(رغم بدء تلك الدعوة منذ عقود) باعتباره نتاج الفصيل الحاكم رغم أن تعريب التعليم خطوة إيجابية علمية وطنية فى حد ذاتها! هذا الإفلاس الفكرى ممن يعارضون تعريب الأمة بجميع مناشطها ومقوماتها مرده أحيانا إلى عدم تغطية الفاعلين فى ذلك الطريق لمختلف قطاعات المجتمع. وهو رغم أن الارتكان إلى غياب آليات التعامل المجتمعى والمؤسسى حجة جاهزة إلا أن هذا الشعور غير وارد بل ويحل محله شعور دائم بالإمكان بالقيام بعمل إضافى يجب فعله، ومرده الآخر إلى معارضة إرادة التنمية وكأنما نريد أن نشد المجتمع للأرض لتبزغ فيه زعامات زائفة لا تضيف للمجتمع فى أى جو صحى طبيعى وإلى التخفى أحيانا خلف حاجز اللغة لضحالة المستوى العلمى وإلى التقليد الأعمى للغرب المتقدم بالنظر لقشرة الحضارة وليس بسبر أغوارها والتى لم تبدأ ولم تستمر إلا من خلال لغات البلدان القومية.

هذا الموقف من قضية التعريب يشبه ما يدور على المسرح السياسى بصفة عامة من مراهقة فكرية لا ترى فى تحركها إلا وقع أقدامها ولا تلتفت حتى لمصلحتها الآنية أو المستقبلية. لقد قفزت الندوة على ما درجت عليه أغلب المؤتمرات والندوات من مخاطبة الآخر وليس الأنا. صحيح أن هناك آخر يجب التعامل معه إلا أن الفعل الموجب يستلزم قدوة وريادة ممن يتصدون لاقتراح ذلك الفعل والدفاع عنه. وكم كان مفيدا فى عرض قضية تعريب التعليم الهندسى أن نربطها بالاطار القانونى والدستورى لقضية التعليم عامة وبقضية اللغة القومية وعلاقتها بالتنمية وبوضع اللغة القومية واللغات الأجنبية فى المجتمع. لقد تطرقت الندوة إلى المواد المتعلقة باللغة العربية فى الدستور وإلى محاولات المحتل لتقويض وضعها منذ الاحتلال الإنجليزى لمصر وإلى النصوص القانونية التى تنص على وجوب أن تكون اللغة العربية هى لغة التعليم والثقافة والإعلام والشارع بصورة كاملة وهو ما تتغافل عنه مختلف آليات المجتمع. قضية استخدام اللغة القومية هى قضية محورية لأى أمة متقدمة أو تسعى للتقدم فلا يوجد استثناء وحيد لأمة بدأت تنميتها واستمرت فى التنمية من خلال لغة غيرها!

ما بالنا لا نبدأ بأنفسنا؟

أ.د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى

ما أكثر قضايانا التى هى فى جوهرها أوضح من أن تتطلب ما بذل فيها من جهد. ومن أوضح تلك القضايا قضية التعريب التى أوصلنا فيها غياب الرؤية الشاملة وغياب القرار الحازم إلى أن نتخيل أنها أكبر من أن تُحَل كغيرها من قضايانا المعاصرة، التى لا نكاد نبدأ فى فهم قضية منها إلا وتوهمنا أن حلها أكبر من همم الرجال! ألم يقل شاعرنا العربى:

قل لمن رام المعالىأنها بنت العمل

فلا مفر إذاً من بذل الجهد مهما كان. وأول الجهد أن نحصى عتادنا ونبصر أعدائنا. فعلى الجانب الإيجابى يقف عدد من المؤمنين بقضية التعريب والمتحمسين لها فعلاً وقولا وهم قبل هذا يطبقون ما ينادون به على أنفسهم أولاً. ثم نجد مجموعة ممن غاب عن وعيهم ثوابت الأمة ووجدوا فى ثوب المستعمر لباس لهم وقناع ينظرون من خلاله لقضايا أمتنا، وهؤلاء يلبسون أى ثوب ويتلونون بأى لون لينفثوا سمومهم فى كيان المجتمع، تحت دعاوى كثيرة: ظاهرة أحياناً ومستترة غالباً؛ علَّهم يستطيعون أن ينخروا فى جسد العربية ليجهزوا عليها فى مرحلة تالية. أما أصحاب المصلحة الحقيقية فأغلبهم لأسف صامتون حيث لم تعرض عليهم القضية مطلقاً، ناهيك عن تكامل الطرح بكل أبعاده، وإلا لكان لهم رأى مؤيد للقضية فى أغلب أبعادها على الأقل. وهؤلاء هم الكتلة التى بتحريكها تندفع القضية لتأخذ مكانها الصحيح فى خريطة التنمية. فهذة الكتلة المُغَرَر بها تضطر لأن تتقبل تعليم أجنبى أحياناً وتعليم متدن غالباً؛ حيث تم خلط الحقائق أمامها؛ بدلاً من إعلامها بحقها فى الحصول على تعليم حقيقى ومتميز .هذه الجموع الطيبة من أبناء شعبنا من حقها علينا أن نعرض عليها حقائق القضية بقوة ووضوح إعمالاً لحق الأمة فى أن تبصر عن وعى حقائق وجودها وارتباط لغتها بهويتها. ولنتذكر قول الرئيس الجزائرى هوارى بومدين "تتخذ قرار التعريب قراراً نهائياً لا رجعة فيه ثم نناقش كيف وبأى الوسائل والمراحل". أليس الخيار بين اللغة الوطنية وأى لغة أجنبية كلغة

حياة و تعامل و تعليم أمر غير مطروح للنقاش؟ أم أنه يمكن أن تكون هوية الأمة خيار له بدائل؟ وليس هذا دعوة لنبذ تعلم اللغات الأجنبية فهذا أمر غير مطروح أيضاً. إن من حقنا أن نتلقى تعليماً متميزاً بالعربية وتَعَلُماً للغات الأجنبية بصورة متميزة فى ذات الوقت. إن مفردات قضية التعريب هى ذاتها مفردات قضية الانتماء و قضية التنمية إن نحن تعاملنا مع القضية بطريقة موضوعية وإن نحن تناولنا بطريقة علمية تطويع التقنيات الحديثة لصالح اللغة وليس العكس. ولنتذكر أن الطريق ليس ورداً وليس شائكاً لمن آمن بحق أمتنا فى أن تتبوأ مكانها الذى احتلته ردحاً طويلاً من الزمن وآن لأبنائها أن يبذلوا الجهد ليرفعونها إليه. أرانى متذكراً قول شاعرنا أحمد شوقى:

وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً
وما استعصى على قوم منال إذا الإقدام كان لهم ركاباً

دعونا ننظر فى واقعنا الأليم علَّنا ندرك أن قضية التعريب هى من أساسيات نهضة أمتنا التى لا نفتأ نبذل الجهد من أجلها. إن نحن نادينا بالتوحد العربى فعلينا أن ندرك أن تعريب العلم وتعريب التعليم هو أحد الأساسيات التى نرتكز عليها، وإلا سنجد المصطلحات إنجليزية فى بعض الأقطار وفرنسية فى البعض الآخر. وليس هذا لَسَبب جوهرى بل هو لَسَبب مخز أن يكون قد أصابنا الاحتلال فى صميم تفكيرنا ليقسِّم الدول العربية إلى فريقين ليسهل بعدها تقسيمهما فى تفاعل متسلسل حتى يفنى الجسد العربى كله. ولن أضيف جديداً إن قلت أن أى فرد لا يمكنه أن يُبدع إلا بلغته، ولن يمكن للمجتمع ككل أن يُبدع إلا بلغة واحدة. فالعلم ليس صنعة العلماء وحدهم بل يجب أن يكون أسلوب ونمط تفكير المجتمع ككل. ولننظر إلى أسماء العلماء والمخترعين على مر العصور لندرك ذلك. وليس هذا مجال بحث تاريخى بل الواقع أيضاً يؤكد أن الكثير من الأفكار والإضافات الحديثة تأتى من تفاعل أكثر من علم وأكثر من عالم مع بعضهم البعض. ولن يمكن لهذه المنظومة أن تُأتى ثمارها إلا من خلال لغة واحدة يفكر بها الإنسان ويتعلم بها ويتفاعل مع مجتمعه بها. وإلا تحول الفرد إلى منفذ للتعليمات يدور فى مطحنة الوقت لنزداد تخلفاً وليزداد الآخرين تقدماً.

لست فى مجال إيضاح أهمية التعريب إلا أننى أسوق موقفاً كثيراً ما يصادفنا وهو الاختيار بين قراءة كتاب فى تخصصنا بالعربية ونفس الكتاب بلغة أجنبية ولن أتساءل أيهما سنختار؟ ولكن المهم ماذا يحدث لو لم يكن الكتاب فى تخصصنا؟ والإجابة بكل تأكيد تُوَضِح لماذا يراد بنا أن نبتعد عن جذور العلم وعن الإدراك الحقيقى للكليات لنتحول جميعاً إلى موظفين أو إلى جرذان فى حقول التجارب لها دور محدد فقط مطلوب منها أن تُحسن القيام به لمصلحة العالم المبدع المفكر. أمَا لنا أن نكون نحن العلماء المفكرين المبدعين؟ أما لنا أن نُحَوِل مجتمعنا إلى مجتمع عالم مفكر مبدع يحافظ على ثوابت الأمة ولغتها ويدفعها للأمام حتى نزيل من العلم غربته و نعيد له وجهه العربى الذى كان مشرقاً يوماً ما.

أعلينا أن نهتم بتوعية جموع شعبنا بما يحاك بنا وبلغتنا وليكن لنا فى شعب نهض بلغته من القبور وجعلها وعاءاً لحضارته العبرة؟ وما بالنا ونحن العرب نتكلم أقدم لغة حية، مازلنا نتردد فى اتخاذ القرار؟! فأحياناً ننتظر قراراً وأحياناً نتعلل بالبصيرة وأحياناً نتلمس السراب، رغم أننا أصحاب المسئولية الحقيقية فى إنهاض بلادنا. أليس من واجبنا أن ندفع وطننا إلى الأمام؟ ألا يستتبع هذا ألا يكون شاغلنا الشاغل هو الانتظار لحين صدور أى قرار من غيرنا، لندفع به أمتنا إلى موقع لنا به معها الفخار؟ ألا ندرى أن القرار المؤيد للتعريب قد صدر من جل المجالس التشريعية فى أمتنا، فما بالنا ننتظر أن نُجبَر على التنفيذ؟! ألنا أن نبدأ بأنفسنا؟

حوار جريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٠م

الحملاوى: التعريب قضية قومية

عماد عبد الراضى

خمسة عشر عاما من الجهود المتواصلة فى مجال تعريب العلوم هى ملخص عمل الجمعية المصرية لتعريب العلوم، والتى تعقد المؤتمرات لدفع مسيرة تعريب التدريس إلى الأمام.

من منطلق أن التعريب يعد قضية قومية، وأنه هو الخطوة الأولى نحو التقدم واستعادة المكانة الملائمة لحضارتنا العربية فى العالم. . ولمناقشة هذه التجربة الفريدة كان ل. "المنتدى الأدبى" هذا الحوار مع د. محمد الحملاوى سكرتير عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم. . .

بعد خمسة عشر عاما من العمل المتواصل من خلال الجمعية المصرية لتعريب العلوم. . إلى أين وصلت قضية التعريب فى مصر؟

القضية وصلت إلى نقاط إيجابية لكنها لم تصل بعد إلى الكتلة الحرجة التى يمكن أن تغير الموقف، وهذا شئ مستغرب بعد خمسة عشر عاما من العمل، ولكن إذا نظرنا إلى التوجه العام للمجتمع والذى يمكن أن ليس له محددات حاكمة، وبالتالى فإن الفوضى الثقافية هى التى تحكم المسيرة، ولكن إذا كنا نتحدث عن مجتمع مترابط فأنا أعتقد أن هذه السنوات كانت أكثر من كافية لتنفيذ خطوة موجبة نحو تنفيذ القانون بتعريب التعليم الذى هو وعاء الثقافة والعلم.

هل ترى أن اللغة العربية قادرة على استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة؟

الدراسات اللغوية تشير إلى العديد من النقاط، فاللغويون يؤكدون أن اللغة العربية لغة منضبطة، وأنا أتساءل لو كانت اللغة الليتوانية، واللتوانيون الذين لا يتعدون مليونى شخص، أو الفنلنديون_ خمسة ملايين تقريبا- يستطيعون أن يضيفوا للعلم العالمى أكثر مما يضيفه العرب على الرغم من أنها لغات مستحدثة وليست لغات ذات جذور، فإذا كانوا يستطيعون أن تكون الدراسة عندهم من الحضانة وحتى الدراسات العليا والماجيستير والدكتوراه بلغاتهم القومية، ألا يمكن للغة العربية أن تحذو نفس النهج، إضافة إلى أن اللغة العربية كانت الوعاء الأصيل لأطول حضارة علمية عرفها العالم لأكثر من ستة قرون، واستطاعت أن تستوعب كل إنجازات البشرية، وأن تضيف إليها خلال فترة ازدهار الحضارة العربية، واللغة العربية صمدت ضد الزمان، وهى لغى مطوعة تستطيع أن تستوعب الكثير من الأفكار بدقة أكثر من اللغات الاشتقاقية الأخرى.

هل هناك ارتباط بين تعريب العلوم وتقدم الأمة؟

هناك ارتباط مؤكد بين التعريب والتقدم، والمؤشرات كلها تقول هذا، فنحن حينما ندرس علاقة استخدام اللغة القومية بدرجة التقدم التقنى فى أى أمة من الأمم، فسنجد أن هناك ارتباطا وثيقا، حتى فى الدول التى يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين مثل المجر وكرواتيا وفنلندا والسويد والنرويج، فكل هذه الدول لا تعرض أبناءها لأى لغة أجنبية قبل سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة، وتدرس كل علومها بلغتها القومية بدءا من الحضانة وحتى الدكتوراه، وهذه الدول كلها فى الصدارة، والأمم المتحدة لديها بعض المؤشرات للتنمية منها مؤشرات تأخذ الحالة العلمية للبلاد، وفنلندا الأولى على العالم فى هذا المؤشر وتأتى قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكل الدول ذات الصدارة طبقا لهذا المؤشر تعلم بلغاتها القومية مهما قل عدد سكانها، بالإضافة إلى ذلك فإن أفضل خمسمائة جامعة فى العالم لا توجد بها دولة تدرس بغير لغتها القومية، وأيضا عدد براءات الاختراع فى الدول التى تدرس بلغاتها القومية أعلى

بكثير، ففى مصر مثلا براءة واحدة لكل مليون مواطن، وسوريا ثلاث براءات، بينما تصل فى اليابان طبقا لأحدث الإحصاءات إلى٩٩٤ براءة لكل مليون مواطن، وفى فنلندا ٢٧٠ براءة لكل مليون مواطن، وهكذا فإن الدراسات تعضد بعضها البعض، وكلها تشير إلى أنه لا يوجد تقدم بدون استخدام اللغة القومية كوعاء وحيد لكل مناشط المجتمع.

هل يمكن أن يكون هناك عمل عربى موحد نحو تعريب العلوم؟

يمكن ذلك بالطبع خاصة أن أى دولة من الدول العربية تعداد سكانها أكثر من الكثير من الدول التى تدرس بلغاتها القومية، ولكن انتظار التوحد هو الشماعة التى نعلق عليها كل شئ، ويمكن أن نوحد المصطلحات أولا، بل يمكن أن نتفق على أن يفعل كل منا ما يستطيعه، فآفة المجتمعات العربية الآن هو انتظار كل منا للآخر.

وهل هناك تيار رسمى قوى يدعم السير فى اتجاه تعريب العلوم؟

نعم هناك قرارات وقوانين ودستور، فعندنا فى مصر مثلا هناك قانون لتدريس كل المواد باللغة العربية، وعندنا دستور ومواثيق مثل ميثاق اليونسكو الذى وقعت عليه مصر وكل الدول العربية، والبعض يقول إن هذه المواثيق والمعاهدات لها حجية فوق حجية القانون الداخلى الرسمى، وهى تؤكد على كل مواطن فى أن يتعلم بلغته القومية.

حوار مجلة الوعى الإسلامى بعدد سبتمبر ٢٠١٠م

أمين عام "الجمعية المصرية لتعريب العلوم" د. الحملاوى: تعريب العلوم يحفظ كيان الأمة ويوصل إلى التنمية

بقلم الكاتب: ياسر أبو العلا. مصر

قضية تعريب العلوم قضية قديمة ومتجددة فى الوقت نفسه، ففى الوقت الذى تحرص فيه معظم دول العالم كل الحرص على أن يكون التعليم فى كل مراحله بلغاتها القومية، ترتفع فى بلادنا العربية بعض الأصوات رافضة الحديث عن تعريب علومنا، مستندين إلى أن الدول المتقدمة تستخدم اللغات الأجنبية، فمن الواجب أن ندرس علومنا بنفس اللغات، كما يشيرون إلى أن العربية لا تصلح لتعلم العلوم، وأن التدريس باللغات الأجنبية هو بوابة التفوق والرقى واللحاق بركب التطور.

بالإضافة إلى عدد كبير من الاتهامات التى يتهم فيها دعاة تعريب العلوم بأنهم ينحتون فى الصخر، وأنه لا فائدة من الجهود التى يبذلونها للوصول إلى تعريب للعلوم.

حملنا هذه الاتهامات وغيرها وعرضناها على مائدة الحوار مع أمين عام "الجمعية المصرية لتعريب العلوم" د. محمد الحملاوى. واليكم نص الحوار:

. نعنى بتعريب العلوم التدريس بالعربية بدءا بالحضانة وحتى نهاية السّلم الجامعى، وفى الوقت ذاته نعنى إتقان اللغة العربية الفصحى كلغة حياة وليست كوسيط تعليمى فحسب. وعلى التوازى من هذا نهتم بتعلم اللغة الأجنبية أيا كانت كلغة إضافية، وليست لغة أساسية يتم من خلالها تدريس العلوم بمختلف المعاهد والكليات. كما يفعل الأجانب الذين يتعلمون بلغاتهم. مع عدم التركيز على الإنجليزية وحدها. لأن كل أمة لها إضافة يمكن أن نستفيد منها، وقد لا تكون النسبة متساوية. والأصل أن يكون التعلم والتعليم باللغة العربية بلا استثناء، فى كل المستويات، وبالتالى تصبح العربية لغة الحياة بالنسبة لنا. وبدأت حركة التعريب فى العصر الأموى، وازدهرت فى العصر العباسى، ثم استؤنفت فى عصر محمد على فى مصر، وتلتها حركات للتعريب فى مختلف الدول العربية. وكانت الحركة فى بداية نشوء الحضارة العربية والإسلامية، وهى الحضارة التى لم تنشأ إلا بعد استيعاب ما عند الآخرين، وهذا نفس ما فعلته أوروبا، ففى بداية عصر النهضة بدأت بالترجمة لآثار العلماء العرب فى مختلف التخصصات، ومن أنحاء الدول العربية والإسلامية.

والقضية التى يجب أن نلتفت إليها هى أن الحضارات تبدأ بعد حركات ترجمة نشطة لتنقل المعارف وتستوعبها، ثم تضيف إليها. فالحصول على المعارف وفهمها ثم استيعابها والإضافة إليها هو ما يصنع الحضارة. وأى شعب لا يستطيع أن يفهم العلم إلا بلغته التى يمارس حياته الطبيعية بها. ونحن نستطيع أن نترجم ما عند الآخر حتى نستطيع أن نبنى على الحضارات الأخرى، فالتعريب حركة قديمة منذ بداية الدولة العربية الإسلامية.

التعريب بوابة التقدم

. هل هناك ارتباط بين تعريب العلوم وتقدم الأمة؟

. نعم بالطبع، فالدول التى لها حظ من التنمية تعلم بلغاتها القومية. يحدث ذلك فى الدول كثيرة العدد، مثل: أمريكا وإنجلترا وألمانيا. ولكنى أسترشد بالدول صغيرة العدد، لأن تكلفة التعلم باللغة القومية عالية. فسكان فنلندة على سبيل المثال ٥,٤ مليوناً، ولا يعرفون غير

لغتها. ورغم ذلك هى فى مقدمة الدول فى دليل التنمية البشرية. والأولى فى دليل السبق التقنى الذى تصدره الأمم المتحدة. وأيضا السويد والنرويج، وغيرهما من الدول المتقدمة تدرس بلغاتها القومية. ولا تدرس بلغات غير اللغة القومية إلا الدول المتخلفة، وحتى الدول التى كانت محتلة نفضت عن نفسها غبار التخلف وبدأت فى مسيرة التنمية. فهناك علاقة أكيدة بين التنمية والدراسة باللغة القومية، والأمم المتحدة قسمت الدول قسمين، أولهما الدول ذات الصدارة، وكلها تدرس بلغاتها القومية. ولا يوجد استثناء على قاعدة أن كل الدول المتقدمة تدرس بلغاتها حتى لو كان عددها قليلا، وعلى سبيل المثال سلوفينيا وكرواتيا تدرسان بلغتيهما، واستطاعتا من خلال الترجمة المكلفة الوصول إلى التقدم.

ورغم أن عددنا فى الدول العربية أكبر من هذه الدول بما يعنى انخفاض تكلفة الترجمة عندنا، إلا أننا لم نتحرك خطوة واحدة، وكان يجب أن يكون ذلك حافزا لنا للترجمة. وأود الإشارة إلى أنه حين تفوق السوفييت على الأميركان تشكلت لجنة أميركية أكدت أن النهوض بالتعليم هو الأهم. وأوصت اللجنة بالاهتمام باللغة القومية، ثم الرياضات، فالفيزياء والدراسات الاجتماعية، وعلوم الحاسب، وهذا ترتيب منطقى.

. ولكن البعض يرى أن اللغة العربية غير قابلة لتعليم العلوم، إلى جانب عدم توفر المراجع العربية لهذه العلوم. فما ردك؟

. المراجع موجودة. وتوجد تجارب رائدة فى بعض الدول، فهذا الادعاء غير حقيقى. ويروجه دعاة التغريب. لتخويف الناس من التعريب. فالآن توجد مراجع فى مختلف التخصصات العلمية. وتحتاج إلى تحديث مثلها مثل المراجع الأجنبية. أما فى الرد على ادعاء أن اللغة العربية غير قابلة لتعليم العلوم فنقول: إن قائله لا يعرف التاريخ جيدًا، أوانه يعرفه ويتغافل عنه، حيث إننا أصحاب أطول حضارة علمية عرفها العالم، واستمرت أكثر من ستة قرون. حملنا العلم خلالها، و أبدعنا فيه، لدرجة أن بيكون كان يقول: «من لا يعرف العربية لا يعرف

العلم»، فهذه أكذوبة يروج لها لتثبيط الهمة، وحتى نظل فى موقف التابع المتلقى. وأشير إلى أن الحضارة الإسلامية كانت بالعربية، فكيف يقول أحد أنها لا تستطيع استيعاب العلوم. وهناك أسماء بعض العلوم مثل الجبر أخذت كما هى من حضارتنا بلغتنا، فحضارتنا كانت ثرية علميّا، ولغتنا اشتقاقية يمكنها توليد المصطلحات بسهولة أكثر من اللغات الإلصاقية التى يتم إضافة حروف لكلماتها مثل اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وهل يعقل أن تكون العربية أقل فى المستوى من العبرية والمجرية والسويدية؟ هذا كلام غير سليم علميًّا.

قلة الوعى

. هل يرجع سبب عدم التقدم فى تعريب العلوم إلى مشكلات مادية أم أن عدم إدراك أهميته؟ هو السبب؟

. فى الأساس المشكلة عدم إدراك الأهمية، بالإضافة إلى تشخيص الواقع العربى، كما قال مالك بن نبى إن «لدينا قابلية الاحتلال». وهى عقبة فى سبيل أى جهة للتقدم فى قضية التعريب، فأنا أعتقد أن المشكلات المادية ليست هى الأساس، فهناك دول عربية غنية، ورغم ذلك لم تحقق تقدمًا فى تعريب العلوم، ولا يؤمن بهذا التعريب إلا الدول التى تستشعر العزة فى عملها، وتدرك أن حضارتها تقف على قدم وساق مع الحضارات الأخرى، وتستشعر أن تلك الحضارة مرت بفترة هبوط إلا أنها تستطيع النهوض مرة أخرى. وأرى أن استخدام العربية كوعاء يستوعب مناشط المجتمع كافة له علاقة وطيدة بالاعتزاز بالهوية. فاللغة ترتبط بالهوية، وتأت. ى اللغة فى بداية تعريف اليونسكو للهوية. وأيضا القضية لها جانب نفعى، وهو أننا لابد أن نمر من خلال بوابة الترجمة ونستوعب حضارات الآخرين ونستفيد منها حتى نستطيع أن نحتل موقعًا بين الحضارات الحالية. وأيضا لا يدرك القائمون على العملية التعليمية . ومنهم الكثير من أساتذة الجامعة . خطورة استخدام لغة أجنبية كوسيط تعليمى. وقد أفضى ذلك إلى عزل ناتج العربية مما أدى إلى توقف مسيرة التنمية فى المجتمع.

. ما تقييمك للتجربة السورية فى تعريب العلوم؟ وهل هناك تجارب مشابهة؟

. نحن نبنى على التجربة السورية ونحاول تلافى السلبيات، وهذا يشير إلى أن التجربة السورية رائدة، والدليل تفوق أطباء سوريا، كما أن التجربة السورية ليست الوحيدة، فالسودان لديها تجربة جيدة، وفى مصر وليبيا والجزائر والسعودية هناك تجارب أيضًا وإن لم تكن بنفس القوة. فسوريا لديها أربع جامعات حكومية تدرس مناهجها كلها باللغة العربية وفى كل التخصصات. ونحن فى مصر كان لنا قصب السبق فى هذا المضمار خلال فترة معينة فى السير نحو التعريب، إلا أنه بعد ذلك أعاقت السياسة هذا التقدم، ومن ذلك ما حدث حين ذهب بعض نواب المجلس التشريعى (الأمة) إلى وزير التعليم فى مصر بعد الاحتلال البريطانى طالبين منه بدء عملية التعريب فرفض الوزير قائلا: إنكم تريدون الصعود للسماء دون سلم. والجزائر كذلك، تجربتها رائدة، لأن المستعمر أوصلهم إلى مرحلة لم يعودوا معها يعرفون العربية إلا لماما. وأشيد هنا بما فعله هوارى بومدين الذى كان رائدا فى هذا المجال. وفى السودان تجربة جيدة، وهناك الجمعية اليمنية لتعريب العلوم، والعراق أيضًا كانت رائدة فى ذلك قبل الاحتلال. إلا أننى أود التأكيد أن التعريب وحده لا يكفى، فهو جزء من منظومة التقدم التى يجب أن تسود فى بلادنا العربية كلها.

عمل عربى موحد

. هل هناك عمل عربى موحد فى مسألة التعريب أم أن كل دولة تعمل بمفردها؟

. هناك مؤتمرات يحضر فيها عدد كبير من العلماء العرب، كما أن البحوث يشارك فيها أشقاؤنا. وفى مصر أخيرا عقد المؤتمر الرابع عشر للجمعية المصرية لتعريب العلوم، وشارك فيه باحثون من كل الدول العربية. وهو ما سبق فى كل مؤتمراتنا. وأيضا هناك خطط قومية،

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لديها خطط للتعريب، ولدينا فى جمعيتنا خطة واعدة يفترض أنها للعرب كلهم. فأعمالنا تهدف إلى نشر التعريب فى الدول العربية كافة. والعمل العربى المشترك فى هذا المجال يحتاج دعما ودفعا، والأهم الوعى بأهمية اللغة فى حفظ كيان الأمة، والوصول إلى التنمية.

. دعاة تعريب العلوم. . ما هى النتائج التى حققتموها حتى الآن؟

. القضية فى جانب منها تبصرة وبيان بأهمية القضية، وفى الوقت ذاته ندرس جميع جوانب القضية. فنحن درسنا قضية الرموز العلمية وتعريب الطب والهندسة، والأرقام العربية، والترجمة، ووضعنا خطة لتعريب التعليم، وهى موجودة على الموقع الخاص بالجمعية المصرية لتعريب العلوم وهو www.taareeb.info ونجد أن عدد المؤيدين فى ازدياد مستمر. صحيح أنه لم يصل للحجم الحرج، ولكنه فى ازدياد مستمر وهو ما يشير إلى أن القضية فى سبيلها للظهور، لأنه لا يوجد لدينا بديل. إذا أردنا التنمية والحفاظ على هويتنا، فيجب علينا الاستجابة لدعوة التعريب بدءًا من التعليم ووصولاً لجميع المناصب. فنحن نتقدم للأمام بدليل أن عدد المقتنعين بالفكرة يزدادون. والآن كل التخصصات يوجد لها مراجع باللغة العربية. وتوجد مصطلحات متفق عليها بالنسبة للمصطلحات العلمية الأجنبية.

الأمل كبير

. وهل تشعر أن ثمة أمل فى إيجاد تيار قوى يدعم السير فى اتجاه تعريب العلوم؟

. بالطبع. . الأمل موجود ويتزايد يوما بعد يوم، والقضية ليست فقط تعريب التعليم، بل إن الأمة كلها يجب أن تتحدث بالعربية، وإلا فنحن نفصل بين الطبقات لأن كلا منها يتحدث ببعض مفردات الأجنبية لأننا لا نجيد الأجنبية. وفى نفس الوقت لا يستطيع أحد تغيير لغتنا

القومية. وأرى أن القضية تتعلق بالتنمية، والتعليم جزء أساسى فيها وليس كلها. فنحن لا ننفخ فى الهواء، بل نتحرك ونتقدم خطوات للأمام.

. هل الدعوة للتعريب تنطلق من الحفاظ على العربية أم لتطوير العلوم العربية أم لإثبات الوجود العربى فقط؟

. الأساس هو التنمية والحفاظ على الهوية، والحفاظ على العربية كوعاء لمختلف مناشط المجتمع، وأحيلكم إلى بعض الدراسات التى تشير إلى أن سرعة القراءة بالعربية تزيد عن سرعة قراءة نفس المادة بالإنجليزية بنسبة ٤٣%، وتشير . أيضًا . إلى أن مدى استيعاب نص عربى يزيد عن استيعاب نفس النص بالإنجليزية بنسبة ١٥%، وهذا يعنى أن التحسن فى التحصيل العلمى فى حالة الدراسة بالعربية يزيد عن التحسن فى حالة الدراسة بالإنجليزية بنسبة ٦٤%، وهذا معناه أن الدعوة لاستخدام لغة أخرى تكون دعوة لإهدار وقت وجهد المتعلم العربى. وقد صادفت هذه الدعوة رغبة المحتل حين احتلنا. وأشير أيضا إلى أن ١٠% فقط من الطلاب استطاعوا التعبيرعن أنفسهم بشكل جيد فى أوراق الإجابة باللغة الإنجليزية، وأن ٢٥% لم يفهموا المعلومات، وهذا يعنى أننا نهدر كفاءة العملية التعليمية.

مواكبة التقدم

. الدعوة لتعريب التعليم الجامعى فى المجالات التقنية منفصلة عن الواقع، ولو طبقت ستنتج خريجين غير قادرين على مواكبة التقدم فى مجالاتهم؟ هل هذا صحيح؟

. هذا الكلام ليس له أى نصيب من الصحة، ويتضح ذلك من خلال تقرير الأمم المتحدة الذى قال: إن هناك ١٩ دولة فى صدارة العالم تقنياً يتراوح عدد سكانها بين ٣، ٨ مليون

و٢٩١ مليون يسير فيها التعليم والبحث العلمى بلغاتها القومية، ولا توجد دولة عربية واحدة ضمن هذه المجموعة. وتشير دراسة حديثة حول أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً إلى أن تلك الجامعات توجد فى ٣٥ دولة يتراوح عدد سكانها بين ٣,٨ و٢٧٢ مليوناً تدرس جميعها وتجرى بحوثها بلغاتها القومية، ولا توجد جامعة عربية واحدة بين هذه الجامعات. كما أن فنلندة التى يبلغ عدد سكانها ٥,٤ مليون عدد البراءات لكل مليون مواطن فيها هو١٨٧ براءة. والسويد ٩,٨ مليون لديها ٢٧١ براءة لكل مليون مواطن، والنرويج ٤,٥ مليوناً وعدد البراءات لكل مليون مواطن ١٠٣، وأيرلندا ٣,٩ مليون مواطن وعدد البراءات ١٠٦ براءة لكل مليون، النمسا ٨,١ مليوناً، وعدد البراءات فيها ١٦٥ براءة لكل مليون مواطن، أما إسرائيل ٦,٣ مليوناً فعدد البراءات ٧٤ براءة لكل مليون مواطن، سلوفينيا ٢مليون وعدد البراءات ١٠٥ براءة لكل مليون مواطن، بلغاريا ٨ مليون، ٢٣ براءة لكل مليون مواطن، سلوفاكيا ٥,٤ مليوناً، ٢٤ براءة لكل مليون مواطن، أما على مستوى الدول الكبرى فإن أمريكا ٢٩١ مليونا، تصل نسبة البراءات فيها إلى ٢٨٩ براءة لكل مليون مواطن، كما أن اليابان ١٢٧,٥ مليوناً، فيها ٩٧٤ براءة لكل مليون مواطن، وفى المقابل نجد أن مصر ٧٠,٥ مليوناً ولا يتعدى عد البراءات فيها براءة واحدة لكل مليون مواطن، وسوريا ١٧,٤ مليوناً، ٣ براءات لكل مليون مواطن، فإذا كانت الدعوة لاستخدام اللغة القومية أفرزت خريجين فى كل هذه الدول على هذا المستوى الرائع وفى مختلف التخصصات، فلماذا يحاول البعض إيهامنا بأن التعليم باللغات الأجنبية أفضل؟

. ما هى أهم التحديات التى تواجه حركة تعريب العلوم؟

. أتذكر ما قاله ابن خلدون «المغلوب مولع بتقليد الغالب فى كل أفعاله وطرائق حياته» ولنعرف أن الخوف من التخلف إذا شرعنا فى تعريب مختلف مناحى الحياة ليس إلا وهماً وتسويفاً ممن فى يده القدرة على إنجاز أى شىء، بدءً بالمعلم ومروراً بكل طبقات المجتمع. فهى ليست مسؤولية شخص، بل مسؤولية عامة لكل شخص قادر يمكنه إحداث خطوة فى طريقه. فلا توجد عقبات، ولكن فقط تسويف ومحاولة من جانبنا لاستنهاض الهمم، وأرى أن

القضية الأهم هى التدليس على العامة بأن التقدم مرتبط باللغات الأجنبية، وهى دعوة لها أهداف مشبوهة ومحاولة للتربح المادى.

حوار مجلة البيان بعدد يوليو ٢٠١٣م

محمد الحملاوى. . رائد حلم تعريب العلوم

لطالما دعا كثيرون إلى تعريب العلوم واستخدام اللغة العربية فى تعليم الطب والهندسة وغيرها من الدراسات والعلوم التطبيقية التى تحتل اللغات الأجنبية فيها النصيب الأعظم والأهم ولا مجال فيها لذكر لغة الضاد. وعلى مدار سنين مضت، تبنى هذه القضية عددٌ من كبار العلماء والمفكرين، مشددين على أن نكبة العرب ما حلت بهم إلا لتراجع الاهتمام باللغة العربية وهى لغة القرآن الكريم. . ومن بين أولئك أستاذ هندسة الحاسبات بكلية الهندسة جامعة الأزهر دكتور محمد يونس عبد السميع الحملاوى، الحاصل على دكتوراه الهندسة الكهربية من جامعة جنت فى بلجيكا، وأمين عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم والتى أنشئت منذ أكثر من ١٦ عامًا، بهدف العمل على تعريب العلوم.

يؤمن الحملاوى بأهمية استخدام اللغة العربية فى دراسة مختلف العلوم النظرية والتطبيقية، وبالتالى فإن جمعيته تسعى لأن تكون العربية هى اللغة المُستخدمة فى الحياة اليومية لجميع أفراد أمتنا، حتى يلعب المجتمع دورًا فى الحفاظ عليها بشكل عام. ويؤمن أيضا إن الإشكالية الكبرى حاليًا تتمثل فى عدم إدراك المجتمع لأهمية تعريب العلوم، وبالتالى فهو يعمل على جانبين، الأول: محاولة استخدام اللغة العربية فى دراسة

المواد التعليمية العلمية والأدبية، والجانب الثانى: تقويم اللسان العربى من خلال الارتقاء باللغة عند تدوالها فى المجتمع. ويرى أن العربية لغة مكتملة التراكيب والبنية وقادرة على إقامة حضارة علمية كبيرة، لذا لابد أن يتم الاهتمام بها، خاصة أن تلك اللغة عمرها أكثر من ألفى عام، وهى لغة ذات منظومة مستقرة، وبالتالى يجب استخدامها فى التعليم؛ للارتقاء بمستوى الطلاب حتى يتفوقوا من خلالها عن الدراسة باللغات الأجنبية. ويلقى مسئولية نشر الفكرة وتطبيقها على نطاق واسع على عاتق أساتذة الجامعات الذين يجب أن يعوا تماما أهمية تعريب العلوم بما يقود إلى تيسير التواصل بين الأستاذ وطلابه، وعلى الجميع أن يقتنعوا بذلك وينفذونه عبر المناهج التى يدرسونها.

وأشار إلى أن الاهتمام باللغة العربية قد أدى إلى لجوء المفكر الكبير الدكتور عبد الوهاب المسيرى إلى القضاء، لتفعيل مواد الدستور فى مجال الاهتمام باللغة العربية، وللأسف فأن القضية توقفت بعد وفاته، ورغم ذلك فمسألة اللجوء إلى القضاء، باتت ذات أهمية تدف الكثيرين لإثارتها بين الحين والآخر.

ودكتور محمد يونس عبد السميع الحملاوى بعد حصوله على الدكتوراه فى الهندسة الكهربية «هندسة حاسبات»من جامعة جنت البلجيكية، فى

عام ١٩٧٦م، شرع فى تقديم العديد من البحوث المتعلقة بتنفيذ مشروع تعريب أسماء مواقع شبكة المعلومات العالمية، وشارك فى الكثير من المؤتمرات والندوات ذات الصلة بالموضوع ذاته، ويشغل حالياً منصب أمين عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم.

جريدة الأهرام بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٣م

د. محمد الحملاوى أمين عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم: لن تتقدم أمة دون إنتاج العلم بلغتها

حوار: محمود القيعى

منذ نحو نصف قرن سارت الثقافة المصرية فى اتجاه يعلى من شأن كل ما هو تغريبى، ويحقر كل ما هو قومى وأهلى، ونالت اللغة القومية (العربية) ما نالها من ازدراء وتهميش حتى وصلنا إلى هذه الحالة من التنكرللغتنا، التى هى من أهم مقومات الهوية. هذا الاتجاه التغريبى لم يغن عنا من التقدم شيئا، وصرنا حسب تقارير دولية- فى مؤخرة الأمم ثقافيا وعلميا واقتصاديا.

د. محمد يونس الحملاوى- أمين عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم أحد القلائل الذين لا يزالون يقبضون على الجمر، ويؤمنون بأنه لا سبيل إلى التقدم إلا بإعادة الاعتزاز للغة العربية وتقديرها حق قدرها، ويدلل على ذلك علميا وإحصائيا. د. الحملاوى الحاصل على الدكتوراه فى هندسة الحاسبات من جامعة(جنت) ببلجيكا، والمسجل اسمه فى' موسوعة الشخصيات العالمية البارزة فى العلم والهندسة' أمريكا٩٢-٩٩، يوقن أن تعريب التعليم بوابة لابد من الولوج من خلالها دون تردد-

لننتج علماً، ونحقق تنميةً، محذراً من أن الانسلاخ من عروبتنا، سيؤدى إلى تمزيق الأمة بصورة أكبر، وإلى نص الحوار. .

تعريب العلوم. . أتراه حلماً جميلاً أم وهماً فى ظل كل هذا الاستخفاف والسخرية من أبناء الأمة بلغتهم القومية؟

الاستخفاف باللغة القومية سببه الشعور بالهزيمة النفسية لدى البعض، ولنتذكر مقولة ابن خلدون فى ولع المغلوب بمحاكاة الغالب فى ملبسه ولغته وطريقة حياته. ولهذا فإن إذكاء روح القومية لدى الأفراد والمؤسسات على السواء سوف يعيد الأمور إلى نصابها، لأن الاعتزاز باللغة القومية شرط أساسى لتنمية المجتمع فى جميع المجتمعات المتقدمة. ولهذا فبذل الجهد فى التوعية بارتباط التنمية بالاعتزاز بلغتنا القومية أمر أساسى، فما من أمة تقدمت على مدار التاريخ أو متقدمة حاليا- منها دول تعدادها يصل إلى مليونين اثنين- إلا وكانت تنتج العلم وتستوعبه بلغتها القومية. تعريب التعليم بوابة لابد من الولوج من خلالها لننتج علما وتنمية، فهو ليس وهما وليس حلما، ولكنه أحد أساسيات التنمية.

هل من تعريف موجز بالجمعية المصرية لتعريب العلوم، وما أبرز إنجازاتها؟

نشأت الجمعية عام١٩٩٤م بهدف تعريب التعليم من خلال آليات عمل أهمها الحفاظ على اللغة العربية بجانب تعريب التعليم العام والجامعى عن طريق إجراء البحوث وعقد المؤتمرات والندوات عن التعريب والارتقاء باللغة العربية كوعاء لجهود الأمة والارتقاء بتعليم اللغات الأجنبية فى السن المناسبة كلغات وليس كوسيط تعليمى. ولعل أبرز إنجازات الجمعية مؤتمرها السنوى الذى استمر منذ إنشائها وحتى العام الحالى، إضافة إلى عقد الندوات دوريا وإصدار

مجلة رسالة التعريب والقيام بالعديد من البحوث عن مفردات قضية التعريب لتوضيح العلاقة الموجبة بين اللغة القومية والتنمية والهوية.

هل توجد جهات تعلقون عليها آمالا كبارا فى قضية تعريب العلوم؟

نعلق آمالا على الإعلام لإبراز ارتباط قضية التنمية باستخدام اللغة القومية كوعاء للمجتمع ولهويته ولمختلف أعماله، حتى تصبح قضية استخدام اللغة العربية فى التعليم بمختلف مراحله قضية تنمية شعبية، ليشعر المواطن العادى أن استخدام العربية فى التعليم والعمل مطلب تنموى له ولوطنه. كما نعلق آمالا على أساتذة الجامعة;المفترض أنهم قادة للفكر;ليتفهموا القضية وليدافعوا عنها بعيدا عن المنافع الشخصية وكذلك على من يتصدرون العمل الشعبى لتفهم القضية والدفاع عنها بصورة علمية.

قضية تعريب العلوم، هل نعدها من القضايا الفكرية الثقافية أم من القضايا السياسية؟

التعريب قضية تنموية فكرية سياسية ثقافية لارتباط اللغة القومية بالتنمية فى جميع المجتمعات المتقدمة ولارتباط التخلف بعكس ذلك. فهى قضية فكرية لأنها تحتاج إلى التعامل معها بصورة منطقية تدرس مختلف أبعادها وصولا لحلول علمية. وهى قضية سياسية لارتباط السياسة القويمة بتعظيم استخدام كل آليات المجتمع لدفعه للأمام، ومن تلك الآليات اللغة القومية، إضافة إلى شمولية القضية التى تحتاج إلى تخطيط على مستوى عام وهو مجال عمل السياسة وهى قضية ثقافية لارتباط اللغة القومية بثقافة الأمة وهويتها. بقى أن نؤكد أن قضية التعليم باللغة القومية قضية نفعية بحتة بلا توجه سياسى محدد، فهى بوتقة لمختلف فصائل المجتمع.

كيف يمكن أن تكون قضية تعريب العلوم بابا إلى التنمية؟

طبقا لمؤشرات الأمم المتحدة نحن فى وضع متدن علمياً ولغوياً وثقافياً، حيث ننتج٣٠ كتاباً جديداً سنوياً لكل مليون مواطن، بينما تنتج فنلندا وتعدادها خمسة ملايين نسمة٢٥٣٣ كتاباً لكل مليون مواطن، وعلى الجانب العلمى نجد أننا ننتج أقل من نصف براءة اختراع سنويا لكل مليون مواطن، فى حين تنتج اليابان١٦٤٦ براءة لكل مليون مواطن. وبملاحظة أن فنلندا واليابان فى صدارة العالم تقنيا وبشريا وأن جميع دول العالم المتقدمة وعددها٢٣ دولة يتراوح عدد سكانها بين مليونين وثلاثمائة وثلاثة عشر مليونا، تتعامل داخليا فى التعليم والإعلام والثقافة والعلم والصناعة والزراعة بلغاتها القومية بلا استثناء وحيد سواء فى بدايات تقدمها أوحاليا. وحين ندرك أن اللغة وعاء لمختلف أنشطة المجتمع من علم وأدب وفن وهوية، وأنها أساس لتجانس المجتمع وأن جميع الدول المتقدمة تتفاعل مع غيرها من الدول بلغتها وبلغات غيرها سوف نضع لغتنا العربية فى سياقها التنموى المعرفى الذى يجمع مختلف أعمال المجتمع. وهنا لابد من التأكيد أن قضية الترجمة ومعرفة اللغات الأجنبية آلية أساسية من آليات التنمية لا يمكن لأية أمة أن تتجاهلها. وعلى النقيض من ذلك نجد أن مختلف الأمم المتخلفة تنتصر لغير لغاتها فى حياتها العلمية بل واللغوية! ولعلى أشير إلى ما توصلت إليه دراسة للمركز القومى للدراسات والبحوث التربوية إلى أن التدريس باللغات الأجنبية فى الصغر يؤدى إلى نمو لغة أجنبية مشوهة وذات تأثير سلبى على نمو اللغة العربية وعلى نمو الوظائف والمفاهيم والمعارف العلمية. كماتشير دراسة أخرى على أوراق إجابة كتبت بالإنجليزية لطلبة إحدى كليات الطب المصرية إلى أن عشرة بالمائة فقط من الطلاب استطاعوا التعبير عن أنفسهم بشكل جيد، وأن خمسة وعشرين بالمائة لم يفهموا المعلومات. وتشير دراسة ثالثة إلى تحسن التحصيل العلمى فى حالة الدراسة بالعربية عن حالة الدراسة بالإنجليزية بنسبة أربعة وستين بالمائة. لقد أثبتت الدراسات المقارنة بيننا وبين من يدرس بلغته القومية تخلفنا النسبى فى عدد البحوث وعدد البراءات وعدد الكتب المنشورة وفى نسبة الصادرات المصنعة وفى دليل التعليم. ولنتذكر أن عدد البحوث فى مصر لكل مليون مواطن٢٤ بحثا فى حين أنها فى السويد ذات التسعة ملايين نسمة١١٠٠ بحثا. القضية أننا

حين ننحى العربية من التعليم الجامعى وقبل الجامعى نقضى على التنمية وعلى العربية فى ذات الوقت، لأنهما جناحا التنمية فلا سبيل أمامنا للتقدم وللحفاظ على لغتنا إلا بتعريب التعليم جميعه.

كيف يمكن أن يكون إنقاذ اللغة هو إنقاذ للهوية ؟

اللغة هى المحدد الأول للهوية حسب ما يشير إليه قرار الأمم المتحدة عن الهوية ورغم ذلك درج أغلبنا فى تعاملاته مع اللغة العربية على أنها سياقات معرفية تتخاصم مع هويتنا ومع العلم والتنمية والثقافة باعتبارها رطانات ليس لها من العلم محل رغم أن هذا التصور يقتطع من اللغة دورها الأساسى من حيث كونها هوية وأداة حياة وقيم وعلم وثقافة تحافظ على وحدة المجتمع وقيمه وتاريخه وحضارته وثقافته وعلومه، فهى البوتقة التى تحوى مختلف إنتاج المجتمع من أدب وفن وصناعة وزراعة وقيم وحضارة وبدونها يصبح المجتمع عبارة عن مربعات متناثرة لا يربطها إطار واحد يحدد شخصيتها فى مقابل غيرها.

كيف تقيمون تجربة سوريا الفريدة فى تدريس العلوم باللغة العربية؟ وما مدى نجاحها فى ذلك؟

المقارنة السريعة بين مصر وسوريا التى تدرس جميع العلوم بالعربية كفيلة بتوضيح بعض الحقائق; من خلال أرقام دولية، فسوريا (قبل ظروفها الحالية) تأتى قبل مصر فى ترتيب الأطباء الأجانب العاملين فى أمريكا بالنسبة لعدد سكان دولهم (أى أن تعلمهم بالعربية لم يفقدهم فرص العمل والدراسة بالخارج)، كما لا يقل مستوى الأطباء السوريين عن المتوسط العالمى فى امتحان المجلس التعليمى للأطباء الأجانب فى أمريكا، إضافة إلى ذلك فإن المؤشرات الصحية والتى هى محصلة التعليم الطبى فى سوريا أفضل منها فى مصر، وتأتى سوريا فى دليلى الأمم المتحدة (السبق التقنى والتعليم) قبل مصر، والكتب المؤلفة سنوياً لكل

مليون مواطن فى سوريا أكثر من خمسة أضعاف عددها فى مصر، كما أن عدد البراءات لكل مليون مواطن فى سوريا أكثر من ضعف عددها فى مصر.

ولكن هناك من يعترض على قضية تعريب العلوم، ويراها طريقاً إلى الفشل؟

لعل أبرز الاعتراضات مقولة إننا يجب أن نفهم العلم ثم نعربه فوقتها سيضطر العالم لمعرفة العربية، وهذا (منطق معوج يراد به باطل)، لأننا بهذا نضع العربة أمام الحصان، حيث أننا لا يمكننا فهم العلم إلا بلغتنا أى بعد تعريبه، كما أن تلك المقولة تتناسى أن الهدف من تعريب العلم هو سبر أغواره وفهمه ثم الإبداع فيه وهى سلسلة لا تستقيم للمجتمع إلا بلغته القومية، كما أن هدف التعريب لا يشمل نشر العربية فى العالم، فتلك قضية مختلفة تماما عن قضية التعريب ويجب أن ننظر إليها باعتبارها قضية قومية. ان مقارنة وضع التعليم حاليا بما كان عليه إبان الاحتلال الأجنبى لبلادنا يجب النظر إليه بصورة علمية، فالاحتلال لما يأت لينهض بمجتمعنا، وعلينا جميعا ألا ننتصر لما فرضته دول الاحتلال علينا وقت احتلالها لبلادنا من تغيير لغة التعليم للغاتهم، لأننا بهذا ننفذ إرادتهم بأيدينا.

جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م

د. محمد الحملاوى أمين عام جمعية تعريب العلوم ل. "الأهرام": الدول المتخلفة تنتصر لغير لغتها

حوار: محمود القيعى

لديه يقين راسخ بأن تنمية هذه الأمة وارتقاءها مرهون بإعادة الاعتزاز بلغتنا العربية وتقديرها حق قدرها، معتبرا أن تعريب العلوم باب رئيسى للتنمية، ويدلل على ذلك علمياً وإحصائيا.

إنه د. محمد يونس عبد السميع الحملاوى أمين عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم، والحاصل على الدكتوراه فى هندسة الحاسبات من جامعة (جنت) ببلجيكا، والمسجل اسمه فى موسوعة الشخصيات العالمية البارزة فى العلم والهندسة بأمريكا ٩٢-١٩٩٩م.

فى السطور التالية حوار مع د. الحملاوى بمناسبة اليوم العالمى للغة العربية، الذى مر كالعادة مرور الكرام وسط قوم لايقيمون للغتهم وزناً.

سخرنا من لغتنا فنال ما نالها من تراجع فاضح، كيف ترى أثر الاستهزاء باللغة القومية فى انسحاق الهوية؟

لقد انسحق العديد من المجموعات الإثنية فى إفريقيا على سبيل المثال وتحولت إلى مجموعات تدور فى فلك الدول التى احتلتها نتيجة عدة أسباب منها تخليها عن لغاتها،

وبالتالى ثقافاتها لمصلحة لغة المحتل وهو مايشير إلى التأثير السلبى لهجر اللغة القومية لمصلحة أية لغة أخرى على الهوية وعلى التنمية. ولقد جاء فى تعريف الأمم المتحدة للهوية أنها تعنى أولا وقبل أى شيء الانتماء إلى جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية بما لها من قيم متميزة.

إن تأكيد وتعزيز الهوية عنصر بناء لمختلف الشعوب المتقدمة التى تتطلع للتقدم. صور الاستهزاء باللغة القومية متعددة، كيف ترى أخطرها؟

للاستهزاء باللغة القومية جوانب عديدة تبدأ من التعليم، حيث يؤدى عدم الالتفات إلى استخدام اللغة القومية فى التعليم والثقافة إلى انسحاق الهوية وبالتالى إلى تشرذم الأمة وتفتتها، ولعل هذا أحد الأسباب التى تحافظ بها فرنسا على هويتها ووحدتها(بصورة تتنافى مع ماتبشر به خارج فرنسا)، ضد محاولات إحياء لغتى إقليمى بريتانيا والألزاس الفرنسيتين على سبيل المثال. اللغة القومية عامل صهر لأفراد الأمة فى بوتقة واحدة تدفعه للأمام. إن سلب روح العروبة(بوتقة هويتنا) من أرباب العربية فى تعاملاتنا العلمية والتعليمية والثقافية والتقنية سوف يمزق أمتنا العربية لأشلاء ويجعلنا الأمة الوحيدة التى تتقطع فى عصر التكتلات الكبيرة التى تتوحد على مصالح اقتصادية، فكيف ونحن أمة واحدة نقبل بهذا المصير؟

كيف يمكن أن تكون قضية تعريب العلوم بابا إلى التنمية؟

طبقاً لمؤشرات الأمم المتحدة نحن فى وضع متدن علميا ولغويا وثقافيا، حيث ننتج ٣٠ كتاباً جديداً سنوياً لكل مليون مواطن، بينما تنتج فنلندا وتعدادها خمسة ملايين نسمة ٢٥٣٣ كتاباً لكل مليون مواطن، وعلى الجانب العلمى نجد أننا ننتج أقل من نصف براءة اختراع سنويا لكل مليون مواطن، فى حين تنتج اليابان ١٦٤٦ براءة لكل مليون مواطن. وبملاحظة أن فنلندا واليابان فى صدارة العالم تقنيا وبشريا وأن جميع دول العالم المتقدمة وعددها ٢٣ دولة يتراوح عدد سكانها بين مليونين وثلاثمائة وثلاثة عشر مليونا، تتعامل داخليا فى التعليم والإعلام

والثقافة والعلم والصناعة والزراعة بلغاتها القومية بلا استثناء وحيد سواء فى بدايات تقدمها أو حاليا، وحين ندرك أن اللغة وعاء لمختلف أنشطة المجتمع من علم وأدب وفن وهوية، وأنها أساس لتجانس المجتمع وأن جميع الدول المتقدمة تتفاعل مع غيرها من الدول بلغتها وبلغات غيرها سوف نضع لغتنا العربية فى سياقها التنموى المعرفى الذى يجمع مختلف أعمال المجتمع. وهنا لابد من تأكيد أن قضية الترجمة ومعرفة اللغات الأجنبية آلية أساسية من آليات التنمية لايمكن لأية أمة أن تتجاهلها. وعلى النقيض من ذلك نجد أن مختلف الأمم المتخلفة تنتصر لغير لغاتها فى حياتها العلمية بل واللغوية! ولعلى أشير إلى ما توصلت إليه دراسة للمركز القومى للدراسات والبحوث التربوية إلى أن التدريس باللغات الأجنبية فى الصغر يؤدى إلى نمو لغة أجنبية مشوهة وذات تأثير سلبى على نمو اللغة العربية وعلى نمو الوظائف والمفاهيم والمعارف العلمية.

نعلم أن لديكم يقيناً راسخاً بجدوى تعريب العلوم، هل ثمة معوقات تقف أمام مشروع التعريب؟

لاتوجد معوقات حقيقية ويبدو أن ما قاله ابن خلدون من أن المغلوب مولع بتقليد الغالب فى كل شيء قد زحف إلى اللغة وبتنا أسرى لغتى المحتل: الفرنسية والإنجليزية. ولابد أن أشير إلى أن سهولة الحصول على المادة العلمية باللغات الأجنبية يفضى إلى أن يستسهل البعض ذلك ولايبذل الجهد لتوصيل المادة لطالب لايتقن تلك اللغة الأجنبية ولايتعايش بها، وهى سلسلة أفضت إلى أن وجدنا البعض يتخفى خلف حاجز اللغة لضحالة مستواه العلمى وعدم تمكنه مما يقوم بتدريسه وأحيانا رغبة فى الاستئثار بما لديه من معلومات من خلال إلقاء طلاسم يجب استظهارها وعدم فهمها بالدرجة الكافية. وهذا كله يشير إلى مرض اجتماعى مرده عدم وجود هدف قومى ينصهر فى مجراه مختلف أفراد المجتمع لتحقيقه. هناك دور للدولة تقاعست عنه وتقاعس مسئولوا الجامعات ووزراء التربية والتعليم والتعليم العالى عن التصدى لهذه القضية نتيجة غياب الفكر القومى لدى غالبيتهم والشواهد على ذلك عديدة منها التصريح لمدارس اللغات والمدارس الأجنبية والدولية والتجريبية التى شاركت الدولة فيها

بالمخالفة للقانون والدستور، على عكس الدراسات التربوية والتنموية التى أجرتها الدولة ذاتها إضافة إلى الدراسات التى قام بها أساتذة الجامعات والتى تثبت كلها خطر التعليم بلغة أجنبية على التنمية والهوية.

على من تراهن فى هذه القضية المصيرية؟

يبقى الرهان على أستاذ الجامعة (والذى يبدو فى ظاهره أنه رهان خاسر) ولكن لا يخلو الأمر من كبار النفوس الذين ينحازون للوطن ويطبقون منهج التنمية الحقيقية على أنفسهم ويروجون له، والذين لايتم تسليط الأضواء عليهم وهم بطبيعة الأمر قلة، ولكن أملنا أن يستنهضوا الهمم ليشعر أستاذ الجامعة أنه قيمة فى حد ذاته، ويشعر قبل ذلك أن عليه واجبا مجتمعا آن للمجتمع أن يحصل عليه.

مر منذ أيام قلائل اليوم العالمى للغة العربية (١٨ ديسمبر)، كيف كان وقع مروره على شخص مهموم مثلكم بلغة الضاد؟

كان تجديداً للهمة، مع شعور بخيبة الأمل، لأن العرب لايحترمون لغتهم فى دولهم وفى مختلف المحافل الدولية مما حدا ببعض منظمات الأمم المتحدة أن تشترط لتفعيل العربية فى منشوراتها أن يمول العرب الترجمات للغتهم. فى هذا العام سمعنا عن عدة أنشطة للاحتفال بهذا اليوم وكأنها فورة ومتنفس للحفاظ على هويتنا بعيدا عن معترك السياسة وأتمنى ألا تكون حالة مؤقتة، وأن يتلوها خطوات جادة فى تقنين وضع اللغة العربية فى الحياة العامة وفى مقدمتها لغة التعليم لإصلاح ما أفسده البعد عن لغتنا القومية. وأتساءل ألا يتبادر للذهن فى ظل تعدد مقاييس الهوية الزائفة حاليا، وفى وجود خلط متعمد فى مفاهيم القومية والعولمة الذى أصاب المتفلسفين، أن ندرس اعتبار استعمال اللغة الصحيحة مقياسا حقيقيا للهوية؟ أليست العربية من أهم المقومات الثقافية لهويتنا؟ ألا يمكننا أن نخرج من تلك الاحتفالات بمشروع قومى لتعريب التعليم والعلوم والمعارف؟

حوار مجلة الوعى الإسلامى بعدد فبراير ٢٠١٥م

الحملاوى: تعريب العلوم السبيل العملى لتعزيز هويتنا

حوار- محمد ثابت توفيق :

الدكتور محمد يونس عبد السميع الحملاوى، أستاذ هندسة الحاسبات بكلية الهندسة جامعة الأزهر، قامة علمية عربية وعالمية، تشهد بهذا الموسوعات التى احتفت به، من موسوعة الشخصيات العالمية البارزة الأمريكية من عام ١٩٩١م حتى عام ١٩٩٩م، وموسوعة الشخصيات العالمية البارزة فى العلم والهندسة الأمريكية أيضا من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٩م، وعدد آخر من الموسوعات الإنجليزية والأمريكية، اللائقة بعلمه ونيله أعلى الدرجات العالمية فى مجال نادر كان الأسبق إليه فى عصره، إذ نال ماجستير الهندسة الكهربائية، هندسة الحاسبات، من كلية الهندسة بجامعة جنت ببلجيكا، ودكتوراه هندسة الحاسبات من نفس الكلية عام ١٩٧٦م، بعنوان نظام حاسب دقيق قياسى بإمكانات تشخيصية، فيما آثر أن يتجه بعلمه لخدمة لغته وأمته عن علم ودراية، فنال دبلوم الدراسات الإسلامية من معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة عام ١٩٩٤م، ثم بكالوريوس الدراسات العربية والإسلامية من الجامعة الأمريكية المفتوحة بأمريكا عام ٢٠٠٤م، ومع عضوية الهيئات والمؤسسات والجمعيات العربية والعالمية أسس الجمعية المصرية لتعريب العلوم، وما يزال أمينها العام حتى اليوم. . كما نال جائزة خدمة الدعوة

والفقه الإسلامى عبر بحثه تعريب العلوم سبيل عملى للنهوض باللغة العربية الفصحى، المشرف عليها مجلس الدولة المصرى عام ٢٠٠٢م.

وفى هذا الحوار يفتح الدكتور الحملاوى صدره ل. (الوعى الإسلامى) عبر حوار ضاف عن مسيرته العلمية، وحبه للغة العربية، والفجوة التقنية التكنولوجية بين الوطن العربى والغرب اليوم، والاختلاف الجوهرى بين الحضارتين العربية الإسلامية والغرب الآن، وسبل نهوض أمتنا من أزمتها اليوم.

مسيرتك التعليمية المميزة بدأت من مصر، واختيارك الدقيق داخل قسم هندسة الكهرباء بكلية الهندسة من جامعة عين شمس، والتى التحقت بها عام ١٩٦٣م. . ويحمل من الصعوبة حينئذ الكثير. . ترى هل كان ذلك لأسباب معينة؟

- فى الحقيقة إن والدى، رحمة الله تعالى عليه، كان له تأثير كبير فى حياتى، فمحبتى الشديدة له، القائمة على عدم تدخله فى اختياراتى، عمق من محبتى له، وأحببت السير على خطاه، فقد ولدت عام ١٩٤٧م فى العاصمة القاهرة بمستعمرة الرى بالأميرية، لأب يعمل مهندسا بوزارة الأشغال العمومية، ينتمى لأسرة عربية هاجرت إلى مصر مع الفتح الإسلامى لها، وتدرجت فى التعليم مع نمو محبتى الشديدة له، وهو الأمر الذى أحب الهمس به فى أذن كل والدين، اجعلوا أبناءكم يحبونكم، وهيئوا لهم سبل التفوق، ولا تتدخلوا بقسوة فى اختياراتهم، أكبرت فى أبى عدم توجيهه لى، فسرت على دربه، والتحقت بالقسم الذى ذكرته حتى تخرجت منه عام ١٩٦٨م، ولم يكن هناك قسم حاسب آلى آنذاك، فصممت على استكمال المسيرة فى قسم الحاسب الآلى عبر التعليم العالى، إذ إن المسيرة التعليمية كانت قد بدأت فعليا بالنسبة لى بتخرجى، رغم عملى فى وزارة المواصلات تكليفا من الدولة آنذاك، ولم

يثننى عملى هذا عن آمالى العريضة، بل استطعت بتوفيق من الله تعالى استثماره. . عبر ما كان يعرف بالجهاز المركزى للتدريب فى مصر آنذاك، وعبر دراستنا كمهندسين بالجهاز، وبالتالى نلت عبره منحة من المجلس البريطانى لدراسة دبلوم فى إنجلترا عام ١٩٧٢م، وبعدها حصلت على منحة من جامعة جنت ببلجيكا، وكانت تخص الحاسبات الدقيقة، وكانت قد اخترعت فعليا عام ١٩٧٢م، فيما نلت الدكتوراه عام ١٩٧٦م.

حلم النهضة

ألم تستهوك الحياة فى الغرب حيث المسيرة التعليمية المميزة هذه، وسبلها، كما أعلم، كانت مهيأة تماما لك؟

- عملت بالفعل فى ألمانيا الغربية كمستشار لشركة عالمية رائدة فى نفس مجال الدكتوراه الخاص بى، وبخاصة فى المعالجات الخاصة بتلك الحاسبات، إلا أن حبى الشديد لبلدى وأمتى دفعنى للعودة، فقد كان الهدف الأسمى من دراستى أن أساهم بعلمى فى نهضة بلدى وأمتى، عبر التخصص النادر الذى درسته، بخاصة أن دولا انتشلها نفس التخصص من هوة التخلف لمسار التقدم من مثل: سنغافورة، تايوان، ماليزيا، وما يزال لدى أمل فى أن يقود تخصصى أمتنا نحو آفاق التقدم. . .

عفوا. . لكن ماذا عن آفاق دخول أمتنا هذا المضمار من الأساس حتى يومنا هذا، وما آلية دور هذه التكنولوجيا فى إحداث تقدم لبلادنا ومن ثم أمتنا؟

- بداية مع أسفى الشديد أقول إننا لم ندخل لهذا المضمار من الأساس، مضمار استخدام تقنيات الحاسب فى الصناعات الإلكترونية الرقمية، عبر جميع الأجهزة الكهربائية وغيرها المستخدمة فى حياتنا كلها، لتطويع تلك الأجهزة المستوردة غالبا من الغرب لاستخداماتنا، وتجاوز أمر البرمجيات الذى توقفنا طويلا عنده دون أن نصيب منه مبتغانا، وبالتالى توفير

القدرة على الإنتاج فى المصانع والهيئات وما شابه، وإتاحة المزيد من الاستخدام المناسب الفردى، والاستثمار المجتمعى الجماعى، فى القطاع العام والخاص، فهذه التقنيات تدخل فى الحاسبات كما تتدخل فى عمل الثلاجة والغسالة والسيارة والمصانع، وهلم جرا، أى فى حياتنا كلها فرديا، كما تدخل فى الصناعات والمصانع جماعيا، ومن هنا يمكن استخدام كل هذه الأجهزة بل المصانع بذكاء وكفاءة أكبر، وهو الأمر الذى يحتاج منا إلى تعديل رقمى فى المعدات حتى نستطيع الوصول إلى أقصى مدى مناسب لنا منها، وهو ما لن يفعله الغرب لنا عبر البرمجيات مع تركيزنا عليها طوال الوقت، إننا نحتاج للانتباه لما هو داخل الأجهزة وتطويره، لا لبرامج الكتابة فقط وما شابهها. . وهكذا فلا نحن حدثنا تلك الأجهزة بما يناسبنا تعديلا رقميا إلكترونيا يناسب التقنيات الدقيقة الحديثة العالمية، وانشغلنا بالبرمجيات فقط، وسبقتنا الهند مثلا، فيما كانت الفرصة متوافرة لدينا للحاق بهذا المضمار عبر شيئ من الإرادة، ولم تنتبه للأمر حتى القطاعات الخاصة فى وطننا العربى، والأمر يتفاوت على المستويين العربى والإسلامى، لكن متوسطه غير مرض مع أسف شديد جدا. . ولكن هذا لا يمنع أن الباب مفتوح للحاق بهذه الصناعات، والفرصة متاحة، لكن الصعوبة تزداد كلما تأخرنا، وهو ما آمل ألا يحدث بإذن الله.

نظرية المؤامرة

البعض يرجع الأمر لفكرة المؤامرة الغربية من طرف خفى فى البداية حيث لا يمدنا الغرب بالصناعات الثقيلة التى تكفل لنا التقدم التقنى بخاصة فى المجال الرقمى التكنولوجى للحاسب على النحو الذى أوضحته؟

– عفوا أريد أن أرد على السؤال بسؤال: ولماذا سيصدر لنا المنتج طريقة تصنيع سلعته هذه؟ فالسوق له قواعده، ومنها أن تشترى العدة أو السلعة لتستخدمها كما هى، لا أن يطورها المنتج لك، وأنت، بعد ذلك تستطيع أن تطور نفسك بنفسك، والعلم موجود فى أشكال مختلفة، منها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والأمر لا يحتاج منك سوى الإرادة. .

وفى الحقيقة فإننى لا أؤمن بفكرة المؤامرة هذه، فالأمر يتعلق بالمصالح، وتضاربها، بخاصة لدى أصحاب المصانع التى تدر دخلا خرافيا، فأصحابها ودولهم ينظرون إلى تطوير مصالحهم ليس إلا، لا خلق منافس لهم بإفشاء أسرار الصناعات المتقدمة، وهى أمور يجب أن نتفهمها إن لم نفهمها، نعم ليست كل المجتمعات ولا الأفراد كذلك، ولكنه النظام العام، وفكرة المؤامرة هذه تريحنى من بذل المجهود، بل تجعلنى أسلم بالفشل قبل بذل الجهد، والأمر غير هذا تماما، فسننجح عندما نريد ونبذل الجهد. .

ولكن اسمح لى فإن أمتنا لما سادت العالم لم تنظر إليه هذه النظرة الاقتصادية النفعية الجامدة العامة، إلا لدى من رحم ربى منهم اليوم، بل أمدتهم بسبل نهضتهم من بعد و مهدت الدرب لهم. . وهو ما لا يفعلونه معنا ولا شيىء منه على مدار تاريخهم معنا. . .

– رزقنى الله تعالى بتأليف ٥ كتب علمية، و١٥ براءة تصميم، و٣٠٠ بحث منشور، و٣٠٣ مقالا منشورا فى مؤتمر أو مجلة، أقول هذا لأن هذا الإنتاج لم يخص الصناعة أو تقنياتها فقط، بل تطرقت لمجالات مجتمعية وتنموية والإجابة عن هذا السؤال، فى رأيى، تنبع من كون الحضارة الغربية تنطلق من أفق عقائدى خاص جدا نابع من (قانون أثينا) الذى يقول: إن من هم داخل أثينا يعاملون بقانون خاص بهم، عادل، وهو يختلف تماماً عن القانون الذى يحكم به من هم خارج أثينا، وهو ما نجده، مع الأسف، فى كثير من السلوكيات الغربية حتى اليوم، وأصبح من طبيعة تعاملاتهم معنا، وهذا لا يمنع أن هناك من ثاروا على هذا النهج من الغربيين ورأوا فيه ظلما بينا للبشرية، وأن المنجز البشرى أكبر من أن يصاغ بهذه الطريقة، ومنهم أسماء كبيرة مثل الكاتب والمفكر نعوم تشومسكى، والراحل روجيه جارودى، وبرتراند راسل وتولوستوى، وغيرهم. . أما حضارتنا العربية الإسلامية فتعاملت بقيم عادلة عدلاً مطلقاً لأنها مستمدة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، فى المقام الأول، وفى مقدمتها أن العدل مطلق وليس نسبياً مثل قانون أثينا، لذلك لم تعرف حضارتنا الاحتلال

للآخر، ولا نهب الثروات، حتى إن النازية جاءت بنفس الفكر لكن برؤية أكثر آثينية وهى أن الجنس الألمانى أفضل من الجنس الأوربى، فتمحورت النازية على نفسها أكثر. .

أين هذا من عدالة وسماحة الإسلام فى الأندلس، وفى نقل آفاق الحضارة للآخر، وإتاحة العلم للجميع إيمانا بأن الطرح العلمى يصب فى صالح البشرية، وهو ما لا يقارن بقرار غربى اتخذ مؤخرا بعدم إتاحة المجالات العلمية الخاصة ببعض الصناعات المتقدمة لغير الغربيين.

ومع هذا كله أفلح الغرب فى بث أعوانه فى بلادنا من المثبطين والراغبين فى استمرارنا على وضعنا الحالى وبث روح اليأس من إمكانية نهضتنا وتقدمنا؟

– هذا هو مبدأ العصا والجزرة الذى يتبع مع بعضنا للأسف فيثمر لمصالح خاصة، دون مراعاة لله ومن بعده الضمير، وكلها خطط ينشرها الغرب عبر بحوث استراتيجية للسيطرة على مجتمعاتنا، ولكننا للأسف لا نحسن قراءتها، وفى ظل تجديد الخيارات للسيطرة على مقدراتنا، يجيىء الخيار الثقافى المر الوجع على كل مخلص من أبناء أمتنا، وإن لم يستنكف عن نهجه البعض من أبناء أمتنا. . .

افتقادنا القدوة

عفوا أحب أن ننتقل لمحور آخر حيث يرى بعض مفكرينا أن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تغنى اليوم عن التداخل مع الغرب لشرح قضايانا وتقديم فكرنا له. . فهل توافق على هذا الرأى. . وبالتالى كوننا نضيع فرصة لا تعوض فى هذا المجال. . .

– إننى لأختلف مع أصحاب الرأى السابق تماماً، فهناك فارق بين المعلومة الناتجة عن القراءة، وبين المعرفة الناتجة عن القدوة، فالأولى موجودة قد يجيد التعامل بها وكتابتها كل شخص، وقد عشت فى الغرب فترة كافية ولمست مدى تقييمهم لواقعنا المعاش ورؤيته على

حقيقته، فيما التعامل الحضارى الإسلامى يعمل فى نفوسهم فعل السحر تماما وإن ظل بصور فردية، فلابد من قدوة يريهم تعاليم ديننا حية قوية تسير على الأرض، وهذا لا يعنى توقفنا عن خطاب الغرب بقدر ما يعنى اهتمامنا بالجانب العملى من هذا التعامل.

لغتنا والحاسب

ورحلة عشقكم للغة العربية الفصحى وأنت رائد فى مزج الحاسب الآلى بها. . من أين بدأت. . وكيف ترى سبل نهضتنا من خلال تنميتها؟

– بدأت هذه المسيرة، بفضل الله تعالى، عام ١٩٧٤م حينما كنت فى بلجيكا أحضر للدكتوراه، حيث عملت مستشارا هندسيا للتعريب فى شركة أمريكية مقرها الأوربى كان فى بلجيكا، من خلال المشروعات البحثية التى تأتى إلى الجامعة تتعلق بالصناعة، وقد أحببت هذا الأمر وحرصت عليه حتى بعد مجيئى إلى مصر، ومن هنا احتاج الأمر لدراسة اللغة العربية ونيل شهادتين فى الدراسات الإسلامية والعربية، ليستمر عملى فى مجال تصنيع الحاسبات وتطبيق تقنياتها فى مصر، والترجمة الآلية من الإنجليزية إلى العربية. . وجاءت الجمعية المصرية لتعريب العلوم عام ١٩٩٤م لتهدف إلى تعميق ممارسة اللغة العربية عبر العلوم المدرسة باللغة الإنجليزية فى الجامعات، وبالتالى تعريب العلوم، وممارستها فى الجامعات، ومن هنا شرفت بنيل جائزة خدمة الدعوة والفقه الإسلامى المصرية عام ٢٠٠٢م، وما زلت أرى أن تعريب التعليم والعلوم هو السبيل العملى للنهوض بممارستنا اللغوية، ومن ثم لغتنا العربية الفصحى، وأسهم فى عقد مؤتمر سنوى وندوات عديدة فى هذا المجال الذى يقربنا من تحقيق هويتنا، فالأمم المتحدة فى تعريفها للهوية أقرت أن فى مقدمتها اللغة لتعبر عن كيان وواقع، وهكذا عبر هذا الطريق وطرق أخرى أحاول أن أكون فى ركاب من يسعون لنهضة وتقدم أمتنا. . .

سؤالى الأخير يتعلق بالطرق الأخرى لتحقيق نهضتنا وتقدمنا. . . كيف تقيم الموقف منها بوجه عام بخاصة فى مجال تعريب الحاسبات؟

– أؤكد أن انفصالنا عن قيمنا الحضارية أدى إلى موقفنا اليوم، إذ ليس لدينا مع الأسف منتج حضارى نقدمه، برغم أن قيم ديننا العظيم تدفعنا دفعا لنبارى الغرب، ونساهم فى التقدم العالمى، وديننا ليس دين تواكل، بل أمرنا أن نكون فى صدارة الأمم، وهكذا يتقاعس الأفراد عن أداء دورهم اليوم، فتراوح الأمة مكانها، فلا تبرز الكتلة الحرجة اللازمة لأى نهضة، وبالتالى نكتفى بالبرمجيات، على ضعف مستواها فى الغالب وعدم تحقيقها لأية طفرات تقنية، فى الحاسبات، ونترك مجال تقنيات عتاد الحاسبات الدقيقة فى مجال الحاسبات وفى الزراعة والتجارة والطب والهندسة وغيرها، وللأسف فحتى البرامجيات الخاصة باللغة العربية لم ننتجها، بل ولم نوطنها ونصلح ما بها من أخطاء، وهذا مثال على عدم ترتيب الأوليات، وهو أمر متكرر فى مجالات كثيرة، ويوم ندرك قيمة العمل الحضارى، وأثره، ونحسن ترتيب الأوليات، ولا نستهين بلب التقدم ومنه تقنيات الحاسبات الرقمية فى مختلف المجالات، بل ونقتنع بضرورة اللحاق بالركب العالمى سريعا قبل أن يصعب الأمر علينا أكثر، مع غير ذلك من المجالات المختلفة الضرورية، مع التجويد فى مختلف الأعمال ومنها البرمجيات وأمثالها، ونعمل على تنمية لغتنا عبر تعريب التعليم والعلوم وغيرها، ونعطى هويتنا الاهتمام الواجب بها؛ نضع أقدامنا على أول الطريق الحضارى المناسب لهذه الأمة.

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

اللغة والهوية وحوار الحضارات

إعداد وإشراف
نادية مصطفى
سيف الدين عبد الفتاح

مراجعة وتحرير
أمجد أحمد جبريل

٢٠٠٦

اللغة العربية والتعليم

د. محمد يونس الحملاوى*

اللغة نمط حياة وأداة تفكير وتواصل، كما أن اللغة مرآة تقدم الأمة تعكس كل ما يجرى على أرض الوطن من تنمية وتعليم وثقافة. وعلى الجانب الآخر فإن للتعليم دوراً غير محدود فى الحفاظ على بوتقة الفكر المجتمعى الذى هو اللغة. هذه العلاقة المتبادلة تبرز أهمية اللغة فى تعليم وتنمية الأمة. ولقد أتى على أمتنا حين من الدهر تم فيه إزاحة العربية من مضمار التعليم فتقاعست الهمم عن النهوض بالأمة، وظن البعض أن حلة الأجنبى هى البديل الوحيد للنهوض بأمتنا، فأوغل فى تجذير التعليم الأجنبى، وفى التعليم باللغة الأجنبية. وتضاربت الأقوال فى أهمية اللغة فى بناء الأمة حتى بتنا الأمة الوحيدة التى كان لها حضارة وليس لها واقع، حيث تدنت مؤشرات التنمية لدينا طبقاً للمقاييس العالمية.

ولقد تدنت مؤشرات أمم أخرى فكانت المواجهة العلمية هى السبيل للنهوض بها، وكان أول آليات النهوض هى النهوض بلغتها القومية. فهل لنا فى ذلك من نبراس؟ لقد تسربت اللغة الأجنبية إلى تعليمنا الجامعى وقبل الجامعى رغم خطورة ذلك على التنمية التى لا يمكن أن تحقق أى تقدم إلا من خلال بوابة اللغة القومية، كما هو حادث حالياً، وكما حدث لكل الأمم التى كان لها حظ من المدنية قديماً. هذا الواقع غير العلمى للغة العربية فى التعليم، يضيع على الوطن والمواطن الملتزم بلغته العديد من الفرص التعليمية والتنموية، ويُخرج ناتج التعليم إلى خارج خطط التنمية نتيجة ضعف المستوى الثقافى العلمى للأفراد. ويبرز تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى فى هذه الصورة كبديل وحيد لتخبط مسار التعليم الحكومى والخاص من تعليم للغات الأجنبية وتعليم باللغات الأجنبية، ومن تقييم حقيقى وغيره من آليات اتخاذ القرار؛ إلى بديل يمكن من خلاله إصلاح التعليم وصب التنمية فى بوتقة المجتمع الذى يستنهض كل همة فى سبيل دفع أمتنا إلى الأمام.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن اللغة نمط حياة ووعاء فكر، متجاوزة بذلك التفكير

---

* – أستاذ هندسة الحاسبات كلية الهندسة، جامعة الأزهر.
– أمين عام الجمعية المصرية لتعريب العلوم.

الغربى القديم الذى كان يحصر اللغة فى اعتبارها وسيلة للاتصال مع الآخر[1] ورغم ذلك نجد أن لغتنا العربية لا تسيطر على الساحة التعليمية والعلمية فى مصر لا لسبب إلا لأننا تقاعسنا عن بذل الجهد ورضينا بأن تنزوى لغتنا إلى رطانات يخرج بها البعض من مرحلة التعليم. لقد فشل نظامنا التعليمى فى تخريج متطلبات سوق العمل بالكفاءة المرغوبة وفى دفع الأمة إلى الأمام. وخير شاهد على ذلك تدنى معدلات التنمية الاقتصادية وتدنى المردود الابتكارى للأفراد حيث تشير التقارير الدولية إلى أن عدد البراءات التى تمنح للمصريين كانت عام ٢٠٠٠م براءة واحدة لكل مليون مواطن[2]. ولا يمكن لأحد أن يدعى أن انعدام الجو العلمى فى الوطن؛ الذى لا يمكن أن يوجد بدون لغة واحدة تصب فيها كافة منتوجات الوطن؛ هو السبب الوحيد لهذا التدنى فى ابتكارية المواطنين. كما لا يمكن لأحد أن يدعى عكس ذلك. ولكن الدراسات تشير إلى أن عنصر لغة التعليم وبالتالى الثقافة عنصر حاسم فى القضية فبدون لغة واحدة مُوَحِدة لا يمكن لأمة أن تنهض.

أولاً – اللغة القومية فى التعليم

يعتبر التقرير الأمريكى "أمة فى خطر" مثالاً جيداً لدراسة وضع اللغة القومية فى العملية التعليمية، حيث يوصي التقرير، لمواجهة ما حاق بالمجتمع الأمريكى من خطر نتيجة عدم تفرده بالسبق التقنى على مستوى العالم، إلى عدة عناصر جاء فى مقدمتها الاهتمام باللغة القومية[3] وعلى عكس ما يشاع فى الدول المتخلفة من أن الإمساك بزمام الأمور التقنية يأتى فى المقدمة، فإن هذا التقرير واجه المشكلة بصورة جادة بدءاً من الوعاء الذى تصب فيه العلوم، والأداة الفكرية التى تتعامل بها تلك العلوم ومروراً بأسس العلم الحديث من رياضيات وفيزياء وانتهاءً بالعلوم الاجتماعية وعلوم الحاسوب، مع عدم إغفال اللغات الأجنبية فى العملية التعليمية. وحين نجوب فى ثنايا التقرير نجده يُشَخِّص واقعاً نكاد نلمسه في واقعنا بعد ما يزيد على عقدين من الزمان يتمثل فى الأمل والمثبطات نتيجة المعالجة السطحية لبعض قضايانا.

تشير الدراسة التحليلية لنتيجة الثانوية العامة للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى أن المدارس التجريبية قد حققت أفضل نتيجة (٩٨,٩%) متقدمة بذلك على المدارس الرسمية

(٩٤,٢%)[٤]. وهذه العبارة وإن كانت صحيحة رقمياً إلا أن دلالتها بالنسبة للغة التعليم غير علمية لأن المدارس التجريبية جمعت بين متغيرين فى آن واحد أحدهما هو لغة تعليم المواد العلمية من رياضيات وفيزياء وأحياء وغيرها، وبين مصاريف الدراسة، لأن المدارس التجريبية هى مدارس رسمية بمصروفات، فى حين أن المدارس الرسمية التى يتم تدريس جميع المواد بها باللغة العربية عدا اللغة الأجنبية الأولى والثانية هى مدارس مجانية. ولهذا فإن الدراسات التى تجمع أكثر من عنصر فى متغير واحد يجانبها الدقة العلمية. ومن المفترض أن يتم دراسة كل عنصر على حدة باعتبار لغة التعليم والمصروفات الدراسية عنصرين مستقلين لا عنصراً واحداً. ولقد فصلت بعض الدراسات بين هذين العنصرين وبيَّنت أن التفوق والنتائج المتقدمة هى من نصيب المدارس التى يتم فيها التدريس باللغة العربية فى حالة تحييد بقية عناصر العملية التعليمية[٥]. وعلى عكس التقارير التى لا تحاول أن تصل إلى لب القضايا، وتعطى بالتالى انطباعاً غير صحيح عن وضع اللغة القومية فى التعليم، نجد التقرير الأمريكى يواجه مشكلة التعليم ويعمل بأسلوب يواجه القضية بصورة شاملة.

اللغة القومية بوصفها وعاء الفكر وأداته لا يمكن فصلها عن مختلف المواد الدراسية الأخرى. ولا يمكن أن تطغى على هذه اللغة كأداة للتعلم أى لغة أخرى، إلا فى المجتمعات المتخلفة. ولقد أثبتت الدراسات وجود تلازم بين التعليم باللغة القومية ودليلى السبق التقنى والتنمية البشرية الواردين ضمن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول التى تحتل موقع الصدارة تقنياً وللدول المرشحة للصدارة. وتشير الدراسة صراحة إلى أن استعمال اللغة القومية فى التعليم ومن ثَمَّ فى مختلف مناشط المجتمع يساعد فى دفع المجتمع إلى الأمام[٦].

ثانياً – اللغة الأجنبية فى التعليم

كثيراً ما نتساءل عن سبب التدريس فى بعض دولنا باللغة الأجنبية وعلى وجه التحديد بلغة المحتل السابق (أو الحالى!). وفى الأغلب لا نجد إجابة محددة عن سبب ذلك التساؤل سوى عبارات مبهمة. ويقودنا هذا إلى سؤال آخر ألا وهو لماذا نـدرِّس اللغة الأجنبية فى مدارسنا ومعاهدنا؟ والإجابة على سهولتها تغيب عن ذهن أغلب مخططى

التعليم فى الدول المتخلفة! قليل من المجتمعات المتخلفة قد فطن إلى أن تعلم اللغة الأجنبية مرغوب فيه حيث هى أداة تواصل مع الآخر المتقدم تقنياً. هذه النظرة للغة الأجنبية لم تعرض على فكر الكثيرين من مخططى التعليم فى الدول المتخلفة حيث نجد الخلط بين وظيفة اللغة القومية كأداة فكر واللغة الأجنبية كأداة تواصل مع الآخر (المنبهرين به تقنياً). ولكن لهذه القاعدة شواذ، فالمجتمع اليابانى على سبيل المثال أدرك خصوصية اللغة القومية وخصوصية اللغة الأجنبية وهو فى أقسى ظروف الهزيمة؛ حيث استمر التعليم باليابانية بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، وتم تدريس اللغة الأجنبية فى اليابان كلغة سالبة تحقق التواصل مع الآخر دون أن تعطى اليابانى فرصة التعايش بهذه اللغة الأجنبية لأسباب عديدة منها: عدم إعطاء اليابانى الفرصة للعمل خارج وطنه وبالتالى استنزاف عقول الشعب اليابانى. هذا يفسر ما نعتاده من عدم تمكن اليابانيين من الحديث بطلاقة بالإنجليزية (وهى لغة المحتل الأمريكى لليابان) مثلاً فى حين نجد أن لديه القدرة على التواصل العلمى بها. هذا الموقف من دراسة اللغة الأجنبية يزداد وضوحاً حينما لا نجد سبباً منطقياً معلناً لتدريس اللغة الأجنبية فى مدارسنا أو التدريس بها.

وللتدريس باللغة الأجنبية (وهو الحالة الأسوأ لاستعمال اللغة الأجنبية فى التعليم) مردود سلبى على حالة التنمية عموماً كما يتضح من مؤشر التنمية البشرية السالف الإشارة إليه. كما يمكننا استنباط نفس النتيجة بدراسة عدد البراءات التى تصدر للمواطنين فى دول العالم، حيث نجد اختلافاً واضحاً بين نسبة عدد البراءات لكل مليون مواطن الصادرة فى الدول التى تدرّس بلغتها القومية، وبين تلك الصادرة فى الدول التى لا تدرس بلغتها القومية(٧). ومن المفيد أن نشير إلى أن عدد البراءات الصادرة لمصريين عام ١٩٩٧م هو ٢٥ براءة فى حين أن عدد البراءات الصادرة ليابانيين فى نفس الفترة هو ١٢٩٩٣٧ براءة، علماً بأن عدد سكان اليابان يقل عن ضعف عدد سكان مصر(٨)، مما يجعلنا نتساءل: ألا يتطلب الأمر إصلاحاً جذرياً لمنظومة التعليم والتنمية وليس تطويراً سطحياً؟!

يشير تقرير "أمة فى خطر" السالف الإشارة إليه إلى وضع اللغة الأجنبية فى المسار التعليمى، وإلى الهدف من وراء تدريسها وهو الإطلاع على الثقافات الأخرى، وزيادة وعيهم وتفهمهم للغة الإنجليزية نفسها، وخدمة احتياجات الأمة.

وبدراسة الواقع التعليمى فى مصر نلاحظ غياب القاعدة التربوية التى تربط بين عدد ساعات التدريس وحجم المادة العلمية والدرجة القصوى لامتحان المادة. يخصص لكل من اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى فى مرحلتى الثانوية العامة فى مصر ١٢ حصة أسبوعياً كما يخصص للغة الأجنبية الثانية فى مرحلتى الثانوية العامة ٦ حصص أسبوعياً فى حين أن الدرجة القصوى للغة العربية ٦٠ درجة وللغة الأجنبية الأولى ٥٠ درجة وللغة الأجنبية الثانية ٥٠ درجة. ويبدو الظلم البين فى حجم المادة العلمية للمواد الثلاث حيث نجد أن الدرجة بالنسبة للغة العربية تقابلها ٢١,٥ صفحة من الكتب المدرسية المقررة، بينما تقابل الدرجة ٨,٨ صفحة للغة الأجنبية الأولى، فى حين تقابل الدرجة ٥,٨ صفحة للغة الأجنبية الثانية. وهذا يشير إلى سبب عدم توازن عدد الطلبة الحاصلين على الدرجة النهائية فى المواد الثلاثة. وحتى تكتمل الصورة يمكننا أن نشير إلى أن عدد صفحات كتابى الأدب العربى يزيد عن عدد صفحات كتابى اللغة الأجنبية الأولى الأساسيين كاملين، وعن عدد صفحات كتاب اللغة الأجنبية الثانية رغم أن نصيب كتابى الأدب العربى يقل عن ١٠٪ من إجمالى درجة اللغة الأجنبية الأولى ومن إجمالى درجة اللغة الأجنبية الثانية! فأنَّى لوعاء الفكر أن ينضبط ليستوعب العلم ويبدع فيه(٩). وحتى يتبين مدى الغبن الواقع على طلبة المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية على حد سواء، يمكننا دراسة المُكوِّن العلمى فى درجات الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة فى محافظة القاهرة وطلبة كلية الهندسة جامعة عين شمس كمثال للطلبة المتفوقين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، لنتبين أن التفوق العلمى (بعد استبعاد درجات اللغات الأجنبية) من نصيب طلبة المدارس العامة التى يتم تدريس المواد العلمية بها باللغة العربية، وليس من نصيب المدارس التجريبية ومدارس اللغات بعكس ما يُرَوج له باستمرار(١٠). ومن المفيد الإشارة إلى ما تشير إليه بعض الدراسات من أن المُكَوِّن العلمى فى درجات الحاصلين على الثانوية العامة من المدارس التجريبية ومدارس اللغات يقل عن نظرائهم خريجى المدارس العربية الذين انخرطوا فى كليات القمة، وبالتالى فإن وضع مكافئ تربوى سليم لمادتى اللغة الأجنبية الأولى والثانية لطلبة الثانوية العامة فى مصر، سيدفع بنسبة من طلبة تلك المدارس التجريبية ومدارس اللغات خارج كليات القمة ليحل محلهم من هم أحق منهم من خريجى المدارس العربية(١١).

ولبيان مدى الغبن الذى يتعرض له الطالب المصرى الذى قرر أن ينخرط فى سلم

التعليم العربى الرسمى نجد أن إجمالى عدد الطلبة المصريين الحاصلين (من مصر) على شهادة أجنبية والمؤهلين لدخول الجامعات المصرية هو ٥٦١ بنسبة حوالى ١,٢ فى الألف من إجمالى الطلبة الناجحين فى الثانوية العامة (وعددهم ٤٤١٦٣٥ عام ٢٠٠٣م-٢٠٠٤م). هؤلاء الطلبة يتاح لهم من مقاعد الدراسة فى الجامعة ما يزيد عن ١٥ مرة لحجم استحقاقهم (المشكوك فيه أصلاً)، وبالتالى يحصلون على أماكن فى كليات القمة ما كان لهم أن يحصلوا عليها لولا أنهم قرروا الدراسة بغير اللغة العربية وبغير النظام الرسمى! ومن الجدير بالذكر أن عدد من اجتاز امتحان مادتى اللغة العربية للشهادة الثانوية العامة من هؤلاء الطلبة هو ٤١٤ بمتوسط مجموع قدره ٣٥,٨٤ درجة من ٦٠ درجة، فى حين أن متوسط مجموع مادتى اللغة العربية لجميع الحاصلين على الثانوية العامة فى ذات العام ٤٤,٩٣ درجة. وهنا يُثار تساؤل عن مدى العدالة فى الالتحاق بكليات الجامعات المصرية، كما يُثار تساؤل عن مدى انعكاس ناتج التعليم لهذه الفئة من طلبة الشهادات الأجنبية على المجتمع بدون وعاء لغوى يحويه، أم أن التعليم الجامعى بات البوابة الأقل تكلفة للعمل فى خارج المجتمع؟!

والأمر الآخر الواجب الإشارة إليه هو تأثير التدريس باللغة الأجنبية على اللغة العربية فى مدارس اللغات والمدارس التجريبية وبالنسبة لطلبة الشهادات الأجنبية. ويتبين من الدراسات المتعددة والقليلة فى آن واحد؛ وللأسف؛ تضارب آراء البعض حيال هذه النقطة[١٢]. كما تجدر الإشارة إلى أهمية دراسة تأثير تدريس اللغة الأجنبية بدءًا من الصف الأول الابتدائى على أداء الطلبة فى اللغة العربية فى هذه الرحلة السنية المبكرة والغير مسبوقة فى أى من الدول المتقدمة.

ثالثاً - اللغة العربية والهوية

جاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨٦م اعتبار الفترة من ١٩٨٨م وحتى ١٩٩٧م عقداً عالمياً للتنمية الثقافية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو. وجاء فى دليل عمل ذلك العقد، تعريف للهوية الثقافية باعتبار أن تأكيدها وتعزيزها من الأعمال التى يجب أن تلقى أولوية فى العمل الدولى. ولقد نص التعريف على أنها تعنى أولاً (وقبل أى شىء) الانتماء إلى جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية

بما لها من قيم متميزة(١٣). ألا يتبادر للذهن فى ظل تعدد مقاييس الهوية الزائفة حالياً، وفى ظل وجود خلط متعمد فى مفاهيم القومية والعولمة أن نـدرس اعتبـار اسـتعمال اللغـة الصحيحة مقياساً حقيقياً للهوية(١٤). أليست اللغة العربيـة مـن أهـم المقومـات الثقافيـة لهويتنا؟(١٥) ألا يقع على التعليم واجب الحفاظ على هوية الأمة؟(١٦) ألا يعتبر الالتزام بلغة عربية صحيحة مقياساً حقيقياً للمستوى الثقافى للمجتمع أو للتدهور العام فى هذا المستوى؟ ألا نلحظ ملامح إغفال العربية فى الحوار مع الآخر، ودونية لغة التحاور حين نُقِر ابتـداءً القبول باللغة الأجنبية كمرجع فى الحوار بل وفى الاتفاقيات؟

رابعاً – اللغة العربية وتعريب التعليم

يتطلب الحفاظ على اللغة العربية فى مستوى يليق بها وبأبنائها -باعتبارهـا بوتقـة الحضارة العالمية لمدة تزيد عن ثمانية قرون- أن نُعيد لها مجالات عملها باعتبارهـا أداة الفكر الذى يحوى مختلف أنشطة المجتمع العلمية والثقافية والحضارية. ويعتبر التعليم من أهم أدوات الحفاظ على الهوية وصهر مختلف مناشط المجتمع فى آليات محـددة تضـيف للمجتمع ولا تنتقص منه. واللغة القومية باعتبارها وعاء الحضارة وأداتها هى البوتقة التى يجب أن تصب فيها آليات عمل المجتمع وبحوثه ودراساته التى تسـتهدف بالمقـام الأول صالح المجتمع صاحب اللغة القومية بمختلف فئاته. فالبحوث التى يتم صبها فـى قالـب أجنبى لا تضيف للمجتمع أى معلومة، بل هى نافذة للأجنبى كى يطلع عن معلومة حجبها صانعها عن أعين بنى جلدته! ولهذا فإن تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى جميعه أداة تحافظ على توحد الأمة وسوائها، وهى فى نفس الوقت أداة حفاظ على ديمومة اللغة التـى تحوى علوم الأمة وهمومها. وليس بمستغرب أن الأمم التى لم تنل حظـاً مـن المدنيـة تستعمل لغة محتليها، وتظن أنها بوقوفها عند حد ثقافة الطفل الأجنبى قد أحسنت صـنعاً! ورغم ذلك يجادل المجادلون فى تعريب التعليم(١٧،١٨). لقد باتت قضـية تعريـب التعلـيم ضرورة ملحة للنهوض بأمتنا من سباتها ولدفع عجلة تنميتها إلى الأمام(١٩،٢٠). لقد فرضت جميع الدول المحتلة لغاتها على شعوبنا المستضعفة لمصلحتها وليس لمصـلحتنا، وبعـد الخروج المشكوك فيه للمحتل بتنا ننادى بما نادى به المحتل ذاته بأن تكون لغتنا (أو على الأقل لغة الصفوة المتعلمة من شعبنا الذى يرزح نصفه تحت نيـر الأميـة) هـى اللغـة

الأجنبية فى الثقافة وفى التعليم. فهل لنا أن نُعيد لأمتنا ثوبها العربى النقى، لغة وثقافة وعلماً وقِيَماً؟

خامساً – المراجع (مرتبة هجائياً)

١. أحمد أبو زيد؛ هوية الثقافة العربية؛ الهيئة العامة لقصور الثقافة؛ القاهرة؛ ٢٠٠٤م.

٢. تعريب التعليم العالى وسياسات الالتحاق به فى الوطن العربى؛ المؤتمر الثانى للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى؛ الحمامات، تونس؛ ٢٠-٢٣ أكتوبر ١٩٨٣م.

٣. توصيات المؤتمر السنوى العاشر لتعريب العلوم؛ الجمعية المصرية لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١٧-٢٠ مارس ٢٠٠٤م.

٤. توصيات ندوة الهوية العربية فى عصر المعلومات؛ اللجنة الوطنية المصرية للمعلومات للجميع؛ القاهرة؛ ١٠ يوليو ٢٠٠٤م.

٥. جوديث جرين؛ ترجمة عبد الرحيم جبر؛ اللغة والفكر؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ القاهرة ؛ ١٩٩٢م.

٦. دليل عمل العقد العالمى للتنمية الثقافية ١٩٨٨م-١٩٩٧م؛ الشعبة القومية المصرية لليونسكو؛ القاهرة؛ ١٩٨٧م.

٧. عايدة عباس أبو غريب وآخرون؛ تأثير تدريس اللغات الأجنبية على الأداء فى اللغة القومية عند تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى؛ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية؛ القاهرة؛ ٢٠٠٠م.

٨. عبد الحافظ حلمى محمد؛ تعريب التعليم الجامعى؛ مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٧٩؛ القاهرة؛ ١٩٩٦م.

٩. فاروق أبو عوف وآخرون؛ دراسة تحليلية لنتيجة الثانوية العامة للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢م؛ المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى؛ القاهرة؛ ٢٠٠٤م.

١٠. محمد السيد سليم؛ التدريس باللغات الأجنبية فى الجامعات المصرية؛ **http://www.egyptclub.de/Studium-in-Fremdsprache.htm**؛ بتاريخ ٠٧/١٠/٢٠٠٤م.

١١. محمد يونس الحملاوى وإبراهيم فرج عبد الرحمن؛ أثر لغة التعليم فـــى المرحلـــة الثانوية فى أداء الطلاب فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كليـــة الحاســـبات والمعلومات جامعة القاهرة؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

١٢. محمد يونس الحملاوى؛ التلاقى بين اللغة والهوية والمعلومات؛ ندوة الهوية العربية فى عصر المعلومات؛ القاهرة؛ ١٠ يوليو ٢٠٠٤م.

١٣. محمد يونس الحملاوى؛ اللغة فى التعليم الجامعى؛ المؤتمر العالمى الأول حول نقل تقنيات تطوير التعليم الجامعى؛ القاهرة؛ ٢٧-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤م.

١٤. محمد يونس الحملاوى؛ اللغة كعنصر فاعل فى تعليم العلـــوم؛ مـــؤتمر اســـتعمال الحاسوب فى تعليم الفيزياء؛ القاهرة؛ ٢٦-٢٨ فبراير ٢٠٠٠م.

١٥. محمد يونس الحملاوى؛ تأثير لغة التعليم على تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

١٦. محمد يونس الحملاوى؛ نحو هندسة تحديث مصر: الممكن والمســـتحيل؛ مـــؤتمر مصر ٢٠٠٠ الرابع عشر؛ القاهرة؛ ٢٩-٣١ ديسمبر ٢٠٠١م.

١٧. نادية محمود مصطفى؛ دور الجامعات العربية فى الحفاظ على الهويـــة العربيـــة؛ بحث مقدم إلى ندوة اتحاد الجامعات العربية، قطر، أكتوبر ٢٠٠٣ (غير منشور).

18. Human Development Report 2004, United Nations Development Programme, New York, 2004.

19. The National Commission on Excellence in Education; A Nation at Risk; U.S. Department of Education; Washington, U.S.A.; April 1983.

هوامش الدراسة

(١) جوديث جرين؛ ترجمة عبد الرحيم جبر؛ اللغة والفكر؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ القاهرة ؛ ١٩٩٢م.

(2) Human Development Report 2004, United Nations Development Programme, New York, 2004.

(3) The National Commission on Excellence in Education; A Nation at Risk; U.S. Department of Education; Washington, U.S.A.; April 1983.

(٤) فاروق أبو عوف وآخرون؛ دراسة تحليلية لنتيجة الثانوية العامة للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢م؛ المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى؛ القاهرة؛ ٢٠٠٤م.

(٥) محمد يونس الحملاوى؛ تأثير لغة التعليم على تفوق الطلاب فى المرحلة الإعدادية؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

(٦) محمد يونس الحملاوى؛ اللغة فى التعليم الجامعى؛ المؤتمر العالمى الأول حول نقل تقنيات تطوير التعليم الجامعى؛ القاهرة؛ ٢٧-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤م.

(7) Human Development Report 2004, United Nations Development Programme, New York, 2004.

(٨) محمد يونس الحملاوى؛ نحو هندسة تحديث مصر: الممكن والمستحيل؛ مؤتمر مصر ٢٠٠٠ الرابع عشر؛ القاهرة؛ ٢٩-٣١ ديسمبر ٢٠٠١م.

(٩) محمد يونس الحملاوى؛ التلاقى بين اللغة والهوية والمعلومات؛ ندوة الهوية العربية فى عصر المعلومات؛ القاهرة؛ ١٠ يوليو ٢٠٠٤م.

(١٠) محمد يونس الحملاوى؛ اللغة كعنصر فاعل فى تعليم العلوم؛ مؤتمر استعمال الحاسوب فى تعليم الفيزياء؛ القاهرة؛ ٢٦-٢٨ فبراير ٢٠٠٠م.

(١١) محمد يونس الحملاوى وإبراهيم فرج عبد الرحمن؛ أثر لغة التعليم فى المرحلة الثانوية فى أداء الطلاب فى المرحلة الجامعية: دراسة على طلبة كلية الحاسبات والمعلومات

جامعة القاهرة؛ المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

(١٢) عايدة عباس أبو غريب وآخرون؛ تأثير تدريس باللغات الأجنبية على الأداء فى اللغة القومية عند تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى؛ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية؛ القاهرة؛ ٢٠٠٠م.

(١٣) دليل عمل العقد العالمى للتنمية الثقافية ١٩٨٨م-١٩٩٧م؛ الشعبة القومية المصرية لليونسكو؛ القاهرة؛ ١٩٨٧م.

(١٤) توصيات ندوة الهوية العربية فى عصر المعلومات؛ اللجنة الوطنية المصرية للمعلومات للجميع؛ القاهرة؛ ١٠ يوليو ٢٠٠٤م.

(١٥) أحمد أبو زيد؛ هوية الثقافة العربية؛ الهيئة العامة لقصور الثقافة؛ القاهرة؛ ٢٠٠٤م.

(١٦) نادية محمود مصطفى؛ دور الجامعات العربية فى الحفاظ على الهوية العربية؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة؛ ٢٠٠٣م.

(١٧) تعريب التعليم العالى وسياسات الالتحاق به فى الوطن العربى؛ المؤتمر الثانى للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى؛ الحمامات، تونس؛ ٢٠-٢٣ أكتوبر ١٩٨٣م.

(١٨) محمد السيد سليم؛ التدريس باللغات الأجنبية فى الجامعات المصرية؛ **http://www.egyptclub.de/Studium-in-Fremdsprache.htm**؛ بتاريخ ٠٧/١٠/٢٠٠٤م.

(١٩) عبد الحافظ حلمى محمد؛ تعريب التعليم الجامعى؛ مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٧٩؛ القاهرة؛ ١٩٩٦م.

(٢٠) توصيات المؤتمر السنوى العاشر لتعريب العلوم؛ الجمعية المصرية لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ١٧-٢٠ مارس ٢٠٠٤م.

قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية
والديمقراطية والإبداع

اللغة العربية في معركة الحضارة

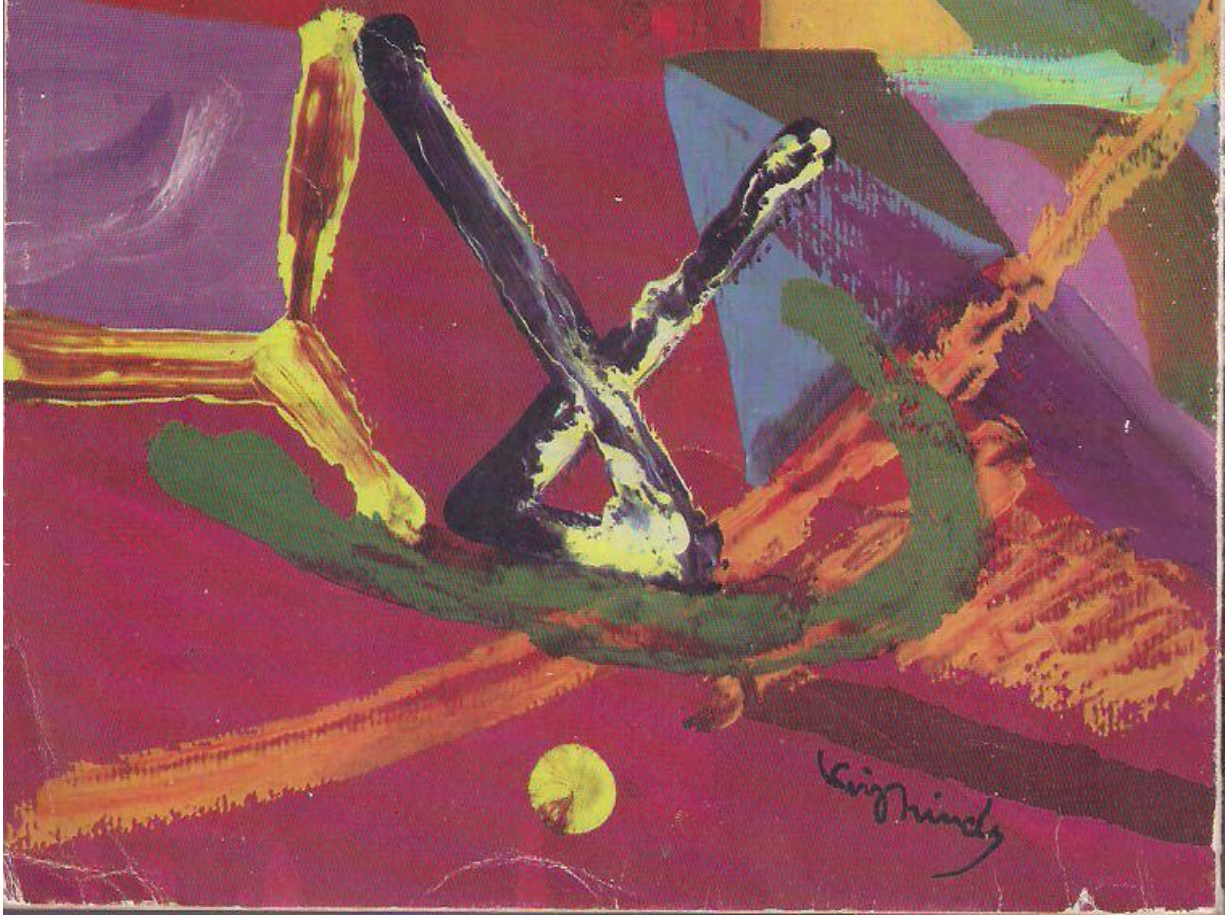

نحو إطلالة
على بعض جوانب قضية التعريب

محمد يونس الحملاوى

التعريب قضية قومية:

لعل عنوان هذه الورقة يعبر عن تواضع إسهامى فى قضية التعريب فما بذل فى هذه القضية من جهد لكبير بحيث يصعب حصره بصوره قاطعة. وحيث أن أغلب ذلك الجهد قد بذل فى غير إطار منظومى لذلك لم يغير هذا الجهد على ضخامته إلا القليل من واقعنا اللغوى والتنموى المرير. فنجد الاجتماعات تعقد ويتخذ فيها قرارات ثم لا ينفذ الحاضرون تلك القرارات فور انتهاء الاجتماعات لأن الكثير ممن ساهم فى صياغة تلك القرارات لم ينضج فكره على عمله على أحسن الفروض. ومن هؤلاء من لم يؤمن بالتعريب كقضية قومية تنموية لها الكثير من الانعكاسات على العديد من جوانب حياتنا مثل الانتماء وغيره من مكونات الشخصية العربية.

القضية أوضح من أن تتطلب ما بذل فيها من جهد، لكن مع غياب الرؤية الشاملة ومع غياب القرار السياسى فلا مفر من بذل الجهد مهما كان كبيراً لحل هذه القضية. وفى سبيل ذلك دعونا نحصى عتادنا ودعونا نبصر أعدائنا. فعلى الجانب الإيجابى يقف عدد من المؤمنين بقضية التعريب والمتحمسين لها فعلاً وقولاً وهم قبل هذا يطبقون ما ينادون به على أنفسهم أولاً. وعلى الجانب الآخر نجد مجموعة ممن غاب عن وعيهم ثوابت الأمة ووجدوا فى ثوب المستعمر لباس لهم وقناع ينظرون من خلاله لقضايا أمتنا. وهؤلاء يلبسون أى ثوب ويتلونون بأى لون لينفثوا سمومهم فى كيان المجتمع؛ تحت دعاوى كثيرة ظاهرة أحياناً ومستترة غالباً؛ علّهم يستطيعون أن ينخروا فى جسد العربية ليجهزوا عليها فى مرحلة تالية. أما أصحاب المصلحة الحقيقية فأغلبهم صامتون حيث لم تعرض عليهم القضية مطلقاً، ناهيك عن تكامل الطرح بكل أبعاده وإلا لكان لهم رأى مؤيد للقضية فى أغلب أبعادها على الأقل. وهؤلاء هم الكتلة التى نأمل بتحريكها دفع القضية لتأخذ مكانها الصحيح فى خريطة التنمية. فهذه الكتلة المغرر بها تضطر لأن تتقبل تعليم أجنبى أحياناً وتعليم متدنى غالباً؛ حيث تم خلط الحقائق أمامها؛ بدلاً من إعلامها بحقها فى الحصول على تعليم حقيقى ومتميز. ومن هذا المنطلق أقترح أن نعقد المؤتمرات والندوات ونصدر النشرات والدوريات ليس لمناقشة قرار التعريب من عدمه بل لعرض حقائق القضية بقوة ووضوح إعمالاً لحق الأمة فى أن تبصر عن وعى حقائق وجودها. ولنتذكر قول هوارى بومدين «نتخذ قرار التعريب قراراً نهائياً لا رجعة فيه ثم نناقش كيف وبأى الوسائل والمراحل»(١) إن الخيار بين اللغة الوطنية وأية لغة أجنبية أمر غير مطروح للنقاش فلا يمكن أن تكون هوية الأمة خيار له بدائل. وليس هذا دعوة لنبذ تعلم اللغات الأجنبية، فهذا أمر غير مطروح بل ما نطالب به هو تعليم متميز بالعربية وتعلم اللغات الأجنبية بصورة متميزة فى ذات الوقت. وهذه المؤتمرات والدوريات

* استاذ هندسة الحاسبات. كلية الهندسة، جامعة الازهر.

عليها أن توضح وتناقش مفردات قضية التعريب كقضية إنتماء وكقضية تنمية. كما يجب عليها أن تتعامل مع القضية بطريقة موضوعية، وأن تتناول بطريقة علمية تطويع التقنيات الحديثة لصالح اللغة وليس العكس وأن تتصدى للمقولات السلبية بصورة موضوعية. ولنتذكر أن الطريق ليس ورديا وليس شائكاً لمن آمن بحق أمتنا فى أن تتبوأ مكانها الذى احتلته ردحاً طويلاً من الزمن وآن لأبنائها أن يبذلوا الجهد ليرفعونها إليه.

ولننظر فى واقعنا الأليم علّنا ندرك أن قضية التعريب هى من أساسيات نهضة أمتنا التى لا نفتأ نبذل الجهد من أجلها. إن نحن نادينا بالتوحد العربى فعلينا أن ندرك أن تعريب العلوم هو أحد الأساسيات التى نرتكز عليها. وإلا سنجد المصطلحات إنجليزية فى بعض الأقطار وفرنسية فى البعض الآخر. وليس هذا لسبب جوهرى بل هو لسبب مخزى أن يكون قد أصابنا الاحتلال فى صميم تفكيرنا ليقسم الدول العربية إلى فريقين ليسهل بعدها تقسيمها فى تفاعل متسلسل حتى يفنى الجسد العربى كله. ولن أضيف جديداً إن قلت أن أى فرد لا يمكنه أن يبدع إلا بلغته، ولن يمكن للمجتمع ككل أن يبدع إلا بلغة واحدة. فالعلم ليس صنعة العلماء وحدهم بل يجب أن يكون أسلوب ونمط تفكير المجتمع ككل. ولننظر إلى أسماء العلماء والمخترعين على مر العصور لندرك ذلك. وليس هذا مجال بحث تاريخى بل الواقع أيضا يؤكد أن الكثير من الأفكار والإضافات الحديثة تأتى من تفاعل أكثر من علم وأكثر من عالم مع بعضهم البعض. ولن يمكن لهذه المنظومة أن تأتى ثمارها إلا من خلال لغة واحدة يفكر بها الإنسان ويتعلم بها ويتفاعل مع مجتمعه بها. وإلا تحول الفرد إلى منفذ للتعليمات يدور فى مطحنة الوقت لنزداد تخلفا وليزداد عدونا تقدماً.

لست فى مجال إيضاح أهمية التعريب إلا أننى أسوق موقفاً كثيراً ما يصادفنا وهو الإختيار بين قراءة كتاب فى تخصصنا بالعربية ونفس الكتاب بلغة أخنبية فأيهما سنختار؟ ولكن المهم ماذا يحدث لو لم يكن الكتاب فى تخصصنا؟ والإجابة بكل تأكيد توضح لماذا يراد بنا أن نبتعد عن جذور العلم وعن الادراك الحقيقى للكليات لنتحول جميعا إلى موظفين أو إلى جرذان فى حقول التجارب لها دور محدد فقط مطلوب منها أن تحسن القيام به لمصلحة العالم المفكر المبدع. أما لنا أن نكون نحن العلماء المفكرين المبدعين؟ أما لنا أن نحول مجتمعنا إلى مجتمع عالم مفكر مبدع يحافظ على ثوابت الأمة ولغتها ويدفعها للأمام حتى نزيل من العلم غربته ونعيد له وجهه العربى الذى كان مشرقاً يوماً ما[٢].

أرى أن نهتم بتوعية جموع شعبنا بما يحاك بنا وبلغتنا وليكن لنا فى شعب نهض بلغته من القبور وجعلها وعاءاً لحضارته العبرة. وما بالنا ونحن العرب نتكلم أقدم لغة حية مازلنا نتردد فى اتخاذ القرار. فأحيانا ننتظر قراراً سياسياً وأحياناً نتعلل بالبصيرة وأحياناً نتلمس السراب. نحن لا ننكر أهمية القرار السياسى فى مسألة التعريب ولكننا أصحاب المسؤلية الحقيقية فى إنهاض بلادنا. وهو واجبنا أن ندفع وطننا للأمام ولا يمكننا الانتظار لحين صدور القرار السياسى. فلنبدأ بأنفسنا. فالتعريب هدف ووسيلة، فهو هدف للحفاظ على كياننا بحماية لغاتنا ومقدرات شعبنا، وهو وسيلة لتعميق الفهم الجيد للعلوم وأساسياتها لاستيعاب المعارف لننهض بأمتنا من ذل الهوان الذى ترزح فيه، وهو بهذا قضية قومية ليس فقط فى مصر بل ولجميع الناطقين بالعربية. فالتعريب قضية استيعاب الحضارة حتى نتمكن من رفع أمتنا لمستوى يليق بها، وهو كذلك قضية حفاظ على مقدراتنا فى مواجهة الدينونية التى يراد لنا أن نحياها، وهو فى نفس الوقت وسيلتنا للحفاظ على مقدرات ومقومات شعبنا والحفاظ على هويتنا التى تكسرت أغلب مقوماتها لتبقى اللغة آخر مقوم نحافظ به على جسد الأمة علّنا نستطيع أن نبث فيه روح العروبة التى سادت لقرون والتى حق لها أن تقود حديثاً.

أرى أن نتناول بحزر كل الدعاوى المتعلقة بهويتنا العربية ونحاول إمرارها على ميزان العقل لتمحيصها بصرف النظر عن مصدرها فمجمع اللغة العربية بالقاهرة الذى يضطلع بمهمة الحفاظ على اللغة بحث عام ١٩٤٣م إقتراح عضو المجمع عبد العزيز فهمى؛ وهو أحد وزراء العدل فى مصر؛ إستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية. ولم يكن ذلك ضربا من المجون بل هو محاولة دؤوبة لدفن تراثنا واجتثاث الأمة من جذورها. كما لم يكن ما طلبه مستحيل الحدوث فلقد حدث نفس الشئ فى تركيا وفى ماليزيا وفى أندونيسيا بل وفى إحدى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية الآن وهى الصومال. والمهم فى الموضوع ليس السماح بمناقشة ذلك الأمر رغم ما عليه من مآخذ، بل الأهم آراء وتعليقات أعضاء المجمع على الاقتراح. فنجد عضو المجمع أحمد لطفى السيد يقول «لا شبهة فى أننا جميعاً قدّرنا فضل صاحب هذا البحث القيم». كما نقرأ تعليق الدكتور طه حسين؛ والذى تولى وزارة المعارف فى مصر مسئولاً أولاً عن التعليم فى مصر؛ على ذلك الاقتراح أثناء بحثه بالمجمع «الواقع أن البيان الذى عرضه أستاذنا عبد العزيز فهمى باشا من أروع ما قرأت فى البحث العلمى والفنى فى اللغة العربية فى العصر الحديث... وأكبر الظن أن فشل التعليم الإلزامى يرجع إلى أن القراءة صعبة، فمقصد معالى فهمى باشا مقصد على جانب كبير من الخير والإصلاح. ويبدو أن سعادة أحمد

لطفى السيد باشا فيما أذكر كان أول من نادى باتخاذ الحروف اللاتينية وكان مقصده من ذلك أن تصبح العربية لغة حية...»(٣) فلقد كان التبارى على من له شرف السبق بذبح العربية. ولننظر إلى أسماء من وقفوا مع المشروع وماذا تبوأوا من سلطة تنفيذية فى مجال التعليم والفكر. ثم لننظر إلى أسماء من عارضوا ذلك الإقتراح وهم الأعضاء: الأستاذ عباس محمود العقاد، والأستاذ محمد كرد على والشيخ عبد القادر المغربى والشيخ أحمد ابراهيم والدكتور فارس نمر والأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب والأستاذ منصور فهمى وكثير منهم لم يسمع أغلبنا عنهم إلا قليلاً رغم ما ندين لهم به من موقف. إن عدم اتخاذ المجمع قراراً بذبح العربية فى أربعينيات القرن الحالى لا يعنى أن القضية قد حسمت بل إن المحاولات الدؤوبة للنيل من العربية تحت دعاوى تبسيطها ستستمر ولهذا علينا أن نحذر دوماً. بل إن ما يبذل فى لبنان على سبيل المثال من تنفيذ اقتراح عبد العزيز فهمى بطبع الكتب به يفرض علينا أن نتوخى اليقظة دوماً. ولإن كان اقتراح إستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية سافراً إلا أنه لم يكن الاقتراح الوحيد لتقويض اللغة ففى عام ١٩٤٤م بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة أيضا اقتراح عضو المجمع على الجارم بحزف بعض الحروف من الكلمات كالألف الممدودة وغيرها وإضافة حروف جديدة بدلا من علامات الضبط رغم أن علامات الضبط فى اللغة العربية التى يراد لنا أن نعزف عنها هى التى ضبطت الكلم العربى رغم اختلاف المتكلمين وهى التى أغنتنا عن لغة النطق التى ظهرت الحاجة الماسة لها فى أغلب اللغات الأجنبية والتى غالباً ما تصاحب أغلب تلك اللغات. ولنا أن نتساءل أفاضافة حروف جديدة للغة تيسير أم ماذا؟ إن لم يكن ذلك دعوة للقضاء على العربية فماذا تكون ؟ وأصدقكم القول أن ذلك لم ولن يكن آخر محاولات القضاء على العربية بصورة سافرة ناهيك عمن يدعى الإيمان النظرى بالتعريب بدون أن يضيف بالعربية أى عمل. بقى فى هذا الخصوص أن أشير إلى أنه عرض مشروع عضو المجمع عبد العزيز فهمى مع مشروع عضو المجمع على الجارم على المجمع فى نفس الوقت، الأمر الذى جعلنا نتساءل ماذا كان سيحدث لو لم تتعارض مشاريع القضاء على العربية؟ أكنا لا نكتب العربية الآن؟ والمهم أنه بعد أن فرغ المجمع من نظر الموضوعين قرر طبع كل منهما وما دار فى شأنه من المناقشات وعرض ذلك على البلاد العربية (٤). تلك الحقائق أوردتها لتوخى الحذر ونعمل الفكر فيما يحاك بنا من مكائد، مرة تحت دعوى تيسير الكتابة وأخرى تحت دعوى تبسيط النحو وغيرها من الدعاوى التى ألفنا سماعها من كثرة ما تشدق بها الواهمون.

أردت سرد هذين المثالين لما فيهما من عبرٍ آملاً ألا يُنقص ذلك من الجهود التى يقوم بها مجمع اللغة العربية للحفاظ على اللغة العربية بل نذكر فقط بزمننا الرديء الذى يتطلب منا التعامل مع كل شئ بحذر مضاعف، ولنتذكر فى هذا السياق المشاكل الحقيقية التى واجهت اللغات الأخرى وكيف تم حلها. ففى اللغة الفرنسية لا يوجد رقم تسعون فيقولون أربع عشرينات وعشرة ولم يحل الفرنسيون تلك المشكلة للآن لأنهم لم يصنفونها على أنها مشكلة فى نظرهم. تلك هى المشاكل الحقيقية لكن ما نلوكه عن مشاكل فى العربية تعوق الكتابة والإملاء والنطق أوهام يراد بها أن تكون سلاح البعض لتقويض لغتنا العربية.

الخطر محدق وعلينا أن نتسلح بالحذر ولنعرف أن وضعنا المتردى فى أغلب مناحى الحياة نتيجة عدم تكامل النظرة للأمور بجانب التناقض الذاتى الذى نجده فى الكثير من مناحى حياتنا والذى نتج عنه أننا؛ وخلال القرن الحالى كله؛ لم يكن لنا إضافة تذكر فى أى مجال كما يتدنى مردود التنمية فى مجتمعاتنا بصورة لا توجد فى أى مجتمع آخر كان له نصيب من الحضارة فى الماضى(٥).

إن قضية التعريب تتطلب أن نتعامل معها بطريقة علمية لا مجال فيها للأحلام بل للأمانى المخططة وحدها. وظنى أن تعاملنا مع قضية التعريب لم يصل للآن لمرحلة الفعل المنظم، ففى وصولنا للفعل المنظم قضاء على أغلب العقبات، لتبقى بعد ذلك بعض الإشكاليات التى يمكن تركيز الجهد فيها بصورة تؤدى إلى النتيجة السليمة. ولنعلم أن مساحة الحركة المتاحة لأغلبنا كبيرة بصورة محسوسة لعلنا نستنفذ هذه المساحة قبل أن نطالب غيرنا ببذل أى جهد للمعاونة فى تحقيق هدفنا.

ولنتدبر ما حدث فى مصر إبان الثورة على الانجليز فى عشرينيات هذا القرن علنا نوقن منها أن الصورة الان أفضل من ذلك الوقت حينما كان على رأس المؤسسة التعليمية وقتها وزير يعارض التعريب ويفضل لغة المحتل وكأن البعد القومى لا يجب له أن يصل إلى عقل الأمة وفكرها. بعد احتلال مصر بسبع سنوات فقط أصدر الإنجليز قراراً فى عام ١٨٨٩م بأن تكون لغة التعليم فى المدارس المصرية هى الانجليزية. وفى عام ١٩٠٧م تقدم بعض أعضاء الجمعية التشريعية المصرية باقتراح يطلبون فيه إرجاع اللغة العربية كلغة تعليم فى المدارس المصرية وأن يكون الشروع فى ذلك من السنة التالية. وقف سعد زغلول ناظر المعارف (وزارة التربية والتعليم) فقال «إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية، وشرعنا فيه فعلاً، فإنما نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبيرة.... فإذا كنتم توافقون على

هذا الاقتراح المقدم إليكم، كنتم كمن يحاول الصعود إلى السماء بلا سلم. لذلك كله أرجو ألا تندفعوا فى هذه المسألة وراء احساسكم وأن تستشيروا؛ قبل البت فيها؛ العقل والحكمة إذ لا فائدة لكم أن تطلبوا طلباً تعلمون من الآن أنه لا يقابل بغير الرفض لاستحالة تنفيذه....» إن الوضع الآن أفضل من ذلك الموقف فى بدايات هذا القرن. وما بالنا لا ننجح إن كان ما قاله وزير التعليم وقتها سعد زغلول قد ذهب أدراج الرياح وتمت الموافقة على عودة اللغة العربية كلغة للتدريس فى المدارس المصرية فى ذات التاريخ بأغلبية جميع أعضاء الجمعية التشريعية المصرية عدا خمسة أصوات غير أصوات الوزراء! وابتدىء فى تحويل التعليم من العام التالى مباشرة واكتمل عام ١٩١٢م (٦). ولنتدبر المغزى من تلك الواقعة ومنها معارضة وزير التعليم وكافة الوزراء لمشروع التعريب وقوفا ضد مصلحة الأمة. أكان بعد اللغة والثقافة العربية والقيم الثابتة للمجتمع غائبا عن السلطة التنفيذية أم هو تضارب وتناقض ذاتى؟ أننا فى هذا الإصرار على الهوية العربية لمصر رغم معارضة جميع الحكومة نبراساً يحتذى؟ أرانى أتدبر قوة مشروع التعريب المقدم حال الإصرار على البدء فوراً فى تنفيذ تعريب التعليم رغم الحالة الذهنية للسلطة التنفيذية التى تسلط عليها اعتبار الإنجليزية لغة الأعمال ولغة العلم واللغة الهدف وفى نفس الوقت ينادون بضرورة طرد الإنجليز من مصر! وأتدبر كذلك شكل القرار السياسى الذى نريده وآليه اتخاذ القرار حال معارضة القيادة السياسية أو حتى حال إشغالها بأمور أخرى. أى تضارب ذاتى أوقعنا فيه المحتل؟ ولنتدبر الموقف الحالى فى أغلب المستعمرات القديمة حيث رحل المستعمر بقواته واستبدل قواته بفكر وأعوان ومسوخ أفضت لأغلب المستعمرات القديمة فى أغلب العالم تدنى ملحوظ فى التنمية وفى العلم وفى كل شئ.

مظاهر الحياة العامة:

تموج حياتنا سواء العلمية أم الثقافية بالعديد من المتناقضات. وتمثل قضية اللغة أحد ظواهر تلك الحالة. ورغم ما للغة من أهمية سواء فى تشكيل الفكر أم فى استيعاب المعارف، إلا أنها تمثل أحد أوضح عناصر منظومة الانتماء. فيكفى أن ننظر إلى أسماء المحلات التجارية والمنتجات المحلية لنجدها تموج بالعديد من الكلمات الغريبة على الأذن العربية. الأمر الذى يدعو الخاصة قبل العامة للانسلاخ عن هويتنا القومية.

إن اللغة منظومة فكرية تكون أجد أهم محاور كيان أمتنا وأى أمة. ورغم أن الازدواجية التى نحياها تضع الكثير من علامات الاستفهام على تلك المقولة، إلا أن الكثير مما يصادفنا فى حياتنا يجسد هذه المقولة. فاستعمال الكلمات الأجنبية فى الأحاديث العادية إستشرى فى العديد من مجالات حياتنا. وبمرور الوقت انتشر هذا الداء على لسان الخاصة قبل العامة ووصل إلى ألسنة صنّاع الرجال فى الجامعات وغيرها. ففى غياب المنظومة يحاول أى فرد لا تصل جذوره إلى ثوابت أمتنا أن يوجد له نقطة اختلاف عن العامة، وكأن اللسان المعوج هو تلك النقطة. إن التميز الحقيقى هو البزوغ أما ما نجده فى حياتنا هو دينونة لا تضيف لنسيج المجتمع أية إضافة، فغالبا ما تلوك تلك الألسن كلمات لا مدلول لها. ودارت العجلة لنجد هذا الوباء يستشرى حتى فى الريف الذى كان محافظا إلى عهد قريب. هلم نراجع أسماء المحلات والاعلانات التى بدأت تصطبغ بصبغة غريبة عن نسيج المجتمع فالكلمات كثير منها أجنبية وحروف الكتابة كثير منها أجنبية أيضا، وكأنها تدعو المجتمع لنبذ حروفه وكلماته لتنحصر لغته فى ركن صغير يسهل ضربه فى مقتل فى خطوة تالية.

فى ظل منظومة التنمية الشاملة تكون الأعمال إضافات تكمل بعضها البعض. وفى الزمن الردئ تخنق الأعمال بعضها البعض ترسيخاً لهدم المجتمع وقيمه. فى نهاية القرن الماضى حينما إحتل الإنجليز مصر قلبوا موازين التعليم وفرضوا لغتهم على معاهد العلم. وفى فترة المد القومى؛ زمن الثورة على المحتل فى بدايات القرن الحالى؛ لم تكن اللغة أحد ثوابت الأمة فى نظر الطبقة الحاكمة كما أسلفنا. ثم تعاظم المد القومى إبان مرحلة بناء السد العالى فوجدنا الأسماء المختصرة للشركات التى أنشأناها لهدف قومى، غالبا ما تكون أجنبية رغم عدم قصور اللغة العربية فى هذا المجال. ثم جاء زمن أصبحت فيه أسماء المحلات التابعة للنوادى العسكرية المصرية أسماءاً أجنبية! والأغرب من ذلك ما نجده على مستوى الوطن العربى من أن المؤسسات القومية تكتسب أسمائها المختصرة وغالباً من اللغات الأجنبية.(٧)

هذا قليل من كثير تصبح معه لافتات المحلات جزء يسير من فرملة الحياة التى تكبّل مجتمعنا وتشده إلى أسفل. إن الواقع لمر وهذا ما يدفعنا دفعاً إلى البحث عن أسباب ذلك إستلهاماً للحل. فهل ياترى المقصود من صبغ المجتمع بهذه الصبغة أن يضعف اتصالنا بتراثنا؟ أم هل المقصود ألا نشعر بالانتماء لأية قيمة، ليسهل اجتثاثنا من خريطة العالم فى خطوة تالية؟ أم هل المقصود أن يسهل ترويج القيم الشاذة عن مجتمعنا من هذا الباب؟

وفى هذا الاطار لم تكن عروبتنا هى المرجع، ولم يكن القانون هو المرجع؛ فالقانون ينظم استعمال اللافتات الأجنبية فى الشارع المصرى (٨)؛ ولم يكن الاقتصاد هو المرجع بما ننفقه على الكتابة بحروف أجنبية لا تخاطب الأمة جميعها معرضة الوحدة الوطنية لخطر حقيقى (٩). فهل ياترى كان

المرجع هو قابلية البعض لدينونة يحاول أعداؤنا فرضها علينا؟ أم هو تخطيط ننزلق إليه لننبذ الحروف العربية ونستبدل الحروف اللاتينية بالحروف العربية مثلما نجح ذلك التخطيط فى بعض الدول. أرى الاحتلال يلتف حولنا وأراني أتساءل ما هو الانتماء إن نحن أسقطنا بعد اللغة من منظومة الأمة؟ أعلينا أن ننهض للنفض عن أمتنا ذل الهوان والخنوع لنعيد للعربية موقعها الذى تستحقه فى فكرنا وحياتنا ولتصبح العربية بحق أحد ثوابت أمتنا، ولتتكامل نظرتنا للوطن ولمفهوم التقدم بل ولمفهوم الأمة؟

تعريب التعليم العام:

إنه لمن المؤسف أن نجد أن مظاهر التغريب قد امتدت إلى عقل الأمة وفكرها، فبتنا نتعايش مع ظاهرة ما يسمى بمدارس اللغات التى تقوم بتدريس مختلف المواد العلمية بلغة أجنبية. وليت الأمر يقف مرة أخرى عند هذا الحد، بل لقد أصبح من اشتراطات بعض الوظائف المتميزة أن يكون شاغليها من خريجى مدارس اللغات. وليت الأمر يقف مرة ثالثة عند هذا الحد، بل لقد صار تعليم اللغات بمستوى رفيع مقروناً بمدارس اللغات وليس بغيرها من المدارس الخاصة أو العامة. الأمر الذى يعصف وبشدة بمختلف فرص العدل بين مختلف أبناء الوطن. لقد بدأت مدارس اللغات فى مصر كمدارس تتبع الإرساليات التبشيرية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية وفى نفس الوقت لخلق طبقة من الموظفين لرعاية مصالح هؤلاء الأجانب. وتطور الأمر بعد ذلك لتصبح تلك المدارس محط أنظار أبناء الطبقات المتوسطة والعليا فى المجتمع حين انحط مستوى التعليم فى المدارس العامة. فبزغت تلك المدارس لإصلاح عيوب المدارس العامة؛ وليس عيوب نظام التعليم العام فهذا أمر آخر. فمدارس اللغات لا تحل مشاكل عيوب نظام التعليم إلا فى جوانب محددة بدون التأثير فى منظومة التعليم ككل. لقد آن الأوان لأن نفرق بين تعليم اللغات والتعليم باللغات، رفعا لكفائة العملية التعليمية ككل ورغبة فى تعليم أبناء الوطن اللغات الأجنبية فى نفس الوقت؛ ناهيك عن منظومة الإنتماء التى نحن فى مسيس الحاجة لتحديد أبعادها؛ فإن الربط بين التغريب وتعليم اللغات الأجنبية لإخلال بمبدأ العدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. إن بسط تعليم متميز للجميع بجانب إعمال العدل لكفيلان بأن ينفضا عن أمتنا أثواب الجهل والتجهيل والتخلف لتتبوأ مكانتا الذى نستحقه بين الأمم. فإن أمن الفرد على حياته وعلى الحد الأدنى من المعيشة الكريمة تعلم ما عساه أن يبدع به لخيره ولخير أمته ولخير الأجيال القادمة.

أرى التأكيد على الاستمرار فى تدريس اللغات الأجنبية كلغة ثانية فى معاهد العلم وبالطريقة التربوية السليمة حتى يمكننا استيعاب المستحدث من المعارف الوافدة من مختلف الثقافات والأمم على أن يتم ذلك بطريقة جادة. إن التدريس بلغة أجنبية قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات الأجنبية كلغة ثانية؛ بل إننى إرى أن تدرس أكثر من لغة أجنبية للطالب فى مراحل دراسته بطريقة جدية فاكتساب اللغة انفتاح على ثقافة أهل تلك اللغة. وما أحوجنا للانفتاح الجاد على مختلف الثقافات. كما أن تدريس اللغات يعطى ركيزة احتياطية لأى قصور قد ينشأ فى منظومة الترجمة التى سنجاهد من أجل أن ننشأها (١٠).

ويجدر الإشارة إلى أن التغريب لم يقتصر على ما يسمى بمدارس اللغات بل لقد امتد إلى التعليم العام فى رموز الكيمياء والفيزياء والرياضة حتى يترسخ فى ذهن الطالب أن العلم صناعة أجنبية. لقد أصبح تعريب التعليم؛ قبل أن يكون واجبا قوميا؛ ضرورة تربوية يفرضها إصلاح العملية التعليمية.

تعريب التعليم الجامعى:

يقضى طلبة الكليات العملية فى الجامعة الكثير من وقتهم وجهدهم فى اهدار واضح لهذا الوقت والجهد من خلال الدارسة بلغة أخرى غير اللغة التى يمارس بها الطالب حياته. فنسبة لا يستهان بها من وقته يضيع (حتى فى السنوات النهائية للدرجة الجامعية الأولى) فى ترجمة المصطلحات؛ مما يؤثر على الوقت المتاح للتحصيل وبالتالى على مستوى استيعابه لأساسيات العلم المختلفة. وقادنى ذلك إلى النظر لمعرفة سبب تدريس العلوم بلغة غير لغة الأم فى مجتمعاتنا المتخلفة فلم أجد لها سبباً سوى محاولة تقليد كل ما هو أجنبى مما أودى بأمتنا إلى فقد الثقة فى نفسها وقدراتها. ودارت العجلة لتؤدى إلى دوامة التخلف الذى نعيشه فى مجتمعاتنا، حيث أننا وخلال ما يقرب من قرن كانت دراساتنا العلمية بلغة أجنبية ولم يؤد ذلك إلى تفوق ما؛ بل على العكس أدى ذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى مزيد من التخلف عن ركب الحضارة (١١). أفإسهاماتنا فى مسيرة الحضارة الإنسانية قديما محل شك؟ وبالتالى أليس من حقنا وواجبنا أن يكون لنا حاليا إسهام واضح فى مسيرة التقدم؟ أم أن ذلك محاولة لتهوين كل قدراتنا ومحاولة لغرس الاعتقاد بأن كل ما هو متقدم إنما هو أجنبى؟ قد يكون ذلك حقيقيا فمما لاشك فيه أن الاحساس هو مولد الطاقات وقتل الاحساس بالعزة والإنتماء سيفيد المتربص بأمتنا. إن تأثير التدريس بلغة أجنبية على إنتماء الأفراد سلبا لهو بالأمر الواضح تماما مثل وضوح تأثير عملية التدريس بلغة أجنبية على مستوى الاستيعاب.

إن نظرة سريعة إلى المجتمعات المتقدمة المعاصرة الأوربية منها والآسيوية وغيرها ليؤكد لنا أن استيعاب تلك المجتمعات

للحضارة الحالية واسهاماتهم فيها ما كان ليكون لولا تفاعلهم معها بلغاتهم وليس بلغة أجنبية. وهذا الذى يحدث إنما يدعمه أيضا تاريخنا فإسهامات العرب فى جميع فروع المعرفة إنما كانت دائما باللغة العربية وأظنها حقيقة؛ إلا من جاحد؛ ففضل العرب على التقدم العلمى لا ينكر يوم استوعبنا وأضفنا وطورنا وأبدعنا العديد من العلوم بلغتنا، وقتما كانت الشعوب الأخرى ترزح تحت ظلمات الجهل. لقد كانت العربية لغة العلم خلال عدة قرون، ومنها تم ترجمة مختلف المعارف، وهذا يؤكد حقيقة مؤداها أن لغتنا استوعبت تلك المعارف وتلك العلوم. إن حركات التقدم كانت دائما تتلو حركات ترجمة نشيطة. وهذه حقيقة فى جميع الحضارات سواء عند العرب قديما أم عند دول اسيا وأوروبا حديثا.

إنه لمن العسير أن نفرض على جميع الطلبة فى مختلف الكليات الجامعية الدراسة بلغة أجنبية من أجل أقل من الواحد فى المائة من الخريجين ممن يكملون دراساتهم العليا؛ إن صحت مقولة أن التغريب يمكننا من الاطلاع على الثقافات الأجنبية بيسر. وليس أدعى على التدليل على امكانية دراسة اللغة بعد التخرج مما خابره أغلب الحاصلين على درجات الدراسات العليا من الجامعات الألمانية من أعضاء هيئة التدريس من أن دراسة مكثفة للغة الألمانية لمدة ستة أشهر تؤدى إلى أن يكمل الدارس دراسته بالألمانية لدرجة أنه يقوم بكتابة اطروحته بالألمانية أيضا (١٢). تلك أمثلة نسوقها ليس للتدليل على إمكانية الحل لأن الاصرار وحده لكفيل بحل كل معضل؛ بل للتدليل على سهولة ذلك الحل أيضا. أفإسهاماتنا فى العلم بكل ثقلنا الحضارى أكبر أم إسهامات شعوب لا يزيد تعدادها عن العشرة ملايين؟ إن اسهاماتهم تفوق إسهاماتنا بمراحل فهل لنا أن نلحق بهم بالعلم والعمل لا بالكلام (١٣)؟.

يعانى الهيكل الجامعى حاليا من قصور فى تركيبه يواكب قصور المجتمع فى تفاعلاته. وأقل ما يمكن أن يوصف به أنه جامد الحركة فالأستاذ يمكنه أن يتقوقع عمليا فى مكانه، والعالم من حوله يجرى فور ترقيته، مما يكون، بجانب بعض الأمور الأخرى؛ نموذجا غير مفيد للمجتمع بل ويمثل إهداراً للقيم والآمال التى طوق بها المجتمع رجالات الجامعة. والحل للمجتمع وللجامعة أن ينتهى هذا الوضع لينهى أستاذ الممات كى تمارس ريادتنا للمجتمع. أرى أن يلزم الأساتذة ومنهم الأساتذة المتفرغون؛ بالتأليف بالعربية أو الترجمة للعربية بمعدل كتاب كل خمس سنوات من قائمة موضوعات نطرحها ونحتاج لها فى جامعاتنا. إن هذه العلاقة الجديدة بالإضافة إلى اشتراط ترجمة كتاب للعربية أو تأليف كتاب بالعربية من قائمة موضوعات محددة عند الترقية لوظيفة أستاذ مساعد وأستاذ فى جامعاتنا ومعاهدنا العلمية لكفيل بأن ينهى مشكلة التعريب خلال بضعة سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة. كما أرى إستكمالا لمسيرة التعريب أن يلزم كل باحث بترجمة رسالته للماجستير والدكتوراه حال تخرجه من جامعة أجنبية كشرط للتعيين فى وظيفة مدرس بالجامعة إثراءاً للمكتبة العلمية العربية. وأرى فى نفس الوقت أن تكتب رسائل الدارسات العليا باللغة العربية على أن تتضمن ملخصا وافيا بلغة أجنبية لا يقل عن ربع حجم الرسالة. إن المشكلة الملحة التى تحد التدريس والبحث باللغة العربية هى عدم توافر المراجع والكتب والدوريات باللغة العربية فى جميع البلاد العربية رغم ما قد بذل من جهد رائد فى بعض تلك البلاد. ولهذا بات تيسير تبادل الكتب بين القارئين بالعربية مطلوباً. كما أن توافر الأبحاث والمطبوعات حالياً على الوسائط الالكترونية جعل الترجمة الآلية من اللغات الأجنبية للغة العربية هدفا قريب المنال. وأرى مساعدة مشاريع الترجمة الفعلية والمساعدة فى نشر الكتب العلمية بالإضافة لإشعار الأفراد بالعزة لإسهاماتهم فى مسيرة الحضارة وبالعزة تجاه لغتهم أقدم اللغات الحية والتى يتكلمها ١٢٠٠ مليونا من البشر والتى يتعايش بها ٢٥٠ مليونا من البشر. كما أرى نشر الوعى بأهمية الترجمة كوسيلة لتنمية المجتمع.

إن الأبحاث التى نقوم بها بلغة أجنبية ذات فائدة مؤكدة، إن صلحت، لغير بنى قومنا ولكن فائدتها لبنى قومنا لازالت محدودة فى قطاع بعينه، محجوبة عن الأمة بأثرها. لقد أصبح تعريب التعليم ونشر العلم بالعربية ضرورة تربوية للعملية التعليمية وضرورة تنموية للقطاعات الكادحة من أبناء شعبنا. لقد نشطت حركة الترجمة فى ستينيات هذا القرن ولم يواكبها تعريب التعليم فباتت الكتب مكدسة فى المخازن تبكى الجهد الموضوع فيها. وحالياً نجد العديد من الكتب المترجمة ومن المؤلفات العلمية بالعربية لكن المترجمون والمؤلفون لا يدرسون ذات الكتب التى أسهموا فيها ويلجأون للتدريس من كتب باللغات الأجنبية. وأرانى أتساءل لم لا يقوم كل من بذل جهداً فى مجال التعريب أو التأليف بالعربية بالتدريس بالعربية؟ أهو تناقض ذاتى؟ وأرانى أتساءل مرة أخرى إن لم نحكم على سواء الشخصية من أفعالها فبماذا نحكم أم أننا فى الأغلب لم نفكر فى خطورة قضية التعريب؟ أرانى أميل للرأى الأخير وأرانى أتمنى أن ندرك أبعاد القضية قبل أن نتوارى فى غيابات التاريخ.

إنه لمن المهم ألا نضع عبئاً اضافياً على الحكومة ولنبدأ بأنفسنا ولنكون قدوة بنشر أبحاثنا ورسائلنا العلمية وكتبنا

بالعربية. إن التدريس بأى لغة أجنبية لهو مؤامرة على قدرات هذا الشعب حتى لا يستوعب التقنيات الحديثة. ولنبدأ بأنفسنا كل فى موقعة ولتكن الريادة لجامعاتنا فى هذه المسيرة نحو التعريب.

الأعداد والرموز:

لعلنا نتألم حين نعلم أن الرموز الكيميائية الأجنبية قد تسربت إلى معاهدنا العلمية وإلى مدارسنا ونحت أمامها الرموز العربية. ودعونا نتساءل لماذا نستعمل الرموز بشكلها الأعجمى الذى يذكرنا دائما بأن العلم لا يمكن أن يكون بلغتنا رغم عدم قصور اللغة التى تعلمناها وتعلمها جيلنا عن ذلك؟ هل لى أن أصدقكم القول أن اللغة هى آخر معاقل دفاعنا عن هويتنا بعدما تكسرت الكثير من القلاع! إن رسم اللغة أساسه حرف وعدد ورمز. وها نحن ندافع عن الرقم العربى المستعمل فى مشرقنا العربى ضد محاولات طمسه وإحلال الرقم المستعمل فى المغرب العربى وأوروبا تحت دعاوى عالمية وغيرها، بحسن نية أحيانا وبسوء نية فى أغلب الأحيان.

لقد ثبت أن الرقم المشرقى (٠, ٩, ٨, ٧, ٦, ٥, ٤, ٣, ٢, ١) أقدم فى الاستعمال حيث يستعمل باستمرار منذ عام ٨٢٠ ميلادية كما أن الرقم المغربى (1,2,3,4,5,6,7,8,9,0) لم يكتب به سوى ٩ر١٠٪ من تراثنا الذى يستعمل الأعداد. كما أن الرقم المشرقى أكثر استعمالاً بين العرب فأكثر من ٧٥٪ من العرب يستعملون الرقم المشرقى. كما أثبت الباحثون أن الرقم المشرقى أكثر كفائة من الرقم المغربى. بالإضافة إلى أن الرقم المشرقى أكثر توافقا مع الحروف العربية من الرقم المغربى (١٤). ولقد أفرد أحد مؤتمرات تعريب العلوم جانبا من توصياته لهذه القضية وأصدر التوصيتين التاليتين بخصوص الرقم العربى:(١٥)

١- إقرار ما تم استخدامه فى المشرق العربى من أرقام (٠, ٩, ٨, ٧, ٦, ٥, ٤, ٣, ٢, ١) فى كل البلاد العربية. حيث ثبت علمياً أنها تستخدم فى الغالبية العظمى من كتب التراث فضلاً عن أنها الأقدر والأكفأ والأكثر استعمالاً ولتوافقها مع أشكال الحروف العربية وملائمتها لاستخدام التقنية الحديثة بصورة أفضل.

٢- تبنى الجهات المعنية فى الجامعات والمراكز والجمعيات العلمية ومجامع اللغة ووسائل الإعلام والنشر إستخدام هذه الأرقام المشرقية.

ومعالجة لكافة جوانب قضية الأرقام سوف تعقد الجمعية المصرية لتعريب العلوم بالتعاون مع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ندوة عن الأرقام يوم ٢٠ من فبراير ١٩٩٧م.

أما الرموز الكيميائية والفيزيائية والرياضية والهندسية وغيرها من الرموز فلقد تم الاتفاق على الكثير من أشكالها العربية وصدرت لها المطبوعات (١٦) وللأسف لم يلتزم بتطبيق ذلك من قام باعداده. أهو الهوان بعينه؟ ولمعالجة كافة جوانب قضية الرموز سوف تعقد الجمعية المصرية لتعريب العلوم بالتعاون مع نقابة المهن العلمية ندوة عن الأرقام يوم ٢٨ من فبراير ١٩٩٧م.

المصطلحات:

وحين نضع المبادئ والمسلمات لمسيرة التنمية من خلال مسيرة التعريب نتعرض لقضية المصطلحات. ولئن كان توجهنا هو الارتقاء بمستوى تعليمنا وثقافتنا فلنترفق فى إدخال الكلمات العجماء إلى لغتنا. وليكن محركنا هو نقل وتيسير المعارف الحديثة للمتلقيين. إن رغبتنا فى القفز إلى النتائج على افتراض حسن النية، لا ينبغى لها أن تحجر على البناء الطبيعى للمصطلحات فتوليد المصطلحات الجديدة يأخذ دائما وقتاً فى جميع اللغات ولست أضيف جديداً بمقولتى أن توليد مصطلح جديد فى اللغة الانجليزية على سبيل المثال للمخترعات الحديثة يأخذ العديد من السنين يشيع فيها عدة مصطلحات لفترة إلى أن يشيع المصطلح الأدق بل إن الأمر هناك أصعب بكثير من إشكالية المصطلحات فى لغتنا؛ فالأمر هناك لا يقتصر على تضارب الآراء بل تدخل مصالح العلميين والمنتجين والمستخدمين لتزيد من صعوبة توليد المصطلح الجديد.

وأرانى أضع أمام عينى ملحوظة عن تعريب المصطلح مؤداها أن التعريب يلزم أن يكون بالمدلول فهذا هو ذات هدف التعريب ولأن الهدف من التعريب هو أن ينطبع المصطلح فى الذهن مما يساعد على فهم واستيعاب المادة العلمية. فالإسم الأجنبى مهما بدا سهلاً فهو طلسم لا يثير فى الذهن نفس المفاهيم التى يثيرها فى ذهن من كان ذلك المصطلح بلغته الأم. فأى فائدة ترجى من إستبدال لفظ أجنبى بلفظ آخر غير ذا مدلول؟ وهذا ما يتم فى اللغات الأجنبية التى تحافظ على هوية أبنائها مثل ترجمة كلمة حاسوب فى الإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها من اللغات، فذلك يكون حسب المحتوى والمضمون. أما استعمال كلمة أجنبية للمصطلح مهما كانت شائعة فهذا إهدار لإعمال العقل وما كان للكلمة أن تشيع لولا تقاعسنا عن بذل الجهد المطلوب فى الوقت المناسب.

ومن باب الحرص فى تعاملنا مع قضية المصطلحات يلزم التنويه إلى أن السماح بإستعمال الأسماء للمصطلحات سواء المشتق منها من إسم عالم أم إستعمال الأسم الأجنبى مروراً بقائمة توجهات بعيدة عن جوهر العربية لتصل فى النهاية إلى أن نشتق أم ننحت إسم عربى بات توجهاً قاصراً يقتص من

العربية ولا يضيف إليها. فإن توليد المصطلح لَلَبِنَة فى البناء فلا جدوى من توليد مصطلحات لا تنسجم مع نَسيج العربية. إن تعويق مسيرة التعريب تحت دعاوى إستكمال المصطلحات؛ والتى تزيد يوماً بعد يوم؛ لفرية سخيفة يراد لنا بها أن نوقف مسيرة التعريب، خاصة إذا علمنا أن نسبة الكلماتِ العلمية فى المراجع العلمية محدودة فهى فى مراجع الطب على سبيل المثال لا تزيد عن ٣ر٣٪ (١٧) إن خير وسيلة لاستكمال مقومات تعريب التعليم هى الشروع فيه، دون تسويف أو توان(١٨).

أمن خطوة تالية ؟:

فى مسيرتنا الحالية لتلمس طريق يعيد لنا أمجادنا وجدتنى أمام العديد من الشواهد التى ما فتأت تذكرنا بلغة قومنا وقتما بدأت نهضتنا العلمية منذ أثنى عشر قرنا من الزمان. لقد كانت نهضتنا بعد مرحلة ترجمة استوعبنا فيها ما وجدناه تلتها مرحلة إبداع أوصلتنا إلى أن يكون لنا أطول حضارة علمية عرفها التاريخ. ثم يعيد التاريخ نفسه فى عهد محمد على باشا، فكان لنا إسهام وصناعة وقفت لها أوروبا بالمرصاد، فدمرت لنا أسطولنا وفرضت علينا ضمن ما فرضته تقويض جيشنا لدرجة يندر معها أن نجد من يرضى ذلك لأمته. وكانت رفعتنا فى ذلك العهد أيضاً بعد حركة ترجمة نشطة. وليس هذا تدليل على أهمية تعريب العلوم بل هى تقرير لواقع كان لنا منه نصيب؛ فما من شعب نال حظاً من التقدم إلا وكان إبداعه بلغته. وكما يثبت التاريخ أن التقدم لا يكون إلا بلغة القوم فإن الجغرافيا أيضا تؤكد ذلك سواء فى شرقنا الأدنى أو الأوسط (حسب تعريف ليس من وضعنا) أو فى أوروبا أو فى جميع الدول التى استطاعت أن تنفض عنها أغوار الذل والتخلف فى العديد من أرجاء المعمورة.

إن انشاء لجان للتعريب فى مختلف التجمعات من نقابات وهيئات ومؤسسات لتضطلع بدورها فى تأصيل وترسيخ العلم فى مجتمعنا ومنها ترجمة العلوم والمعارف، لهو مطلب أقل ما يوصف به أنه حيوى. وليكن هذا أحد الأدوار التطوعية التى يقوم بها الشعب فليس من المعقول أن ننتظر دائما مجهودات الحكومة وكأننا مسلوبى الإرادة. إن استخدام التقنيات الحديثة مثل الترجمة الآلية فى مسيرة التعريب بات مطلوبا خاصة مع وجود بعض الأبحاث الجادة فى هذا المجال فى جامعاتنا، والتى يجب أن نستعمل نتائجها من خلال توجه جاد أرى فيه صورة شعبنا (١٩). وليس الأمر بالعسير فهذا المشروع الحضارى بنقل المعارف لشعبنا سيساعد بلاشك فى أن ننفض عن أمتنا أقنعة الهوان.

إن التعريب لقضية قومية علينا جميعا أن نبذل الجهد لإنجازه وهو مشروع حضارى فى ذات الوقت، فالعربية تمثل هوية الأمة بالإضافة إلى أنها قضية إصلاحية لا تنفصل عن إصلاح التعليم والثقافة بمستوياتها المختلفة. ولهذا يجب أن يلزم كل فرد نفسه بالقيام بدور إيجابى فى هذه القضية ولنعمل جميعاً يداً فى يد لنعيد للأمة مجدها. وفى هذا المضمار يجب أن نسعى لتكوين الجمعيات العلمية لتعريب العلوم على مستوى الوطن العربى بقصد تبنى قضية التعريب وعدم التوانى عن بذل أى جهد لإعلاء شأن العربية لغة وثقافة وحضارة لنعيد لها وجهها المشرق ثانية. وعلينا أن نبدأ بأنفسنا بتكثيف تعاملاتنا باللغة العربية بهدف تعريب الشارع العربى وإن نكثف كتاباتنا العلمية بالعربية وأن نقوم بنشر أبحاثنا بالعربية بهدف سيادة اللغة العربية على خطاب المؤتمرات العلمية (٢٠). مع التأكيد دوماً عل عنصر المبادأة بأن يبدأ كل فرد بنفسه. ولندرك أن جهاد الجماعات العلمية، والنقابات المهنية، وقناعة أساتذة الجامعات يمكن أن نتغلب على أية مصاعب يمكن أن تصادفنا فى مسيرة التعريب. ولنضع نصب أعيننا أن إيجاد آلية تضم الجهود ومعظم المحاولات المختلفة فى هذا المجال سوف يسرع بنا الخطى لدفع أمتنا إلى مكانها الذى تستحقه(٢١).

المراجع:

(١) محمد جابر الأنصارى؛ تجديد النهضة بإكتشاف الذات ونقدها؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ بيروت؛ الطبعة الأولى، ص ٧١٦، ١٩٩٢م .

(٢) محمد يونس الحملاوى؛ رموز الكيمياء؛ مجلة عالم الكيمياء؛ العدد الأول؛ أكتوبر ١٩٩٦م.

(٣) تيسير الكتابة العربية، مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٤، مجمع فؤاد الأول للغة العربية؛ المطبعة الأميرية؛ القاهرة، ص ٧٨، ١٩٤٦م.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) محمد يونس الحملاوى، نحو نظرة فى مؤتمرى تطوير التعليم الابتدائى والإعدادى وناقوس الخطر الداهم على العملية التعليمية؛ مجلة التربية؛ القاهرة؛ العدد ٤٥٣ ديسمبر ١٩٩٥م.

(٦) محمد جابر الأنصارى، مرجع سابق، ص ٢١٤.
(٧) محمد يونس الحملاوى، اللغة: البعد الغائب فى منظومة حاضرنا؛ المؤتمر السنوى الثالث لجمعية لسان العرب؛ القاهرة؛ ١٦-١٧ نوفمبر ١٩٩٦.
(٨) القانون ١١٥ لسنة ١٩٥٨ م بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات.
(٩) محمود فهمى حجازى؛ تعريب التعليم الجامعى؛ ندوة مقومات التدريس الجامعى باللغة العربية؛ القاهرة؛ ١٣ أبريل ١٩٩٤م.
(١٠) محمد يونس الحملاوى، تعليم اللغات أم التعليم باللغات؛ المؤتمر السنوى الثانى لجمعية لسان العرب بالقاهرة؛ ١١-١٢ نوفمبر ١٩٩٥م.
(١١) محمد عبد العزيز محمد؛ مميزات التدريس باللغة الأم؛ ندوة مقومات التدريس الجامعى باللغة العربية؛ القاهرة؛ ١٣ ابريل ١٩٩٤م.
(١٢) عبد القادر سيد أحمد؛ عدم التدريس باللغة العربية؛ المخاطر والسلبيات؛ ندوة مقومات التدريس الجامعى باللغة العربية؛ القاهرة؛ ١٣ ابريل ١٩٩٤م
(١٣)محمد يونس الحملاوى؛ إعادة العربية إلى خريطة العلم، ندوة مقومات التدريس الجامعى باللغة العربية؛ القاهرة ١٣ ابريل ١٩٩٤م.
(١٤) محمود فهمى حجازى ومحمد يونس الحملاوى ومحمد يسرى النحاس؛ أرقامنا العربية: الأرقام المشرقية والأرقام المغربية؛ المؤتمر السنوى الثانى لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ٢٠-٢١ مارس ١٩٩٦م.
(١٥) توصيات المؤتمر السنوى الثانى لتعريب العلوم؛ القاهرة؛ ابريل ١٩٩٦م.
(١٦) الرموز والوحدات والدلالات فى اللغة العلمية العربية؛ مجمع اللغة العربية؛ القاهرة ١٩٨٦م
(١٧) زهير أحمد السباعى؛ تجربتى فى تعليم الطب باللغة العربية؛ نادى المنطقة الشرقية الأدبى بالدمام؛ السعودية؛ الطبعة الأولى؛ ١٩٩٥م.
(١٨) عبد الحافظ حلمى محمد؛ تعريب تدريس العلوم فى الجامعات: الدوافع والأهداف والمنهاج؛ ندوة مقومات التدريس الجامعى باللغة العربية؛ القاهرة؛ الجمعية المصرية لتعريب العلوم، ١٩٩٤.
(١٩) وليد أحمد حسن وخالد توفيق المنشاوى وعلى على فهمى ومحمد يونس الحملاوى؛ الندوة الأولى حول تعريب التعليم الهندسى؛ القاهرة؛ ٥-٦ أبريل ١٩٩٥م.
(٢٠) توصيات المؤتمر السنوى الثانى لتعريب العلوم، القاهرة، ٢٠ - ٢١ مارس ١٩٩٦م.
(٢١) توصيات الندوة الأولى حول تعريب التعليم الهندسى؛ القاهرة؛ ٥-٦ أبريل ١٩٩٥م.

قضايا فكرية

*** الكتاب الخامس (الطبقة العاملة المصرية .. التراث .. الواقع .. آفاق المستقبل)**

الطبقة العاملة المصرية فصيلة مناضلة أساسية من فصائل النضال الوطنى والديمقراطى والاجتماعى طوال تاريخنا الحديث، هذا الكتاب يدرس أوضاع الطبقة العاملة المصرية، وتتضمن دراسات العدد محاور أساسية (البنية، التأثيرات الخارجية، مستوى المعيشة، الحركة السياسية، التشريع، الوعى والمستقبل).